

روبرت أ. داف

التحليل السياسي للحديث

ترجمة: د. علاء أبو زيد
على الدين هلال

الطبعة الخامسة

مركز الأهرام
للترجمة والنشر



الطبعة الخامسة

التحليل السياسي الحديث

روبرت أ. داف

ترجمة: د. علاء بوزيد
مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

MODERN POLITICAL ANALYSIS, fifth edition, edited by Robert A. Dahl.

Copyright © 1991 by Prentice-Hall, Inc.

ALL RIGHTS RESERVED.

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

المحتويات

صفحة

■ تصدير

□ الفصل الأول : ما هي السياسة ؟ ٧

- طبيعة الجانب السياسى
- تغفل السياسة

□ الفصل الثانى : وصف النفوذ ٢٢

- نماذج : من الأدنى إلى الأقصى
- المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى
- لماذا يعتبر تحليل القوة أمراً معقداً وليس بسيطاً
- ملحق

□ الفصل الثالث : تفسير النفوذ ٤٢

- غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها
- النفوذ والسببية
- الجدل حول تعريف النفوذ
- ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟
- ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

□ الفصل الرابع : شرح وتقييم النفوذ ٥٣

- شرح الاختلافات فى النفوذ
- الاحتمالات والحدود
- أشكال النفوذ
- تقييم أشكال النفوذ

□ الفصل الخامس : النظم السياسية : أوجه التشابه ٧١

- وجهتا نظر منطريتان
- سمات النظم السياسية

□ الفصل السادس : النظم السياسية : أوجه الاختلاف ٨٤

- مسار النظام إلى الوضع الراهن
- درجة « الحداثة »
- توزيع الموارد والمهارات السياسية
- التصدع والتلاحم

- حدة الصراع
- مؤسسات اقتسام القوة وممارستها
- ١٠٠ □ الفصل السابع : الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللا كثرة
 - حكم الكثرة
 - المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة
- ١١٢ □ الفصل الثامن : نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير
 - كيف يوظف الحكام القصر العنيف
 - مجتمع حديث ودينامى وتعددى
 - الثقافات الفرعية
- ١٢٧ □ الفصل التاسع : الرجال والنساء المهتمون بالسياسة
 - الشريعة غير السياسية
 - الشريعة السياسية
 - الساعون وراء النفوذ
 - الأقوياء
 - التغير والتنوع فى التوجهات السياسية
- ١٥٧ □ الفصل العاشر : التقييم السياسى
 - مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية
 - تيارات معاكسة
 - التراضى العقلانى : هابرماس
 - العدالة من خلال العقد : راولز
 - بعض الأفكار المتضمنة
 - التنوع والصراعات والعهود السياسية
- ١٨٠ □ الفصل الحادى عشر : اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار
 - امستراتيجيات العلم البحث
 - الامستراتيجيات الكلية
 - امستراتيجيات الرشادة المحدودة
 - الامستراتيجيات التجريبية
 - البحث عن بدائل

تصدير

عند مراجعة كتاب « التحليل السياسى الحديث » لإعداده لهذه الطبعة الخامسة ، وهى المراجعة التى اعتبرها بحق من أكثر المراجعات التى قمت بها شمولاً ، اهتممت بوجه خاص بمناقشة مفهومي القوة والنفوذ . والواقع أن مناقشة هذين المفهومين كانت أحد المعالم البارزة للكتاب منذ طبعته الأولى ، وبطبيعة الحال فإن النص الأصلي للكتاب كان يعكس فهماً وتفسيرى ، وقت كتابته ، لهذه المسألة الملحة فى صعوبتها . ورغم اقتناعى أن الجزء الأكبر مما كتبت وقتها صمد لاختبار السنين ، إلا أنه لا يمكننى إنكار أنه منذ ظهور الكتاب فى طبعته الأولى ، وحتى اليوم ، ظهرت مجموعة من الأعمال الجديرة بالاهتمام والتى تدور حول هذا الموضوع ، والتى قام بعضها بانتقاد الصياغة الأصلية التى قمتها . ولقد حاولت أن أضمن الطبعات السابقة للكتاب جوانب متنوعة من المناقشات والجدل الأكاديمي الدائر حول هذا الموضوع . ولكن بدأ يملكنى شعور متنام بأن هذه التعديلات الجزئية التى أدخلتها على الطبعات السابقة لم تعد تفي بالغرض ، وأن إعادة صياغة شاملة لما كتبت أصبحت ضرورية .

ثم إننى مقتنع أيضاً بأن العرض السابق كان معيباً من زاوية أخرى . فلما كانت الغالبية العظمى من قراء هذا الكتاب هم من الطلاب الذين ليس لديهم خبرة واسعة بالعالم المعقد للقوة والنفوذ ، فقد خلصت إلى أن صياغتي الأصلية للموضوع كانت على درجة عالية من التجريد . وبما أنه من المتوقع أن يقوم القراء بتفسير المجردات كل على قدر خبرته ، فقد تملكنى شعور بأن الأفكار المجردة فى هذا الكتاب ستظل ، بالنسبة للعديدين ، مجردات كما هى . ومن ثم ، فإنه عند إعدادى لهذه الطبعة الخامسة فإننى قد أضفت فصلاً جديداً ، هو الفصل الثانى ، الذى يقدم وصفاً للأشخاص فى مواقف قوة ، بما فى ذلك الأشخاص عند الدرك الأدنى لها أو قريباً منه فى طرف ، وهؤلاء الواقعون عند ذروتها فى الطرف الآخر . وأنا أدعو القارئ لكى

يحاول ، على الرغم من صعوبة ذلك ، أن يتمثل خبرات هؤلاء الأشخاص ، وآمل أن يترتب على ذلك تضمين الأفكار المجردة معاني أكثر ثراء وعمقاً .

وبالإضافة إلى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالقوة والتفوذ ، فإنني ركزت كثيراً على الاختلافات الهامة بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية (الفصل السابع) ، وكذلك على بعض العوامل التي تساعد على إيضاح لماذا توجد الديمقراطية النيابية في بعض الدول بينما تختفي في دول أخرى (الفصل الثامن) . وبسبب تزايد عدد الدول في العالم ، وكذا تزايد كم المعلومات المتاحة فستجد أن معظم الجداول والأرقام جديدة . وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأعير عن عرقاني لكل من : مايكل كوبريدج وولفجانج راينيك لأبحاثهما التي أضافت كثيراً لهذه الفصول . وأيضاً أرغب في شكر اندليك اتولوجان ، من كلية سالم الحكومية ، وتوماس ج . برايس ، من جامعة تكساس في إلباسو ، وجورج ج . جراهام الابن ، من جامعة فاندربيلت . لمراجعتهم الكتاب ، وكذا لاقتراحاتهم التي أفادتنى كثيراً .

ومما لا شك فيه أن أى شخص سيقوم بمطابقة هذه الطبعة على الطباعات السابقة سوف يلحظ تغييراً واضحاً ، اعترف بأنه جاء متأخراً بعض الشيء . فالفصل الذي كان معنوناً « الرجل السياسي » أصبح يحمل في هذه الطبعة اسم « الرجال والنساء المهتمون بالسياسة » . وبالرغم من أن تعبير « الرجل السياسي » هو مصطلح يحظى باحترام شديد في علم السياسة . فهو عنوان لكتابين على الأقل لاثنيين من العلماء الأمريكيين البارزين . وبالرغم من أن مصطلح « رجل » ، أو إنسان ، في معناه النوعي الشامل إنما يطوى تحته النساء أيضاً ، إلا أن الكلمة قد تحمل أكثر من إحياء بأن السياسة ، أو فنلقل التحليل السياسي ، هو مهمة للرجال دون النساء . ولأني رغبت أيضاً في أن أضيف جزءاً إلى هذا الفصل أؤكد فيه على التغيرات في التوجهات السياسية ، فإن العنوان أضحي غير مناسب أكثر من أى وقت مضى ، لأن النساء أصبحن يقدمن نموذجاً هاماً لهذه التغيرات .

وأنا مدرك تماماً أنه بالرغم من كل ما شمله هذا الكتاب ، فإنه مازال هناك الكثير جداً مما يجب تضمينه والحديث عنه . ولكنني رغبت دائماً - منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وحتى الطبعة الحالية - أن يكون كتاباً قصيراً . وبالطبع فإن كتابة نسخة أطول كانت ستكون أيسر بكثير . وحتى أبقى هذه الطبعة قريبة في حجمها من النسخة الأصلية ، فإنني كنت عادة ما أقوم بحذف بعض الأجزاء لأحل محلها الأجزاء الجديدة التي أردت إضافتها . وأنا آمل ألا يعتبر القارئ هذا الكتاب أكثر من كونه باباً للولوج إلى عالم من الخبرة - جد معقد ، ولكنه ممتع ربما بنفس القدر .

روبرت أ . دال

الفصل الأول

ما هى السياسة ؟

سواء شئنا أو لم نشأ ، فلا يوجد أحد قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع فى دائرة التأثير لنظام سياسى ما . فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة ، والمدينة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والشركة ، والنقابة ، والنادى ، والحزب السياسى ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى . فالسياسة هى حقيقة من حقائق الوجود الإنسانى لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، فى لحظة ما ، فى شكل ما من أشكال النظم السياسية .

وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها . وفى الماضى عبارة كهذه كانت لا تلقى اهتماماً بل وكانت مستهجنة باعتبار أنها عبارة خطابية ، أما اليوم فلإنها حقيقة واضحة لا مراء فيها . فمصير الجنس البشرى اليوم ، وهل يكون إلى فناء ودمار أم إلى بقاء ونماء ، إنما تحددته السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية .

وهكذا ، فإن إجابة السؤال « لماذا نحلل السياسة ؟ » تضحى واضحة إنن . فالواقع أنه رغم أننا قد نحاول تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا فى حد ذاته يعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة . فأنت قد ترغب فى فهم السياسة لأنك تريد أن تشبع فضولك وحسب ، أو لأنك تريد أن تشعر أنك مُستوعب ومُترك لما يجرى حولك فى هذا العالم ، أو لأنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من

بين بدائل عدة متاحة - بعبارة أخرى ، لأنك تريد أن تتصرف بحكمة . وبالرغم من أن التوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسى ، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن البشر فى عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذى يعيشون فيه . وواقع الأمر أن أى فرد يستطيع أن يفهم السياسة بـقُدرٍ ؛ ولكن السياسة موضوع غاية فى التعقيد ، بل ربما هى أكثر المواضيع التى يواجهها الإنسان تعقيداً . وتكمن الخطورة فى حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة ، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة . ولكن لأن بعض التبسيط ضرورى ، فإن هذا الكتاب يعمد أيضاً إلى تبسيط التعقيدات السياسية ، ولكنه لا يتبع هذا النمط بصورة مكثفة . وكما سوف نرى ، فإن اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لفهم السياسة ليس بالمهمة السهلة .

طبيعة الجانب السياسى

ما الذى يميز الجانب السياسى للمجتمع الإنسانى عن الجوانب الأخرى لهذا المجتمع ؟ ماهى سمات النظام السياسى فى تميزه مثلاً عن النظام الاقتصادى ؟ بالرغم من أن دارسى السياسة لم يتفقوا مطلقاً على إجابة واحدة لهذين السؤالين ، إلا أنهم يميلون إلى الاتفاق حول بعض النقاط الأساسية . فمثلاً من المستبعد أن يوجد خلاف حول الفكرة التى مؤداها أن النظام السياسى هو نمط من العلاقات السياسية . ولكن ، ماهى العلاقات السياسية ؟

ويعتبر كتاب أرسطو ، السياسة ، (الذى كُتب بين ٣٣٥ - ٣٣٢ ق . م .) بمثابة نقطة بدء هامة ، وإن كانت غير مدركة دائماً ، للإجابة عن هذا السؤال ؛ وكثير غيره من الأسئلة . ففى الكتاب الأول من « السياسة » يحرص أرسطو على نحض وجهة نظر هؤلاء الذين يقولون بتطابق كل أنواع السلطة ، ويحاول من ثم أن يميز سلطة القائد السياسى فى الرابطة السياسية ، أو دولة المدينة polis ، عن أشكال أخرى للسلطة من قبيل سلطة السيد على عبيده ، أو سلطة الزوج على زوجته ، أو سلطة الآباء على أبنائهم .

ولكن أرسطو يعلم بأن جانباً على الأقل من الجوانب المميزة للرابطة السياسية هو وجود سلطة أو حكم . فأرسطو يُعرّف دولة المدينة polis ، أو الرابطة السياسية ، بأنها « أكثر الروابط تسيّداً واحتوائية » . ويعرّف الدستور ، أو نظام الحكم polity ، بأنه « تنظيم لدولة المدينة بشأن المناصب الموجودة بها بصفة عامة ، ولكن

بالنظر بصفة خاصة إلى ذلك المنصب الذى يتمتع بالميادة فى كافة القضايا ، (١) ، وأحد المعايير التى يستخدمها أرسطو عند تقسيمه للامتياز هو : مع أى شريحة فى جماعة المواطنين تمتنع السلطة النهائية أو الحكم النهائي .

وهكذا ، ومنذ زمن أرسطو ، أضحت هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة الميامية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما . وعلى سبيل المثال ، فواحد من أكثر علماء الاجتماع المحدثين تأثيراً ، وهو الأستاذ الألماني ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قرر أن الرابطة يجب أن تسمى ميامية ، إذا كانت هناك استمرارية فى فرض نظامها داخل نطاق إقليمي محدد عن طريق استخدام القوة المادية من جانب الهيئة الإدارية ، أو التهديد باستخدامها . ، وهكذا ، وبالرغم من أن فيبر ركز على المكون الإقليمي فى الرابطة الميامية ، إلا أنه ، ومثل أرسطو ، أبرز أن سمة من السمات الأساسية لها هى علاقات السلطة أو الحكم . (٢)

ولنأخذ مثلاً أخيراً . فقد عرّف هارولد لازويل Harlod Lasswell ، وهو من أبرز علماء الميامية المحدثين ، « علم الميامية بوصفه نظاماً معرفياً تجريبياً ، (وبوصفه) دراسة تشكيل واقتسام القوة » ، وعرّف « العمل الميامى (بوصفه) فعلاً يتم إنجازه من منظور القوة » (٣) .

ويوضح الشكل (١-١) جوانب الاتفاق وعدم الاتفاق ، فى مواقف كل من أرسطو وفيبر ولازويل ، فيما يتعلق بطبيعة الميامية . فأرسطو وفيبر ولازويل ، وكذا معظم علماء الميامية ، يتفقون على أن العلاقات الميامية توجد فى مكان ما داخل الدائرة (أ) ، وهى مجموعة العلاقات التى تتضمن القوة أو الحكم أو السلطة . فيرى لازويل أن كل شيء داخل الدائرة (أ) هو سياسى بالتعريف . وعلى الجانب الآخر ، يعرف أرسطو وفيبر مصطلح ميامى بطريقة تتطلب إضافة سمة أو أكثر ، ويمثل ذلك الدائرتان (ب) و (ج) . فعلى سبيل المثال : فإنه وفقاً لفيبر فإن مجال الميامى لن يكون كل شيء داخل الدائرة (أ) ، أو كل شيء داخل الدائرة (ب) (الإقليمية) ولكن كل شيء فى منطقة التدخل بين (أ) و (ب) ، والتى تتضمن

Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York : Oxford University Press, 1962), (١) PP. 1, 110.

Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947), PP. 145-54.

Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950), PP. xiv, 240.

كلا من الحكم و الإقليمية . وبالرغم من أن أرسطو يعتبر أقل وضوحا من كل من فيير ولازويل فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإنه بلاشك يحد من مجال المياسى بصورة أكبر فيقصره على العلاقات داخل الهيئات القادرة على الاكتفاء الذاتى (ج) . وبالتالي ، فإن « المياسة » عند أرسطو توجد فقط فى المساحة التى تتداخل فيها الدوائر (أ) و (ب) و (ج) .

ومن الواضح إذن أن كل شىء يسميه أرسطو وفيير « مياسيا » ، يعتبره لازويل « مياسيا » أيضا . ولكن هناك بعض الأشياء التى يعتبرها لازويل من قبيل ماهو « سياسى » ولايرأها فيير وأرسطو كذلك . فقد تتضمن الشركة أو النقابة ، على سبيل المثال ، جوانب « مياسية » . ومن ثم ، دعنا نعرف النظام السياسى بأنه أى نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم ، والنفوذ ، والقوة ، أو السلطة بدرجة عالية^(٤) .



الشكل (١ - ١) تعريفات المياسة

(٤) فى الفصل الثالث ، سيمسى عبارات مثل التحكم ، القوة ، النفوذ والسلطة بـ « مصطلحات لنفوذ » . وسوف يتم تعريف مفهوم النفوذ فى ذلك الفصل أيضاً .

تغلغل السياسة

لا بد من الاعتراف بأن التعريف السابق فضفاض للغاية . فهو يعنى أن الكثير من الهيئات التي عادة ما لا يعتبرها الناس « سياسية » تملك نظماً سياسياً مثل : النوادي الخاصة ، والشركات ، واتحادات العمال ، والمنظمات الدينية ، والجماعات المدنية ، والقبائل البدائية ، والعشائر بل وحتى الأمر . ويمكن أن نسوق عدة اعتبارات تساعد على إيضاح تلك الفكرة غير المألوفة ، والتي مؤداها أن كل المنظمات البشرية تقريباً لها جانب سياسى :

١ - إننا نتحدث في لغة التعامل اليومية المعتادة عن « حكومة » النادي أو الشركة .. وهكذا . بل وقد نصل إلى حد وصف تلك الحكومات بالديكتاتورية أو الديمقراطية أو النيابية أو السلطوية ، وعادة ما نسمع عن « السياسة » و « المناقشات السياسية » التي تحدث في هذه الهيئات .

٢ - النظام السياسى هو جانب واحد فقط من جوانب أى هيئة . فعندما نشير إلى شخص ما بوصفه طبيباً أو معلماً أو مزارعاً فنحن لا نفترض أنه طبيب وحسب ، أو معلم وحسب ، أو مزارع وحسب . وبالمثل فلا توجد أى هيئة بشرية هى سياسية وحسب ، فالتاس يقيمون علاقات عدة لامتند فقط إلى القوة أو السلطة : فهناك الحب ، والاحترام ، والولاء ، والمعتقدات المشتركة الخ .

٣ - تعريفاً لا يذكر أى شيء تقريباً عن الدوافع البشرية ، فمن المؤكد أنه لا يتضمن أى إشارة إلى أنه في كل نظام سياسى نجد الناس مساقين باحتياجات داخلية قوية تدفعهم كي يحكموا الآخرين ، أو إلى أن القادة ينزعون نحو السلطة أو إلى أن السياسة هى معركة غريزية شرسة من أجل القوة . فمن المفهوم أن علاقات السلطة من الممكن وجودها بين أناس لا يملك أى منهم شغفاً أو ولعاً بالقوة ، أو في مواقف يكون فيها أكثر الناس تعطشاً للسلطة هم أقلهم فرصة للوصول إليها . وهكذا نجد أن هنود الزونى في الجنوب الغربى الأمريكى يؤمنون بشدة بأن السعى نحو القوة هو فعل محرم ، ومن ثم ، فإن الساعين إلى القوة يجب ألا يُمكنوا منها ^(٥) . وأقرب إلى خبرتنا من هذا المثال السابق نجد وجهة النظر الشائعة بين أعضاء بعض المنظمات الأمريكية الخاصة ، ومؤداها أن أكثر الأفراد إلحاحاً في السعى لتولى رئاسة المنظمة هم أقلهم ملاءمة للاضطلاع بهذا المنصب ، في حين أن أفضل من يتولى منصب الرئاسة هم الأقل رغبة في هذا

المنصب بالفعل . ولكن بغض النظر عن الدلالات التي يمكن استخلاصها من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو من الأدب الشعبي (الفولكلور) ، فإن النقطة المحورية هنا هي أن تعريفنا للنظام السياسي ، والذي يتسم بالعمومية الشديدة ، لا يمتدنا عمليا بأى فرضية تتعلق بماهية أو طبيعة الدوافع الإنسانية . وبالرغم من اتساع هذا التعريف فإنه يتيح لنا فرصة إجراء بعض التمييزات الهامة ، والتي عادة ما لا تكون واضحة في المناقشات العادية .

٤ - وتعريفنا أيضا يتجاهل ، وعن عمد ، سمة دأب الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو وحتى اليوم على أن ينسبوا إلى السياسة ، وهي أن السياسة - هي بمعنى من المعاني - نشاط عام ينطوي على أهداف عامة ، أو مصالح عامة ، أو خير عام ، أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية يكون عاما بصورة واضحة . فإذا قبلنا بهذا التعريف للسياسة فسوف نجد لزما علينا أن نضيف دائرة رابعة إلى الشكل (١ - ١) ، ومنجد أن مجال السياسة سوف يزداد اكتمالاً بالضرورة . ولكن هناك أسبابا وجيهة لعدم تضمين هذه الفكرة في تعريفنا ، ذلك أنها رغم ما تحظى به من احتفاء بين الفلاسفة السياسيين ، فإنها زاخرة بالصعوبات . فهذا الفهم لمعنى ، السياسة ، يعكس - بداية - الطريقة الخاطئة التي يستخدم بها المصطلح في لغة التعامل اليومي في الوقت الحالى ، حيث عادة ما يشير إلى نشاط السياسيين الطموحين الساعين لإثبات الذات . وينفس القدر ، فإنه لا يمكن اعتباره وصفاً امبريقيا للدوافع التي تسوق الأشخاص المشتغلين بالسياسة . ذلك أن التوصل إلى الدوافع التي تحفز الناس يتطلب بحثا امبريقيا ، فهى إذن مسألة لا يمكن حلها بالتعريف وحسب . ولكن لا الخبرة العادية ، ولا البحث المنظم يدعم أى منهما الفرضية القائلة بأن المشتغلين بالسياسة إنما يدفعهم إلى ذلك اهتمام حقيقى بالمصالح العام . وهذا السؤال الذى يتعلق بماهية الدوافع التي تحفز الناس سوف نعود إليه مرة أخرى فى الفصل للتاسع . وعلى الجانب الآخر ، فإنه إن لم تكن هذه الفكرة مقصودة لا كتعريف ولا كوصف امبريقى وإنما كتأكيد لما يجب أن تكون عليه غاية أو نتيجة الحياة السياسية وهدفها ، يضحى واضحا إن أنها لاتعدو أن تكون بيانا معياريا . ولكن لأنها تحمل تأكيدا على الغايات والقيم ، فإنها تتطلب فصحا واختبارا ، ولا يكون من الحكمة تمريرها ببساطة كأداة لتعريف السياسة . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مشكلة للقيم فى الفصل العاشر .

السياسة والاقتصاد

التحليل السياسى يتعامل مع القوة أو الحكم أو السلطة ، أما الاقتصاد فيهتم بالموارد النادرة أو بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات . والسياسة هى جانب واحد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات البشرية ، والاقتصاد هو جانب آخر ، ومن ثم ، فإن كلاً من رجل الاقتصاد وعالم السياسة قد يدرسان نفس المؤسسة - مثلاً نظام الاحتياطي الفيدرالى أو الميزانية . ولكن رجل الاقتصاد سيكون مهتماً بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة وباستخدام الموارد النادرة ، فى حين أن عالم السياسة سوف يتعامل أساساً مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة .

ومثلها مثل معظم التمايزات القائمة بين مجالات البحث العقلى ، فإن التمايزات بين السياسة والاقتصاد لا يمكن تحديدها بشكل قاطع .

النظم السياسية والنظم الاقتصادية

يستخدم عديد من الأشخاص مصطلحات مثل الديمقراطية ، والديكتاتورية ، والرأسمالية ، والاشتراكية لوصف النظم السياسية والاقتصادية دون تمييز . وتتبع هذه النزعة إلى الخلط بين النظم السياسية والاقتصادية من غياب مجموعة موحدة من التعريفات ، وكذا من الجهل بالجذور التاريخية لهذه المصطلحات ، وأيضاً - فى بعض الحالات - من الرغبة فى استغلال مصطلح سياسى يحظى باحترام واسع ، مثل الديمقراطية ، أو لا يحظى بأى احترام ، مثل الديكتاتورية ، بغرض التأثير فى المواقف من النظم الاقتصادية .

ويترتب على ذلك أن الجوانب السياسية لأى مؤسسة ليست هى بذاتها الجوانب الاقتصادية . فتاريخياً نجد أن مصطلحي « الديمقراطية » و « الديكتاتورية » عادة ما كانا يشيران إلى الأنظمة السياسية ، فى حين أن مصطلحي « الرأسمالية » و « الاشتراكية » كانا يشيران إلى المؤسسات الاقتصادية . وبالنظر إلى الطريقة التى استخدمت بها المصطلحات تاريخياً ، فإن التعريفات التالية تعتبر دقيقة :

(١) الديمقراطية هى نظام سياسى يقسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة فى صنع القرارات .

(٢) الديكتاتورية هى نظام سياسى تنحصر فيه فرص المشاركة فى القرارات بين القلة .

(٣) الرأسمالية هي نظام اقتصادى تضطلع فيه الشركات المملوكة ملكية خاصة بمعظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى .

(٤) الاشتراكية هي نظام اقتصادى تقوم فيه المنظمات التى تملكها الحكومة أو المجتمع بمعظم الأنشطة .

كل زوج من هذه المصطلحات : الديمقراطية - الديكتاتورية ، الرأسمالية - الاشتراكية ، يعنى ضمناً وجود ثنائية . ولكن الثنائيات عادة مالا تقى بالفرض . فالعديد من الأنظمة السياسية هي فى الواقع ليست ديمقراطية تماماً ولا ديكتاتورية بصورة كاملة أيضاً ، كما أنه فى العديد من الدول نجد تداخلاً كثيفاً بين العمليات الخاصة والحكومية . وفى عالم الواقع نجد أن السياسة والاقتصاد متداخلان بشدة . هذا التداخل لايفضح قصور المزاجية بين « الرأسمالية - الاشتراكية » ، وحسب ، ولكنه يؤكد أيضاً حقيقة واضحة وهي أن بعض المؤسسات والعمليات يمكن أن تعتبر ، ولأغراض محددة ، أحد مكونات النظام الاقتصادى ، فى حين أنه يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من النظام السياسى ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أغراضاً أخرى .

والنقطة الواجب تذكرها هي أنه بالرغم من هذا التداخل ، بل وربما بسببه ، فإنه قد ثبت أن تمييز بعض جوانب الحياة بوصفها اقتصادية وبعضها الآخر بوصفها سياسية إنما هو أمر مثير من الناحية الفكرية .

النظم والنظم الفرعية

يمكن اعتبار أى مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض على أى صورة من الصور بمثابة نظام : مجردة ، فريق كرة قدم ، سلطنة تشريعية ، حزب سياسى^(١) . وعند التفكير فى النظم السياسية قد يكون من المفيد أن نتذكر نقاطاً أربعا يمكن أن تنطبق على أى نظام :

(١) إن تسمية شيء ما نظاماً ، ماهى إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محبوسة . ومن ثم ، ينبغي للمرء أن يكون حريصاً لئلا يخلط الشيء المحبوس

(٦) من أكثر المحاولات شمولاً لتطبيق نظريات النظم على علم السياسة ما نجده فى عملين لدايفد إيستون هما :

A Framework for Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc. 1965) and
A Systems Analysis of Political Life (New York : John Wiley & Sons, Inc. 1965).

« بالنظام ، المجرّد . و ، النظام » هو أحد مكونات الأشياء ، والذي يُجرّد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل : والدورة النموية عند الثدييات أو بنيان الشخصية عند الإنسان ، مثالان يثيران إلى ما نرمى إليه .

(٢) ولتحديد ماذا يقع داخل نظام ما ، وماذا يقع خارجه ، فلنناحتاج إلى ترسيم حدود ذلك النظام . وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة للغاية كما في حالة النظام الشمسى أو المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ولكن هذه العملية غالباً ما تتم بقرار تحكى . فعلى سبيل المثال : ما هي حدود حزبنا للكبيرين ؟ هل سنُدخل هنا مسؤولى الحزب وحسب ؟ أم سوف نضم إليهم أيضاً كل المسجلين كديمقراطيين أو جمهوريين ؟ أم سننتوسع أكثر لندخل كل هؤلاء الذين يُعرفون أنفسهم بوصفهم ديمقراطيين أو جمهوريين بغض النظر عن كونهم مسجلين في الكشف الرسمية ؟ أم أننا سوف نُضمّن هؤلاء الذين يصوتون بصفة منتظمة لأى من الحزبين ؟

(٣) النظام قد يكون عنصراً في نظام آخر ، أو نظاماً فرعياً له . فالأرض هي نظام فرعى لمجموعتنا الشمسية ، التي هي بدورها نظام فرعى لمجرتنا ، والتي هي بالتالى نظام فرعى للكون كله . ولجنة العلاقات الخارجية هي نظام فرعى لمجلس الشيوخ الأمريكى ، والذي هو نظام فرعى للكونجرس .. وهكذا .

(٤) الشيء قد يكون نظاماً فرعياً لنظامين مختلفين - أو أكثر - لايتداخلان إلا جزئياً ، فأمستاد الجامعة قد يكون عضواً نشيطاً في الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات وفى الحزب الديمقراتى ، وكذا فى رابطة الآباء والمعلمين (PTA) .

ومن المفيد إبقاء هذه الملاحظات حاضرة فى الذهن عند اعتبار الاختلاف بين النظام السيمسى والنظام الاجتماعى .

النظم السياسية والنظم الاجتماعية

ما هو المجتمع الديمقراتى ؟ المجتمع الحر ؟ المجتمع الاشتراكى ؟ المجتمع السلطوى ؟ المجتمع الدولى ؟ وكيف يتميز النظام الاجتماعى عن النظام السياسى ؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة صعبة خاصة أن مصطلحيّ مجتمع ونظام اجتماعى يستخدمان بطريقة فضفاضة حتى من قبل العلماء الاجتماعيين . وبصفة عامة ، فإن اجتماعى هو مصطلح احتوائى وشامل ، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية

إنما هي أنواع من العلاقات الاجتماعية . وبالرغم من أن تعبير النظام الاجتماعي يُستخدم أحيانا للإشارة إلى معنى محدد ، فهو يعتبر من قبيل المفاهيم الواسعة . وهكذا ، فإن تالكوت بارمسونز Talcott Parsons ، وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المبرزين ، عرّف النظام الاجتماعي بثلاث خصائص :

- (١) تفاعل شخصين أو أكثر .
- (٢) أن يأخذوا في اعتبارهم عند تحركهم كيف يمكن أن يتصرف الآخرون .
- (٣) وأحيانا ما يعملون معاً سعياً وراء أهداف مشتركة (٢) .

النظام الاجتماعي إذن هو نظام يتضمن درجة عالية من الاحتوائية .

ووفقاً لاستخدام بارمسونز ، فالنظام السياسي ، وكذا النظام الاقتصادي هما جزءان أو جانبان أو نظامان فرعيان للنظام الاجتماعي . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يوضحها الشكل (١ - ٢) حيث (أ ج) تمثل كل الأنظمة السياسية الفرعية (أ ب ج) تمثل كل الأنظمة الفرعية التي يمكن اعتبارها إما سياسية وإما اقتصادية ، وذلك وفقاً للجوانب التي نهتم بها . ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها

↓
مجتمع



الشكل (٢.١) : المجتمع ، النظام السياسية ، النظام الاقتصادية .

Talcott Parsons and Edward A. Shils, eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, (٢)
Mass.: Harvard University Press, 1951), P.55.

ولمناقشة لمعنى وتاريخ مفهوم ، المجتمع ، انظر :

International Encyclopedia of the Social Sciences, s.v. "society."

على (أ ب ج) : شركة جنرال موتورز ، أو لجنة الميزانية فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، أو مجلس المحافظين فى جهاز الاحتياطى الفيدرالى .

وهكذا ، فإن المجتمع الديمقراطى يمكن تعريفه بأنه نظام اجتماعى لا يقتصر على النظم (الفرعية) السياسية الديمقراطية وحسب ، ولكنه يحوى أيضا نظاما فرعية أخرى تعمل بحيث تضيف - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلى قوة العمليات السياسية الديمقراطية . وعلى النقيض من هذا فإن المجتمع السلطوى يشتمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل : الأسرة ، الكتلتين ، المدارس ، والتي تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية . ودعنا نستعرض مثالين : ففى كتابه الشهير « الديمقراطية فى أمريكا » (١٨٢٥ - ١٨٤٠) وضع الكاتب الفرنسى الشهير الكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville قائمة بعدد من « الأسباب الأساسية التى تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة » . ولم تتضمن قائمته هذه الهيكل المنثورى وحسب ، ولكنها أشارت كذلك إلى عوامل أخرى مثل غياب مؤسسة عسكرية ضخمة ، والمساواة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام اقتصادى زراعى مزدهر ، وكذلك أخلاقيات الأمريكيين وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية^(٨) . وفى رأى توكفيل أنه مما قوى من احتمالات قيام نظام سياسى ديمقراطى صحى فى الولايات المتحدة ، حقيقة أن الدستور الذى يتسم بالديمقراطية العميقة تسنده وتدعمه مظاهر أخرى عديدة فى المجتمع . وثرانيا على هذا كان من الممكن وصف المجتمع الأمريكى بأنه مجتمع ديمقراطى .

وعلى عكس الوضع فى الولايات المتحدة ، فإن العديد من المراقبين كان يملؤهم شعور بالتشاؤم فيما يتعلق باحتمالات قيام ديمقراطية فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن جوانب عديدة فى المجتمع الألمانى تتسم بالسلطوية الشديدة ، وبالتالي فإنها تضعف احتمال قيام علاقات سياسية ديمقراطية . ولقد أولى هؤلاء اهتماما واضحا لاتجاه كافة المؤسسات الاجتماعية للخضوع لنمط قوى من التسلط والإذعان ، وذلك فى الأسرة والمدارس والكتلتين ومجالات العمل ، وكذا فى كل العلاقات التى يشكل موظفو الحكومة ، سواء العسكريون أو المدنيون ، أحد طرفيها ويمثل المواطنون العاديون طرفها الآخر . فحقيقة أن الديمقراطية السياسية كان سيتم إدخالها فى بيئة اجتماعية شديدة السلطوية ، لم تكن تبشر بمستقبل ناجح لها فى ألمانيا . أما الآن ، فإن العديد من المراقبين يشعر بالتفاؤل حيال قيام

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. I (New York : Vintage Books, 1955), (٨) PP. 298-342.

ديمقراطية سياسية فى ألمانيا ، وذلك لأنهم يلحون شواهد على التقلص الواضح للطابع السلوى فى المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

الحكومة والدولة

فى كل مجتمع ينزع الناس نحو تطوير توقعات متفق عليها تتعلق بالملوك الاجتماعى فى المواقف المختلفة . فالمرء يتعلم كيف يتصرف كمضيف أو كضيف ، كزب أسرة أو كجد ، كجندى ، كموظف بنك ، كوكيل نيابة ، كقاضى ... الخ . وأنماط مثل هذه تسمى أنواراً ، وتنشأ عندما يشترك الناس فى اقتسام توقعات ، تتشابه بدرجة عالية ، حول السلوك المتوقع فى مواقف معينة . وكلنا نلعب أنواراً متعددة ، وعادة ما تنتقل - وبسرعة - من دور إلى دور آخر .

وحيثما يضحى النظام السياسى معقداً ومستقراً ، فإن الأنوار السياسية تنمو . ولعل أوضح الأنوار السياسية هى تلك التى يؤدها الأشخاص الذين يُنتشون ويُفسرون ويطبّقون الأحكام التى تكون ملزمة لأعضاء النظام السياسى . هذه الأنوار ما هى إلا مناصب ، ومجموع المناصب فى النظام السياسى يشكل حكومة هذا النظام . وفى أى لحظة ، فإن شاغلى هذه المناصب أو الأنوار يكونون بالضرورة أفراداً محددين ، أى أشخاصاً محسومين (باستثناء المناصب الشاغرة) - مثل عضو مجلس الشيوخ فو غورن ، القاضى كرانكى ، أو العمدة تومبلى . وفى العديد من النظم لا تتغير الأنوار بتغير الأفراد الذين يتتابعون على القيام بها . ومما لا شك فيه أن اللاعبين المختلفين للأنوار قد يقدمون تفسيرات مختلفة لدور هاملت أو عطيل . والواقع ، أنهم عادة ما يفعلون ذلك ، بل وأحياناً ما يكون الاختلاف فى التفسير جذرياً . وهكذا الحال مع الأنوار السياسية . فعلى سبيل المثال نجد أن جيفرسون وجاكسون ولينكولن وتيودور روزفلت وويلسون وفرانكلين روزفلت ، قد مارس كل منهم دور الرئيس بطريقة أوسع كثيراً مما كان سائداً فى عهد سابقه ، وذلك عن طريق بناء توقعات جديدة فى عقول الأفراد تتعلق بما يجب على الرئيس ، أو بشرعية ما يستطيع الرئيس ، القيام به وهو فى منصب الرئاسة . وكما أكد نيلسون بولسبى Nelson Polsby : هناك عدد كبير ومختلف من الطرق لكى تكون رئيساً ، وذلك بقدر عدد الرجال الممتنعين للاضطلاع بالمنصب ، (٩) وبالرغم من هذا فإن

(٩) انظر : N. Polsby's *Congress and the Presidency*, 3rd. ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1976). ونقد كارل بولسبى فى هذا الكتاب بين الرؤساء بدءاً من فرانكلين روزفلت وحتى جيرالد فورد .

انظر أيضاً : James David Barber, *The Presidential Character : Predicting Performance in the White House* (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1972).

التوقعات الخاصة بالدور الواجب على الرئيس القيام به تحد هي الأخرى من المدى الذي يستطيع الرؤساء التمدادى إليه فى تحويل المنصب إلى مايرغبون فيه ، وهى حقيقة جسدها الرئيس جونسون عندما قرر عام ١٩٦٨ عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة ، مبرراً ذلك بأنه لم يعد يستطيع أن يلعب الدور الرئاسى بالطريقة التى يؤمن أن المنصب يتطلبها .

ولكن قد يتساءل القارئ ، ألا نضع أنفسنا ، بتعريفنا السابق للحكومة ، فى مشكلة جديدة ؟ فلو سلمنا بأن هناك مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأنظمة السياسية ، بدءاً من نقابات العمال والجامعات وحتى الدول والمنظمات الدولية ، فماذا عن (ال) حكومة ؟ فبالرغم من كل شيء ، ففي الولايات المتحدة ، كما فى معظم الدول الأخرى ، عندما نتحدث عن (ال) حكومة فإن المقصود بذلك يبدو واضحاً لكل الناس . فمن بين كل صور الحكومات المرتبطة بهذه الأنظمة سائلة الذكر فى إقليم محدد ، حكومة واحدة فقط عادة ما ينظر إليها بوصفها (ال) حكومة . كيف تختلف (ال) حكومة التى نهتم بها إذن عن الحكومات الأخرى ؟ هناك ثلاث إجابات ممكنة :

(١) تسعى (ال) حكومة نحو أهداف ، أسمى ، وه أنبل ، من الحكومات الأخرى . ولكننا نواجه هنا بثلاث صعوبات على الأقل . الأولى ، لأن الناس تختلف حول ماهية الأهداف ، الأسمى ، أو ، الأنبل ، . بل وتختلف حول ما إذا كان هناك معنى نحو تحقيق هدف معين فى أى لحظة ، فلن هذا المعيار قد لا يكون معلوماً على تحديد ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك هى (ال) حكومة . الثانية ، بالرغم من أن الناس عادة ماتختلف حول الترتيب التصاعدي للأهداف أو القيم ، وبالرغم من أنهم قد يكونون مقتنعين بأن (ال) حكومة تسعى نحو تحقيق غايات شريفة ، فإنهم لا يزالون يتفقون حول ماهى (ال) حكومة . والفوضى يدرك بالتأكيد أن (ال) حكومة هى التى تقوم بنفسه . الثالثة ، وماذا عن الحكومات الفاسدة ؟ على سبيل المثال ، هل كل من الحكومات الديمقراطية والشمولية تسعى نحو أهداف نبيلة ؟ هذه النقطة تبدو من الناحية المنطقية ، سخيفة . فالإجابة المقترحة الأولى تخطئ إذن بين مشكلة تعريف الحكومة وبين المهمة الأكثر صعوبة والأكثر أهمية أيضاً ، والتى تتعلق بتحديد معيار الحكومة ، الصالحة ، أو ، العادلة . فقبل أن نقرر ماهى أفضل حكومة ، لا بد أن نعرف أولاً ماهى (ال) حكومة .

(٢) أما أرسطو فقد اقترح حلّاً آخر : (أ) حكومة تميزها سمة الهيئة التي تقوم عليها - أى الهيئة السياسية ذات الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها الهيئة التي تمتلك كل السمات والموارد اللازمة لإقامة حياة صالحة . هذا التعريف يعانى من بعض المشاكل ذاتها التي واجهها التعريف السابق . وبالإضافة إلى هذا ، لو طبق هذا التعريف بحذافيره ، فإن يكون هناك مناص من الوصول إلى نتيجة حتمية مؤداها أنه لا توجد أى حكومة ! فتفسير أرسطو المثالى للدولة - المدينة كان بعيداً جداً عن الواقع حتى بالقياس إلى زمانه . فأنينا لم تكن مطلقاً مكتفية ذاتياً : ثقافياً أو اقتصادياً أو عسكرياً . فالواقع أنها كانت مفقرة تماماً للقدرة على ضمان أمنها واستقلالها ، فيدون حلفاء ملكانت لتمتطيع الحفاظ على حرية مواطنيها واستقلالهم . وما كان يصدق بالأمس على الدول - المدينة فى اليونان ، فإنه يصدق بالتأكيد على دول اليوم وبنفس القدر .

(٣) (أ) حكومة هى أى حكومة تتجج فى دعم ادعائها أن لها الحق فى التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد ^(١٠) . والنظام السياسى يتكون من المقيمين فى هذا الإقليم ، وحكومة الإقليم هى الدولة .

هذا التعريف يفرض فى الحال ثلاثة أسئلة :

(١) ألا يمكن للأفراد الذين ليسوا بموظفين حكوميين استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ ماذا عن الآباء الذين يصفعون أطفالهم ؟ الإجابة بالتأكيد هى أن حكومة الدولة ، وإن كانت لا تستحوذ بالضرورة على استخدام القوة بصورة منفردة ، إلا أنها تملك السلطة المطلقة لوضع الحدود التى يمكن أن تُستخدم القوة فى نطاقها بصورة مشروعة . وحكومات معظم الدول تسمح للأفراد باستخدام القوة فى ظروف معينة . مثلاً ، بالرغم من أن العديد من الحكومات تحظر إنزال عقوبات قاسية على الأطفال ، فإن معظمها تسمح للآباء بصفع أبنائهم ، كما أن الملاكمة مسموح بها فى العديد من الدول .

(٢) ماذا عن المجرمين الذين لا يُقبض عليهم ؟ فبالرغم من كل شيء ، فإنه لا توجد دولة تخلو من وجود جرائم تحرش وقتل واغتصاب ، وغير ذلك من أشكال

(١٠) مقتبسة بتصرف من : Weber, *Theory of Social and Economic Organization*, P. 154 وذلك بإحلال عبارة : التنظيم المطلق . محل كلمة ، احتكار . ، وكذا كلمة ، أحكام ، محل كلمة ، نظامها . .

العنف . ورغم أن المجرمين أحيانا لا يقعون تحت طائلة القانون ، إلا أن المحك هنا هو أن حكومة الدولة تنجح في ادعائها الحق المطلق في ضبط العنف ، لأن القلة من الناس هم الذين يقومون بتحد سافر لحق الدولة المطلق هذا في معاقبة المجرمين . فبالرغم من أن العنف الإجرامى موجود إلا أنه غير مشروع .

(٣) ماذا عن الأوضاع التى تنتشر فيها أعمال العنف والقوة على نطاق واسع مثلما يحدث فى حالات الحروب الأهلية أو الثورات ؟ بالنسبة لهذه الحالات فإنه لا يمكن تقديم إجابة واحدة شافية . ففى بعض الحالات ، فإنه لا توجد دولة على الإطلاق ، وذلك حينما لا توجد أى حكومة قادرة على ادعاء حق السيطرة المطلقة على الاستخدام المشروع للقوة المادية . أو قد تتنافس أكثر من حكومة على حكم ذات الإقليم كما كان الحال بالنسبة للبنان بعد انفجار الحروب الطائفية الدينية فيها عام ١٩٧٥ . أو قد ينقسم الإقليم فيضحي محكوماً بواسطة حكومات دولتين أو أكثر ، مع وجود مساحات رمادية لادولة فيها ، بعد أن كان فى الماضى إقليما تحكمه حكومة دولة واحدة .

هناك شىء واحد مؤكد : عندما يبدأ عدد كبير من الناس فى إقليم معين الشك فى ادعاء الحكومة الحق المطلق فى تنظيم استخدام القوة ، أو إنكار هذا الادعاء ، فإن الدولة القائمة تواجه خطر التخلل .

الفصل الثانى

وصف النفوذ

عرّفنا فى الفصل السابق النظام الميالى بأنه أى نمط للعلاقات الإنسانية يتسم بالاستمرارية ، ويتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم أو النفوذ أو القوة أو السلطة . ولكن ماذا تعنى هذه المصطلحات : التحكم ، النفوذ ، القوة ، السلطة ؟

سوف نرى أن المقصود بهذه المصطلحات معقد وغامض^(١) . فالناس لا يتفقون على الكيفية التى تستخدم بها هذه المصطلحات لا فى لغة التعامل اليومية العادية ، ولا فى علم الميامة . وعلماء السياسة ، مثلهم مثل غيرهم ، فى محاولتهم إبراز الاختلافات الهامة فى المعانى ، فإنهم يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات : التحكم ، القوة ، النفوذ ، السلطة ، الإقناع ، العزم ، القدرة ، القسر .. الخ . ولكنهم مثل الآخرين أيضاً ، عادة ما لا يعطون تعريفات محددة لهذه المصطلحات ، وعندما يفعلون ذلك فإنهم عادة ما لا يتفقون جميعاً على استخدام واحد للعبارة الواحدة . « فالنفوذ » عند أحد الكتاب قد يصبح « القوة » وفقاً لكتاب آخر .

(١) المشكلة لا تنص علم السياسة وحده . فعماء الطبيعة ، يعرفون المعنى الطبيعى للكميات الحسابية . I, x, §, 30 . باستخدام الكلمات المتاحة فى اللغة الإنجليزية : الزمن ، المادة ، القوة .. الخ . لكن ثبات من عماء الطبيعة طرحا السؤال التالى : هل نحن متأكدون ما الذى تعنيه هذه الكلمات ؟ ذلك أن أى دارس للأشياء الامريقية لطم الميكانيكا التقليدى يدرك مدى صعوبة إعطاء تعريفات لهذه الكلمات واضحة ولا يلفها القموض ، . (نقلاً عن "A Midrash Upon Quantum Mechanics," Science News 132 (July 11, 1987), P.26).

فى الوقت الراهن سوف أقوم باستخدام هذه المصطلحات ، ولنسمها « مصطلحات النفوذ » ، دون محاولة لتعريفها . فلأنا أرغب فى تأجيل مناقشتى للتعريفات والمفاهيم ، وسوف ألج مباشرة إلى « عالم القوة » عن طريق اعتبار بعض من العدد اللانهائى للأشكال والصيغات التى يمكن للقوة ونظائرهما أن تعبر عن نفسها من خلالها . فاستعراضنا لبعض الحالات ، سوف يساعدنا ، بعد ذلك ، على الاضطلاع بمهمة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

نماذج : من الأدنى إلى الأقصى

دعنا نبدأ باستعراض بعض النماذج المعبرة عن الانعدام التام للقوة . وبما أن هذا الوضع المتطرف - لحسن الحظ - هو وضع بعيد جدا عن واقع خبرة معظمنا ، فسوف أطالب القارئ بأن يحاول جادا أن يتخيل نفسه فى موقف الأشخاص الذين سأقوم بوصفهم .

هل تستطيع أن تتصور على مبيل المثال مايمكن أن يكون عليه وضع الانعدام التام للقوة هذا ؟ هناك تقرير حديث عن الاستيطان فى استراليا يمدنا بوصف لمجموعة من البشر فرييين تماما من نقطة الصفر فيما يتعلق بقدرتهم على التحكم فى حياتهم^(٢) . فبين عامى ١٧٨٧ ، ١٨٦٨ رحلت بريطانيا حوالى ١٦٠٠٠ منب إلى استراليا . وبالرغم من أن الجرائم التى أدين على أساسها هؤلاء المجرمون لايتعدى أخطرها مجرد السرقة الصغيرة ، إلا أن معاملتهم كانت مفرطة فى قسوتها . وهذا تقرير عما حدث فى أحد للمواقع فى تاسمانيا :

« فى أحد المواقع فى تاسمانيا ، كان يتم سوقهم إلى البر الرئيسى لقطع الأخشاب ، ويجبرون على العمل مثل حيوانات الجر لمسحب جنوع الأنجار الضخمة ، وكان البعض منها يزن ما يصل إلى اثنى عشر طنا ، على امتداد طريق الأخشاب المنحدر . وعلى الساحل كانوا يربطون الأخشاب فى شكل أطواف لنقلها إلى الجزيرة ، حيث يتشبثون بكتل الأخشاب الضخمة لسحبها للشاطئ ، وهم يعملون وخصورهم منغمسة فى مياه متلجة . وكان مقنن الطعام اليومى مقابل هذا العمل ، هو رطلا

(٢) نلأ عن : THE FATAL SHORE by Robert Hughes. Copyright © 1986 by Robert Hughes. Alfred A. Knopf, Inc. British Commonwealth/Uk rights courtesy : وأعد طبعه بإذن من : of William Collins Sons and Co. Ltd.

من اللحم ، ورطلا وربع الرطل من الخبز ، وأربع أوقيات من الحبوب ، إضافة إلى سلاطة . وفى بعض الأحيان كان اللحم غير طازج وفاسدا بدرجة لا تجعله صالحا للاستهلاك حتى من قبل المنزبين .

وكان هؤلاء المسجونون عند الدرك الأدنى للتحكم ، أقصى درجات انعدام القوة . وعند الدرك الأدنى أيضا نستطيع أن نذكر مجموعة أخرى من المسجونين ، وهم هؤلاء الموجودون فى معسكرات الاعتقال النازية والسوفيتية فى الثلاثينات والأربعينات . ولكى نساعدك على تخيل وضعهم ، فلنراجع شهادة بريمو ليفى Primo Levi ، وهو أحد اليهود الناجين من معسكر الاعتقال النازى فى أوشفيتز ببولندا^(٣) . ليفى يعتبر من الاستثناءات النادرة حيث إن الموت كان هو مصير معظم اليهود من ضحايا معسكرات الاعتقال . ولقد جاء الموت لبعض ضحايا هذه المعسكرات بأسرع مما جاء لغيرهم . فعندما وصل ليفى إلى أوشفيتز فى قطار محمل كله بالمساجين ، جاءهم اثنا عشر عضواً فى البوليس السرى ، وبدأوا يسألونهم أسئلة تبدو بريئة فى ظاهرها ، مثل ، كم عمرك ؟ هل أنت متمتع بالصحة أم مريض ؟ . ولكن فى أقل من عشر دقائق كان قد تم فصل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال عن باقى المجموعة ، ولم يشاهد هؤلاء أبدا بعد ذلك لأن أفران الغاز كانت مصيرهم .

والعديد من القراء سوف يحاولوا جاهدا بلا شك أن يتصور كيف حاول هؤلاء المسجونون الهروب ، أو كيف تمردوا على مصيرهم هذا . ولكن واقع الأمر أن القليل جدا من المسجونين فى معسكر أوشفيتز (أو أى معسكر اعتقال نازى آخر) استطاعوا الهرب أو حتى حاولوا التمرد . فلقد أوضح ليفى أن معنوياتهم كانت محطمة ، وأنهم كانوا على درجة بالغة من الوهن نتيجة للجوع وللمعاملة السيئة ، هذا فضلا عن أنه كان لهم علامات تميزهم بوضوح أهمها اللزى الذى كانوا يرتدونه وكذا رؤوسهم الحليفة ، كما أنهم لم يكونوا يتحدثون البولندية ، وعند القبض عليهم مرة أخرى كانوا يعمدون بعد عمليات تعذيب وحشية . ولإرهاب الآخرين كان تعذيبهم وإعدامهم يمتان أمام بقية المسجونين ، أما زملاء الضحية فكانوا يعاملون معاملة المتواطئين ، وكانوا يُتركون ليموتوا جوعاً فى الزنازين . وزيادة فى تخويف المسجونين ، فإن كل المسجونين فى القشلاق الذى حاول أحد المحتجزين به الهروب ، كانوا يُرغمون على الوقوف لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة دون راحة .

(٢) Primo Levi, Se Questo È Un Uomo (Turin : Giulio Einaudi editore, 1976), PP. 26-27, 239.

والآن حاول أن تتخيل نفسك فى وضع أعلى قليلا من الدرك الأدنى للقدرة على التحكم هذا ، وذلك بأن تتصور نفسك وقد ولت كعبد فى إحدى مزارع الجنوب الأمريكى فى فترة ما قبل الحرب الأهلية ، أو قنقل فى البرازيل . فلقد نجا أجدادك من الموت فى رحلة الشحن الرهيبة فى سفينة العبيد حيث كانوا مثلهم مثل سجناء تاسمانيا أو أوشفيتز عند الدرك الأدنى للاندحام التام للقوة . أما أنت ، فبوصفك عبداً ، فأنت ملك لمينك ، يتصرف فيك وفقاً لما يراه مناسباً ، ومن ثم فأنت رهن تماماً بأحكامه وقراراته وممارساته وأخلاقه وانفعالاته ومشاعره وأهوائه . ويقاؤك حيا مروهون إذن بمدى قدرتك على التأقلم . ولكن بوصفك عبداً فى مزرعة ، فإنك غالباً ما تكون أعلى درجة بسيطة عن الصفر المطلق ، لأن مالكك له مصلحة فى الإبقاء عليك فى مستوى معين يجعلك قادراً على العمل ، وربما على التنازل . واعتماداً على طبيعة المالك ، وكذا على طبيعة البلد (فالأكثر احتمالاً هو أن تجد المعاملة أطيّب فى البرازيل عنها فى الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإنك قد تتمتع ببعض الاستقلالية فى العمل أو وسط مجتمع العبيد ، بل وقد تكتسب بعض السلطة على آخرين . الأطفال ، الأسرة ، بعض العاملين الآخرين فى الحقول أو فى المنزل - ثم إنك - وبالرغم من ضعف احتمالات النجاح - قد تضحي واحداً من القلائل المحظوظين الذين يستطيعون الهروب ، أو حتى قد يمنحك أسياك حريتك .

فأنت وإن كنت لمبت عند الدرك الأدنى للتحكم ، إلا أنك على أفضل التقديرات أعلى « هيئة » واحدة فقط من هذا الدرك .

والآن حاول أن تتخيل كيف يكون حالك إذا عشت باستقلالية ، وتمتعت بقوة أكثر من العبد ، ولكن أقل كثيراً مما يتمتع به المواطن الحر : ربما كأحد أفنان الأرض أو فلاحى العصور الوسطى فى أوروبا أو الصين أو اليابان ، أو حتى فى وقتنا الحالى فى كثير من الدول النامية . وسوف أورد الآن لقطات من الحياة اليومية فى إحدى القرى الصغيرة فى الجمهورية الدومينيكية فى أوائل السبعينات^(١) .

« الربو قرية صغيرة على طريق المياريات ، تبعد حوالى ساعتين سيرا على الأقدام أو بركوب البغال من جايدا أربيا (وهذا ليس الاسم الحقيقى لها) . وهناك ثلاثة أنهار لابد من عبورها للوصول إلى السيارات الجيب اللاندروفر التى تترك المدينة فى الصباح الباكر ، وذلك رغم أن

Kenneth Sharpe, *Peasant Politics* (Baltimore, Md.: The Johns Hopkins University Press, (4) 1977), pp. 6, 17.

منسوب المياه بها أصبح عاليا بصورة منكرة بالخطر بعد هطول الأمطار الغزيرة . هذه السيارات المكسمة بالناس والطيور والخنازير ، والمساطين المحشورين بالداخل أو الرابضين على السطح ، والمتأخرين في الحضور للمتنولين من مؤخرة السيارة أو الجالسين على الرف الخاص بالأمثلة ، هذه السيارات من الومائل القليلة التي تربط القرية بالعالم الخارجى . وأقرب طبيب يوجد فى عاصمة البلدية ، سان خوان ديلاسييرا ، وهى على بعد ساعتين من الريبو ، أما أقرب مدينة بها رعاية صحية متخصصة ومستشفيات ومتاجر طعام كبيرة وأسواق ومحلات ضخمة فهى سانتياجو التى تصلها السيارات فى حوالى ثلاث ساعات . وتنتظر السيارات هناك ساعات قليلة لتتيح الفرصة للناس لكى يقوموا بمشترياتهم ويزوروا الأطباء والأقرباء ويقضوا بعض مصالحهم . وتعود السيارات بعد الظهيرة . ولكن الكثير من سكان جايدا أريبا يعودون مبكرا على الأقدام ، ويصلون مدينتهم فى السابعة أو الثامنة مساءً .

« ولقد سألتُ ميليدا عن ولادة الأطفال فى هذه المستوطنة ، فقالت إنها ولدت تسعة من أطفالها العشرة فى المنزل بمساعدة القابلة . وأخذها شاجويتو إلى سانتياجو لتلد طفلا واحدا فقط فى المستشفى العام ، وذلك لأن الطفل كان قد تأخر خمسة أيام عن ميعاد ولادته ، وكان ذلك مبعثا لقلقه . والعناية الطبية فى المستشفى العام مجانية ، ولكن كان على ميليدا أن تحضر معها طمنا لاستحمام الطفل وكوبا وملعقة ، كذلك كان لابد من شراء معظم الأدوية من صيدلية قريبة من المستشفى . كان شاجويتو فى حاجة إلى خمس وثلاثين بيزو ليعطى نفقات السفر والأكل والعلاج ، ولكنه لم يكن يملك نقوداً فى ذلك الحين . « لقد ذهبت إلى منزل دون بابلو لأقترض منه المبلغ ، ولكنه أخبرنى أنه لا يوجد معه نقود . فذهبت إلى منزل خوزيه ، ولكن دون جدوى ! هؤلاء أناس معهم ألفان أو ثلاثة آلاف بيزو ولكنهم كانوا يؤثرون أنفسهم . وشعرت باليأس ، ولكن جاعنى أحد أولاد عمومتى كان قد سمع بالمشاكل التى أواجهها ، وقال لى : انظر ، إذا كنت فى حاجة إلى المال فستجده عندى ، فقلت له إنى فى حاجة إلى خمسة وثلاثين بيزو . فوضع يده فى جيبه وقال لى : هذه أربعمون بيزو . وعندما رددت له الدين فيما بعد قال لى : يمكنك دائما الاعتماد على فى أى وقت تحتاج فيه إلى أى شئ » .

ثم هناك احتمال آخر . فكر فى نفسك كمواطن فى دولة حديثة يحكمها ديكتاتور

شديد القمع - الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين ، أو ألمانيا تحت حكم هتلر - حيث يمكن أن تتعرض حياتك للخطر نتيجة وشاية ، أو حتى نتيجة لشك لا أساس له^(٥) . ولكن حتى النظم الديكتاتورية تختلف في درجة القمع الذي تمارسه ، وكذا في درجات الاستقلالية والتحكم والقوة التي تسمح بها لرجالها . فبعضها ، على سبيل المثال ، يسمح بقاعدة عريضة من المجلات والصحف وغيرها من وسائل التعبير المكتوبة ، وذلك إلى درجة تأثير الدمشنة ، ولكنها تقيد بشدة حق عقد المؤتمرات العامة والتنظيمات السياسية . ويسمح البعض الآخر للرأى العام بدرجة عالية من القدرة على التعبير ، ويسمح كذلك بالتنظيمات السياسية ، ولكنه في الواقع ، يمنع الناس من إنشاء أى حزب سياسي مناض ، ويحد من قدرتهم على المشاركة في انتخابات حرة يمكن أن تتعرض فيها القيادة القائمة للهزيمة . وبعد صعود ميخائيل جورباتشوف لزعامة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، فإنه لم يكف بالإدانة الصريحة لحكم ستالين العنيف ، بل إنه وسّع وبشكل ملحوظ نطاق فرص التعبير والمشاركة في التنظيمات وفي انتخاب المرشحين للمناصب ، وحتى فرص معارضة بعض الممارسات والمؤسسات القائمة . ورغم أن الأمور كانت في حالة تغيير مستمر وعدم يقين ، إلا أنك كمواطن ينتمى إلى الاتحاد السوفيتي وقت حكم جورباتشوف ، فإن تمنحك بفرص عظيمة للتأثير على الحكومة وعلى المواطنين لا يمكن مقارنته بما كان في وسعك حتى أن نحلم به في ظل حكم ستالين^(٦) .

بعد مراوحتك لوضعك متخيلا من الدرك الأدنى للتحكم ، وهو الانعدام التام للقوة ، إلى درجة من التحكم والنفوذ يتمتع بها المواطن في نظام على درجة من الليبرالية ولكنه غير ديمقراطي ، فإنك قد تشعر بالراحة إذا بدأت تفكر في مدى قوتك ونفوذك كمواطن في دولة ديمقراطية . ولكن قبل أن تفعل هذا ، قد يكون من المفيد أن نتأمل قليلا في بعض حالات القوة غير العادية ، وهي الحالات التي تقع عند ذروة مقياس القوة وتبتعد عن الدرك الأدنى للقوة بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية .

(٥) روى ميديفيد وهو مؤرخ روسي ، قدر ضحايا القمع الستاليني بأربعين مليوناً ، منهم عشرون مليوناً ماتوا في مسكرات العمل أو المزارع الجماعية ، للمطروضة بالقوة ، أو نتيجة المجاعة ، أو بالقتل . ولقد نشرت هذه التقديرات في إحدى الصحف الأسبوعية السوفيتية : *Argumenti i Fakti* (The New York Times, Feb. 2, 1989, P.1).

وقد ضمن روبرت كوكسكت قبل أن كتابه : *The Great Terror, Stalin's Purge, of the Thirties* (New York : Macmillan, 1968, P. 533). نفس الرقم المقدّر بعشرين مليوناً .

(٦) من الأئدة الواضحة على هذا ، الموافقة على نشر مقالة ميديفيد المذكورة في هامش رقم (٥) . وهو الأمر الذي ما كان يمكن حتى تصوره قبل هذا بعام واحد .

لقد ذكرت قبلاً الديكتاتوريات ، وأشارت صراحة إلى نظامي ستالين وهتلر . ومن الصعب تخيل تركيز التحكم في يد فرد واحد - أو مجموعة صغيرة من الأفراد - يمارس على مجموعة أخرى كبيرة من البشر أكثر مما كان عليه الحال في بعض الديكتاتوريات الحديثة . ففي ظل حكم ستالين وهتلر ، كانت قوة الحاكم ضخمة جداً بالمقارنة بما هو موجود في أى نظام آخر قديم أو معاصر ، حتى أن مصطلحاً جديداً هو الشمولية قد سلك للدلالة على هذه الأنظمة . ولكي نصف هذه الديكتاتوريات بدقة ضوف نستهلك مساحة من الكتاب أكبر مما نريد . ومن ثم فإنني أريد فقط أن أسترعى الانتباه إلى حقيقة هامة : وهى أنه حتى في الديكتاتوريات الشمولية ، فإن قوة الحكام أبعد من أن تكون مطلقة . فقوتهم كانت بالتأكيد محدودة بالطبيعة ذاتها . فستالين لم يكن يستطيع التحكم فى المناخ وآثاره ، والذي كثيراً ماكان مدمراً للزراعة فى روسيا ، كما أنه لم يستطع أن يجعل النباتات والحيوانات تخضع ، للقوانين العلمية ، التى وضعها ت . د . ليمسكو T.D. Lysenko المهندس الزراعى السوفيتى ، والذي أعلن الحزب الشيوعى عام ١٩٤٨ أن نظريته فى الوراثة هى النظرية الصحيحة وهى النظرية الرسمية للدولة . وبالرغم من أن سياسات ستالين المحدودة الأفق ساعدت على التعجيل بوفاة بضعة ملايين من المزارعين ، إلا أنه لم يستطع أن يجبر الفلاحين الروس على أن يدعوا تماماً لإرادته حيث أثبت النظام الزراعى الروسى عند وفاة ستالين ، بعد ربع قرن من المجهودات ، فشلاً ذريعاً . ومثله مثل هتلر ، فإن ستالين لم يستطع التحكم فى تحركات القوى العظمى الأخرى فى العالم . فستالين وهتلر ، فى ذروة قوتيهما ، تسيدا الناس فى بلديهما وكذا فى البلاد التى غزواها ، وذلك بدرجة لم ينجح أى من القادة الآخرين فى تحقيقها . ولكنهما ، رغم هذا ، لم يستطيعا مطلقاً السيطرة على باقى أجزاء العالم . وفى عام ١٩٤١ ، تعرض ستالين لخيانة حليفه المايك - هتلر - ولم يستطع أن يمنع غزوا ألمانيا لبلاده كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر . أما بالنسبة لهتلر ، فلقد مات عام ١٩٤٥ ، وربما انتحر فى مخبأ تحت الأرض فى برلين تحت أنقاض دولته التى دمرتها الحرب ، ووسط أطلال نظام أعلن قبلاً أنه سيبقى ألف عام .

المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى

يقع مواطنو الدول الديمقراطية فى مكان ما بين الدرك الأدنى للقوة وذروتها . وبما أنى ما زلت راغباً فى تأجيل إيراد أى تعريفات ، ضوف أفترض أننا متفقون على المقصود بمصطلح « دولة ديمقراطية » (٧) .

(٧) لتحديد أكثر ، انظر الفصل السابع .

وربما نظن أننا يمكننا الآن أن نتقدم مباشرة لوصف ماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية . ولكن واقع الأمر هو أن هذه مسألة بالغة التعقيد إلى درجة تتبرجدلا واسعا بين الباحثين حول مكونات الوصف الملائم لماهية قوة المواطن في دولة ديمقراطية .

ولكن يمكن أن نبدأ بتبني افتراض مؤداه أن المواطن في دولة ديمقراطية يتمتع بمجموعة متنوعة وواسعة إلى حد معقول من فرص المشاركة في الحياة السياسية ، وكذا فرص ممارسة التحكم في الحكومة والتأثير في المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل أو الاشتراك في عضوية مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها ، وفرص التحكم في مجال واسع من القرارات المتعلقة بسلوكه وحياته الشخصية .

ولكن أى شخص يمكن أن يلاحظ بسهولة أن المواطنين في الدول الديمقراطية لا يملكون القوة بقدر متساو .

وجّه اهتمامك حاليا للراشدين واترك الأطفال جانبا . ولتأخذ مجال العمل مثلا . فالعمل يستنفد الجزء الأكبر من الحياة اليومية لمعظم الناس بغض النظر عن الزمان والمكان . وعلى مدار التاريخ ، وفي كل أنحاء العالم ، سوف نجد أن التحكم في أى مجال للعمل عادة ما ينظم بشكل هيراركي (تسلسل هرمي) : رؤساء ومُدرسين ، ومُشرّفين ، ومُلاحظين ، وعمال ؛ أناس يصنرون الأوامر لغيرهم وآخرون يتبعون هذه الأوامر . ولقد سُنل عامل في مصنع كيماويات في شمال شرق الولايات المتحدة :

د س : هل يُسأل العمال عن رأيهم في ظروف العمل ؟

ج : مطلقا ، مطلقا . فأنت عادة ماتسمع إشاعات ، ثم ترى القرار معلقا . أما العمال فإنهم لايُستشارون مطلقا ، ولا يكون لهم أى رأى ولا بيدهم أى شيء يتعلق بإحداث أى تغيير .

س : عندما يتخذ قرار ما بخصوص العمل (ولقد سُميت بعض أنواع القرارات) ، من الذى يتخذ هذه القرارات وكيف تسمع بها ؟

المجيب أ : إنها تُتخذ في المستويات العليا بعيدا عنا ، ولا نسمع بها إلا في المرحلة الأخيرة . وليس لنا أى قول بتاتا ، إذا كان هذا هو ماتسأل عنه . العمال بالماعة لايؤخذون في الحسبان . وهذا وضع بالغ السوء ، وأنا أرى هذا يحدث كل يوم بل ويسوء يوما بعد يوم .

المجيب ب : من ؟ نحن ؟ يستمعون لنا ؟ إنهم لا يجدون أى فرق بيننا وبين سيارات النقل . إنهم يريدوننا أن نؤدى أعمالنا وحسب ، وألا نسبب أى مشاكل وأن نخرج بهدوء من الباب . وهذا هو ما أفعله . على أى حال فأنا عندما أعبر لهم عن رأيي فإنهم لا يستمعون له (٨) .

والأمن له أهمية قصوى فى مصنع الكيمائيات هذا . وفى الاجتماعات التى تتم فيها مناقشة ترتيبات الأمن ، فإن بعض الذين يتمتعون بالجرأة يعبرون عن آرائهم ، ولكن الأغلبية تبقى صامتة (٩) .

ويتباين رد فعل العمال لهيكلية التحكم فى العمل . ففي مصنع الكيمائيات ، يتقبل الكثيرون هذا الوضع ، ربما على مضض ، ولكنهم عادة ما يسلّمون به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة . وعبر أحد العاملين فى منجم للفحم فى أبالاشيا فى الثلاثينيات عن عجز العديد من زملائه فى المنجم فى مواجهة تحكم شركة الفحم بقوله :

«أعتقد أنهم مثلهم مثل أية شركة أخرى يريدون أن يسيطروا على حياة عمالهم . ووسيلتهم لتحقيق ذلك هى تملك كل شئ . وبالطبع ، إذا عمل رجل فى شركة فحم ، واشترى احتياجاته من متجر الشركة ، وقطن فى مسكن توفره له الشركة فإنه سيشعر أنه ، سياسيا واجتماعيا ، لابد وأن يتبع الطريق الذى يريدونه فلا يحيد عنه» (١٠) .

كان بعضهم يعلن تمرده بالطريقة التى توارثها العمال عبر التاريخ ، وهى الإهمال فى العمل . وكان الآخرون يتمردون بصورة أوضح من خلال عمل جماعى ، فكانوا يحاولون تكوين نقابات أو الضغط من أجل تشريعات تحد من تجاوزات الإدارة . وعندما انهارت صناعة الفحم أثناء الكساد الاقتصادى الكبير : «ساد جو من التمرد بين عمال الفحم فى أبالاشيا الجنوبية . وقد عبر أحد العمال عن هذا الجو بقوله : «إذا كنت عبدا تعمل مقابل لا شئ ، فهذا لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية» (١١) .

(٨) Marc R. Lender, *Just the Working Life* (San Francisco : M.E. Sharpe, forthcoming).

(٩) المرجع السابق .

(١٠) John Gaventa, *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill. : University of Illinois Press, 1980).

P. 93:

(١١) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

ولقد توافد عمال المناجم أفراجا مطالبين بنقابة لهم ، وهي نقابة عمال المناجم المتحدين في أمريكا United Mine Workers of America . ولم يكن من المستغرب أن تحارب شركات الفحم بضراوة محاولاتهم الحصول على اعتراف بهذه النقابة . فقد فصلت أعضاء النقابة ، وأجلتهم عن المساكن المملوكة للشركة ، ورفضت إعطاءهم بطاقات الضمان ، وهي البطاقات التي كانوا يعتمدون عليها للحصول على الطعام وغيره من الاحتياجات من المناجم المملوكة للشركة . وفي مقاطعة هارلان بولاية كنتاكي :

« قُتل اثنان من عمال المناجم في هارلان ليلة الإضراب . وفي الثالث من يناير ، وهو اليوم الثاني للإضراب ، هوجم مقر النقابة في بانيفيل بواسطة المندوبين . وسُجن تسعة من المنظمين للإضراب بتهمة إنشاء تجمع نقابي غير مسموح به قانونا ، بينما نظم سبعمائة وخمسون من عمال المناجم والمؤيدين لهم مسيرة إلى مبنى الحجز لمناصرة المحتجزين . وفي الرابع من يناير ، تم القبض على ألان توب ، وهو المحامي الذي أرسل للدفاع عن المحتجزين ، وذلك في غضون ساعتين فقط من وصوله إلى بانيفيل ، واحتجز لمدة ثمانية أيام . وفي الوقت ذاته سرت الشائعات يوم السابع من يناير بأن ستة أشخاص قتلوا في جاتليف ، وأن عشرة آخرين قُبض عليهم بتهمة إنشاء تجمع نقابي غير مسموح به قانونا في مقاطعة بيل . وفي الأسبوع الثاني للإضراب ، تم القبض على جيل جرين ، وهو أحد المنظمين السود في ميلزبورو . أما فير ودانكان ، وهما اثنان من أبرز المنظمين ، فقد قبض عليهما مأمور مقاطعة كليبورن ، وأوسعهما ضربا حتى أنهما نجوا من الموت بالكاد . وفي الرابع عشر من يناير ، أطلق الرصاص على أحد المنظمين ، وهو هاري سميث البالغ من العمر تسعة عشر عاما ، واغتيل بواسطة قنلة محترفين بالقرب من باربورفيل بولاية كنتاكي . ونقل جثمانه إلى نيويورك حيث سار خلفه أكثر من ألفي مشيع في جنازة مهيبه من محطة قطار « بين » وحتى ميدان الاتحاد . وفي الوقت نفسه ، حظرت مدينة ميلزبورو في مقاطعة كامبرلاند أى اجتماعات للنقابة . وفي العشرين من مارس تم القبض على خمسة عشر من الزعماء أثناء عقد اجتماع مرى بوادي بول في مقاطعة كليبورن . وأعلن فرانك رايلي ، المأمور المحلي ، أنه تم استدعاؤه لينهى « حفلة مستمرة طوال الليل » . » (١٧)

وبعد مصاصمات أخرى ومزبد من إرافة النماء ، تمت هزفة عمال المناجم الذفن كانوا فوفاهون ، بالإضافة إلى الملاك ، الدولة والحكومة الففدرالفة . ولكن بعد عامفن من هذف الأحداث ، ومع وفود كونفرس متعاطف وكذا رئفس متعاطف أفضا ، « ففرر حال قوتهم مرة أخرى ، هذف المرة عن طرفق التفرلل الفففرالفف ، الذف اتفرل شكل فشرفع فففف فضعن حق عمال المناجم فف عضوفة التفافبات ، وفف أن ففقاوضوا بشكل جماعفف مع أصحاب العمل . ولكن سخرفة القدر فمفلت فف أن فقابة عمال المناجم المتفرلفن فف أمرفكا أفضحت هف ذاتها نمونفا للهفراركة الشفففة فف فركز كل التفكم فف فف قلفنفا جون ل . لوفس John L. Lewis الذف « طالب إما بالفواء أو الإقصاء » (١٣) .

والأمثلة الفف اخترتها هف لأفراد فف موقع أعلفف بكفرر من الفرك الأنفف . فهم بالفأكفد لفسوا معدومف قرة ، ولكن فففصهم أفضا القرة اللازمة لممارسة ففكم قرف فف جوانب هامة من ففافهم ، وعادة ما فكونون فرر قالفرفن على ففابة الففكم الذف فمارسه آفرون أكفر قرة ففهم .

ومن الواضح أن مجموعة النماذج الفف اخترتها فعتبر ناقصة بصورة كبفره ، ومن ثم ففنه سفكون فطأ ففسما أن ففصور المرء أن هذف النماذج ممكنة للواقع أو مطابقة له بأف صورة من الصور . فالفمراجعة الأشمل لمواطنف دولة ففمقراطية سفففر ففوعا هائلا فف مءى القءرة على الففكم الذف فمارسه المواطنون المفففرلون إزاء المسائل المفففرلة فف الأوقات المفففرلة ، وفف ظل الظروف الففففره .

ولكن افترض - مع ذللك - أننا سوف نفقرر فوق هذف الففوفعات اللافئاففة لفصل فف وئفة واحدة إلى الفزرة ، إلى هذف المجموعة الفرفة المفففرة من المواطنفن فف دولة ما الففن فمفلون أكفر زعمائها نفوذاف فف الففة الاقتصادية ، فف الحكومة ، فف الاتصالات ، فف الففمف ، فف العلم الخ . وسوف ففد أن وصفا واففأ لأشاعلف هذف المناصب عند فزرة القرة فف الدول الففمقراطية ، فمفل ففها فافا . فبالرغم من وفود عند كبفرر من الفراسات عن بعض جوانب هذف المجموعة ، ففنه لا ففوجد وصف واف وشامل عنها فمافا فف أف دولة ففمقراطية . والسبب واضح . فمفلا ، لكف نصف منصباف واحدا فقط من مناصب القمة فف دولة واحدة ، ولنفل منصب الرئاسة الأمرفكة ، فلن هذاف ففطلب من الفافف الأمين كفالاف كاملا . وبالرغم من هذاف ، وللوفاء بفرضنا ، فكفف أن ففشر هنا مرة أخرى إلى هذف الفففة البفسطة : بالرغم من القرة

التي يتمتع بها هؤلاء القابعون على القمة بالمقارنة بقوة المواطنين الآخرين في دولهم ، فإن قوة كل واحد منهم منفردا هي بالفعل قوة محدودة للغاية . فقوتهم محدودة بعوامل كثيرة منها الطبيعة ، والممارسات والمؤسسات القائمة سواء قانونية أو غيرها ، والندرة التي لا يمكن تجنبها في الموارد ، والأحداث ، والقوة التي يتمتع بها الآخرون ، بمن فيهم بالتأكيد القادة الآخرون الذين قد يتحركون إما فرادى ، وإما جماعات ، بطريقة غير رسمية أو بطريقة منظمة ، والذين يوجدون ليس فقط داخل حدود الدولة ولكن في أماكن أخرى من العالم أيضا .

لماذا يعتبر تحليل القوة أمرا معقدا وليس يسيرا

وأنت تتأمل في هذه المجموعة القليلة من النماذج التي تم اختيارها من بين عدد لا نهائي من الاحتمالات ، سوف يرد على ذهنك بلا شك - إن لم يكن قد خطر لك قبلا - أن القوة والنفوذ يوجدان بصياغات عدة ومنوعة إلى درجة تجعل أى وصف مبسط بخصوصهما يفسط أو يشوه بالضرورة جوانب هامة وضخمة مما يحدث فعلا في الواقع .

وقد نصل بعد لحظة تفكير في المسألة إلى أن هذا هو مايقوم به أى تحليل ، وأى علم ، وأى محاولة تعمل على تقديم الحقيقة المعقدة بطريقة تنسم بقدر من النظامية . ثم إننا إذا ماعمنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء ، كما نلاحظها في الواقع ، فسوف لا نصل إلا إلى التفاصيل المشوشة التي انطلقنا منها ابتداء .

ولكن هذه الإجابة المريحة لا يمكن أن تكون كافية في حالة القوة والنفوذ . فلأسباب كثيرة لابد وأن نقر بأن القوة معقدة تماما ، وأنك إذا قمت بطمس تعقيداتها فلنك لا يمكن أن تحسن فهمها . دعني أنكر بعض الأسباب التي تدعوني إلى القول بأن التحليل البسيط غير مقنع (وتذكر أنني مازلت لا أستخدم أى تعريفات ، بل قد استخدم عبارات غير دقيقة تماما) .

١ - التوزيع

لكي نصل إلى وصف واف للقوة والنفوذ المائنين في بعض الجماعات - أسرة ، مدرسة ، كنيسة ، حي ، شركة ، نقابة ، مدينة ، ولاية ، دولة ، مجتمع دولي ، أو أى شيء يخطر لك - فإنه من الواضح أن هذا يتطلب منا أن نذكر شيئا عن الكيفية التي تتوزع بها أى من القوة أو النفوذ بين أفراد الجماعة . وإذا كنا ننشد الوضع المثالي ، فإننا لابد وأن نسعى إلى الوصول إلى وصف للقوة مواز لوصف

توزيع الدخل أو الثروة أو التعليم ، أو متوسط عمر الإنسان ، أو أى من الأشياء الأخرى التى من هذا القبيل . ولكن لأسباب عديدة ، فإن وصفاً على نفس الدرجة من الدقة للكيفية التى تتوزع بها القوة هو أصعب بكثير ، بل وربما يكون من المحال تحقيقه .

٢ - المجموعات

حتى الآن كان كل حديثى متعلقاً بالأشخاص . ولكننا نريد أن نعرف شيئاً أيضاً عن كيفية توزع القوة بين مجموعات من الناس (منظمات ، طبقات ، شرائح ، مناطق ، مؤسسات مثل الكونجرس أو الرئاسة ... وهكذا) . وبلغة أساتذة العلوم الاجتماعية الموطّعة ، يمكننا أن نستخدم مصطلح « فاعلين » للإشارة إلى كل من الأفراد والمجموعات من قبيل تلك التى ذكرناها توطاً .

٣ - التراتب

عن طريق الملاحظات السببية (انظر الأمثلة المعطاة قبلاً) نستطيع أن نصل بثقة إلى نتيجة مؤداها أنه فى معظم المجتمعات فى جل الأوقات ، لا يكون أغلب الناس عند الدرك الأدنى لاتعدام القوة ولا عند ذروة القوة كذلك ، ولكنهم يشغلون مستويات ومحطات ومواضع لاتحصى بين الدرك والذروة . ومن الواضح أن هذا التعقيد فى توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بدقة إذا ما وصفنا قوة الفاعلين المختلفين بأنها واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء . فالتوزيع الذى يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومى القوة تماماً ، أو مسيطرين وتابعين وحسب ، سيتجاهل كثيراً من التفريعات التى من المفيد معرفتها . فلك أن تتخيل كم سيكون قاصراً هذا التوزيع للدخول الذى يقسم أصحاب الدخول إلى مجموعتين فقط ، إحداهما تحت خط معين للدخل والأخرى فوقه ، وكم سيكون مضللاً أن تصف دولة ما بأنها تتكون من طبقتين فقط ، طبقة المليونيرات وطبقة المتضورين جوعاً . وقد يدهشك أن تعلم أنه بالرغم من هذا فإن بعض الصياغات التى تصف القوة مازالت تقع فى هذا الخطأ الأساسى ، مثلاً ما يحدث عندما يعتبر بعض الكتاب أن التقسيم إلى « نخب » و « جماهير » هو تقسيم واف وملائم لوصف توزيع القوة فى دولة ما .

٤ - القوة الكامنة والقوة المتحققة

إن القوة التى يتمتع بها أى شخص محدّدة لعدد من العوامل الهامة . ولا يوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة - بما فى ذلك الزعماء فى ذروة القوة - وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر وستالين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه

بشر . افترض أننا نحاول أن ندرك مستوى أو قدر القوة (لاحظ أن الكلمتين : « مستوى » و « قدر » غير مُعرُفَتين) الذى يمكن لأى من الأشخاص - منهم مثلا أليس وبيل - أن يصل إليه فى إطار الحدود التى نعرفها ، ووفق قوانين الطبيعة والتكنولوجيا القائمة والمعرفة الإنسانية^(١٤) . ولتسم هذه القوة النظرية الكامنة لبيل أو أليس . ربما لا يصل أى شخص أبدا إلى قوته النظرية الكامنة ليس فقط بسبب الحدود التى تضعها المؤسسات والممارسات القائمة ، ولكن أيضا بسبب معوقات إدراكية وانفعالية محددة . وحتى الأفراد القابعون عند ذروة القوة ، فإنهم لا يحققون قوتهم النظرية الكامنة . فمثلا ، بعض من سقطات سنالين وهنر الكبرى كان سببها قصورهما الإدراكي والانفعالي . ومن ثم ، فإن سنالين فشل فى أن يتنبأ برد فعل فلاحى روسيا تجاه سياسات المزارع الجماعية المفروضة بالقوة ، وكذا بالنتائج المدمرة لقتله العديد من أكفأ كبار ضباط الجيش بتهمة التآمر ، وأيضا بهجوم هنر على الاتحاد السوفيتي ، وهو الهجوم الذى فاجأ سنالين تماما دون أدنى فرصة للاستعداد . ونستطيع بالطبع أن نتخيل كيف أن قائدا أكثر حكمة كان يمكنه أن يكون أكثر قدرة على تجنب مثل هذه الحسابات الخاطئة ، مما كان سيملكه من تحقيق قدر من القوة أقرب إلى قوته النظرية الكامنة . لكن حتى القادة الحكماء يخطئون أحيانا فى حساباتهم ، وهم دائما مطوّقون - ولو إلى حد ما - بعجز المؤسسات القائمة .

لنفترض أنه من المملم به أن أليس وبيل سوف يقيدهما عدم قدرتهما على إعادة تشكيل كل المؤسسات والممارسات التى يتواجدان داخلها . ولتسم هذا الحدود المؤسسية لقوتهما . والآن نتذكر الحدود المؤسسية التى يمكن استخراجها من النماذج التى ذكرناها عاليا : بالنسبة للعبيد ، مؤسسة الرق ؛ بالنسبة لعامل منجم الفحم ، مؤسسات وممارسات الملكية الخاصة لمناجم الفحم ؛ بالنسبة للرئيس الأمريكى ، المؤسسات والممارسات الدستورية مثل الكونجرس والمحكمة العليا والأحزاب السياسية والانتخابات والنظام الاقتصادى الخ . وإذا أخذنا فى الاعتبار حدودا مؤسسية مثل هذه فنجد أن القليل جدا من الناس ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، يستطيع أن يحقق درجة القوة التى يمكنه الوصول إليها نظريا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار قوانين الطبيعة والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية . باختصار ، إن بعض الناس سوف يحاول تعظيم قوته ، ولكن القلة ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، سوف ينجح فى تحقيق ذلك .

(١٤) من أجل معلومات أكثر عن مشكلة القوة الكامنة والقوة المتخفية ، انظر الملحق فى آخر الفصل .

٥ - المحيط والمجال

حتى نستطيع أن نصف توزيع القوة ، فقد نحتاج إلى أن نجيب عن السؤال التالي : « التوزيع بالنظر إلى من ؟ وبخصوص ماذا ؟ » إذا كان بيل مالكا لعبيد لكانت له قدرة عظيمة على التحكم في عبده ، خاصة بالنظر إلى عملهم وظروفهم الحياتية ، ولكن لن تكون له مثل هذه القوة على الملاحظين الذين يعملون عنده ، أو على فلاح حر في أرض قريبة منه ، أو على العبيد الموجودين في مزرعة مالك آخر . فالأشخاص الذين يكون لفاعل ما قوة عليهم أحيانا مايسمون مجال قوة الفاعل ، أما المسألة التي يكون للفاعل عليها قوة - الـ « ماذا » - فأحيانا ما يطلق عليها محيط قوة الفاعل^(١٥) .

من السهل إذن إدراك أن عبارات مثل « بيل سميث يملك قدراً كبيراً من القوة » ، والتي لاتحدد المجال والمحيط ، تُسقط بعضاً من أكثر المعلومات حيوية عن قوة بيل سميث ولا تأخذها في الحسبان .

٦ - القوة الفردية والجماعية

الطريقة التي نصف بها توزيع القوة سوف تختلف حسب ما إذا كان الفاعلون أفراداً أو مجموعات . إن أليس أو بيل ، بوصفهما فردين ، قد يكونان معدومي القوة نسبياً ، ولكن بإضافة مواردهما الضئيلة إلى موارد أفراد آخرين - ربما في وضع قوة مشابه - فقد يصبحون جميعاً أعضاء في جماعة قوية نسبياً . والاقتراع مثال يمكن أن نسوقه هنا . فصوت مواطن واحد في انتخابات قومية لا قيمة له ، ولكن إجمالي أصوات مجموعة كبيرة من المواطنين قد يكون كافياً في دولة ديمقراطية لتغيير القادة المنتخبين وكذا سياساتهم . أو اعتبر المثال الذي ذكرناه قبلاً ، والخاص بعمل المناجم في أبالاشيا . فهم كأفراد كانت قوتهم لا تقارن بقوة الملاك ، ولكن عندما تمت حماية حقوقهم في أن يتفاوضوا جماعياً مع أصحاب العمل ، واجتمعوا معا ليكونوا نقابة ، أصبحوا يشكلون قوة جماعية هائلة في حقول الفحم .

(١٥) تم اقتراح هذا الاستخدام لأول مرة بواسطة هارولد د . لازويل ، وإبراهيم كابلان في كتاب :

Power and Society, A Framework for Political Inquiry (New Haven, Conn. : Yale University

Press, 1950). ويشير لازويل وأحد من أبرز الكتاب المحدثين المبدعين والمنظمين فيما يتعلق

بمشكلة توضيح معنى مصطلحات القوة .

٧ - دائرة التحكم

خيارات من على جدول أعمال : عند وصف قوة القاعين المختلفين ، نحتاج إلى تحديد دائرة تحكمهم . وأستطيع أن أوضح ما الذى أعنيه بـ : دائرة التحكم ، من خلال طرح اقتراض مؤداه أن أليس وبيل مواطنان فى دولة ديمقراطية تتبنى سياسة اقتصاد السوق . وأن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفر لهما بدائل عديدة يمكنهما الاختيار من بينها سواء فى الاقتراح ، أو تقرير ماسوف يشترطانه من متجر ما ، أو من سيلعبان معه التنس عصر يوم السبت ، أو مشابه ذلك . هذه هى خياراتهما الشخصية ، وبعد ملاحظتهما ومناقشتهما لبعض الوقت نستطيع أن نصف مدى تحكمهما فى هذه الخيارات . ولكن هناك على الأقل ثلاث دوائر أخرى للتحكم يجب أن نصفها إذا كنا نرغب فى تقديم صورة أكمل لقوتها ونفوذها .

جدول الأعمال : تتكون إحدى الدوائر من مجموعة البدائل ، وتتضمن الاختيارات والقرارات المتاحة لهما ، أى جداول أعمالهما . فما هو قدر النفوذ الذى تتمتع به أليس أو بيل ، عند تقرير ماهية البدائل التى توضع على جدول الأعمال وأياها لن يوضع على هذا الجدول ؟^(١٦) . فمثلا فى وقت الانتخاب دعنا نقل إن أليس تستطيع أن تختار بين مرشحين أو ثلاثة ، ولكن هل تستطيع أن تؤثر فى القرار الخاص بالأشخاص الذين يتم اختيارهم كمرشحين ؟ أو خذ مثلا آخر ، وهو حالة شائعة بين طلاب الكليات والجامعات الأمريكية . فالطلاب عادة ما يمكنهم الاختيار فى حدود معينة ، من بين مجموعة من المواد الموضوعية على جدول المقررات . ولكن القرار الخاص بأى المواد سوف يقدم للطلاب للاختيار من بينها لا دخل لهم فيه ، ولكنه قرار أعضاء هيئة التدريس بالكلية . وهكذا ، فإن أليس بوصفها طالبة أو مواطنة ، قد تملك قدرة تامة على التحكم فيما تختاره من جدول الأعمال كما يقدم لها ، ولكنها قد تملك قدرا ضئيلا من القدرة على التحكم ، أو قد لا تملك أى قدرة على التحكم على الإطلاق ، فى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال .

البنى : ما قدر النفوذ إذا كان هناك أى قدر منه ، الذى تملكه أليس أو يملكه بيل لتغيير أو الإبقاء على البنى التى تمدهما بجدول الأعمال ؟ الذى أعنيه بـ : بنية ، هو مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد ، أو على الأقل تؤثر ، بصورة

(١٦) هذا هو أحد أشكال القوة الذى أكد عليه بيتر باشراخ ومورتون س . بارترز فى مقالتهما المشهورة : "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (December 1962), pp. 947-52.

حاسمة فى تحديد قيم هامة مثل : الهوية ، المكانة ، النقود ، الثروة ، التعليم ، الصحة وغيرها ، وأيضاً بالتأكيد : القوة ، النفوذ ، السلطة ، وما شابهها .

ومن ثم ، فإن البنى تتضمن منظمات محموسة نسبياً مثل الترتيبات الأسرية ، نظم القبيلة والعشيرة والقرابة ، وأيضاً نظم التصويت ، الأحزاب السياسية ، الهيئات التشريعية ، الجامعات ، النقابات ، المنظمات الدينية . ثم إنها تتضمن أيضاً نظاماً أوسع مثل الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية ، ونظم اقتصادات السوق والاقتصاد المخطط ، ونظم الملكية الخاصة والعامة ، وهكذا .

ولو تساءلنا : هل يملك أى من بيل أو أليس نفوذاً ملموساً فى خلق أو إصلاح أو تحويل أو إحلال بنى كهذه ؟ فالإجابة المحتملة ستكون أنهما بوصفهما فردين فإنهما لا يملكان أى قدر ملموس من النفوذ حتى إذا ما تكتلا فى تحرك جماعى . فبالنسبة لمعظم الناس فى معظم الأحيان ، فإن البنى تُقبل كما هى عليه .

وبالرغم من هذا فإن بعض الناس يؤثرون ، سواء فرادى أو جماعات ، تأثيراً ملموساً فى البنى . فصانعو الدستور الأمريكى على سبيل المثال ، لعبوا دوراً حاسماً فى خلق بنى دستورية محددة عبرت من خلالها الحياة الأمريكية عن نفسها طيلة مائتى عام . ومن الممكن أن نذكر أيضاً بعض القادة فى القرن العشرين الذين غيروا البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دولهم تغييراً حاسماً . ومن بين الثوريين المحدثين يمكن أن نذكر لينين ، ستالين ، هتلر ، فيدل كاسترو ، ماوتسى تونج ، ودينج زيلو بنج . كما أن بعض التغييرات الهامة فى البنى تمت من خلال إصلاحات بعض القادة المنتخبين فى دول ديمقراطية مثل فرانكلين د . روزفلت فى الولايات المتحدة ، أو قادة الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد الذين وضعوا الأساس لدولة الرفاهية فيها ، أو خوزيه فيجيريس فيرير رئيس كوستاريكا عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الذى ألغى القوات المسلحة ، فوضع بذلك نهايةاً لتهديد الديكتاتورية العسكرية ، والتي تعتبر تاريخياً قاسماً مشتركاً أعظم فى جميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية . (١٧)

٨ - الوعي

بافتراض أننا نستطيع أن نصف قدرة أليس على التحكم فى جدول أعمالها الخاص ، وقدره كل من أليس وبيل وغيرهما على التحكم فى مكونات جدول

Cf. Morris J. Blachman and Ronald G. Hellman, "Costa Rica," in Blachman, William (١٧)
M. Leogrande, and Kenneth Sharpe, *Confronting Revolution : Security Through Diplomacy
in Central America* (New York : Pantheon Books, 1986), pp. 156-82.

أعمالهم ، وكذا فى البنى التى نولد جداول الأعمال التى تشتمل على الخيارات والقرارات ، فإنه سيظل هناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية غائب عن نمطنا . هذا العنصر هو الطريقة التى ينظر بها كل من أليس وبيل وغيرهما إلى العالم ، وإدراكهم للخيارات المتاحة والنتائج المترتبة على تفضيل أحد الخيارات دون الآخر ، باختصار : إدراكهم أو « وعيهم » . وإدراكات الناس تتفاعل مع البنى التى يحددون خياراتهم وقراراتهم داخلها . هذه التفاعلات بين البنى والوعى معقدة - بل وغاية فى التعقيد بدرجة لا تسمح بمناقشتها هنا .

ولكن من الأهمية بمكان أن ندرك كيف أن وصفا وإفيا لقوة ونفوذ أليس وبيل لابد أن يقدم لنا بعض المعلومات عن مدى إدراكهما . لنفترض وجود خيار متاح ولكن أليس غير مدركة لوجوده . بل أكثر من ذلك ، لنفترض أنه خيار سوف تفضله عن أى من الخيارات الأخرى المتاحة لها لو أدركته . ودعنا نتخيل أنها إذا قامت بإجراء مكالمة تليفونية لمكتب عمدة المدينة ، تستطيع أن تردم الحفرة الموجودة فى الشارع الذى تقطن به . ولكن أليس غير مدركة ، أو ببساطة هى لاتصدق ، أن مجرد مكالمة تليفونية بسيطة ستؤدى إلى تحقيق نتائج فعلية . وهكذا فإن وعى أليس جعلها أقل قدرة على التأثير مما يمكنها أن تكون عليه بالفعل ، فتأثيرها الفعلى أقل من تأثيرها الكامن .

أو اعتبر حالة أخرى محيرة بدرجة أكبر . فالسياسات العامة التى يرغب بيل فى أن يراها مطبقة لا تتمتع بأى قدر من الشعبية ، إلى درجة أن أى شخص يتبناها ستكون فرصته للنجاح فى الانتخابات معدومة تماما . أما تشارلى ، جار بيل ، الذى يعتبر نموذجا ممثلا للمواطن العادى ، فهو يقف مع التيار الرئيسى الذى تلقى مطالبه مساندة أكيدة من كلا الحزبين فيعملان على التأكيد من أن الحكومة تحقق هذه المطالب . وفى كافة الأمور الأخرى نجد أن بيل وتشارلى لايميزهما شيء عن بعضهما البعض . ولكن بما أن أصحاب المناصب المنتخبين عادة مايستجيبون أكثر لتفضيلات شخص مثل تشارلى ، فإنه يمكننا أن نقول إن بيل أقل نفوذا من تشارلى . ومن ثم ، فإن أى وصف مقارن لبيل وتشارلى لابد وأن يتضمن شيئا يبرز الاختلافات بينهما فى الوعى. (١٨)

(١٨) فى حين أن إدراك بيل للخيارات المتاحة واضح بقدر مقبول ، إلا أن كيفية تفسير خلافات مثل تلك الموجودة بين بيل وتشارلى هى أقل وضوحا . ويؤكد جيمس ج . مارش بشدة أهمية أن يؤخذ فى الاعتبار وضع الفاعل النسبى فى طريقة توزيع التفضيلات بين الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع : James G. March, "Preferences, Power, and Democracy," in Shapiro and Reicher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 58-66.

من ثم ، فإن قدرة بيل وأليس على التحكم في جداول أعمالهما الخاصة محددة بجداول الأعمال ذاتها ، وبالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تولد فرص الاختيارات والقرارات ، وكذلك بإدراكهما الشخصى للفرص المتاحة أمامهما لممارسة النفوذ فى أى من هذه المجالات . فأى وصف شامل عن وضعهما لا بد وأن يتضمن إذن إجابة عن السؤال : « من هم الفاعلون الذين يمارسون نفوذاً فى هذه المجالات ، ومن ثم يؤثرون بطريقة غير مباشرة على اختيارات وقرارات بيل وأليس ؟ »

ملحق (انظر هامش ١٤)

بالرغم من أنه من الواضح أن التمييز بطريقة ما بين القوة الفعلية والقوة الكامنة هو أمر هام فى التحليل السياسى ، إلا أن التعريفات والمفاهيم تختلف هنا كما تختلف فى حقول معرفية أخرى . فهارولد لازويل وإبراهيم كابلان فى محاولتهما الرائدة تقديم توضيح منمق للمفاهيم السياسية فى كتابهما « القوة والمجتمع » : *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) ، عرّفا مؤشر تحظى نمط من القيم بأنه « الدرجة التى يقارب النمط بها الكامن » . ثم إنهما عرّفا النفوذ بأنه « الوضع الراهن للقيمة واحتمالاتها الكامنة » ، مؤكدين « أنه من المهم أن يؤخذ كل من الاحتمالات الكامنة والوضع الراهن فى الاعتبار » (ص ٥٩ - ٦٠) . ولكنهما عرّفا القيمة الكامنة بأنها « وضع القيمة الذى سوف يتم إحرازه فى الغالب الأعم كنتيجة لصراع » (ص ٥٨) . ويبدو لى التعريف غير كاف ، وهما لم يطوراه أكثر من هذا . وفى كتاب « من يحكم » : *Who Governs* (New Haven : Yale University Press, 1961) ، لدى فصل قصير يناقش « النفوذ الفعلى والنفوذ للكامن » (ص ٢٧١ - ٢٧٥) أوضح بعض التعقيدات المتعلقة بفكرة النفوذ للكامن ، ولكنى لم أفصل فى هذا . أما فيليكس أوبينهيلم ، فيفضل عدم الخلط بين القوة والقدرة *Political : Concepts* (Chicago : University of Chicago Press, 1981) , PP.29-31. ومن وجهة النظر المضادة ، يميز بيتر موريس بين « القوة بوصفها القدرة » (القوة الكامنة للفاعل فى ظروف معينة) وبين « الاقتدار » (قوة الفاعل المحققة فى مثل الظروف المعطاة بالفعل) . انظر : *Power: A Philosophical Analysis* (Manchester : Manchester University Press, 1988) . ويقدم بريان بارى نقدا متعاطفا لمقولة موريس فى : « The Uses of 'Power', *Government and Opposition* 23,

- وانظر أيضاً : James G. March & Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions, The Organizational Basis of Politics*, (New York : The Free Press, 1989), pp. 143-58.

No.3 (Summer, 1988), PP.340-53. أما دوجلاس راي فإنه يقترح ، انطلاقاً من مقرب آخر لفكرة النفوذ الكامن والقوة الكامنة ، تمييزاً بين ماعرفه بأنه إمكانية شاملة (قدرة الفاعل على الاختيار بين أى أشكال ممكنة للنظم) ، وإمكانية أسرية (قدرة أفراد البيت على أن يغيروا أياً من المعايير داخل نطاق تحكمهم) ، وإمكانية محلية (تغييرات ممكنة داخل نطاق الحكومة المحلية) . «Knowing Power: A Working Paper», in Ian Shapiro and Grant Recher, eds., Power, Inequality, and Democratic Politics (Boulder and London: Westview Press, 1988) pp. 17-49, at pp.35, 38.

الفصل الثالث

تفسير النفوذ

كان اهتمامي منصباً حتى الآن ، وبشكل أساسي على الأسئلة التي قد تثار عند محاولة وصف ماهية القوة وكيفية توزيعها . أما الآن فسوف أحول اهتمامي إلى الأسئلة المتعلقة بالمعنى .

غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها

عند وصفي لبعض من أهم مظاهر القوة ، استخدمت مجموعة متنوعة من المصطلحات - أسميتها قبلاً - وهي مصطلحات النفوذ . ولقد استخدمتها بطريقة تبادلية وفضفاضة ، دون محاولة مني لتوضيح معناها . ومن سوء الحظ أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ ، ولا حول الطريقة التي تستخدم بها ، لا في لغة التعامل العادية ولا في علم السياسة . وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم ، يستخدمون مجموعة متنوعة من الكلمات التي عادة ما لا يهتمون بتعريفها ، وهم عندما يعرفون المصطلحات التي يستخدمونها فإن التعريفات التي يطرحونها عادة ما تختلف . وبالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مر العصور محورية في التحليل السياسي ، إلا أنه يبدو أن معظم المنظرين افترضوا ، كما فعل أرسطو ، أن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين . وحتى ماكيافيللي ، والذي يعتبر أكثر الدارسين لظاهرة القوة افتتاناً بها ، استخدم مجموعة من المصطلحات غير المعروفة لوصف

وشرح الحياة السياسية . وفي الواقع ، لقد شهدت العقود القليلة الماضية مجهودات لتحديد هذه المفاهيم بشكل أكثر منهجية مما عرفه الفكر السياسي في الألف عام الماضية ، وكنيجة لهذا حدث تقدم ملموس في درجة وضوح هذه المفاهيم . ولكن بالرغم من هذا ، لا بد أن نقر بأن الدارسين مازالوا غير متفقين على معنى « القوة » . فالنفوذ « عند كاتب هو « القوة » عند كاتب آخر ، ومن الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن « أ » يملك قوة أكثر (أو نفوذاً .. الخ) من « ب » .

ولكني مرة أخرى سوف أؤجل محاولتي التمييز بين مصطلحات النفوذ المختلفة ، وسوف أمضى في استخدامها بطريقة تبادلية . ولكن لكي أسبغ قدرًا من الحسية على المناقشة ، سوف أستمِر أيضاً في الحديث عن أليس وبيل وتشارلي بوصفهم فاعلين معبرين عن الواقع ، متجاهلاً في الوقت الراهن حقيقة أن العديد من أهم الفاعلين ليسوا أفراداً وإنما هم جماعات أو كيانات كلية ، وأن العلاقات التي تتضمن قوة ونفوذاً لا توجد فقط في شكل العلاقة الأحادية بين فاعلين - وننقل أليس وبيل مثلاً - ولكنها عادة ما توجد في شكل شبكة معقدة من علاقات النفوذ المتبادل بين مجموعة متعددة من الفاعلين ، أفراداً أو جماعات .

النفوذ والسببية

ربما تكون قد لاحظت أنني في معرض وصفي للنفوذ والقوة ، وغيرهما من المفاهيم ، قد استخدمت مصطلحات مثل « يحدث » مثلاً الحال عندما نقول إن « أ » يحدث فعلاً ما بواسطة « ب » . « يحدث » هي ببساطة طريقة أخرى للحديث عن سبب حدوث شيء ما . ترتيباً على هذا ، نجد أن بعض الكتاب يُعرّفون القوة ومثيلاتها بوصفها أنواعاً من السببية^(١) .

ولقد أوضح الفلاسفة أن فكرة السببية تتضمن صعوبات أعمق بكثير مما قد يتخيله غير الفلاسفة . ولكن بالرغم من أي تحفظات قد يحفلها الفيلسوف تجاه مدى دقة فهمنا للسببية ، فمن الواضح أننا لانستطيع أن نحيا في هذا العالم ، وبالتأكيد لانستطيع أن نحيا فيه بطريقة مرضية ، دون أن نتعامل مع هذه الفكرة . فنحن في

(١) وجهة النظر هذه قدمها جاك A. نابلز في : *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven : Yale University Press, 1975) ، وأيضاً في : *"The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts : Mutual Integrity or Reciprocal Distortion ?"* in Ian Shapiro and Grant Reuber, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1980), pp. 73-79.

حاجة إلى إحداث نتائج معينة مثل خلق الفرصة لكي نأكل للتغذية الكافية من الطعام التي يضمن لنا الحياة ، كما أننا في حاجة إلى أن نتجنب إحداث نتائج أخرى (مثلًا الامتناع عن الأكل حتى الموت) . باختصار ، لكي نحيا لا بصورة مرضية ولكن لكي نحيا ابتداءً ، لابد وأن نجعل بعض الأشياء تحدث وأن نمنع أشياء أخرى من الحدوث . ولن يكون كافيًا أن نؤثر في الطبيعة أو في أنفسنا وحسب ، بل إننا في حاجة لأن نؤثر في سلوك الأشخاص الآخرين^(٢) . وكما ذكرت قبلاً ، فإن دائرة القوة الاجتماعية هي محور اهتمامنا هنا .

هل نحن مهتمون إذن بمجموع العلاقات السببية بين أليس وبيل ؟ ليس بالضرورة . افترض أن أليس التي ترشح نفسها لمنصب ما قد هاجمت بالفعل شركة مملوكة لبيل ، معتقدة أن هذه الشركة متورطة في التخلص من النفايات بطريقة غير قانونية ففتحت بذلك دعم بيل ومساندته . ولنتعبر هذا مثالاً على النفوذ السلبي لأليس تجاه بيل فيما يتعلق بدعوه السياسي لها . وبالرغم من أن النفوذ السلبي يستحق الذكر لأهميته التي تبرز من حين لآخر ، إلا أن النفوذ الإيجابي هو عادة الذي يستحوذ على اهتمامنا عند التحليل السياسي . ترتباً على هذا ، فإن مصطلحات النفوذ المستخدمة من الآن فصاعداً سوف تشير دائماً إلى علاقات سببية نتاجها دائماً إيجابية ومفضلة بالنسبة للفاعل الذي يمارس النفوذ^(٣) .

الجدل حول تعريف النفوذ المصالح مقابل الرغبات

ولكن بأي معنى تكون هذه العلاقات السببية إيجابية أو مفضلة ؟ إحدى القضايا الأساسية التي تبرز عند توضيح معاني مصطلحات مثل القوة هي القضايا التي تستخدم القوة لتحقيقها . وهناك وجهة نظر هامة ترى أن قوة أليس هي قدرتها على إحداث نتيجة تتوافق مع رغباتها أو تفضيلاتها^(٤) . ولكن وجهة النظر هذه لاقت معارضة من آخرين أرادوا أن يؤسسوا فكرة القوة على شيء أكثر جوهرية للبشر من مجرد الرغبات والتفضيلات . ومن ثم ، نجدهم يطرحون فكرة أن القوة لابد أن ينظر إليها بوصفها قدرة على إعرار نتيجة تتضمن تحقيقاً للمصالح . ولقد

(٢) وماذا عن الشخص الذي لا يعتمد مطلقاً على الأشخاص الآخرين في إشباع أي من احتياجاته ؟ هذا الموضوع هو بالتأكيد وضع نادر للغاية بما يتفقاً من تجاهله كلية . بل وحتى هذا لابد أنه قد اعتمد على الآخرين من أجل بقاءه أثناء فترة طفولته .
(٣) للتأثير الإيجابي أحياناً يشار إليه بوصفه تحكماً .
(٤) انظر على سبيل المثال : *Power in Analysis of Power* .

تمت صياغة وجهة النظر المقابلة هذه بطريقتين مختلفتين تماماً . وربما تكون الصياغة الأكثر تأثيراً هي تلك التي قدمها ستيفن ليوكس Steven Lukes ، والذي اقترح مفهوماً للقوة ، يجعل «أ» ممارساً لقوة على «ب» عندما يؤثر «أ» في «ب» بطريقة مناقضة لمصالح «ب» .^(٥)

صعوبات فيما يتعلق بمفهوم المصالح

إن التعريف الذي اقترحه ليوكس يواجه مجموعة من الصعوبات الجسيمة . بداية ، باستبعاده أشكال التحكم التي يمارسها « أ » بالتوافق مع مصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس لا يعد فقط مناقضاً للاستعمال الشائع في لغة التعامل العادية وفي علم السياسة وفي الفلسفة السياسية ، بل ويبدو تحكيمياً أيضاً . وباستبعاد كل المواقف التي يكون فيها تحكم « أ » غير مناقض لمصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس يهمل بشكل تحكمي بعض الحالات التي يمكن اعتبارها مشتملة على القوة بشكل معقول . مثلاً ، افترض أن بيل أرغم ابنه المشاكس على اللعب في حديقة منزلهم الخلفية الضيقة لتجنب احتمال أن يندفع الطفل إلى الشارع المزدهم . إن القول بثقة إن « أ » إنما يعمل على حماية مصالح « ب » وليس ضدها ، ينطبق بلاشك على هذه الحالة . ولكن هل يمكننا القول ، وفق ما يمليه علينا تعريف ليوكس ، إن بيل لا يمارس أي نوع من القوة على طفله ؟ قد يمكننا أن نلتف حول هذه الصعوبة عن طريق تجاهل مصالح « ب » ، واعتبار مصالح « أ » فقط وهو « مالك القوة » . ومن ثم ، نجد أن جيمس مارش James March يقترح علينا أن نعرف « القوة بوصفها شيئاً قريباً من القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة ... »^(٦)

ولكننا نقابل هنا صعوبة ثانية يواجهها أي تعريف يماثل تعريف ليوكس ، والذي يجعل معنى مصطلح ما من مصطلحات النفوذ يعتمد بدوره على معنى « المصالح » . ففي المثال الخاص ببيل ولينه ، لم تشكل « مصالح » الطفل مشكلة كبرى . ولكن مثلها مثل مصطلحات النفوذ الأخرى ، فإن « المصلحة » أثبتت في حالات كثيرة جداً ومحسوسة أنها مستعصية على التعريف بصورة واضحة ، أو على الأقل بصورة تجعل في الإمكان تجنب إصدار أحكام تثير الجدل . فمثلاً ، هل يطلب القانون من

(٥) Steven Lukes, *Power, A Radical View* (London : Macmillan , 1974), pp. 27,34. ولقد نبهني

John Gaventa, in *Power and Powerlessness* (Urbana, : University of Illinois Press, 1960).

James G. March, "Preferences, Power, and Democracy" in Shapiro and Reicher, *Power, inequality, and Democratic Politics*, P. 51

راكبي الدراجات البخارية أن يلتزموا بارتداء خوذة لحمايتهم ، أم لأن هذا ضد مصلحتهم ؟ لو خالصنا إلى أن القانون يعمل ضد مصلحتهم ، فإنه وفقاً لعبارات ليوكس فإن صانعي القانون سيكونون ممارسين لقوة بلزاء راكبي الدراجات البخارية ، ولكن إذا كان القانون يحمي مصالح هؤلاء ، فإن صانعي القانون ، وفقاً لليوكس ، لن يكونوا ممارسين لأى قوة بلزاء راكبي الدراجات البخارية . وبالرغم من أننا لسنا فى حاجة إلى أن نقرر ماهية المصالح المتضمنة هنا ولا حتى مصالح من ، إلا أننا سنكون فى حاجة إلى اتخاذ قرار بخصوص قضية المصالح قبل أن نستطيع اتخاذ قرار بخصوص قضية القوة .

إن صعوبة تقرير ما الذى يكون مصالح « ب » تنبع من حقيقة أن حكماً على هذا سوف يعتمد كثيراً على نظريتنا الضمنية أو الصريحة ، والمتعلقة بماهية المصالح . وبالرغم من أنه قد يكون من الصواب القول إننا عندما نستخدم أى مصطلح فى عالم الواقع فإننا نكون متبينين سلفاً لنظرية ما ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن بعض المصطلحات هى أكثر اعتماداً على النظريات من غيرها . فمصطلح « التفاح » مثلاً أقل اعتماداً على النظرية من مصطلح « الذرة » ، والذرة بدورها أقل اعتماداً على النظرية من « الجزيء المفترض » . ومن حسن الطالع أن كل الناس تقريباً متفقون على ماهية النظرية المرتبطة « بالتفاح » ، ومعظم علماء الطبيعة متفقون على النظرية المرتبطة « بالذرة » ، ومنذ منتصف الستينات وصل علماء الطبيعة إلى قدر معقول من الاتفاق حول النظرية المرتبطة « بالجزيء المفترض » . ويعتمد مصطلح « صلحة » بشكل أساسى على النظرية (٧) ، مثله فى ذلك مثل مصطلحات « الجزيء المفترض » و « الحرية » و « الديمقراطية » . وترتيباً على ذلك ، فإذا كان معنى القوة يعتمد على معنى المصالح ، فلا بد لنا من الاتفاق حول نظرية تتعلق بالمصالح البشرية قبل أن نستطيع أن نحقق اتفاقاً حول ما إذا كان بيل يمارس القوة حيال ابنه ، أو ما إذا كان صانعو القانون يمارسون قوة بلزاء راكبي الدراجات البخارية . والنظريات المتعلقة بالمصالح الإنسانية هى من أكثر النظريات إثارة للجدل فى ميدان الفلسفة ، أو علم السياسة ، أو النظرية الاجتماعية .

(٧) يتضح قدر الاعتماد على النظرية من بروز قضيتين فى السياسات الأمريكية : هل الجنين له مصالح تحطه مستحلاً للحماية ، ومتى تبدأ مصالحه هذه فى الظهور ، وماهى الحقوق التى تؤاد هذه المصالح إذا كان له حقوق أصلاً ؟ هل للحويطات مصالح ، ومن ثم حقوق تتعلق بحماية هذه المصالح ؟ أم كانت الإجابة التى يقدمها أى منا ، فإن إجاباتنا تعتمد إلى حد كبير على نظرية للمصالح فى موضع جدل واسع .

وحتى بالنسبة للحالات التى قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل الوصول إلى قرار بخصوصها ، قد تظهر صعوبة كبيرة عند التعمق فيها . إذا نظرنا فى حالة عمال المناجم فى أبالا تنيا التى ذكرناها قبلاً ، وبافتراض أن الوصف الذى قدمناه يتسم بقدر معقول من الدقة ، فمن ذا الذى يستطيع أن يجادل فى أنه حتى عام ١٩٣٣ نجح ملاك المناجم ، عادة من خلال توحيد جهودهم مع الدولة والموظفين الفيدراليين ، فى استخدام قوتهم بإزاء عمال المناجم وغيرهم لمنع هؤلاء العمال من الحصول على اعتراف بتقابة عمال مناجم الفحم . ولكن حتى نستطيع الحكم على ما إذا كان قيام هذه النقابة هو فى مصلحة العمال ، أو على ما إذا كان منعها فى مصلحة الملاك ، سنكون فى حاجة إلى نظرية للمصالح ، قصيرة المدى وطويلة المدى أيضاً . وأنا أتفق مع آخرين كثيرين فى تبني نظرية (بالرغم من كونها فضفاضة) تمكّننى من استنتاج أن النقابة كانت فى مصلحة عمال المناجم وربما - فى المدى الطويل - فى مصلحة الملاك أيضاً . ولكن هذه النظرية تثير جدلاً واسعاً . أما من يتمسك بحرفية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، فقد يصل إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تم فرض قيود على حرية التنافس فى سوق العمل ، فإن النقابات تعد بالفعل ضارة للمصالح الطويلة المدى لأصحاب العمل وللعمال والمستهلكين . مرة أخرى ، نحن لمنا فى حاجة إلى الوصول هنا إلى قرار بخصوص هذه القضية ، ذلك لأن هدف المثال هو فقط إظهار مدى اعتماد مفهوم « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل . وكنيجة لذلك ، فلو أننا قمنا بتضمين فكرة المصالح فى مفهوم القوة ، فسوف نضمن بالتأكيد أن يكون وصفاً للقوة - باستثناء الحالات المخففة جداً - مثيراً للجدل بصورة عميقة .

مزايا التفرقة بين القوة والمصالح

بدلاً من هذا ، لو أننا جعلنا المصطلحين غير معتمدين فى تعريفهما على بعضهما البعض ، فإنه سيظل فى إمكاننا أن نقول عن القوة والمصالح أى شيء نريد قوله . يمكننا أن نقول على سبيل المثال ، إن « أ » يمارس قوة على « ب » ، بطريقة لاتتطابق مع مصالح « ب » ، أو نستطيع أن نقول إن قوة « أ » على « ب » ، تخدم مصالح « أ » . ولكن لكى ندعم هذه التأكيدات سنكون فى حاجة إلى : (١) أن نصف العلاقة (القوة ، النفوذ ، السلطة ... الخ) بين « أ » و « ب » ، و (٢) أن نحدد نظرية للمصالح لتطبق على « أ » أو « ب » أو كليهما .

ومن ثم فإن محاولة تعريف القوة عن طريق ربطها بالمصلحة سوف تحوى كل المشاكل المرتبطة ، ليس بمفهوم معقد واحد ، ولكن بمفهومين من أكثر المفاهيم

إثارة للمشاكل^(٨) . وهذا الحل يعقد دون دأع مشكلة تحليل القوة ودراساتها . أما الحل الأسهل (ولكنه ليس سهلاً في ذاته) فهو أن نعرّف المصطلحين بصورة مستقلة عن بعضهما البعض . وهكذا ، ودون أن نقصر فكرة القوة على الحالات التي تتضمن مصالح مالكي القوة (مارش) أو الخاضعين لقوتهم (ليوكس) ، فإن المرء قد يصل في بعض الحالات إلى نتيجة مؤداها أن « أ » يوظف في الواقع قوته على « ب » بطريقة منافضة لمصالح « ب » (ليوكس) أو معضدة لمصالح « أ » (مارش) .

على أي النتائج ؟

باعتبار وجهة النظر التي تعترض على تضمين « المصالح » في مفهوم القوة ، فقد نجد أنه من الأوفق أن نعرّف القوة (وربما غيرها من مصطلحات النفوذ) ، بأن نقول مثلاً إنها قدرة « أ » على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيلات « أ » أو رغباته^(٩) . وبالرغم من أن تحديد معنى « تفضيلات » وه رغبات لا يخلو من صعوبة ، إلا أن معانها بالتأكيد أقل اعتماداً من « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل^(١٠) .

ولكن عند تعريفنا لمصطلحات النفوذ ، يثور السؤال : ماهي النتائج التي سوف نعتبر أنها ذات علاقة بموضوعنا ؟ وبصفة خاصة ، هل سوف ندخل الطبيعة ؟ ففي لغة التعامل اليومي دائماً ما ننكلم عن القوة تجاه الطبيعة ، والتحكم في قوى الطبيعة ، والقوة تجاه الحيوانات ... وهكذا^(١١) ولكن في التحليل السياسي فإن

(٨) وصف مارش في "Preferences, Power, and Democracy" بعضاً من الصعوبات التي نواجهها عند تحديد المصالح ، وإن كان قد ركز بالأساس على الصعوبات التي تظهر عند قياس المصالح ، وعند القيام بمقارنات بين الأفراد . بالإضافة إلى هذا ، ومع إيراد استثناءات قليلة مثل الموضحة في الاقتباس المذكور عالياً ، فإنه استخدم بوضوح تام مصطلحي « المصالح » و « التفضيلات » بطريقة تبديلية . والواقع أن المشكلة التي يهتم بها في مقالته - وهي مشكلة تفسير المساواة السياسية - يمكن أن تظهر في كلتا الحالتين .

(٩) القوة للسياسة (أو للنفوذ السياسي) ستكون إذن هي القدرة على إحداث نتائج لا تتوافق مع تفضيلات أو رغبات الفاعل .

(١٠) الاعتراضات على استخدامهما في تعريف القوة لا تتبني كثيراً على أنهما يتسمان بالغموض أو أنه من الصعب تحديدهما ، ولكن على أساس أنهما مثل الاتواق وعلى خلاف المصالح ، يعتبران شديدَي الاستقام بالذاتية إلى درجة تجعلهما خاضعين للاستغلال الآخرين ، وأنه إذا كان هذا هو الوضع ، فإن الاستغلال لابد أن يصبح جزءاً من وصف توزيع القوة (على الاتواق ، التفضيلات والرغبات وغيرها) .

(١١) والقوة والتحكم أو للتأثير في القوى فوق الطبيعة .

المصطلح عادة ما يستخدم بصورة أضيق للإشارة إلى النتائج التي تتعلق بتحركات الأشخاص .

وبالتالى ، فإنه فى الجزء المتبقى من الكتاب ، سوف تشير مصطلحات النفوذ إلى التحكم الاجتماعى وليس التحكم فى الطبيعة . ومن ثم يمكننا أن نصيغ تعريفاً على الوجه التالى (مستخدمين ه النفوذ ، كمثال يصدق على كل المصطلحات المنتمية إلى نفس العائلة) : النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيلات ، أو نوايا فاعل أو أكثر ، على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل آخر أو أكثر^(١٢) .

ما هو المقصود بتعبير ' نفوذ أكبر ' ؟

بالرغم من أن التعريف السببى على النمط السابق يبدو مناسباً للمحللين السياسيين ، فإنه مازال يتركنا فى مواجهة مشكلة عميقة . فعند وصف النفوذ ومثله من المصطلحات ، عادة ما نقول إن فاعلاً ما لديه نفوذ أكبر من الآخر . ولكن القدرة على أن نقول ' أكبر ' ، توحي بأننا قد قمنا بمقارنة شئيين أو أكثر ، ووجدنا أن واحداً منهما أكبر من الآخر بالنظر إلى صفة ما . ولكن كيف نستطيع أن نقيس القوة أو النفوذ أو غيرهما^(١٣) ؟ وما الذى نقصده عندما نقول إن رئيس الولايات المتحدة لديه قدر كبير من القوة ؟ إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية ، فلن نكون قادرين على وصف النفوذ التسميى الذى يتمتع به الفاعلون المختلفون فى النظام السياسى ، أو وصف النفوذ الذى يمارسه نفس الفاعل فى أوقات أو ظروف مختلفة . أو فلنحاول صياغة المشكلة بطريقة أخرى ، كيف نستطيع أن نصف توزيع النفوذ فى نظام ما ، وكيف نستطيع أن نصف التغيرات فى توزيع النفوذ التى تحدث بمرور الوقت وذلك باستخدام أفضل الطرق الممكنة ؟

(١٢) هذا هو الأساس لتعريف تاجل فى *Analysis of Power* .

(١٣) القياس لا يتطلب بالضرورة مقياس بيتى ، وهو أقوى أشكال القياس . فالوحدات على المقياس البيتى يفترض أنها متساوية . والأمثلة على ذلك : القدم والمتر لقياس المسافة ، والثقود لقياس الأسمار والدخول والثروة .. الخ . وهناك مقياس آخر مفيد جداً ، ولكنه أضعف ، وهو المقياس الترتيبى ، والذي لا يكون الوحدات عليه متساوية بالضرورة ولكنها ترتب وفقاً لترتيب : أكبر من ، يسوى ، أو أصغر من وحدات أخرى . والأمثلة على ذلك : تقديرات المولد الدراسية ، درجات مقياس الكفاءة ، صلابة المواد ، قوائم الأمم النسبية .. الخ . والمقياس الترتيبى الذى يمكن الاعتماد عليه لمقارنة التأثير فى محيط ومجال محددين يستمر مفيداً جداً ، بل إنه قد يكون أفضل ما يمكننا توقيه . وإذا كان هذا هو الحال ، فلن يكون هناك معنى إطلاقاً لأن نقول إن : أ ، لديه تأثير أكثر مرتين من ب ، (على ج ، بالنظر إلى د ، هـ) . وبالرغم من هذا ، فلن المناقشات حول النفوذ والقوة أصلاً متسلى تطبيقاً لأنه يمكن قياسهما بمقياس بيتى .

واستخدامنا للقياس قد يكون مفيداً هنا . فرجال الاقتصاد ، أو المسئولون عن تعداد السكان ، أو صانعو السياسة عادة ما يريدون معرفة كيف يتوزع الدخل والثروة في الدولة ، وما مدى اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل والثروات بين المواطنين الأمريكيين ، وما هو أثر الضرائب على توزيع الدخل ؟ وهل تتناقض الفجوة بين دخول العمال البيض والعمال السود ؟ وهل تتناقض الفجوة في قوة العمل بين الذكور والإناث ؟ وإحدى الميزات الكبرى التي يتمتع بها رجال الاقتصاد عند قياس كم الدخل للأفراد المختلفين هي وجود النقود كوسيلة للتبادل . وبالرغم من أن النقود ليست مقياساً دقيقاً لكل شيء نعتبره دخلاً ، فلأغراض عدة نجد أن الذي نهتم حقيقة بمعرفته هو الدخل الذي يتخذ شكل النقود . أيضاً فإن النقود تعتبر مؤشراً مرضياً ، وإن لم يكن مثاليًا ، على الثروة . و بالتالي ، ورغم عدم كمال النقود كأداة قياس ، فإنها مفيدة جداً لوصف توزيع الدخل أو الثروة .

ولكن كيف يمكننا أن نقيس حجم نفوذ الفاعلين المختلفين في نظام ما ؟ أى كيف نقيس توزيع النفوذ ؟

كما ذكرت قبلاً ، فإن أى عبارة تتعلق بالنفوذ لاتشير بوضوح إلى المجال (ممارسة النفوذ على من من الأشخاص ؟) والمحيط (بخصوص أية قضايا ؟) لاتعدو أن تكون عبارة لأمعنى لها . ولكن كيف يمكننا أن نقارن حجم القوة الذي يملكه أشخاص مختلفون حتى بخصوص مجال ومحيط محددين ؟ وإذا كان النفوذ أحد أشكال الميضية ، فإن حجم تأثيره أ ، على نتيجة ما لابد وأن يساوى إذن حجم النتيجة (استجابة ب) التي ميضيتها رغباته أ ، . وبالرغم من أن هذا يعد نهجاً مباشراً ، فلقد أهمله المنظرون بسبب صعوبة قياس قدر النفوذ الممكن رده إلى سبب مفترض^(١٤) . ولكن بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن هذا النهج يُرشد الفكر والبحث لأنه يتمخض عن سؤال أساسي : إلى أى مدى تؤثر احتياجات ورغبات بعض

(١٤) كان هناك محاولات ، ففوتت في درجة نجاحها ، للتعليق على مشكلة القياس . والحق الذي قلناه ناهل يتطلب استخدام تكتيك إحصائي يعرف باسم " تحليل المسار " ، وهو الذي يفترض أن المتغيرات يتم قياسها بمقياس بيني . انظر : . Nagel, *Analysis of Power*, pp. 55 ff. ولكن ، وكما أشار ناهل ، فإن مدى ملائمة تحليل المسار للبيانات للترتيبية مضطربة كبرى لم تصمم بعد ... (ص ٢٧) . ولقد حاول أن يصمم العديد من الصعوبات في مقالة متأخرة (تطورات حديثة في قياس القوة ، والتي قلّمها في اجتماع الجمعية الدولية للعلوم السياسية في موسكو ، ١٩٧٩) ، ولقد أعاد تأكيد قيمته حديثاً ، بأننا يمكننا أن نلاحظ ونقيس القوة في أكثر من موقف ، وأنه يمكننا أن نطور (ولقد طورنا بالفعل إلى حد ما) نماذج ونظريات تشرح ما نلاحظه . . انظر : "The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts" in *Power, Inequality, and Democratic Politics*, p. 77 .

الفاعلين على تحركات وميول الآخرين ؟ وبغض النظر عن الأساليب التي قد يستخدمها المرء للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال ، فإنه لو تم إدراك القوة بوصفها نوعاً من السببية ، فإن هذا بالتأكيد هو السؤال الذي يجب طرحه .

وحتى لو أمكننا استخدام مقياس كمى لتقدير مدى نفوذ فاعل ما داخل محيط ومجال محددين ، فسوف نظل مُواجهين بمشكلة تجميع حجم النفوذ الذي يمارسه فاعل ما في محيطات ومجالات مختلفة ، لكي نصل إلى إجمالي النفوذ الذي يتمتع به . فكيف نستطيع أن نحدد ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الرئيس في الإجمال ، أكثر قوة من الكونجرس ؟

هذه الصعوبة يمكن صياغتها بالطريقة التالية - ل يبدو أنه توجد أية وسيلة موضوعية مرضية لتقدير وزن المحيطات والمجالات . فالمحيطات قد تتنوع بشدة فتتراوح بين السياسة الخارجية ، والضرائب ، ولجنة الاعتمادات ، والرأى العام ، والانتخابات ... وهكذا . أما المجالات فقد تتراوح من جمع وفير من الناخبين إلى شخص واحد فقط ، ولكنه قد يكون رئيس لجنة قوية من لجان الكونجرس . فإذا كانت أليس تستطيع أن تستقطب ١٠٠٠٠ صوت في الانتخابات ، في حين أن بيل يستطيع أن يقنع رئيس لجنة الاعتمادات ليساند اقتراحاً ما تقدم به ، فمن منهما يتمتع بنفوذ أكبر ، أليس أم بيل ؟ قد يبدو من المنطقي أن نقول إن أليس تملك نفوذاً إجمالياً أكبر من بيل ، ولكن ذلك يكون صحيحاً فقط إذا كان نفوذ أليس مساوياً لنفوذ بيل في كل المحيطات والمجالات ، وأكبر منه في محيط ومجال واحد على الأقل . ولكن ، وكما يوحى مثالنا ، فإن الحياة في الواقع لا توجد بها مواقف بهذه الدقة .

وبالرغم من محاولتنا تخصيص أوزان للمناطق المختلفة ، فإن الأوزان سوف تكون تحكمية بالتأكيد . فإذا أعطيت المدارس وزن = ١ ، فما هو الوزن الذي لابد وأن تعطيه للترشيح السياسى : - ٢ ، ٥ ، ١/٧ ؟ والآن ، لا توجد لدينا طريقة واحدة مثلى لحل مشاكل المقارنة عندما يكون لدى الفاعلين أحجام مختلفة من النفوذ فيما يتعلق بالمحيطات والمجالات المختلفة .

ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

في ضوء الصعوبات في تفسير مصطلحات النفوذ ، فإنك قد تبدأ في التساؤل عن كيفية الوصول إلى وصف مرضٍ لعلاقات القوة . والإجابة هي أن الأفكار التي تم عرضها هنا يمكن توظيفها كمرشد للملاحظة والتحليل ، فهي تشكل معايير لا تنطبق بشكل كامل إلا نادراً ، ويكون انطباقها عادة بصورة أقل كمالاً .

وأنبغ المراقبين السياسيين مازالوا يطرحون ذات الأسئلة التي تضمنها تحليلنا حتى الآن . فمثلاً قد يتساءلون : أى الأشخاص أو الجماعات يملكون التفوذ الأكبر فيما يتعلق بالسياسات الضريبية التي يفرضها الكونجرس ؟ أو من يقوم بطرح المقترحات ابتداء ؟ أو من يعمل على كسب الآخرين لصف هذه المقترحات وللنفاذ عنها فى مواجهة التيارات المعارضة ، أو للاعتراض على مقترحات الآخرين أو لتحويل هذه المقترحات إلى أن تصبح قضايا جانبية ؟ لماذا لا تتطور بعض المسائل مطلقاً لتصبح قضية عامة ؟

وبسبب الصعوبات القائمة فى سبيل إيجاد مقاييس كمية قادرة على التعبير الكافى عن ثراء المعانى المتضمنة فى علاقات القوة والتفوذ ، فإن أشمل الأوصاف عن علاقات القوة فى الواقع نادرأ مانكون ، أو عادة ما لا تكون كمية بصورة مطلقة . حتى أكثر التحاليل الكمية دقة تحتاج إلى تفسيرات كيفية تدعّمها حتى يمكنها أن تضمن التحليل معنى مقنعاً . ولكن الوضع الأكثر شيوعاً هو أن التحليل الكمي يعد إضافة مفيدة - وأحياناً لا يمكن التغاضى عنها - للصياغات الكيفية ، رغم أنه لا يحل محلها . وقد يبدو مثيراً للأذهان أن نعرف أن تعقيدات علاقات القوة تبرز على أفضل وجه فى القصص الخيالى . ولكن بوصولنا إلى هذه المرحلة من التحليل ، وبعد كل مانكرناه ، فإن هذه النتيجة لا ينبغي أن تصدمنا أو تفاجئنا .

الفصل الرابع

شرح وتقييم النفوذ

فى الفصلين السابقين استعرضنا المسألة المتعلقة بتفسير معنى النفوذ ووصفه ، مفترضين أننا نستطيع أن نتوصل إلى وصف شاف لفظ ما من أنظمة علاقات النفوذ . ولكن كيف يمكننا أن نشرح ما توصلنا إليه ؟ وكيف يمكننا أن نقدر أو نقيم النظام الذى وصفناه وشرحناه ؟

شرح الاختلافات فى النفوذ

بصفة عامة ، يمكننا أن نرجع الاختلافات فى حجم النفوذ الذى يمارسه الأشخاص إلى ثلاثة عوامل تفسيرية أساسية :

(١) الاختلافات فى توزيع الموارد المياسية . والموارد المياسية هو أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص الآخرين . ومن ثم ، فإن الموارد المياسية تشمل النفوذ ، المعلومات ، الطعام ، التهديد باستخدام العنف ، الوظائف ، الصداقات ، المستوى الاجتماعى ، حق صنع القولين ، أصوات الناخبين ، ومجموعة أخرى كبيرة ومنوعة من مثل هذه الأشياء .

(٢) للتباين فى المهارات والكفاءات التى يستخدم بها الأفراد مواردهم المياسية . والاختلافات فى المهارات المياسية تنبع بدورها من التباين فى المواهب والفرص والحوافز لتعلم وممارسة المهارات المياسية .

(٣) التباين في مدى استخدام الأفراد مواردهم لأغراض سياسية . فمن بين فئتين متساويين في الثروة قد نجد واحداً يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ ، في حين أن الآخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل . هذا التباين يمكن إرجاعه إلى اختلافات في الدوافع تنبع من تباين المواهب والخبرات .

شبكة الأسباب

من ثم ، فإنه يمكن توضيح بعض الحلقات الأساسية في شبكة السببية من خلال الشكل (٤ - ١) . هذه الحلقات ماهي إلا جزء من شبكة السببية . فهناك روابط أخرى تشع بلا حدود بعيداً عن بؤرة التركيز هذه . ويمثل تحليل النفوذ أى تحليل سببي آخر . فكيف يمكننا تفسير أسباب اندلاع حريق في غابة معينة ؟ إذا توصلنا إلى أن هذا الحريق سببه بعض المترددين على أحد المخيمات في الغابة ، فلماذا أحدثوه ؟ هل أشعلوه عمداً ؟ ولو كان هذا صحيحاً ، فلماذا أرادوا أن يشعلوا النار في الغابة ؟ وإذا لم يكونوا قد أشعلوا الحريق عمداً ، فكيف نفسر إهمالهم الذي تسبب فيه ؟ ثم ماذا عن الأسباب الأخرى للحريق ؟ هل كانت أشجار الغابة جافة على غير العادة ؟ لو كان هذا هو الوضع فعلاً ، فلماذا حدث ذلك ؟ ثم هل سنحاول أيضاً أن نشرح حالة المناخ وقتها ؟ هل من الممكن أن يكون هذا المناخ نتاجاً لدورة بعيدة المدى ؟ ولماذا لم تحاول إدارة الغابة منع إقامة مخيمات أثناء فترة الجفاف هذه ؟

وتعتمد الحلقات التي نركز انتباهنا عليها عند تقديم أى شرح سببي على أهدافنا واهتماماتنا . ربما نكون راغبين في إدراك لماذا ينتم المترددون على المخيم بالإهمال فيما يتعلق بالحرائق ، بأمل إيجاد برنامج للتوعية وتوفير التعليمات للعامة قد يكون مفيداً في مثل هذه الحالات . أو قد نكون راغبين في التوصل إلى تحديد كيف يمكن لإدارة الغابة أن تمنع الحرائق . أو قد نكون راغبين في أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية تغيير الطقس خلال فترات الجفاف عن طريق تخصيب السحاب . وإذا كان التحليل الكامل يتطلب أن نرجع كل احتمال إلى أسبابه ، ومع وجود شبكة واسعة وغير محددة من الأسباب ، فإن التحليل الكامل لحرائق الغابات سيكون مستحيلاً .

وهذا هو الوضع أيضاً بالنسبة لتحليل النفوذ . فإين نريد لاستقصائنا أن ينتهي ، إنما يتوقف على اهتماماتنا . فعلى سبيل المثال ، فلينا إذا أردنا أن نشرح لماذا يتخذ بعض صانعي القرارات ، مثل الرئيس ، القرارات التي يصدرونها ، فعلياً أن نخبر تأثيرات :

قيهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم ومعلوماتهم الحالية .

توجهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم وبناء شخصياتهم ونوازعهم السابقة الأكثر تأصلاً .

قيم وتوجهات وتوقعات ومعلومات ومعتقدات وأيديولوجيات وشخصيات الآخرين الذين ترتبط تصرفاتهم بطريقة ما بالقرار .

عملية الاختيار أو التجنيد أو الدخول التي وصل بها صانعو القرار إلى مناصبهم .

قواعد صنع القرار التي يتبعونها ، البنى السياسية ، النظام الدستوري . مؤسسات المجتمع الأخرى - البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية التي تقوم بتخصيص الموارد الرئيسية .

الثقافة السائدة ، خاصة الثقافة السياسية .

الأحداث التاريخية التي تركت آثارها على الثقافة والمؤسسات والبنى .. وهكذا .

وسوف يسعى أى شرح كامل لعلاقات النفوذ في نظام سياسى ما بلاشك إلى وصف وشرح الآثار التي يمكن إرجاعها إلى كل هذه الحلقات في سلسلة السببية الاجتماعية ، وغيرها كذلك . ولكن تلك مهمة مرهقة إلى حد يجعلها تصلح لأن تشكل برنامجاً تشغل به كافة العلوم الاجتماعية لأجيال عدة قادمة . أما في الوقت الحالى ، فإن المهم هو أن يحدد المرء الحلقات في السلسلة التي يعكف على دراستها . ويظهر قدر كبير من الخلط والجدل عندما يركز المحللون على حلقات مختلفة في سلسلة القوة والسببية دون تحديد واضح للآثار التي يرغبون في شرحها .



الشكل (٤ - ١) : بعض العوامل المفسرة للاختلافات في النفوذ السياسى

الاحتمالات والحدود

السهم السفلى فى شكل (٤ - ١) يمثل إحدى خصائص النفوذ الهامة جداً :
النفوذ يمكن أن يستخدم من أجل اكتساب نفوذ أكثر .

وتوظيف النفوذ بغرض الحصول على مزيد من النفوذ هو بالتأكيد واحد من المواضيع الأساسية فى تاريخ البشرية . تخيل مجموعة من الناس الذين يعيشون ، بسبب مواهبهم وخبراتهم (١ فى الشكل ٤ - ١) ، فى حالة مساواة إلى حد كبير فيما يتعلق بالموارد السياسية (٢ أ) . ولكن بسبب الاختلافات فى الحوافز والدوافع (٢ ب) وكذلك فيما يتعلق بالمدى الذى يستطيعون الوصول إليه عند توظيف مهاراتهم السياسية ، وعند استخدام مواردهم من أجل الحصول على النفوذ (٣ أ وب) ، فإن شخصاً واحداً فقط منهم (١) يحصل على النفوذ (٤) ، ثم يستخدمه بعد ذلك لاكتساب موارد أكثر (١) ، ومن ثم نفوذ أكثر (٢ ، ٣ ، ٤) ، ثم موارد سياسية أكثر وهكذا دواليك . ومثلما يقول المهندسون ، فإننا نواجه هنا مثالا لنظام الانطلاق بسرعة فائقة بلا قيود . ويؤدى هذا إلى نظام سياسى يمتلك شخص واحد فيه قوة كاملة وتامة على الآخرين الذين سيضحون بدورهم معدومي القوة تماماً وبالكامل . ودعنا نشر إلى هذا النظام بوصفه نظام السيطرة التامة على الرعية من قِبل حاكم منفرد . لكن الأمثلة التى أوردها فى الفصل الثالث تشير إلى أن الأنظمة التى تتضمن سيطرة تامة هى أنظمة نادرة للغاية ، أو أنها لا توجد فى الواقع على الإطلاق . فلماذا لا يؤدى المبدأ القائل بأن النفوذ يمكن استخدامه لاكتساب نفوذ أكثر إلى قيام أنظمة السيطرة التامة ؟

السبب نجده فى حقيقة هى غاية فى البساطة (٢) . فممارسة النفوذ تتطلب الإنفاق من الموارد السياسية . ولكن الموارد محدودة ، أو وفقاً للغة رجال الاقتصاد ، نادرة . ومن ثم ، فإن ممارسة النفوذ تكون مسألة مكلفة . وبالتالي ، فإن الحاكم الذى يتمتع ولو بقدر من العقلانية ، لن يستنفد من موارده إلى الحد الذى تضى فيه قيمة المكاسب التى يتوقع أن يحصل عليها أقل مما ينفق . ومن ثم ، يمكن تعريف قيمة النفوذ بوصفها زيادة المكاسب المتوقعة على التكاليف المتوقعة . فإذا أصبحت تكلفة

(١) أو فاعلاً مهماً بالتأكيد . ولكن لكى أعطى مثلاً مصحوباً ، فقد افترضت أن الفاعل شخص وأنه نكر ، حيث إن هذا هو الوضع الشائع على مدار التاريخ .

(٢) من أجل معالجة مطولة للموضوع راجع للمؤلف :

: Dilemmas of Pluralist Democracy, Autonomy vs. Control (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1982) والتى تم اقتباس الفقرات التالية منها (pp. 33 ff.)

ممارسة النفوذ على الآخرين في مجال ومحيط محددين تزيد على المكاسب التي يحصل عليها الحاكم الساعى إلى تحقيق النفوذ ، فإن النفوذ الفعال في هذا المجال لن يصبح له قيمة بالنسبة للحاكم . فالحاكم الرشيد (أو حتى ذو الحكمة المحدودة) سوف يخصص موارده ويوزعها على أهدافه المبتغاة بطريقة تُعظم من صافي الفائدة التي يتوقع الحصول عليها . أما حينما تتعدى تكاليف النفوذ الفوائد المتوقعة ، فسوف يعتمد الحاكم العاقل إلى تخفيض هذه التكاليف من خلال التخلي عن بعض التصرفات أو المواضيع التي يدرك أنه لا يمكنه التحكم فيها ، أو سيكون عليه أن يتقبل مستوى أعلى من ضعف تأثير نفوذه أو التنبؤ بتأثير هذا النفوذ على الآخرين .

أما هؤلاء الخاضعون للسيطرة ، فإنهم يسعون إلى تعظيم تكاليف السيطرة عليهم ، ومن ثم يخفضون قيمة السيطرة للحاكم . وهناك العديد من العوامل التي قد تمكنهم من القيام بهذا . بداية ، لقد رأينا في الفصل الثاني أن الرعايا مهما كانت درجة ضعفهم ، عادة مايكونون قادرين على امتلاك بعض الموارد ، وأحياناً مايُعاونون ويوحدون مواردهم ليزيدوا من النفقات التي يتكبدها الحاكم للسيطرة عليهم . ثم إن الحكام ، بسبب الحدود المضمنة في الوقت والمهارات والموارد التي يملكها أى شخص منفرداً ، يكونون في حاجة إلى تعضيد الآخرين ودعمهم ، ويبرز هذا خاصة في النظم الكبيرة . فالحكام يحتاجون دائماً إلى القادة العسكريين على سبيل المثال ، وهؤلاء سوف يرأسون مؤسسة عسكرية . ومن ثم ، فإنه باستثناء الوضع في الأنظمة الصغيرة جداً ، فإن ، الحاكم ، عادة مايكون جماعة أو ائتلافاً أو طبقة ، أو تجمعاً من أى نوع آخر . ولكن الجماعات الحاكمة نادراً ماتستمر موحدة ، فسرعان ماتظهر الانشقاقات ، وتبدأ الزمر المختلفة في التنافس من أجل القوة . فإذا كان بعض الرعايا يملكون موارد معينة يمكن أن تُستغل في المعركة من أجل القوة والنفوذ - موارد مثل القدرة على القتال والرغبة فيه - فإن المساعدة التي يقدمها هؤلاء الرعايا ستكون حاسمة في إحراز زمرة ما للنصر على الزمر الأخرى .

وبالرغم من أن هذه الخلاصة الموجزة تبسط العملية بشكل مغل ، إلا أن المرء يستطيع أن يورد عدداً لا نهائياً من النماذج التاريخية التي تظهر كيف أن المنتمين إلى جماعة أضعف قد وحدوا مواردهم ، ورفعوا من نفقات التحكم فيهم ، وقضوا على سيطرة الحاكم عليهم في مسائل مهمة بالنسبة لهم ، واكتسبوا قدراً من الذاتية السياسية ، وتمكنوا بفضل وضعهم والتفاوض من أن يوجتوا نظاماً من التحكم المتبادل يؤثر فيه الرعايا على الحاكم في بعض الجوانب الهامة ، بالرغم من أن الحاكم يظل هو الفاعل المسيطر (وإن لم يعد المسيطر تماماً) في النظام . مثل هذه الأنظمة عادة ماتنتهي إلى تبني بعض الترتيبات المؤسسية التي تلقى قبولاً واسعاً ، خاصة من قبل

الطبقة الحاكمة ، إلى درجة تجعل تغيير هذه الترتيبات دون تكلفة ، أمراً غير ممكن . وفي بعض الحالات ، قد تتطور الممارسات السياسية لتأخذ شكل دستور مكتوب أو غير مكتوب ، يكون ملازماً لكل من الحكام والرعايا على حد سواء . ومن ثم ، فإن إضفاء طابع مؤسسي قد يرفع تكلفة النفوذ ، ويخفض الموارد المتاحة للحاكم بدرجة حاسمة .

ورغم أن مثل هذه العوامل تنزع إلى منع السيطرة التامة من قبل الحاكمين على المحكومين ، خاصة في النظم الكبيرة ، إلا أنها لا تمنع بالضرورة ضخامة عدم المساواة في القوة والنفوذ . فهذه العوامل لا تضمن بالتأكيد ، نفوذاً متساوياً للجميع بأي معنى من المعاني^(٣) . كما أنها غير كافية لضمان قيام نظام ديمقراطي ، الذي هو فصيلة نادرة من النظم السياسية تتطلب شروطاً غير عادية لقيامها^(٤) . ولكن هذه العوامل توضح لنا لماذا لا تقوم نظم السيطرة التامة على نطاق واسع إلا نادراً ، أو أنها لا توجد بالمرّة ، بالرغم من حقيقة أن النفوذ يمكن أن يستخدم لكسب نفوذ أكثر^(٥) .

أشكال النفوذ

يستخدم الشرح السابق مصطلحاً آخر شائعاً من مصطلحات النفوذ رغم أنه غير معرّف ، وهو السيطرة . وأعتقد أن الوقت قد حان لكي أقدم بعض التمييزات التي أجلت التعرض لها .

إن كلمات مثل النفوذ ، القوة ، السلطة ، التحكم ، السيطرة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لمعظمنا . فأحد أعضاء الكونجرس عند وصفه لرئيس اللجنة التي ينقلد عضويتها قال : « لن أستخدم مصطلح قوى . أفضل مصطلح صاحب نفوذ . فهناك

(٣) للتعرف على صعوبة تحديد ماذا نقصد بالمساواة السياسية ، راجع : James G. March, "Preferences, Power and Democracy" in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., *Power, Inequality and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988) pp. 73-79

(٤) هذه الشروط تناقش في الفصل الثامن .

(٥) تم ابتكار مصطلح الشمولية كاسم يدل على الأنظمة التي أحياناً متوصف بأنها تتضمن السيطرة التامة من قبل الحكام . وبالتحديد تلك التي كانت موجودة في الاتحاد السوفييتي ، إيطاليا الفاشية ، وألمانيا النازية . ولكن برغم قدر القوة الذي تمتع به ستالين أو موسوليني أو هتلر ، فلم يحقق أي منهم سيطرة تامة على كل الأفراد في دولهم .

فرق^(٦) . وسوف يعاني الوصف السياسي والتفسير المياسي ققرأ في المعاني إذا ما أرغنا على استخدام المعنى النوعي فقط لمصطلح النفوذ ، والذي أضمنه في الفصل السابق . ذلك لأن الاختلافات في معنى النفوذ تجعل الأمور مختلفة بالنسبة لنا .

وبالرغم من أن توضيح الاختلافات في معنى النفوذ ، والتي يتضمنها الاستخدام الشائع للمصطلح ، يقع بالتأكيد خارج إطار هدفنا ، إلا أنني أود أن أؤكد بعضاً من أهم الاختلافات في أشكال النفوذ .

التحكم

لقد استرعت الانتباه في الفصل السابق إلى التمييز بين النفوذ الملبى والنفوذ الإيجابي ، وقلت إننا نهتم عادة في التحليل السياسي بالنفوذ الإيجابي . وتأكيداً على التمييز ، فإن النفوذ الإيجابي يشار إليه أحياناً بوصفه تحكماً .

الإقناع

الإقناع العقلاني : أحد أشكال النفوذ المرغوبة والكريمة يتم بواسطة الاتصال العقلاني . وهذا الشكل لممارسة النفوذ هو مجهود ناجح يقوم به « أ » ، ليتمكن « ب » من الوصول إلى فهم للموقف « الحقيقي » من خلال توفير المعلومات الصحيحة^(٧) . ويتفق الإقناع عن طريق الاتصال العقلاني (الإقناع العقلاني) مع المبدأ الأخلاقي الذي أوصى به كانط Kant ، ومؤداه أن المرء لا بد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات في ذواتهم وليس مطلقاً كوسائل في سبيل الوصول إلى غاية . ومن هذا المنظور ، قد يعترض البعض على اعتبار الإقناع العقلاني مؤثراً بأي صورة من الصور . ولكن الواقع أنه مؤثر بالفعل ، ويمكن إيراد بعض النماذج لتوضيح ذلك .

(٦) مأخوذة من John Manley, *The Politics of Finance: The House Committee on Ways and Means* (Boston : Little, Brown & Co., 1970), pp. 122-23.

(٧) قريباً من مفهوم الإقناع العقلاني فكرتا ، موقف المقالة المثالية ، و ، الأخلاق الاتصالية ، اللذين وضعهما الفيلسوف والمنظر الاجتماعي يورجان هابرماس Jürgen Habermas . انظر مقالته : "Towards A Theory of Communicative Competence," *Inquiry*, 13:4 (Winter 1970), pp. 360-75.

وانظر معالجة موجزة ونقد في : William A. Galston, *Justice and the Human Good* (Chicago : University of Chicago Press, 1980), pp. 41-46.

ولمعرض أكثر تكاملاً انظر : Thomas McCarthy, *the Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge : MIT Press, 1979), Chap. 4 pp. 272-357.

فمثلاً يحذر الطبيب مريضه قائلًا : « إن لم تتوقف عن تدخين ثلاث علب سجائر في اليوم فإنك تعرض نفسك لخطر الإصابة بسرطان الرئة ، كما أنك بذلك تضر بقلبك الضعيف » . ويمسك المحامي النصيحة لأحد عملائه فيقول : « وفقًا لتقديراتي فإنك لو أخذت هذه القضية إلى المحكمة فستخسرها » . ويعتذر المهندس المعماري قائلًا : « أنا أسف ، ولكني قدّرت النفقات التي سوف يحتاجها المنزل الذي تحلم به ، ووجدت أن تكلفته ستبلغ مثلي الرقم الذي قررت أنه الحد الأقصى لما يمكنك إنفاقه » . في كل حالة من هذه الحالات ، لو استجاب العميل للبدائل المتاحة أمامه ، في ضوء هذه المعلومات الجديدة ، فهذا يعني أن الطبيب والمحامي والمهندس المعماري قد تسببوا في أن يقوم العميل بعمل شيء محدد مآلها ليقوم به . ولكن من منظور النفوذ ، فإن رغبات أصحاب المهن المتخصصين قد أثرت على تصرفات العملاء أو على نوازمهم للتصرف .

ولم يكن مصداقة أن الأمثلة التي اخترناها مأخوذة كلها من علاقات بين أصحاب المهن وعملائهم . فقلّنا أخلاقيات المهنة يفرض على أصحاب المهن في تعاملهم مع العملاء أن ينقلوا إليهم المعلومات التي تعتبر صادقة ، وفقًا لتقديرهم .

الإقناع الخداعي : الإقناع العقلاني يمثل الاتصال العقلاني في أقصى صورته . ولكن هناك صور أخرى غير أمينة للاتصال لا تتضمن نقل المعلومات الصحيحة وحسب . فالإقناع يمكن أن يكون خداعاً مقصوداً . في هذه الحالة يسعى « أ » إلى إقناع « ب » ليقوم بتصرف ما ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل العينية على المعلومات الصحيحة ، ولكن عن طريق تشويه فهم « ب » لهذه البدائل . والإقناع الخداعي يوجد عندما يؤثر « أ » في « ب » عن طريق الاتصال الذي يشوه أو يزيّف أو يسقط ، عن عمد ، بعض جوانب الحقيقة التي يعرفها « أ » ، والتي إذا عرفها « ب » فسوف تؤثر جذرياً على قراره . ومعظم الإعلانات ماهي إلا شكل من أشكال الإقناع الخداعي .

وعلى خلاف الإقناع العقلاني ، فإن الإقناع الخداعي لا يتوافق مع المبادئ الأخلاقية لكنط : ففي الإقناع الخداعي لأيعمل الناس كغايات ولكن كوسائل أو أدوات أو مواضع . وبالرغم من أن الإقناع الخداعي عادة ما يعتقد أنه يحتل مكانة أخلاقية أدنى بكثير من الإقناع العقلاني ، إلا أنه كثيراً ما نجد في الممارسات الفلسفية والأيدولوجية أن الغايات الكبرى تستخدم كمبرر لتبني وسائل شريرة . ومن ثم ، نجد أفلاطون يوصي باتباع الإقناع الخداعي كوسيلة تساعد على تحقيق جمهوريته الفاضلة . (٨) والواقع أن الحركات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين

G. M. A. Grube, trans., *Plato's Republic* (Indianapolis : Basic Books, 1974) lines (٨) 414 d-415 d.

اتبعت أفلاطون وأخذت بنصيحتها . فالرئيس السابق نيكسون ومستشاروه برروا مؤامرة « ووترجيت » على هذا الأسس .

الحوافز : عندما يرغب « أ » فى التحكم فى « ب » فيما يتعلق بنشاط ما ، فإنه عادة ما لا يعتبر كافياً أن يقوم « أ » بتوصيل معلومات - حقيقية أو زائفة - إلى « ب » تتعلق بالبدائل التى من المفترض أن « ب » يواجهها . فصاحب العمل الذى يحذر عمله قائلاً : « إذا أضربتم ، فسوف تفقدون مرتباتكم » يكون معبراً عن الواقع ، ولكن قد يختار العمال أن يضربوا بالرغم من هذا . وقد يحاول صاحب العمل أن يؤثر على فهم العمال عن طريق المراوغة فى قول الحقيقة ، أو حتى عن طريق النفوذ بأكاذيب تامة : « انظروا ، إذا أضربتم ، فإن تحصلوا مطلقاً على أى وظيفة فى هذه الشركة . » وبالرغم من هذا قد لاينجح صاحب العمل مرة أخرى فى إقناع العمال الذين يعتقدون بأن مرتباتهم منخفضة جداً ، ومن ثم يضربون مع زملائهم مطالبين بمرتبات أعلى . وقد يفضل صاحب العمل أن يتجنب الإضراب كلية عن طريق التسليم بمطالب العمال فى رفع مرتباتهم ، ومن ثم يحفزهم على الاستمرار فى وظائفهم . وفى هذه الحالة فإن صاحب العمل يؤثر فى العمال عن طريق تغيير طبيعة البدائل ذاتها : فهو يضمن مزيداً من الجاذبية على بديل الاستمرار فى العمل إذا ما قورن ببديل الإضراب .

وعلى خلاف الإقناع العقلانى ، الذى يعتبر بصفة عامة وسيلة محدودة لممارسة النفوذ ، وعلى خلاف الإقناع الخداعى ، الذى هو مُدان على نطاق واسع (رغم أنه يمارس على نطاق واسع أيضاً) ، نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الإثابة ليس لها تقييم أخلاقى محدد سواء بالموافقة أو بالإدانة . وأنا أزع أن كل امرئ تقريباً يعتبر أن الحوافز الإيجابية محدودة فى مواقف ، ومضمومة فى مواقف أخرى . فلكى تصدر حكماً متعلقاً بما إذا كان صاحب العمل محقاً فى عرضه مرتبات أعلى على العمال حتى لا يضربوا ، وعما إذا كان العامل محقاً فى قبول هذا العرض ، فإن هذا يتطلب تحليلاً عميقاً للموقف وأيضاً منظوراً اجتماعياً سياسياً ، وفلسفة أو أيديولوجية سياسية تمننا بأساس يمكننا من الوصول إلى حكم .

القوة : ولكن مع أشكال أخرى لممارسة النفوذ من خلال الحوافز ، فإن الاعتبارات الأخلاقية تصبح أكثر حدة ومباشرة . افترض مثلاً أن صاحب عمل قال : « الإضراب هو ضد عقد الشركة مع النقابة . لو أضربتم فسوف أحصل على إنذار قضائى لكم ، وسوف تسجنون فى ظرف أربع وعشرين ساعة » . ثم افترض أن هذه مقولة حقيقية . ففى حين أن صاحب العمل فى المثال السابق غير ترتيب

تفضيلات العامل عن طريق إضافة بديل يتمثل في حافز إيجابي ، فإن صاحب العمل في المثال الحالي يغير من بديل قائم - الإضراب - عن طريق إضافة احتمال العقاب الصارم . إن ممارسة النفوذ من هذا النوع - أي عندما يتحقق الإذعان عن طريق خلق الاحتمال بليقاع العقوبات الصارمة في حالة عدم الإذعان - عادة مايمسي قوة (٩) .

ربما كان مثل هذا المفهوم للقوة هو الذي دار في أذهان أعضاء إحدى لجان الكونجرس الذين أنكروا أن رئيس لجنّتهم ، ويلبور ميلز Wilbur Mills ، يمارس قوة ، عليهم :

« قوة - هل تعني نفوذاً ؟ بمعنى نفوذ ؟ أنا أوافق على هذا . هو رجل يعامل الآخرين باحترام . فهو يهتم بأحدث عضو قدر اهتمامه بأقدم عضو . وهذا هو السبب في أنه « قوي » . سوف لا أستخدم مصطلح قوى ، فأنا أفضل مصطلح صاحب نفوذ . وهناك فرق . سوف أقارن بينه وبين ... كارل فينسون . كارل كان لديه قوة ولقد استخدمها ، ولم يتردد في ذلك . أما ميلز فهو مختلف . فهو لديه نفوذ . ولا أعني بالنفوذ هنا معنى المساومة . فالأمر ليس ، أفضل هذا من أجلي ، ، فهو قادر دائماً على أن يجمع الناس ويوفق بينهم . وهو يملك قدراً كبيراً من الاحترام والنفوذ . (١٠) »

ولكن ما يشكل بالتحديد خسارة أو حرماناً « صارماً » هو أمر تحكّمي إلى حد ما . فالذي يعتبره الأفراد « صارماً » يختلف باختلاف الخبرات والثقافة والظروف الجسمانية ، وما إلى ذلك . وبالرغم من هذا ، فربما يعتبر كل الناس النفي والسجن والموت عقوبات صارمة . ومن ثم ، فإن أي شخص قادر على فرض هذه العقوبات

(٩) هذا يتفق مع تعريف هارولد لازويل وإبراهيم كابلان في القوة والمجتمع :

« Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, in *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) : « للقرار هو سياسة تتضمن عقوبات شديدة (حرمان) ... لقوة هي مشاركة في صنع القرارات ... والتهديد بإزالة العقوبات هو عادة مليميز للقوة عن النفوذ . القوة هي حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ : فهي الصليبة التي مؤداها التأثير في سياسات الآخرين عن طريق إما إيقاع حرمان فعلي صارم ، أو التهديد به كطاب على عدم التوافق مع السياسات المستهدفة . ويورد لازويل استخدام جون لوك للمصطلح في « مقالاتين عن الحكومة ، Two Treatises of Government ، على سبيل المقارنة : « القوة السياسية اعتبرها إن حق صنع القوانين التي تتضمن عقوبة الموت ، وبالتالي كل العقوبات الأدنى من ذلك ، . ص ٧٤ - ٧٦ .

(١٠) يجب أن نذكر أن مانلي فسر هذه الملاحظات على أساس أنها توحي بأنه يوجد فرق بين العلاقة في اتجاه واحد (قوة) ، و عملية إثارة متبادلية (نفوذ) .

لا بد أن يكون مهماً . وبالتأكيد فإن ما يميز الدولة عن الأنظمة السياسية الأخرى ، هو مدى نجاحها في التمسك بادعائها بأن لها الحق المطلق في تحديد الظروف التي تضحي فيها العقوبات الصارمة المتضمنة لألم جسماني أو حبس أو عقوبة شديدة أو الموت ، قابلة للتطبيق بصورة شرعية .

المسألة : افترض أنه في حالة الإضراب فإن كارسون يرغب بشدة في أن يستمر في العمل لأن زوجته مريضة ، وعليه نفقات علاج باهظة ، وفواتيره غير المدفوعة ضخمة ، وهو على وشك أن يبيع سيارته ومنزله ليحصل على نقود - والنقابة ليس لديها بند في الميزانية لدعم العمال المضربين . في ظل هذه الظروف فإن تفضيلات كارسون من الأفضل إلى الأسوأ هي :

- (١) أن يستمر في العمل بنفس المرتب :
- (٢) أن يترك العمل ويبحث عن وظيفة أخرى .
- (٣) أن يشترك في الإضراب .

ولكن دعنا نفترض أن نقابة العمال قد سيطرت عليها عناصر إجرامية تستخدم سلاح الإضراب لابتزاز الأموال من الشركات . ويهدد ألسون ، وهو أحد ممثلي النقابة ، قائلاً : « كارسون ، إذا لم تشترك في الإضراب ، وإذا حاولت أن تخترق صفوف العمال المتجمعين حول المبنى لتدخل إلى العمل فسوف نصريك حتى تكسر عظامك . ولا تتصور أنك تستطيع أن تتحارب علينا وتحصل على وظيفة أخرى . فإن أطفالك قد يصيهم حادث وهم في طريقهم إلى المدرسة . سوف تنضم إلى الإضراب - وإلا ، وبعد التفكير في الأمر ، فإن كارسون سوف يشعر بأن بدائله الوحيدة أصبحت من الأفضل للأسوأ هي :

- (١) أن يشترك في الإضراب .
- (٢) أن يستمر في العمل . (ويجازف بأن يضرب ضرباً مبرحاً) .
- (٣) أن يستقيل (ويعرض أطفاله للإصابة) .

ومن وجهة نظره ، فإن كارسون يواجه معضلة حادة ، فإن كل الخيارات المتاحة له غير مرضية . وهو مجبر على القيام بما لا يرغب فيه لأن البدائل المتبقية له كلها أكثر سوءاً . ولو حاول كارسون أن يشرح موقفه لقال : « أنا لا أريد أن أشارك في الإضراب ولكني مجبر على ذلك . فليس عندي أي خيار ، فإنهم يرغبونني على القيام بذلك » . وهذا الموقف يمكن أن يصفه فيلنوف بأن كارسون مُجبر قسراً .

وفى مثل هذه الحالة ، فإن العلاقة تتضمن شكلاً للقوة بالغ الشر ، لأن كل الخيارات المتاحة أمام كارمون تفضى إلى عقوبات صارمة . ويغض النظر عما يفعله كارمون ، فإن وضعه سيكون غاية في المصوء . فهو مجبر على أن يختار بدلاً مؤذياً له لأن كل البدائل الأخرى أسوأ . هذا هو القسر ، والمثال الكلاسيكى له هو : « نغذوك أو حياتك » .

وكما أن ممارسة القوة هى شكل من أشكال النفوذ ، فإن القسر هو شكل من أشكال القوة . ولكن القوة لا تتضمن دائماً جانب القسر بالمعنى المحدد الذى سبق شرحه ، فإذا افترزت للحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه ، فإن العلاقة هنا ستكون علاقة قوة ولكنها لن تكون علاقة قسر بالمعنى الحرفى .

الإجبار المادى : إن القوة والقسر لا يتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المادى ، أو التهديد بذلك . ولكن ، بالرغم من أن الإجبار المادى هو شكل غير كسء من أشكال ممارسة النفوذ ، فإنه جد أخرق ومكلف بالنسبة لمعظم الأهداف ، إلا أنه عادة مايوجد فى علاقات القوة والقسر . فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف ، ولكنهم لايمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط . فحتى الطاغية يحتاج إلى حراس وسجانين ومؤسسة عسكرية تدن له بالطاعة والولاء . والطاغية لايمتطيع وحده أن يحصل على طاعة كل جندى وكل سجان وكل عسكرى عن طريق الاستخدام المباشر للإجبار .

والذى يجعل القسر مؤثراً ليس الاستخدام الفعلى للإجبار المادى ، ولكنه التهديد بانزال الأذى عن طريق استخدام الإجبار المادى فى حالة عدم الإذعان . وعادة ماينجح التهديد باستخدام الإجبار فى أن يجعل من القسر إما حافزاً وإما رادعاً للتصرف . أما الاستخدام الفعلى للإجبار ، فقد يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد . ولكن إذا كان التهديد يطبق فى كل حالة ، فإن القسر من خلال الإجبار يصبح غير ذى جدوى . فاللص يمكن أن يقتل ضحيته فيحولها من ضحية حية إلى ضحية ميتة ، ولكن الجثث لايمتطيع أن تتحرك لتفتح الخزائن . وإذا ماقامت القوى العظمى بتنفيذ التهديد بحرب نووية ، فقد لايمضى هناك أحياء على ظهر الأرض . ومن ثم ، فإن التوظيف الفعلى للإجبار المادى عادة مايدل على أن السياسة القائمة على التهديد باستخدام الإجبار قد فشلت .

السيطرة : أحياناً ما تصور النظم السياسية وكأنها تتكون فقط من علاقات « السيطرة » و « الإخضاع » . وبالرغم من أن هذين المصطلحين نادراً مايتم تعريفهما فى هذه الحالة بشكل دقيق ، فإن الكتّاب الذين يستخدمون مثل هذه المفاهيم

الوصفية كثيراً ما يبدو أنهم يقصدون : (١) أن كل علاقات القوة هي علاقات قسرية بدرجة عالية ، (٢) أن كل الفاعلين إما أنهم يمارسون القوة ، وإما أنهم مجردون منها تماماً (حجم القوة هو واحد أو صفر ، كل شيء أو لا شيء) ، (٣) أن كل فرد هو إذن عضو إما في الطبقة المسيطرة ، وإما في الطبقة الخاضعة . وبالنظر إلى مجموعة الأسباب التي ناقشناها قبلاً ، فإن التفسيرات من هذا النوع مبسطة جداً إلى درجة تجعلها غير قادرة على التعبير عن العلاقات المعقدة حتى في الأنظمة السلطوية ، وتزداد عدم قدرتها هذه في حالة النظم الأكثر ديمقراطية . وبسبب تبسيطها المخل هذا ، فإن التوصيفات التي تتبع هذا النمط من التفكير تبدو وكأنها قد فقدت بريقها لدى علماء الاجتماع ، ولكنها مازالت تلعب دوراً في الكتابات الشعبية والصحفية والدعائية^(١١) .

النفوذ الظاهر والضمني

على مدار عدد من السنين السابقة على عام ١١٧٠ ، كان الملك هنري الثاني غاضباً بشدة من توماس بيبيكيت رئيس أساقفة كانتربري نتيجة لبعض أقواله وأفعاله . ففي أواخر ديسمبر من عام ١١٧٠ ، عبر الملك عن غضبه من توماس بيبيكيت مستخدماً عبارات قاسية إلى درجة أن ضرها أربعة من الفرسان على أنها بمثابة تعبير عن رغبة الملك في أن يُقتل بيبيكيت ، ومن ثم ، قتلوه في كانتربري كنتربري بعد عيد ميلاد السيد المسيح بأربعة أيام . ومن القدر الذي نعرفه نستطيع أن نحدد أن الملك لم يأمر بالفعل الفرسان بأن يقوموا بعملية القتل . كما أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة ما إذا كان الملك قد أراد بالفعل أن يُقتل بيبيكيت ، أم أنه بدا فقط وكأنه يوحى بذلك في إحدى فورات غضبه . محاولة الحكم على مدى مسئولية هنري عن القتل لا تثير قضايا أخلاقية وحسب ، بل وتطرح مسائل أمبريقية أيضاً (وهي التي سوف يبنى عليها الحكم الأخلاقي) .

ومن الواضح أن هنري قد أثر على الفرسان بصورة ما . وعلى الرغم من أنه لم يتم ظاهرياً بإحداث القتل ، فهل تسبب ضمناً في قتل الفرسان لبيبيكيت ؟ فلو كان راغباً في قتل بيبيكيت ، وإذا كان للفرسان قد فسروا رغبته بطريقة سليمة وتصرفوا وفقاً لهذا ، فسنكون قادرين على القول بأن هنري مارس نفوذاً ضمناً على الفرسان ، ومن ثم يصبح مسؤولاً أخلاقياً عن جريمة القتل^(١٢) .

(١١) هذا لا يعني أن مفهومي السيطرة والإخضاع لا يمكن أن يكونا مفيدين ، إذا ما عرّفا بدقة ، بل يعني أنهما لن يكونا مفيدين إلا إذا تم تعريفهما بدقة ، وهذا نادر ما يحدث .

(١٢) التصانيف التدرجية للموضوع قدمها ت . س . إلبوت في مسرحية *Murder in the Cathedral* . والواقع أن الموضوع الذي أحاط بالموقف هو الذي جعل من مسرحية إلبوت أكثر من مجرد وصف تاريخي .

وبالرغم من أن ملاحظة ووصف وتفسير وتقييم النفوذ الضمني يتضمن صعوبات جادة ، فإنه يعتبر شكلاً هاماً جداً من أشكال التحكم^(١٣) . إن القادة في كل مكان ، مثلهم مثل هنري الثاني ، يتحكمون في رعاياهم باستخدام النفوذ الضمني ، ربما بنفس قدر استخدامهم للنفوذ الظاهر . فأصحاب المناصب المنتخبون يستجيبون للطلبات الضمنية لناخبهم ، ويستجيب البالغون للأطفال ، ورجال الأعمال للمستهلكين ، والحكومات لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى^(١٤) .

تقييم أشكال النفوذ

هذه التميزات نهما بسبب دلالاتها الأخلاقية والعملية . فمثلا معظمنا يميل إلى اعتبار الإقناع العقلاني مرغوباً فيه مقارنة بالقصر . وإن القيام بعملية تقييم رشيدة للأشكال المختلفة للنفوذ ليس بالأمر الهين . وأنا لا أستطيع هنا إلا أن أقدم مجموعة قليلة من الاقتراحات التي يجب اعتبارها مقدمة للموضوع وليست خاتمة له .

فمن بين أشكال النفوذ يمكن للإقناع العقلاني ادعاء شغل موقع أخلاقي متميز . وأساس هذا الادعاء يمكن صياغته على النحو التالي : لأن النقل الدقيق للمعلومات التي يعتقد أنها صادقة تماماً هو الوسيلة الوحيدة التي يوظفها هذا الشكل للنفوذ ، فإن الإقناع العقلاني يعتبر من ثم أحد أشكال التنوير . فبالقدر الذي تكون فيه المعلومات المنقولة عن طريق الإقناع العقلاني حقيقية ، فإنها لا يمكن أن تكون ضارة في حد ذاتها للآخرين . ولكنها قد تحمل بذور ضرر محتمل ، مثل القول : « إذا لم تتوقف عن التدخين فقد تصاب بسرطان الرئة » . فالإقناع العقلاني هو إذن محايد في ذاته : فهو لا يضيف أو ينقص من خير الآخرين . ورغم ذلك ، فإنه الأداء المفضلة ، لأنه من خلال التنوير الذي يتضمنه قد يساعد على تحقيق الخير للآخرين : فالآخرون ، مسلحين بالمعرفة المكتسبة من خلال الاتصال العقلاني ، قد يخزنون الآن البديل الأفضل وليس الأسوأ ، أو على الأقل قد يتقبلون البديل الذي لا يمكن تجنبه .

(١٣) ابتدع كارل فريدريش ، قانون رد الفعل المتوقع ، عام ١٩٣٧ ليشرح إلى الوضع الذي يكون فيه ، فاعل واحد - ب ، - يشكل سلوكه ليتواءم مع ما يعتقد أنه رغبات فاعل آخر - أ ، - بالرغم من أنه لم يتلق أي رسائل ظاهرة تتعلق بمطلب ونوايا أ ، منه ، أو من مثليه .

Man and His Government (New York : McGraw - Hill Book Co. 1963), pp. 201-2.

(١٤) تشارلز أ . ليندبلوم يدعي أنه في البلاد التي تتبنى نظاماً اقتصادياً تقوم على أساس الملكية الخاصة وسياسات السوق ، فإن رجال الأعمال يتمتعون بوضع متميز . لأن الحكومات لكي تحملهم على الأداء المرضي لابد وأن تملهم بمجموعة متنوعة وواسعة من المكافآت ، *Politics and Markets* (New York : Basic Books, Inc., 1977), pp. 170-200.

ومن ثم ، فإنه ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون فكرة النفوذ المتبادل القائم على الإقناع العقلاني مستترة داخل الكثير من المفاهيم التي تهتم بالمجتمع المثالي .
فبالنسبة لعديد من أبناء أثينا ، فإن دولة - المدينة التي يمكن أن توصف بالمثالية كانت تتمتع بهذه السمة . والنفوذ الذي كان يمارسه قادة ملهمون مثل بركليز على الجمعية التشريعية كان يبنى بصورة تامة على قدراتهم الفريدة على الإقناع العقلاني . ومفهوم روسو عن الجمهورية التي يكون فيها كل مواطن متمتعاً بالحرية من منظور أخلاقي ، ويكون ملزماً في ذات الوقت بقوانين من صنعه ، تظهر فيه أيضاً هذه الفكرة . فالمواطنون يشاركون في عمليات إقناع عقلاني متبادل ، ويقبلون دون قسر الالتزام الناشئ عن القرارات الجماعية التي تتخذ عند إغلاق باب المناقشة . هذه المثالية نجدها موجودة ضمناً في جزء كبير من تاريخ الفكر الديمقراطي . أما في الفكر الفوضوي فكثيراً ما ترد بشكل أكثر صراحة .

ولكن عندما يتفاعل عدد كبير من الأفراد على مدار فترة ممتدة من الزمن داخل وخارج الجماعة التي ينتمون إليها ، فلا بد أنهم يطورون أدوات أخرى لممارسة النفوذ إلى جانب الإقناع العقلاني .

والإقناع الخداعي والقوة والقسر والتهديد باستخدام الإكراه المادي هي مظاهر شائعة للحياة السياسية . فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإذعان لمسياسات الحكومة . والإقناع الخداعي والقوة والقسر والإكراه المادي أدوات شائعة في التعامل بين الدول . وفي السياسات الدولية ، فإن الحرب أو التهديد بها كثيراً ما استخدمتا كبديل للجمود أو للتصحيح السلمي . كما أن الحروب الأهلية والثورات تتضمن القوة والقسر ، فكل جانب يلجأ إلى الإكراه المادي لفرض إرادته على الآخرين . ومن السهل أن يفقد الأفراد المعتادون على الحياة في أنظمة سياسية مستقرة نسبياً ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، القدرة على تبين مدى تكرار الثورات والحروب الأهلية والعنف . وحتى في الوقت الحاضر ، في أنحاء كثيرة من العالم ، نجد أن التوترات الداخلية وحروب العصابات والنضالات الثورية والإرهاب والعنف وقمع المعارضين السياسيين باستخدام الإكراه المادي ، تعتبر ممارسات سياسية عادية وشائعة . وقد يكون من المفيد للأمريكيين لكي يفهموا مدى انتشار وتغلغل « الحروب الداخلية » ، أن يتذكروا أن الحرب الأهلية الأمريكية استمرت خمس سنوات ، وكانت واحدة من أكثر الحروب دموية في التاريخ الحديث ، والتي تضمنت قتل الأخ لأخيه .

وبالرغم من أن مثل هذه الأمور تحدث ، إلا أن هذا لا يعني أنه يمكن تبريرها أخلاقياً . ومن ثم ، فإن الفرد يتعامل إذا ما كانت هناك أى وسيلة أخرى بجوار

الإقناع العقلاني يمكن أن تتسم بالأخلاقية . فالإقناع الخداعي يتعارض مع مبدأ أخلاقي أساسي ومقبول على نطاق واسع ، وهو تفضيل الحقيقة على الكذب . أما القوة ، خاصة إذا ما اتخذت شكل القسر ، أو استخدمت الإكراه المادي ، فإنها تتضمن إمكانية إيقاع الألم بالآخرين ، بل وقد تتسبب أحياناً في وفاتهم . ومن ثم ، فإن القوة أحياناً ماتعتبر ضارة في حد ذاتها ، أما القسر فهو دائماً ضار .

ولتجنب أى وسيلة غير مرغوبة لذاتها ، يمكن أن يصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن وسيلة التأثير الوحيدة المقبولة أخلاقياً هي الإقناع العقلاني . دعنى أسمُ هذا بالمبدأ **المطلق** للإقناع العقلاني . ولكن هذا الحل يقودنا مباشرة إلى نوع من التناقض الذاتي ما لم يتم قبوله من الجميع . افترض أن بعض الناس يستخدمون الإقناع الخداعي أو القسر للحصول على ما يريدون . فكيف يمكننا إذن أن نطبق مبدأ الإقناع العقلاني ؟ من ناحية ، قد نخلص إلى أن المبدأ يُملى علينا ألا نستخدم إلا الإقناع العقلاني حتى نقتنع من ينتهكون هذا المبدأ بالعدول عن ذلك . ولكن من ناحية أخرى ، لو أثبت الإقناع العقلاني أنه غير مؤثر ، وهو ما سوف يحدث في أحيان كثيرة ، فإنه لن يكون أمامنا أى طريقة مؤثرة للحفاظ على مبدئنا هذا في الحياة العملية . وهكذا ، وحتى نستطيع أن نفرض مبدئنا ، فإننا قد نقاب ، أو نهجد بمعاينة من ينتهكون هذا المبدأ . ولكن في مثل هذه الحالة سنكون نحن أيضاً من المنتهكين للمبدأ .

وبسبب هذه المعضلة ، يبدو أن اعتبار الإقناع العقلاني مبدأ مطلقاً لا يمكن أن يتم إلا إذا التزم به كل فرد وباستمرار . وترتبطاً على هذا ، فحتى دعاة السلم ومناصري عدم العنف نادراً ما يكونون مستعدين لأن يعدوا برنامجهم لكى يشمل كل الحالات . فقلة من دعاة السلام قد تعارض صدور قوانين تنظم تلوث الجو والمياه ، أو تنظم السرعة في المناطق المزدحمة أو بيع واستخدام الأسلحة النارية أو سلوك الشرطة أو المراقبين لمظاهرة سلمية ؛ أو تعارض تطبيق هذه القوانين ؛ أو تدعو إلى ألا يتضمن تطبيقها أى استخدام لوسائل قسرية مثل الغرامات أو الحبس .

وقد يعتبر بعض الأفراد أن الوصول إلى اتفاق عن طريق الإقناع العقلاني هو ممارسة للقسر على الآخرين . ففي عام ١٧٨٧ ، قام المؤتمر الدستوري الأمريكي بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للقضايا المتعلقة بالدستور الجديد . وكان أحد الحلول الوسط التي أخذ بها المؤتمر هو استمرار مؤسسة الرق . ولكن بعد عقد واحد من إلغاء الرق كنتيجة للحرب الأهلية العنصرية ، فإن الحلول الوسط السلمية التي تمت بين القادة القوميين في واشنطن سمحت باستعادة البيض

مربعا لوضعهم المتفوق في الجنوب . وكان على الشخص المعارض للرق أو لاستعلاء البيض أن يواجه إذن مجموعة بدائل : فلما أن يقع البيض الموجدون في الجنوب بأن يتخلوا عن معتقداتهم وممارساتهم - وهي محاولة كانت تبدو مستحيلة بالنظر إلى ما كان قلتماً وقدذاك - أو أن يحدث تغييراً في الجنوب بالإجبار أو بالتهديد باستخدامه ، أو أن يسمح للجنوب بأن يفرض قسراً فظيماً على سكانه المود .

إذا كانت هذه الأمثلة تبرز صعوبة الالتزام الدائم بالموقف الذي مؤداه أن استخدام وسائل النفوذ غير المرغوب فيها لذاتها لا يمكن تبريره مطلقاً ، فإنها لا تتعارض مع وجهة النظر القليلة بأن بعض الوسائل التي نؤمن بأنه من الواجب علينا استخدامها مبنية في حد ذاتها . ولكنها تساعد على إبراز المعضلة المحزنة التي يمكن أن يواجهها البشر بوصفهم كائنات سياسية . فالفرد قد يظهر قدراً من المسؤولية عند مواجهته هذه المعضلة أو قد لا يظهر أى إحساس بها ، ولكن حتى الآن لم يكتشف أحد وسيلة لتجنبها .

ومن ثم ، هناك إجابة أخرى لهذه المشكلة هي الاعتقاد بأن التصرف الذي ينطوي على استخدام القوة ، وأحياناً القسر ، قد يكون أفضل من أى بديل متاح آخر . ومن ثم ، فرغم أن المرء قد يحكم على القسر بأنه سيئ في حد ذاته ، إلا أنه قد يخلص إلى أنه مرغوب فيه أحياناً لاعتبارات ذرائعية وخارجية . هذا الصراع القائم بين بعض أدوات النفوذ بوصفها غير مرغوب فيها في حد ذاتها من جانب ، وعدم القدرة على تجنبها كأدوات من جانب آخر ، يعد من أكثر المشاكل حدة وإزعاجاً ، والتي نواجهها في حياتنا بوصفنا كائنات اجتماعية وسياسية .

وهناك إجابة ثالثة ، تتبع المنطق المتضمن في الإجابة الثانية ، وهو اكتشاف ما إذا كان يمكن إقامة نظام ميسر ينزع إلى الحد من استخدام القسر وغيره من أشكال التحكم غير المرغوب فيها ، وينزع في الوقت نفسه إلى تعظيم استخدام الأشكال المرغوبة أكثر . ومن الواضح أن اختبار هذه الإمكانية يتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار بعض الأسئلة الامبريقية الأساسية . مثلاً ، هل الأنظمة السياسية متشابهة في الواقع إلى الدرجة التي تجعل الاختلافات الموجودة بينها لاتعني الكثير ؟ أو هل تختلف في أوجه هامة إلى حد كبير - وهو ما أتصور أن معظمنا يعتقد ؟ وإذا كان هذا هو الوضع فكيف تختلف ؟ ولأننا احتمالاً واحداً ، كيف تختلف النظم الديمقراطية عن النظم غير الديمقراطية ؟ ماهي الظروف السائدة في دولة ما والتي سوف ترجع قيام نظام ما دون نظام آخر ؟ وأخيراً ، إلى أى مدى تعتبر الطبيعة الإنسانية محدّدة

للاحتمالات المتعددة ؟ إلى أى حد يختلف الناس فيما يتعلق بسلوكهم فى الحياة السياسية ؟ وفى الفصول الأربعة التالية سوف نقوم باستعراض هذه الأسئلة بإيجاز .

ولكن ، وكما رأينا بالفعل ، فإن اهتمامنا بالأشكال المختلفة للتحكم يعكس أيضاً اهتمامنا بقيم وممّنويات محددة ، وهو ما لمسته لمساً طفيفاً فى الصفحات القليلة السابقة . مثلاً ، كيف يمكننا أن نبرر - إذا كنا نستطيع أن نفعل هذا أصلاً - اعتقادنا بأن النظام القائم على الاتفاق يُفضّل النظام القائم على القسر ؟ أو كيف نستطيع أن نبرر أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية ؟ أو أن الشعوب لديها حق فى الحياة والحرية والبحث عن السعادة ، ، وهكذا . وسنرى فى الفصل العاشر كيف أن بعض الكتاب المحدثين حاولوا أن يتعاملوا مع قضايا من هذا النوع .

الفصل الخامس

النظم السياسية : أوجه التشابه

كم يبلغ بالتحديد عدد النظم السياسية فى العالم ؟ لا أحد يعرف . إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الضيق لـ : النظام السياسى ، الذى نستخدمه هنا ، فلا بد أن العدد سيصل إلى الملايين . فى عام ١٩٩٠ كانت الكرة الأرضية مقسمة إلى أكثر من ١٧٠ دولة مستقلة اسمياً . وفيما بين هذه الدول كانت توجد شبكة متزايدة الكثافة من النظم السياسية التى تضم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية ، وعدد آخر لا حصر له من الروابط والعلاقات ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية وغير الحكومية . ودخل كل دولة كان يوجد عدد آخر لا حصر له من الأنظمة السياسية الأخرى : الوحدات الحكومية المرتبطة بالأرض مثل الولايات والمقاطعات والمحليات ؛ ووحدات حكومية أخرى مثل الرؤساء ورؤساء الوزراء والمحافظين والعمد والمشرعين والمنظمات الإدارية ، وهكذا ؛ وكذا النظم التى لا تعتبر جزءاً مباشراً من حكومة الدولة مثل الشركات ، والتقانات العمالية ، والمنظمات الدينية ، والأحزاب السياسية ، والصحف ، والمؤسسات التعليمية ، ومجموعة أخرى متنوعة ولا نهائية من الروابط الأخرى بدءاً من الأسرة وحتى الاتحادات الرياضية .

وفى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٧ فقط ، كانت توجد ٥٠ ولاية ،

٣٠٤٢ مقاطعة ، ١٩٢٠٥ حكومات محلية ، ١٦٦٩١ بلدة ، ١٤٧٤١ منطقة تعليمية ، و ٢٩٤٨٧ منطقة خاصة أخرى .

وفي نفس الوقت تقريباً كان هناك ٨٨ مليون منزل ، ٥٥ مليون أسرة ، ٨٤٠٠٠ مدرسة أولية وثانوية حكومية ، ١٤٨٤٦ بنكاً و ٦١٥٤٨ فرعاً بنكياً ، ١٦ مليون شركة ومؤسسة اقتصادية ، و ٢٠١ مليون مزرعة (١) .

ومعرفتنا المنظمة لا تمتد لتشمل إلا جانباً صغيراً من السلوك السياسى لعدد ضئيل من هذه النظم . وبالرغم من غرابة الأمر ، فإن بعضاً من أهم النظم السياسية عادة ما لا يدرسها علماء السياسة (ولا حتى أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى فى أغلب الأحيان) بوصفها نظماً سياسية تتضمن علاقات قوة ومؤسسات للحكم . ومن أبرز المؤسسات التى نقصدنا هنا تلك المنظمات التى يقضى الناس معظم حياتهم اليومية بها : أماكن العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية . كما أن علماء السياسة لم يولوا اهتماماً كبيراً للنظام السياسى الصغير الذى يقضى الناس معظم المتبقى من يومهم به - الأسرة . أما الذى ركز عليه علماء السياسة (والفلاسفة السياسيون) على مدار قرون عديدة ، فهو مجموعة فرعية صغيرة من النظم السياسية ذات الأهمية غير العادية فى الواقع ، وهى تلك النظم المتعلقة ، بصورة أو بأخرى ، بحكم الدولة - الحكومة ، كما أسعيناها فى الفصل الأول . وبالرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب فى هذا الفصل ، والفصل الذى يليه ، على هذه المجموعة الفرعية الحيوية من النظم السياسية ، فإنه من المهم أن نتذكر أننا فى حياتنا اليومية - فى علاقات النفوذ والتحكم والقوة ، وأحياناً القسر - نكون محاطين دائماً بنظم سياسية ، قد لا ندرك حتى أن لها حكومات ، بالرغم من المدى الذى تصل إليه هذه الحكومات فى الضغط على وجودنا اليومى وتشكيله .

والنظم الكبيرة التى تتمتع بالاستمرارية ، والتى درسها علماء السياسة ، تتشابه بصفة أساسية فى بعض المناحي ، ولكنها تختلف جذرياً فى مناح أخرى . وسوف نحول اهتمامنا الآن إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه .

وجهتا نظر متطرفتان

هناك وجهتا نظر متطرفتان ، وإن كانتا شائعتين ، حول النظم السياسية . فإحدهما ترى أن النظم السياسية لا تختلف عن بعضها البعض أبداً فيما يتعلق بالمظاهر

(١) U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of The United States : 1968, 100th ed.* (

Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1967), Table 429, p.256; Table 58, p.

44; Table 200, p.124; Table 773, p. 471; Table 823, p. 495; and Table 1056, p. 600.

الهامة . ووفقاً للأخرى ، فالنظم السياسية مطلطة إلى الحد الذى يمكن معه إعادة تشكيلها حسب الرغبات المختلفة .

حتى إذا كانت الاختلافات فى هذه المنظورات ، مثلما هو الوضع فى كل حالات الاختلاف فى الأمور السياسية ، هى اختلافات لغوية بحتة ، فالصراع فى الأساس هو أكثر من كونه مسألة خلاف حول استخدام الكلمات . اعتبر على سبيل المثال الفرضية التى مؤداها أن كل النظم السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة حاكمة ، وهى وجهة نظر ترتبط برجال ثلاثة غطت منى حياتهم فترة التحولات المضطربة فى أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين . اثنان منهم كانا إيطاليين : فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وجايتانو موسكا Gaetano Mosca (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، أما الثالث ، روبرتو ميتشلز Roberto Michels (١٨٧٦ - ١٩٣٦) ، فهو من أصل ألماني وعاش معظم منى عمره فى إيطاليا . ولقد حقق الثلاثة شهرة بين علماء الاجتماع الذين لم تبهرهم الديمقراطية وتشككوا فيها . وهناك عبارة صاغها موسكا تظهر فحوى أطروحتهم :

« من بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتى توجد فى كل الكيانات والجماعات السياسية ، هناك حقيقة واضحة جداً إلى درجة جعلها ظاهرة حتى للعين العابرة . ففى كل المجتمعات - بدءاً من المجتمعات البدائية والتى أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة ، وحتى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة - تظهر طبقتان من البشر : طبقة تحكم وطبقة تُحكم . الطبقة الأولى ، وهى دائماً أقل عدداً ، تقوم بكافة الوظائف السياسية ، وتحكم القوة ويتمتع بالامتيازات التى تجلبها القوة . فى حين تقع الثانية ، وهى الطبقة الأكثر عدداً ، تحت توجيه وسيطرة الأولى ، بأسلوب أصبح الآن - بشكل أو بآخر - قانونياً وأقل تحكيمياً وعنفاً ، وهى تمد الأولى ، على الأقل فى الظاهر ، بوسائل مادية للبقاء ، وبآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسى » (٢) .

Mosca, *The Ruling Class (Elementi di : scienza Politica, 1896)*, ed. Arthur Livingston (New York : McGraw-Hill Book, Co. 1939), p. 50. (Copyright 1939 by McGraw-Hill. Used by permission of McGraw-Hill Book Company.)

Pareto, *The Mind and Society: Treatise on Sociology General*, : ولقد ألّف هذه الفرضية أيضاً (1916), 4 vols. (New York : Harcourt Bruce Jovanovich, 1935), in vol. 4, p.1569.

Michels, *Political Parties* (1915) (New York : Collier Books, 1963), p.342 ff. : ولقد ألّفها أيضاً : وهناك دراسة رائعة عن موسكا تتضمن كملحق المصاغة النهائية لنظريته حول الطبقة الحاكمة

James H. Meind, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1956).

وعلى طرف نقيض من ذلك ، يوجد هؤلاء المتحمسون السُّدَج (وهم ليموا دائماً صفاراً فى السن) الذين يضعون أملاً كبيراً على مولد المدينة الفاضلة ، فيعلنون ، بل وقد يكونون معتقدين حقاً ، أنه عندما ييزغ فجر اليوم الجديد فإن السياسة ، سوف تختفى .

ويختلف المحللون حول مساحة الثابت والمتغير فى السياسة . ومن قبيل التضليل القول بأن الخلاف يمكن حسمه تماماً فى إطار المعرفة المتوافرة حالياً . فكل من وجهتى النظر المتطرفتين تتضمن بعض الحقيقة ، ولكن كليهما غير كاملة أيضاً .

وفىما يتعلق بوجهة النظر التى ترى أن السياسة مطاطية بلا حدود ، فإن خبرات عديدة تبين لنا أنه بعد أن تشرق شمس مجتمع جديد « بلا سياسة » ، فإنه ما إن تأتى الظهيرة حتى تكون السياسات « القديمة » قد عادت لتأخذ بالتأثر . ووفقاً لبعض المعايير فإن السياسات الجديدة قد تكون أفضل ، بل وربما أفضل بكثير ، من السياسات القديمة ؛ أو قد تكون أسوأ ، بل وربما أسوأ بكثير ؛ ولكن على الأقل فى بعض الجوانب ستكون الاثنان متشابهتين إلى حد بعيد .

وأود أن استرعى انتباهكم الآن إلى أوجه التشابه هذه ، وإلى هذه الأنماط المتكررة ، والتى حتى الآن يبدو أنه من غير الممكن تجنبها .

سمات النظم السياسية

التحكم غير المتكافئ فى الموارد السياسية

إن التحكم فى الموارد السياسية موزع بطريقة غير متكافئة . وهناك أربعة أسباب لذلك :

- (١) يوجد فى كل مجتمع بعض التخصص فى الوظائف ، وفى المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفاً . والتخصص فى الوظائف (تقسيم العمل) يوجد اختلافات فى القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية .

- وهناك تعريف ممتاز لباريتو فى *Vilfredo Pareto : Sociological Writings*, selected and introduced by S.E. Finer (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1966).

ونظر أيضاً : S.E. Finer, "Pareto and Proto-Democracy : The Retreat to Galapagos", *American Political Science Review*, 62 (June 1968), pp. 440-58.

وهناك خلاصة بالغة وقد لم يتطرق فى "John D. May's "Democracy, Organization, Michels", *American Political Science Review*, 59 (June 1965), pp. 417-23.

(٢) وبسبب الاختلافات الموروثة ، لا يبدأ كل الناس حياتهم بنفس القدرة على الاستفادة من الموارد ، فهؤلاء الذين تكون بدايتهم متفوقة عادة ما يُعْظَمون من مركزهم المتقدم . والأفراد والمجتمعات هم إلى حد ما سجناء للماضى ، ونقطة البداية لأى منهم لا تكون مطلقاً صفحة بيضاء بيولوجياً أو اجتماعياً . وبعض المواهب تكون بيولوجية ، ولكن الكثير منها لا يكون بيولوجياً وإنما اجتماعى مثل الثروة والمستوى الاجتماعى ومستوى تعليم الأسرة وتطلعاتها . وبغض النظر عن المصدر ، فإن الاختلافات فى المواهب البيولوجية والاجتماعية وقت الميلاد عادة ما تتضاعف لتصبح اختلافات أعظم فيما يتعلق بالموارد المتاحة للبالغين . ففى كل مكان تقريباً نجد أن فرص التعليم ، على سبيل المثال ، مرتبطة على الأقل جزئياً بالثروة أو المستوى الاجتماعى ، أو الوضع السياسى للأسرة التى ينتمى إليها المرء .

(٣) إن اختلاف الميراث البيولوجى والاجتماعى ، مضافاً إليه تباين الخبرات يودى إلى بروز اختلافات فى حوافز وغايات الأشخاص المنتمين إلى أى مجتمع . واختلاف الدوافع يودى بدوره إلى اختلاف المهارات والموارد : فلا يتساوى كل الأفراد فى الحوافز التى تدفعهم للاشتغال بالسياسة ، أو التى تجعلهم قادة ، أو التى تكسبهم الموارد اللازمة لكى يمتلك القائد نفوذاً بإزاء الآخرين .

(٤) وأخيراً ، فإن بعض الاختلافات فى الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعاً فى كل المجتمعات ، وذلك لإعداد الأفراد للتخصصات المختلفة . وهنا تكتمل الدائرة : فإذا كان التخصص فى الوظائف يعتبر أمراً نافعاً ، فإن بعض الاختلافات فى الدوافع تعتبر فى هذه الحالة مفيدة أيضاً . ولكن من المرجح أن تقود الاختلافات فى الدوافع إلى اختلافات فى الموارد - فعلى سبيل المثال تؤدى إلى اقدم عسكرى بين المحاربين أكثر مما هو موجود بين الرعاة .

وبالنظر إلى هذه الأسباب الأربعة (٣) ، يبدو مستحيلاً أن يقوم مجتمع تتوزع فيه الموارد السياسية بين الراشدين فى مساواة تامة . وبالرغم من هذا لا يجب أن نخلص إلى أنه لا توجد اختلافات هامة فى أسلوب توزيع الموارد السياسية فى

(٣) لمعالجة أكثر شمولاً طالع Gerhard Lenski, *Power and Privilege* (New York : McGraw-Hill Book Co., 1966) ، خاصة للفصل الرابع .

المجتمعات المختلفة . وذلك لأن هذه الاختلافات موجودة بالفعل ، ولأنها هامة أيضاً .
وهذه المسألة سنتناولها في الفصل التالي .

البحث عن النفوذ السياسى

يسعى بعض أعضاء النظام السياسى إلى اكتساب قدرة على التأثير فى السياسات والأحكام والقرارات التى تطبقها الحكومة - أى النفوذ السياسى .
والناس لايسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسى فى حد ذاته ، ولكن لأن التحكم فى الحكومة يساعدهم على تحقيق غلية أو أكثر من غاياتهم . فالتحكم فى الحكومة هو وسيلة شائعة جداً لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذى يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسى خال من معنى الأفراد من أجل القوة .

التوزيع غير المتكافئ للنفوذ السياسى

يتوزع النفوذ السياسى بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسى .
ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالافتراض الأول ، والمتعلق بالموارد . فلأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير فى الحكومة ، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيراً أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك ، وحينما يريدون . فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير فى الحكومة ، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكماً فى موارد سياسية أكثر .

إن وجود نفوذ سياسى غير متساو هو أمر تمت ملاحظته على مدار قرون عديدة ؛ وبالرغم من أن العديد من المحللين يتفقون حول هذه الحقيقة ، إلا أنهم يختلفون فى تقييمهم لها ، فبعضهم يبررها والبعض الآخر يهاجمها . فالمقالة الافتتاحية لكتاب « السياسة » لأرسطو سعت نحو شرح وتبرير الاختلافات فى السلطة بين الأسياد والعبيد ، الأزواج والزوجات ، الآباء والأبناء . ثم بعد عشرين قرناً ، وفى منتصف عصر النهضة ، معنى رومو لشرح عدم المساواة فى القوة ومهاجمته فى مقالته الشهيرة « محاضرة عن جنود عدم المساواة » (١٧٧٥) .
ولقد تتبع رومو أصول عدم المساواة فى القوة وأرجعها لعدم المساواة فى الملكية . فقد قرر أن عدم المساواة فى الملكية أدى إلى عدم مساواة فى الموارد الأخرى . وبعد أقل من قرن من وفاة رومو ، قدم كل من ماركس ومانجلز تفسيراً مشابهاً فى « البيان الشيوعى » وفى مجموعة أخرى من كتاباتهما الثورية التى تلته .

وأحياناً مايتم الخلط بين الافتراض القائل بأن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متساوية من جانب ، وبين افتراض موسكا القائل بأنه فى كل نظام سياسى توجد

طبيعة حاكمة . ولكن الواقع أن أحد الافتراضين لا يفضى بالضرورة إلى الآخر . وسوف نعود إلى هذا التمييز مرة أخرى في الفصل القادم ، ذلك لأن وجود أو غياب طبقة حاكمة هو أحد الجوانب التي تختلف بخصوصها النظم السياسية . ولكن في الواقع إذا ما أسمينا الأفراد الذين يملكون النفوذ السياسى الأكبر قادة سياسيين ، فإن افتراضنا الثالث سوف يوجب إذن بأن كل نظام سياسى به قادة سياسيون . وهذا هو المعنى الذى سنستخدم به مصطلح « قائد » أو « قائد سياسى » فى هذا الكتاب : أى للإشارة إلى هؤلاء الأفراد الذين يملكون النفوذ الأكبر فى النظام السياسى .

تبنى وحل الأهداف المتعارضة

يتبنى أعضاء النظام السياسى أهدافاً متعارضة ، وهذه يتم التعامل معها بواسطة حكومة النظام السياسى بالإضافة إلى وسائل أخرى . فالصراع والتراضى مظهران هامين للنظم السياسية . والأشخاص الذين يحبون سويًا لا يتفقون أبداً حول كل شيء ، ولكنهم إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار فى العيش سويًا ، لا يمكنهم أن يختلفوا تماماً فى أهدافهم .

وبالرغم من أن المنظرين السياسيين أدركوا هذه الثنائية ، إلا أن بعضهم وضع ثقلًا أكثر على طرف منها دون الآخر . فالبعض ، مثل هوبز Hobbes ، ركز على استعداد الناس للصراع مع بعضهم البعض ؛ أما البعض الآخر ، مثل أرسطو وروسو ، فركز على قابلية الناس للاتفاق والتعاون .

والحكومة لا تتدخل بالضرورة فى كل مرة تتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين . فالصراع عادة ما يتم التعامل معه بعيداً عن الأدوات السياسية - مثلاً بالقتل والقتال ، أو بالسحر والعرافة ، أو باستخدام لغة عدوانية حادة ، أو حتى ببعض انفجارات العنف المتفرقة . وفى المجتمعات المعقدة ، فإن جزءاً يعتد به من الصراع يتم التوسط بخصوصه أو التحكم فيه أو كبحه أو حله أو التعامل معه بصورة ما بواسطة نظم سياسية غير الدولة . وبالرغم من هذا ، فإنه عندما تبرز الحاجة إلى درجة من القصر تخرج عن نطاق الممكن أو المسموح به للحكومات الأخرى التي تعمل فى حدود النطاق الإقليمى للدولة ، فإن مسئولى الحكومة يمكنهم استخدام قوتهم المتفوقة بفضل تحكم الحكومة المطلق فى الظروف التي يمكن فى ظلها توظيف العنف بصورة مشروعة . ومن ثم ، فإن الحكومة تتدخل عندما يضحي الصراع غير قابل للتسوية عن طريق الوسائل غير السياسية أو من خلال حكومات بخلاف حكومة الدولة .

اكتساب الشرعية

يحاول القادة في النظام السياسي أن يضمنوا أنه في أي وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع ، أن تكون القرارات التي يتم التوصل إليها مقبولة على نطاق واسع ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر ، ولكن أيضاً بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقياً أن يتم ذلك . وفقاً لأحد استخدامات المصطلح ، فالحكومة تعتبر « شرعية » إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أو امرها يؤمنون بأن بنيان وإجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات ومسئولي وقادة الحكومة يمتلكون صفة « الصلاح » أو الملاءمة أو السمو الأخلاقي - باختصار ، حق صنع قواعد ملزمة . ومن ثم ، فإن افتراضنا الرابع هو القول بأن : القادة في النظام السياسي يحاولون أن يسبقوا على تصرفاتهم سمة الشرعية .

عندما يتشع نفوذ القائد بثوب الشرعية ، فهذا عادة ما يشار إليه بالسلطة . فالسلطة إذن هي نوع خاص من أنواع النفوذ : وهو النفوذ المشروع . وبالتالي فإن افتراضنا الرابع يضحى موازياً أيضاً للقول بأن : القادة في نظام سياسي ما يعملون على أن يحولوا نفوذهم إلى سلطة . ولأنهم عادة ما ينجحون ، فلننا نجد الشرعية منتشرة وهامة .

ومن السهل أن نرى لماذا يسعى القادة من أجل الشرعية . فالسلطة هي شكل كفاء جداً من أشكال النفوذ . فهي لا تعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها ، وأكثر بقاءً من القصر المسافر وحسب ، ولكنها تمكن الحاكم أيضاً من أن يحكم مستخدماً الحد الأدنى من الموارد السياسية . فسوف يكون من الممتحيل الاعتماد على الخوف والإرهاب لإنجاز المهام المعقدة في منظمة بيروقراطية ضخمة مثل هيئة البريد الأمريكية ، أو وزارة الدفاع ، أو مستشفى ماساشوسيتس العام ، أو شركة جنرال موتورز ، أو نظام المدارس الحكومية في مدينة نيويورك . كما أنه قد يكون من الممتحيل ، أو على أقل تقدير أكثر تكلفة ، أن نعتد على المكافآت المباشرة ، لأن هذا سوف يتطلب نظاماً يعتمد على العمل بالقطعة . فعندما يعتبر المرؤوسون أن الأوامر والتكاليف التي يتلقونها ملزمة أخلاقياً ، سيكون هناك إنفاق صغير نسبياً من الموارد ، عادة في شكل مهايا ومرئيات ، وسيكون هذا وحسب هو اللزوم لضمان الأداء المرضي .

وبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة ومختلفة من النظم السياسية التي يمكنها اكتساب الشرعية ، فإن الديمقراطية قد تكون أكثر حاجة إليها من معظم الأنظمة

الأخرى . وفي المدى البعيد ، لا يمكن فرض الديمقراطية على جماعة من الناس ضد إرادتهم . ففي الواقع ، من غير المرجح أن تحيا الديمقراطية عندما تعارضها أقلية ضخمة ، لأن المؤسسات الديمقراطية سوف تواجه مساراً شاقاً إذا اضطرت الأغلبية إلى فرض حكمها فرضاً بصفة مستمرة على أقلية كبيرة .

ويبدو أن هناك عدداً ضخماً ومنوعاً من النظم السياسية التي نجحت في اكتساب شرعية ملحوظة في أوقات وأماكن مختلفة . وحتى داخل مجتمع الولايات المتحدة الديمقراطي نسبياً ، فالنظم السياسية التي تعكس مبادئ متناقضة جداً بخصوص السلطة ، تمتلك شرعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشركات وهيئات الحكومة وبعض التنظيمات الدينية منظمة وفقاً لمبادئ هيراركية وليس وفقاً لمبادئ ديمقراطية ؛ وبالرغم من ذلك ، فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة الأمريكية بسبب بنائها الديمقراطي ، نجدهم يعترفون بالشرعية أيضاً لهذه الأنظمة الهراركية . وهكذا فإن كل ترتيب سياسي يمكن تصوره - إقطاعاً ، ملكية أوليجاركية (حكم القلة) ، أرستقراطية موروثية ، بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) ، حكومة تمثيلية ، ديمقراطية مباشرة - قد اكتسب في مكان ما وزمان ما ، شرعية عميقة إلى درجة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه .

تطور الأيديولوجية

عادة ما يتبنى القادة في نظام سياسي ما مجموعة متكاملة من المذاهب التي تتمتع بقدر معقول من الثبات ، والتي تهدف إلى شرح قيادتهم للنظام وتبريرها . ومجموعة المذاهب من هذا النوع عادة ما تسمى أيديولوجية سياسية (أسماها موسكا : « الصيغة السياسية »)^(١) . وهناك سبب واضح يبين لماذا تطور القادة أيديولوجية : لإسباغ الشرعية على قيادتهم ، ولتحويل نفوذهم السياسي إلى سلطة . ثم إن الحكم باستخدام الاعتبار والثقة (السلطة) أكثر اقتصاداً من الحكم باستخدام القسر .

وبعض القادة ، بما في ذلك أصحاب المناصب الحكومية العليا وحلفاؤهم ، يتبنون عادة أيديولوجية لا تبرر قيادتهم وحسب ، ولكن تبرر أيضاً النظام السياسي ذاته . وتصبح أيديولوجيتهم إذن هي الأيديولوجية الرسمية أو الحاكمة . والأيديولوجية الحاكمة تشير إلى الافتراضات الأخلاقية والدينية وتلك المرتبطة بالوقائع وغيرها ، والتي من المفترض أنها تبرر النظام . وإذا كانت الأيديولوجية الحاكمة متطورة إلى حد بعيد ، فهي تتضمن عادة معايير لتقييم تنظيم وممارسات وقادة

Mosca, *The Ruling Class*, pp. 70-71 (٤)

النظام ، وتحتوى كذلك وصفاً مثالياً للطريقة التى يعمل بها النظام فى الواقع ، وصفاً يضيّق من الهوة التى تفصل بين الواقع والهدف الذى تحدد الأيديولوجية .

وبالرغم من أن الأيديولوجية الحاكمة تساعد القادة الذين يحكمون على اكتساب الشرعية ، إلا أنه سيكون من غير الواقعى أن نخلص إلى أن وجود الأيديولوجية أو فحواها يمكن تفسيره تماماً وقطع برده إلى رغبات القادة فى إسباغ الشرعية على تصرفاتهم ، ومن ثم فى تحويل القوة السافرة إلى سلطة . فمن ناحية ، هناك الحقيقة القائلة بأن قبول الكثير من الناس ، من غير القادة ، الأيديولوجية ، إنما يعكس الرغبة فى الفهم وفى تفسير الخبرات والأهداف التى تمدهم بمعنى وغاية للحياة ، ولمركز المرء فى الكون . وسيكون من الغريب ألا يرغب الناس ، الذين سعوا على مدار آلاف السنين لفهم حركة الكواكب والنجوم ، فى معرفة نظامهم السياسى أيضاً . بالإضافة إلى هذا ، وبالرغم من بعض المظاهر التى قد تبدو مناقضة لهذا ، فإن القادة لا يستطيعون أن يخترعوا أيديولوجية حاكمة ويستغلوها بطريقة تحكمية ، لأنه حالما تصبح الأيديولوجية السياسية مقبولة على نطاق واسع فى النظام السياسى ، يصبح القادة أيضاً سجناء لها ؛ وإذا ما انتهكوا معاييرها ، فإنهم يخاطرون بتقويض شرعيتهم .

ولكنه من غير الواقعى أيضاً افتراض أن الأيديولوجية الحاكمة هى كيان موحد ومتجانس من المعتقدات التى يتقبلها كل فرد فى النظام السياسى . ففي المقام الأول ، فإن الحد الذى تتطور إليه الأيديولوجية فى الواقع ، وقدر التفصيل فيها ، إنما يختلف بشدة من نظام سياسى إلى نظام سياسى آخر . وفى المقام الثانى ، لا توجد مطلقاً أى أيديولوجية متكاملة تماماً أو متسقة داخلياً . ولننكر سبباً واحداً لذلك ، فالأيديولوجية ليست جامدة بالضرورة : فالمواقف الجديدة تخلق الحاجة إلى تفسيرات جديدة وكذا التأكيد على أهداف جديدة ، وبالتالي فإن عناصر مستحدثة ولا علاقة لها بالأيديولوجية الأساسية ، بل وأحياناً غير متسقة معها ، تبدأ فى الزحف والتسلل . وهكذا فإن قدرًا من التعموض أحياناً يكون مزية إيجابية ، لأنه يسمح بالمرونة والتغير .

وفى المقام الثالث ، فمن المحتمل ألا يتقبل الأيديولوجية القائمة كل أعضاء نظام ما بنفس الطريقة . فكثير من الأعضاء لديهم معرفة بسيطة بالأيديولوجية السائدة . والى تمت صياغتها بواسطة القادة . وبعض الأعضاء قد يؤمنون بالفعل - وربما بدون أية حصافة - بوجهات نظر خاصة ومتنوعة تتعارض مع الأيديولوجية الحاكمة .

وفى المقام الرابع ، فإن الأيديولوجية الحاكمة قد تضحى مرفوضة . فبعض أعضاء النظام السياسى - الشيوعيون أو الفاشيون فى دولة ديمقراطية ، أو الديمقراطيون فى دولة سلطوية - قد يتمسكون بأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة . ولأن الناس يختلفون فى أهدافهم ، فإن القادة فى الحكم نادراً ما يحكمون دون أن يواجهوا معارضة مستترة أو معلنة ، وقليل من الأنظمة يستطيع الاعتماد على مساندة غير محدودة من جانب كل الأعضاء . والمعارضون لنظام ما عادة ما يطورون نقداً يرفض الاعتراف بشرعية النظام القائم . وعادة أيضاً ما يطرح المنتقدون بديلاً ، ويدّعون أنه على خلاف الصورة التى يصورون بها النظام القائم ، يستند إلى أسس شرعى .

وأحياناً ما تصبح الأيديولوجية الثورية فى مرحلة ما هى الأيديولوجية الحاكمة للمرحلة التالية . فخلال القرن الثامن عشر ، كان المذهب الديمقراطى أيديولوجية ثورية ؛ أما اليوم ، فالديمقراطية هى الأيديولوجية الحاكمة فى الولايات المتحدة ومعظم أوروبا الغربية وفى روسيا ، كانت كل من الماركسية واللينينية أيديولوجية ثورية حتى عام ١٩١٧ ، ثم أصبحت أيديولوجية حاكمة تم تحويلها بواسطة خلفاء لينين . ومع بروز ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦ تراجعنا بسرعة أمام برامجناية جديدة .

تأثير النظم السياسية الأخرى

تتأثر الطريقة التى يتصرف بها نظام سياسى ما بوجود نظم سياسية أخرى . فباستثناء بعض الحالات العرضية النادرة جداً إلى درجة تسمح بتجاهلها - مثلاً نانو أو قبيلة صغيرة ومعزولة تماماً - فإن النظم السياسية لاتعيش فى عزلة .

وبطرح الحالات الاستثنائية جانباً ، نجد أن كل نظام سياسى يرتبط بعلاقات خارجية ، لأن التصرفات المتاحة أمام أى نظام تتأثر بالتصرفات الماضية والمحتملة لنظم أخرى . فالمدينة لاتستطيع أن تتجاهل وجود الحكومة ؛ والحكومات لابد وأن توائم تصرفاتها مع حقيقة وجود حكومات أخرى ، وتحالفات وانتلافات ومنظمات دولية أخرى . وحتى النادى أو المحفل الدينى لا يستطيعان التصرف باستقلالية تامة ؛ وقادة نقابة عمالية ما لابد أن يأخذوا فى الاعتبار للتصرفات الماضية والمحتملة للشركات والنقابات الأخرى ، والحكومة .

وتأثير النظم السياسية الأخرى أمر غاية فى الوضوح ، إلى درجة تجعل مجرد الحاجة إلى الإشارة إليه نادرة ، لولا الحقيقة الغربية والتى مؤداها أن معظم الناس

الذين يطرحون تصوراتهم عن النظام المياسي المثالي يتجاهلون القيود التي يفرضها وجود النظم السياسية الأخرى . فمن السهل تخيل « المجتمع الخير » إذا لم يشغل المرء نفسه بالمجتمعات الأخرى ، والتي من المحتمل جداً أن تكون سيئة ، والتي قد تشوه المساحة المحيطة بنا . وبالتالي ، فإن المدن الفاضلة المياسية عادة ما يتم بلورتها دون إشارة إلى القيود المقلقة التي يفرضها العلاقات الخارجية ، والتي عادة ما يتم التخلص منها إما بتجاهلها تماماً ، وإما بحلها وفقاً لخطة مبسطة .

حتمية التغيير

قد يكون من المناسب أن ننهي هذا الفصل بالتأكيد على نمط متكرر الحدوث يستبق موضوع الفصل التالي ، وهو أن كل النظم السياسية تتعرض للتغيير .

فمن زمن مسحيق والمحللون المياسيون يشيرون إلى تقلب النظم المياسية . فوفقاً لأفلاطون : « بالنظر إلى أن كل شيء له بداية فلا بد له من نهاية ، فإنه حتى دستور مثل دستوركم لن يبقى إلى الأبد ، بل سوف يتحلل في زمن ما » . وبسبب تفضيله الواضح للمفاهيم التخيلية والنظرية الجامدة إلى حد ما ، والمستمدة من فترة تأملية باهرة ولكنها غير مختبرة على محك الخبرة الواقعية ، استطرد أفلاطون ليصف عملية التحلل الحتمية ، والتي منجد من خلالها أنه حتى الارستقراطية الكاملة التي اقترحها سوف تتحلل حتماً إلى « التيموقراطية » ، أو حكومة الأمراف ، لتتبعها الأوليجاركية ، ثم الديمقراطية ، وأخيراً الطغيان .

ولقد رفض أرسطو جدلية أفلاطون ، ولكنه كرس جزءاً مطولاً من كتابه « السياسة » لشرح أسباب الثورات والتغيرات الدستورية ، وطوّر نظرية التغيير السياسي إلى مدى أبعد مما أخذها إليه أفلاطون ، والواقع أن ملحوظاته مازالت تستأهل القراءة وذلك بسبب عمقها .

وبالرغم من أن دارسي السياسة قد لاحظوا تقلب النظم السياسية ، فإنه من الحقائق المثيرة أن هؤلاء الذين يهتمون بإظهار قصمت التولة المثالية عادة ما يسقطون احتمال حدوث أى تغيير في المدينة الفاضلة التي يتحدثون عنها . فلكونها كاملة ، فإن الدولة المثالية إما أنها لا يمكن أن تتغير ، وإما أنها إذا ما تغيرت فإنها لابد أن تتغير إلى الأسوأ . وترتبطاً على ذلك ، فإن المدن الفاضلة السياسية إما أنها تستبعد فكرة التغيير أو تنتقص منها . فقد افترض أفلاطون أن دولته المثالية سوف تتغير - وأكد أنها سوف تتدهور حتماً إلى أشكال أكثر تحللاً . (وكما أشار أرسطو : « عندما نصل إلى نظم الطغيان ، يتوقف أفلاطون : فهو لم يشرح مطلقاً هل ستتغير

هذه النظم أم لا ، وفي حالة تغييرها ، لماذا يحدث ذلك ، أو إلى أى دستور سوف تتحول ،) . أما كارل ماركس ، فقد قلب أفلاطون رأساً على عقب . لقد صور ماركس تاريخ الإنسانية بوصفه تغييراً مستمراً . ولكن عندما يتم الوصول إلى المرحلة النهائية للمسيوعية ، فكل قوى التاريخ التى كانت تعمل حتى الآن من أجل التغيير ، سوف تختفى . حتى الديمقراطيون أحياناً ما يوحون بأن الديمقراطية هى مرحلة نهائية فى التطور السياسى للإنسانية . ولكن فى كل تاريخ المؤسسات السياسية لا يوجد نظام سياسى لم يتغير مطلقاً .

وبسبب الأهمية الواضحة والمميزة للتغيير السياسى ، الملمس أو العنيف ، التطورى أو الثورى ، فقد بُذلت عدة محاولات لفهمه وشرحه والتنبؤ به ، وكذا لتحديد الأنواع المختلفة للتغيير ، الأوضاع التى تفرزها والتسلسل أو المراحل التى يحدث التغيير وفقاً لها ، وهكذا . ولقد أدت الثورات على وجه التحديد إلى قدر هائل من البحث والنظرية فى الموضوع . ولكننا مازلنا نعتقد الفهم المنظم للتغيير السياسى ، ومازلنا نفتقد وجود نظرية مناسبة خاصة بالثورات ، كما أن قدرتنا على التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية مازالت ضعيفة جداً . وبالرغم من هذا ، فهناك على الأقل توقعان يمكن طرحهما بقدر معقول من الثقة : (١) أن كل نظام سياسى ، بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة ، لابد أن يشهد تغيرات هامة ، و (٢) لما كان من الصعب جداً التنبؤ بالتغيير ، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكيد تضحى سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها .

وربما لم يكن هناك وقت كان فيه التغيير معلماً مميزاً للحياة السياسية فى كل أنحاء العالم - وكذا لكل مجالات الحياة الأخرى - كما هو الحال فى القرن الذى يزحف الآن نحو النهاية . ولدينا العديد من الأسباب التى تجعلنا نؤمن بأن سرعة ومدى التغيير لن يكونا أقل فى القرن القادم عما كانا عليه فى قرننا الحالى .

الفصل السادس

النظم السياسية : أوجه الاختلاف

إن محاولات تصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة ، هي بالتأكيد أمر قديم قدم دراسة السياسة ذاتها . فأرسطو ، على سبيل المثال ، قدم لنا تصنيفاً يستند إلى معيارين : العدد النسبى للمواطنين الذين لهم حق الحكم ، واحد أم قلة أم كثرة ؛ وما إذا كان الحكام يحكمون بفرض تحقيق المصلحة العامة ، أم أنهم يعملون بأنانية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية^(١) . هذا التصنيف السداسى الشهير (انظر الجدول ٦ - ١) ترك أثره على تاريخ الفكر منذ ذلك الوقت .

ولكن منذ نصف قرن مضى ، قدم ماكس فيبر Max Weber تصنيفاً آخر أصبح له أثر أعمق من أثر تصنيف أرسطو على أساتذة العلوم الاجتماعية لللاحقين .

(١) Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (Oxford : Oxford University Press, 1952), Book 3, Chaps. Six and Eight, esp. pp. 110-14.

ولكن لاحظ أن أرسطو قدم فى مرحلة متأخرة نسفاً أكثر تعقيداً عندما قلم بموازاة الأوتوباجركية مع حكم الأغنياء من جانب ، وبموازاة الديمقراطية مع حكم الفقراء من جانب ثانٍ . انظر ص ١١٦ .

الجدول (٦ - ١) تقسيم أرسطو

الحكام يحكمون لتحقيق مصلحة		عدد المواطنين الذين لهم حق الحكم
أنفسهم	الجميع	
ملفان أوليغاركية (حكم القلة) ديمقراطية	ملكية ارستقراطية دولة	واحد قلة كثرة

ولقد ركز فيبر اهتمامه على النظم التي تتمتع فيها الحكومات بالشرعية ،
واقترح وجود ثلاثة أسس تمكن قادة النظام السياسي من ادعاء الشرعية لحكمهم ،
وتجعل أعضاء النظام يقبلون ادعاءهم هذا . هذه الأسس هي :

(١) **التقاليد** : الشرعية التي تستند إلى إيمان راسخ بقسمة التقاليد المتناهية
القدم ، ، وإلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقاً لهذه
التقاليد . وقد قرر فيبر أن هذه هي أكثر حالات السلطة انتشاراً
وبداية .

(٢) **سمات شخصية متميزة** : الشرعية التي تستند إلى الولاء للقسمية
والبطولة والشخصية النموذجية المتميزة لشخص فرد ، ، وكذا للنظام
الأخلاقي والسياسي الذي أوحى به أو رتب .

(٣) **القانونية** : للشرعية التي تستند إلى اعتقاد بأن القوة يحسن استخدامها
بالطرق القانونية ، فالقواعد الدستورية والقوانين وسلطات أصحاب
المناصب تُقبل بوصفها ملزمة لأنها قانونية ، فما يتم إنجازه بطريقة
قانونية يعتبره الناس شرعياً (١) .

ويقابل كل أساس من أسس الشرعية هذه ، شكل ، نقي ، من أشكال السلطة :
(١) السلطة التقليدية ، (٢) السلطة الكاريزمية (وهذا المصطلح مستمد من كلمة
يونانية كانت تستخدم بواسطة المسيحيين الأول وتعني « نعمة إلهية ») ، (٣)
السلطة القانونية .

ولقد أدرك فيبر أن هذه الأشكال النقية هي مجرد تجريدات ، أو كما أسماها

(٧) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and
Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947) p.328.

هو « أنماط مثالية » . ففى أى نظام سياسى قلتم فى الواقع ، قد يواجه المرء الأنواع الثلاثة للسلطة التشريعية جنباً إلى جنب .

ولكن التصنيفات التى تزاوجت فى السنوات الحديثة على ميدان التحليل السياسى قد أوضحت اجتبهادات فيير وأرمسطو جانباً (٢).

هل هناك تصنيف واحد يمكن اعتباره الأفضل ؟ من الواضح أن الإجابة بالنفى . فهناك الآلاف من المعايير التى يمكن استخدامها لتصنيف النظم السياسية . والتصنيفات التى سوف ننظر إليها بوصفها الأكثر إفادة لنا سوف تعتمد على ماهية الجوانب السياسية الأكثر إثارة لاهتمامنا . فالجغرافى قد يميز النظم السياسية وفقاً للمساحة التى تشغلها ، والديموجرافى قد يميزها وفقاً لعدد الأشخاص الأعضاء فيها ، أما القانونى فيميزها وفقاً لنظمها القانونية . أما التعليلوف واللاهوتى ، فلأنهما يهتمان بتحديد النظام السياسى ، الأفضل ، ، سوف يستخدمان معياراً أخلاقياً ، أو دينياً . أما العالم الاجتماعى الذى يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخر ، فقد يصنف النظم باستخدام الدخل النسبى ومدى تكرار الثورات . فكما أنه لا توجد طريقة فضلى لتصنيف الناس ، فإنه لا توجد أيضاً طريقة واحدة تمييز وتصنيف النظم السياسية يمكن النظر إليها على أنها أسمى من غيرها ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كل الأغراض المستهدفة من التصنيف .

وبالرغم من أن هناك عددا لا حصر له من الاختلافات بين النظم السياسية ، إلا أن بعضاً من هذه الاختلافات يترتب عليه نتائج هامة بعيدة المدى - خاصة بالنسبة للحكم الذى يحظى بتأييد شعبى - مما يجعل من اللازم إبرازه والتركيز عليه . هذه الاختلافات هى :

- (١) مسار النظام إلى الوضع الراهن .
- (٢) ، المستوى ، الاقتصادى والاجتماعى أو درجة ، الحداثة .
- (٣) توزيع الموارد والمهارات السياسية .
- (٤) جنود التصدع والتلاحم .
- (٥) حجم أو وحدة الصراعات .
- (٦) مؤسسات اقتسام القوة وممارستها .

(٣) بعض من هذه التصنيفات ، خاصة التى لها علاقة بالنظم الديمقراطية ، تجددها ملخصة فى Arendt Lijphart, "Typologies of Democratic Systems," *Comparative Political Studies* 1(April 1968), pp. 3-44.

وللتصنيف الخاص به انظر له : "Democratic Political Systems: Types, Cases, Causes and: Consequences," *Journal of Theoretical Politics* 1, no 1 (Jan. 1989) pp.33-48.

وبالرغم من أن هذه الاختلافات تنطبق كلها بدرجة أو بأخرى على كل أنواع النظم السياسية ، فدعنا نركز مناقشتنا بأن نجعل إطارنا المرجعي هو النظام السياسي للدولة .

مسار النظام إلى الوضع الراهن

كل نظام من النظم السياسية له ماضٍ متميز إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض الجوانب . وهذه الملاحظة هي أكثر من كونها مجرد مسألة مجردة ، ذلك أن ميراث الماضي يترك بصمة قوية على الحاضر ، كما أنه يؤثر في المستقبل . وتمايز دول العالم فيما يتعلق بماضيهما يعني أنها لا تملك نفس الخيارات بالضبط . فالشعب الذي خبر قروناً من الحكم السلطوي ، من غير المتوقع أن يتحول إلى ديمقراطية مستقرة في غضون أسبوع . وكما سوف نرى بعد قليل ، فإن المسار الذي سلكته الدولة للوصول إلى الحاضر يضع عادة على صراعاتها بصمة لا يمكن محوها . وهذه البصمة تكون من القوة بحيث لا تسمح بتحقيق السلام والاستقرار الداخليين نتيجة لمفاوضات قصيرة .

درجة « الحدائة »

عبر التاريخ نشأ النظم السياسية في مجتمعات ، وتمر بمراحل مختلفة من التنمية ، أو « التحديث » . وهذه المصطلحات التي نستخدم الآن على نطاق واسع بين علماء السياسة ، رغم غموض المعنى الذي تشير إليه ، يمكن أن يضحى معناها محدداً للغاية إلى درجة تسمح بإمكانية القياس . باختصار ، هناك اختلافات عميقة بين الدول فيما يتعلق بحجم الدخل الفردي ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والتحضّر ، وتوزيع الصحف والمجلات ، والاتصالات الالكترونية ، ومرافق المواصلات وماشابه ذلك . وكل هذه الأمور تنتزع نحو التداخل : فمن المرجح أن أى دولة تكون في مستوى أدنى (أقل ، تقصراً) في أحد الجوانب ، ستكون أيضاً في مستوى أدنى نسبياً في جوانب أخرى ، والعكس صحيح كذلك^(٤) .

وفي الجدول (٦ - ٢) نجد ١٤٩ دولة مقسمة إلى خمس فئات وفقاً لنصيب

(٤) تاتو : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy, A Comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1984), Tables 3,4, pp. 46-47; Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964).

الجدول (٦ - ٢) : الدول وفقاً للنتائج القومية الإجمالية وغيره من السمات

الخمسة العدد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة السكان في سن الدراسة المقيدون بالمدارس	معدل معرفة القراءة والكتابة	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال الرضع
الأول ٣٠	١٢١٢٨	٦٤	٨٨	٦٤٥	٢٣
الثاني ٣٠	٣٢٢٤	٦٣	٨٧	١٣٩٢	٣٧
الثالث ٣٠	١١٤٩	٥٥	٦٨	٥٧٣١	٦٩
الرابع ٣٠	٥٠٠	٤٦	٤٨	٩٠٠١	١٠٧
الخامس ٢٩	٢٣٥	٣٥	٣٩	٢٤٠٧٧	١٢١

المصادر : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مأخوذ من *The world Bank, world Tables, 3d ed., (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1983), vol. 1, Comparative Economic Data, Table II, pp.560- 565 and Table IV, pp. 510-15.* وبالنسبة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وعدة بلدان أخرى لم ترد أرقامها ضمن بيانات البنك الدولي ، فقد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من *U.S. Bureau of the census, Statistical Abstract of the United States 1988, 108th ed. (Washington : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 1387, p.805.* من *Ruth leger sward, world Military and Social Expenditures, 11th ed. (Washington, D.C : World Priorities, 1986), Table II, pp33-46 and Table III, pp. 36-41*

الفرد من الناتج القومي الإجمالي . كما يتضح من الجدول أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الدولة ، ارتفعت نسبة السكان في سن التعليم المقيدون بالمدارس ، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ، وكل عدد الأشخاص لكل طبيب ، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع^(٥) . ومن الممكن أن يجد المرء علاقات مشابهة بين متغيرات عدة أخرى مماثلة لما هو مذكور في الفقرة السابقة . ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يعد مؤشراً مفيداً - ولكن ليس لما يعتله

(٥) من المفيد أن نتذكر أن البيانات عن النتائج القومية الإجمالية ، وغيره من المؤشرات ، لا بد أن تُعامل ببعض الحذر . فمقارنة النتائج القومية الإجمالية عبر القوميات أمر يحمل في طياته بعض المخاطر . بالإضافة إلى هذا ، فإن الفترات البيروقراطية على جمع الإحصاءات تتفاوت بشدة . فالدارسون أوردوا حالات في بعض الدول الأقل تقدماً لتطبيق البيانات بواسطة الموظفين . كما أن حجم الخطأ في معدل وفيات الأطفال من المرجح أنه عالٍ جداً .

في ذاته . فسوف نرى في الفصل للقادم أن العديد من الدول التي تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي توضع في رتبة دنيا جدد ، بالنظر إلى العوامل الأخرى الموضحة في الجدول (٦ - ٢) . ولكن ، وكما يتضح من الجدول أيضاً ، فإن نصيب الفرد من توزيع الناتج القومي الإجمالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً في معظم الدول بمعالم أخرى هامة لمجتمع الدولة . فصفة عامة ، فإن مجتمعات الدول في الخمس الأعلى للجدول تختلف جذرياً عن تلك الواقعة في الخمس الثالث أو الرابع أو الأدنى . ومجتمعات الدول في الخمس الأعلى تملك مجموعة متنوعة من الخصائص الملائمة للنظم الديمقراطية بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انحدر ترتيب الدولة في الجدول ، تقلصت الظروف المهيئة للديمقراطية . وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل القادم .

توزيع الموارد والمهارات السياسية

تنوزع الموارد والمهارات السياسية بطرق متنوعة في النظم السياسية المختلفة . وبالرغم من أنها لا تنوزع بالتساوي في كل النظم السياسية ، إلا أن درجة عدم المساواة تختلف من نظام إلى آخر . فالمعرفة على سبيل المثال ، تعتبر مورداً سياسياً يسهم في تكوين المهارات السياسية . والقدرة على الحصول على المعرفة من خلال معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، تنوزع بطريقة غير متساوية . ولكن عدم المساواة هذا يكون أكبر في بعض الدول عنه في دول أخرى . ففي عدد يحد به من الدول ، فإن أكثر من نصف عدد السكان مما يزيد عمره على ١٥ سنة لا يستطيع القراءة والكتابة ، في حين أنه في البعض الآخر يستطيع كل فرد يزيد عمره على ١٥ سنة ذلك (الجدول ٦ - ٣) . وفي بعض الدول يذهب ثمانية من كل عشرة أفراد بين سن ٥ و ١٩ عاماً إلى المدرسة ، وفي البعض الآخر يفعل ذلك ، ما يقل عن ثلاثة من كل عشرة أفراد (الجدول ٦ - ٤) . والتفاوت في نسب من يذهبون إلى مؤسسات التعليم العالي أكثر حدة من ذلك^(١) .

والثروة مورد سياسي ، وهي تنوزع في كل مكان بطريقة غير متساوية ، ولكن درجة عدم المساواة تختلف . فمثلاً عدم المساواة في توزيع الأرض ، وهي شكل هام من أشكال الثروة في الدول الزراعية ، واضح جداً في كل الدول . ولكن عدم المساواة في الملكيات الزراعية كان أكثر حدة في العراق ، حيث كان نصف إجمالي مساحة الأرض المزروعة تشغله ٧٪ من الضياع ، وذلك مقارنة بالاندمازك حيث كان نصف إجمالي المساحة المزروعة تشغله ٢١٪ من الضياع (انظر الشكل ٦ - ١) .

(١) انظر : Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972) Tables 4-4 and 5.5.

الجدول (٣ - ٦) : معدل معرفة القراءة والكتابة في ١٣٧ دولة

عدد الدول	معدل معرفة القراءة والكتابة * (نسبة مئوية)
٢	١٠٠
٢٢	٩٩ - ٩٠
٢٠	٨٩ - ٨٠
٢٨	٧٩ - ٧٠
١٣	٦٩ - ٦٠
١٣	٥٩ - ٥٠
٣٩	تحت ٥٠ %
١٣٧	العند :

* بين الأشخاص فوق سن ١٥ .

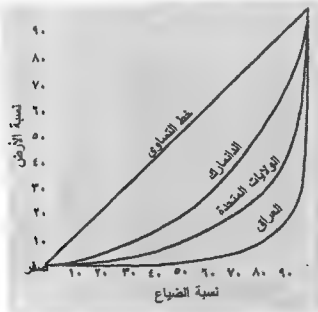
المصدر : Sivard, *World Military and Social Expenditures*, Table 3, pp. 36 ff.

ثم إن مدى الارتباط بين أوجه عدم المساواة يختلف أيضاً من مجتمع إلى آخر . افترض أن كل الأشخاص في نظام سياسي ما رُتّبوا وفقاً لمراكزهم النسبية بالنظر إلى أهم الموارد السياسية في ذلك المجتمع : دعنا نحددها مثلاً في الثروة ، الدخل ، المعرفة ، الشعبية ، التحكم في الاتصالات ، والسيطرة على قوات الشرطة والجيش . إذا كانت المراكز النسبية لكل الأشخاص متشابهة ، فإن ذلك سيؤدي إلى علاقة ارتباط كامل ، وسيصبح عدم المساواة في الموارد تراكمياً بصورة كاملة بحيث كلما زاد نصيب فرد ما من مورد ، زاد نصيبه من الموارد الأخرى . ولكن إذا لم يكن لمركز الفرد في رتبة ما أي علاقة بالرتب الأخرى (أي إذا لم تكن هناك علاقة ارتباط) ، فإن عدم المساواة في الموارد سوف يكون متشتتاً . والتشتت لايعنى المساواة : ففي نظام يعرف تشتتاً كاملاً في عدم المساواة ، من الممكن أن يكون هناك عدم مساواة مرتبط بكل مورد من الموارد السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن الفرق بين عدم المساواة التراكمي وعدم المساواة المتشتت هو فرق حيوي ، وذلك لأنه في مجتمع يتعمد بعدم مساواة متشتت ، فإن الأشخاص الفقراء إلى مورد ما قد يعوضونه من خلال الحصول على تحكم أكبر في موارد أخرى .

الجدول (٤ - ٦) : نسبة الأطفال في سن الدراسة (السن من ٥ - ١٩) الذين يذهبون إلى المدارس

النسبة	عدد الدول
٨٠	٦
٧٩ - ٧٠	١٥
٦٩ - ٦٠	٣٨
٥٩ - ٥٠	٢٩
٤٩ - ٤٠	١٩
٣٩ - ٣٠	١٢
٢٩ - ٢٠	٩
تحت ٢٠ %	٧
العدد :	١٣٥

المصدر : Sivard, World Military and Social Expenditures, Table 3, pp.36 ff.



الشكل (١ - ٦) : منحني لورنز لتوزيع الأرض

المصدر : Taylor and Hudson, World Handbook, Table 4.14, pp. 267-68.

وأى من هذين التوعين لا يوجد فى شكل خالص النقاء . وبالرغم من وجود نزعة قوية نحو عدم المساواة التراكمية فى النظم السياسية ، إلا أنه من الواضح وجود فروق هامة فى عدم المساواة فى هذه النظم . ففى الدول التى مازالت تحتل واحداً من المستويات الثلاثة الدنيا فى الجدول (٦ - ٢) ، نجد أن عدم المساواة يكون عادة تراكمياً جداً . ولكن فى المجتمعات التى تمر بثورة صناعية ، نجد الثروة والدخل ينتقلان بعيداً عن الارستقراطية الاقطاعية القديمة أو الأوليغاركية المرتبطة بالأرض إلى القادة الجدد - فى الصناعة والبنوك والتجارة . ولكن رغم الدخول التى تكون آخذة فى الارتفاع ، فإن عدم المساواة يستمر تراكمياً بصورة قوية بالنسبة للجزء الأكبر من السكان . (هذه هى المرحلة التى عايشها ماركس فى أوروبا الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر) . وبعد فترة من التصنيع ، نجد بعض الدول تتعرض لتحول آخر نحو نوع جديد من المجتمعات : حديثة ، ديناميكية وتعددية . ومع استمرار تزايد الدخول والاستهلاك العام ، نجد انتشاراً أكثر للتكنولوجيا ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم والرخاء ووسائل الاتصال . هذا الانتشار قد يكون مصحوباً أيضاً باتساع واضح فى تنظيمات جماعات المصالح والمهارات السياسية والانتخاب . وحتى فى مثل هذه الظروف ، يستمر عدم المساواة فى الموارد السياسية ، ولكنه يكون أقل تراكمياً وأكثر تشتتاً . ومن ثم يصبح من الصعب تمييز نخبة صغيرة محددة بدقة على أساس أنها ، تدير الدولة ، وذلك لأن نخبة عديدة تنزع نحو ممارسة النفوذ فى مجالات عدة للأنشطة ، فتضحى العلاقات فيما بينهم غاية فى التعقيد . إذ تصبح المعلومات والمعرفة مثلاً موارد غاية فى الأهمية لاكتساب النفوذ والاحتفاظ به عادة . ونجد العديد من « نخب المعلومات والمعرفة » تلعب أدواراً محورية فى صنع القرارات . فممارسة مستشار الرئيس للأمن القومى ، أو المساعد الإدارى لعضو مجلس الشيوخ ، أو موظفى لجنة من لجان الكونجرس ، أو مدير المخابرات المركزية للنفوذ يتطلب مهارة فى استقبال المعلومات الهامة وتفسيرها وتشكيلها وتحريرها ، وهى معلومات تكون عادة على درجة عالية من التخصص والتقنية ، ثم إرسالها إلى غيرهم من صانعى القرار السياسيين . ولكن أهمية الحاجة إلى المعلومات فى تمكين المتخصصين من اكتساب التأثير فى القرارات ، لا تقتصر على المستويات العليا وحسب ، فصانعو القرارات داخل كل مؤسسات المجتمع الحديث يعتمدون أكثر وأكثر على المعلومات سواء فى الحكومات المحلية أو فى مجال الصناعة أو التجارة أو المال ، أو النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية .

التصدع والتلاحم

إن أنماط الخلافات والصراعات والاختلافات السياسية لها أسباب مختلفة في النظم المختلفة . هذا الافتراض ، وكذا الفقرات القادمة ، يجب أن نقرأ بحذر : ذلك أنها تتعارض مع وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع مؤداها أن الصراع السياسي يمكن تفسيره برده إلى مصدر واحد فقط من مصادر التصدع ، عادة ما يكون ذا سمة اقتصادية مثل « الطبقة » أو « الملكية » .

وبالرغم من القدر الهائل من التأمل والتنتظير والبحث ، فإن فهمنا للصراع السياسي مازال محدوداً . والشروح أحادية العوامل لا تستطيع أن تصمد بقوة أمام قدر المعلومات المتوافر الآن . فالخصائص الفردية والجماعية ذات الصلة بالصراع السياسي في الدول لا تتضمن فقط الاختلافات في المركز الاجتماعي ، الطبقة الاقتصادية ، الدخل ، الثروة ، والوظيفة - ولكنها تتضمن أيضاً الاختلافات في التعليم ، والأيدولوجية ، والدين ، واللغة ، والإقليم ، والأصول الأسرية . وتخلق هذه العوامل العديدة أنماطاً مختلفة للتصدع السياسي والتلاحم السياسي في الدول المختلفة .

ففي المقام الأول ، لقد ترك التاريخ لكل دولة تراثاً مختلفاً من الخصائص التي يترتب عليها التصدعات والتلاحمات ، كالثقافة على سبيل المثال وربما بسبب خبرتنا الذاتية - نحن الأمريكيين - نكون قد ألفنا الاعتقاد بأن الدول الأخرى يكون لكل منها لغة واحدة . وفي الواقع إن العديد من الدول لها بالفعل لغة واحدة ، ولكن جارتنا ، كندا ، بها لغتان . أو فلنتقارن الدول الواطنة : فهولندا لها لغة واحدة ، في حين أن بلجيكا جارتها بسمها حد لغوي منذ أكثر من ألف عام ، ومازال موجوداً حتى الآن ، ويفرق بين الفلامنكيين الذين يتحدثون الفرنسية من جانب ، وبين الفلمنكيين الذين يتكلمون الفلمنكية - وهي لغة ذات أصل ألماني . أما في سويسرا ، فلم تتغير تقريباً الحدود بين المناطق التي تتكلم الفرنسية من جانب ، والتي تتكلم الألمانية من جانب آخر عما كانت عليه يوم بروزها لأول مرة في القرن الخامس الميلادي . وعلى الجانب الآخر من العالم ، نجد أكثر من ١٥ لغة رئيسية في الهند بالإضافة إلى ٥٠٠ لغة ولهجة فرعية . وفي الواقع ، فإن العديد من لغات الأقليات في الهند - والإنجليزية واحدة من هذه اللغات - يتحدثها عدد من البشر أكثر مما هو موجود في الموبد كلها (٧) .

(٧) سجد شيئاً عن مدى التنوع في تراث التاريخ للتمايزات في : Marie R. Haug, "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology* = 73 (Nov. 1967), pp. 294-304.

وفى المقام الثانى ، لقد ترك لنا التاريخ ميراثاً منوعاً فيما يتعلق بمعالجة هذه الفروق فى الماضى . لتتظفر على سبيل المثال إلى الاختلافات العنصرية . ففى الولايات المتحدة نجد أن نظام الرق الذى خضع له الأشخاص من أصل إفريقى ، خلق نظاماً للتمييز أشبه بنظام التمييز الطائفى ، استمر قائماً لفترة طويلة جداً بعد الإلغاء الرسمى للرق ، بل إنه مازال مستمراً - وإن كان بدرجة أقل - حتى الوقت الحاضر . ويعتبر مصدراً من مصادر الصراع الحاد . على العكس من ذلك نجد فى البرازيل التى كانت بها نسبة من السكان من أصل إفريقى أكبر مما كان موجوداً فى أمريكا ، والتى لم يُلغ فيها الرق إلا بعد جيل كامل من الحرب الأهلية الأمريكية ، أن السكان من أصل برتغالى ، وهم أغلبية السكان ، تقبلوا التداخل العرقى بسهولة أكثر . ومن أجل هذا ، وبالرغم من أن التمييز العنصرى موجود فى البرازيل ، إلا أنه لم يكن مصدراً أساسياً من مصادر الصراع على خلاف الوضع فى الولايات المتحدة . أو فلتتظفر إلى اللغة مرة أخرى . فقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها ، وكنتيجة لذلك نجد أن الصراعات السياسية والرفض السياسى الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريباً . أما فى بلجيكا ، على الجانب الآخر ، فبعد فترة ازدهار تقدم فيها الفلمنكيون ومالوا (انعكس النبوغ هنا فى ظهور العديد من الرسامين الفلمنكيين فى هذه الفترة) حدث تدهور اقتصادى وثقافى أدى إلى تبعية الفلمنكيين للوالونيين . ولقد كان لهذا الوضع أثره السيئ على السياسة البلجيكية . وفى السنوات الحديثة ، ازدهر مرة أخرى اقتصاد المناطق الفلمنكية ، أما إقليم الوالون فتدهور مما أدى إلى انتشار الاستياء بين الوالونيين . أو خذ الدين كمثال . ففى الولايات المتحدة لا نلاحظ حدة واضحة فى الجدل الدائر بين الجماعات الدينية . أما فى إيرلندا الشمالية ، فإن الصراع بين الأغلبية البروتستانتية فى جانب ، والأقلية الكاثوليكية فى الجانب الآخر يؤدى إلى أحداث عنف يومية وعمليات قتل متكررة . وفى الشرق الأوسط توجد شبكة يصعب اختراقها من الصراعات بين المسلمين واليهود والمسيحيين ، بين الإسرائيليين والعرب ، بين العرب المسلمين فى العراق والمسلمين من غير العرب فى إيران ، وبين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة .

وأخيراً ، فإن تبليين مراحل التقدم يعمل على نشوء قوى مختلفة تستثير

- ولقد قسمت للكاتب ١١٤ دولة وفقاً لدليل تعددية يمكن قدر الاختلاف فى اللغة والجنس والدين والجماعات الاثنية . انظر أيضاً الجدول (٤ - ١٥) ، "Ethnic and Linguistic Fractionalization" (in 136 countries) in Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971) pp. 271-74.

التصدعات والتلاحمات . ففي القرن التاسع عشر ، صاحب التحضر والتصنيع في دول أوروبا الغربية البؤس والصراع ، الذي كان ماركس واثقاً من أنه سوف يُستقطب في النهاية ليتخذ شكل الصراع الواضح بين البروليتاريا حضرية آخذة في الاتساع من جانب ، وبرجوازية رأسمالية آخذة في التقلص ، وأن النتيجة الحتمية لهذا الصراع ستكون فوز البروليتاريا . ولكن من منظور قرن نال يتضح أن ماركس كان متسرعاً في إسقاط سمات الأطوار الأولى للتصنيع على المستقبل البعيد . فماركس شهد أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية ، وتنبأ بدقة بأن الصراعات السياسية سوف تحدث وتثور حول المطالبة بتغيير ظروف الطبقات العاملة في المدن . ولكن الذي لم يتمكن ماركس من التنبؤ به هو أنه قبل هزيمة البرجوازية في صراعها مع البروليتاريا بزم طويل لا بد وأن تحدث ثلاثة أشياء : إن الثورة الصناعية سوف تبدأ التحول إلى مرحلة عالية من الاستهلاك الجماهيري ؛ وإن البروليتاريا الصناعية سوف تنقل في الحجم وتصبح بصورة متزايدة أقلية صغيرة من إجمالي القوة العاملة (٨) ؛ ولأن العديد من المطالب التي طرحها زعماء الطبقات العاملة سوف يتم الاستجابة لها ، فإن البروليتاريا الصناعية ، ولكونها أقلية ، سوف تقل استجابتها للنداءات النضالية المطالبة بإحداث تغيير ثوري .

ولكن في الدول التي تمر الآن بثورة صناعية ، فإن الصراعات حول مطالب تحسين ، أو تغيير أوضاع عمال المدن من المرجح أن تضحي لأحد المعالم البارزة للحياة السياسية . وفي ذات الوقت ، نجد أسساً اجتماعية وأيدولوجية جديدة للصراع تبرز في المجتمعات ذات الاستهلاك الجماهيري المرتفع .

حدة الصراع

تختلف حدة الصراع باختلاف المرحلة الزمنية التي يمر بها أي نظام ، وتختلف كذلك من نظام إلى آخر في نفس الفترة الزمنية . ومهما كانت الصعوبات المرتبطة بفهم هذا الافتراض ، فإن ذلك ينبغي أن لا يخفى عنا أن هذا الافتراض - من الناحية المنطقية - ليس محل شك . فمنذ أكثر من قرن من الزمان كان الأمريكيون يقتلون بعضهم البعض على نطاق واسع في حرب أهلية ، ومن الواضح أن ذلك كان صراعاً حاداً . وانقلاب عام ١٩٦٦ في اندونيسيا الذي أطاح بنظام

(٨) ولكن لا يتبع هذا أن الطبقات العاملة أصبحت أقلية . طالع من أجل عرض لإحصاءات تدل على

العكس : Andrew Levison, *The Working Class Majority* (New York : Coward, McCann & Geoghegan, 1974).

سوكارنو ، وُقِّل فيه بضع مئات الآلاف من الناس ، كان بلاشك صراعاً حاداً . فالتمرد المسلح ، الحرب الأهلية ، الثورة العنيفة ، حرب العصابات ، معارك الشوارع ، النفي الجماعي : هذه كلها صراعات ذات طابع حاد للغاية . بينما الخطب ، المحاورات ، التجمعات السلمية والانتخابات السلمية ، لا تعتبر كذلك .

إن درجة حرارة الصراع السياسي في أى دولة ليست ثابتة ، ولكنها ترتفع وتنخفض . حتى أكثر الدول استقراراً من المرجح أنها مرت بأوقات اضطراب وعنف شديدين ؛ أوقات فنن واغتيالات وحروب داخلية - « أوقات أزمات » . ولكن درجة حرارة السياسة تتفاوت أيضاً على مدار فترات زمنية قصيرة . فالحرب الأهلية تمثل المرحلة التي شهدت أكثر الصراعات حدة في تاريخنا ، ولكن على مدار تاريخنا القومي ، وبدءاً من قوانين الأجانب والفتنة في نهاية العقد الأول من الدستور ونحن نشهد صراعاً على درجة من الحدة مرة كل جيل تقريباً .

ولكن في أية فترة زمنية محددة منجد أن بعض الدول تتمتع بالسلام في سياستها الداخلية أكثر من غيرها . ففي حين نجد بعض الدول تمر بالمرحلة في تاريخها المسماة بـ « وقت الأزمات » ، فإننا نجد البعض الآخر ينعم بجو من المصالحة والوحدة . بل يمكن القول بأن الاختلافات القومية فيما يتعلق بالثقافة والمزاج العام قد تجعل شعوب بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها في دول أخرى للسعي وراء حلول للخلافات تقوم على توافق الرأي . وبغض النظر عن هذا ، فإنه من الواضح أنه في أى عقد محدد من العقود يكون الصراع أكثر حدة في بعض الدول عنه في الدول الأخرى .

وبالطبع ليس من السهل أن نصمم قياسات مرضية لمفهوم مثل « حدة الصراع » ، وليس من السهل أيضاً أن نجمع أو أن نفسر البيانات الخاصة به . فمنذ أكثر من نصف قرن مضى ، قام أحد علماء الاجتماع بجهد كان الأول من نوعه في هذا المجال ، وهو عالم الاجتماع بينيرام أ . سوروكين Pitirim A. Sorokin . وبالرغم من المستوى العالي للعمل الذي قام به ، فإن النتائج التي توصل إليها تم تجاهلها على نطاق واسع . ولقد طبق سوروكين مؤشرات تم تصميمها بذكاء للاضطرابات على مر التاريخ الفرنسي من عام ٥٢٦ م وحتى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك طبقها على اليونان القديمة ، روما القديمة ، بيزنطة ، ألمانيا والنمسا ، إنجلترا ، إيطاليا ، أسبانيا ، هولندا ، روسيا ، بولندا ، وعلى أوروبا بصفة عامة . ولقد خلص سوروكين من دراساته العديدة والعميقة إلى أنه :

« في معظم الدول الخاضعة للدراسة نجد ، في المتوسط ، أنه في مقابل كل سنة

شهدت اضطراباً اجتماعياً واضحاً ، توجد خمس سنوات فقط خالية من الاضطرابات .

« ليس صحيحاً أن هناك أمم أكثر انضباطاً من غيرها : فكل الأمم تكون منضبطة أو غير منضبطة وفقاً لطبيعة المرحلة الزمنية .

« وفي حين أنه توجد اختلافات بين الأمم فيما يتعلق بمدى عنف وتركز الاضطرابات ، فإن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما أنها غير ثابتة .

« حوالي ٥ في المائة فقط من كل الاضطرابات المسجلة حدثت دون عنف ، وحدث حوالي الربع بمصاحبة عنف طفيف . أما إمكانيات قيام « ثورة غير دموية » ، فهي تبدو ضئيلة .

« معظم الاضطرابات تستمر لأسابيع قليلة .

« لا تظهر المؤشرات تياراً مستمراً لا في اتجاه « تطور منضبط » بدرجة أكبر وأفضل ، ولا أيضاً في اتجاه عدم انضباط متنام بصفة مستمرة .

« لاتوجد أية علاقة بين الاضطرابات الداخلية من جانب ، والحرب الدولية من الجانب الآخر .

« لاثحدث الاضطرابات فقط في فترات تحلل وتدهور المجتمع ، ولكن أيضاً في فترات الازدهار والنماء .

« والمسألة المحورية هنا هي شبكة القيم والعلاقات الاجتماعية - الثقافية : فعندما تكون الشبكة متكاملة وقوية ، فإن الاضطرابات تكون في أقل درجة لها » (٩) .

ولقد عاد العلماء الاجتماعيون في وقت أكثر حداثة إلى هذا الموضوع الهام . ففي عام ١٩٦٩ ، وفي تقرير للجنة القومية الأمريكية حول أسباب ووسائل تجنب العنف ، قارن أحد علماء السياسة بين حجم الصراع في ١١٤ دولة . ووجد أنه بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ تراوح حجم الصراع الداخلي من الحروب الأهلية المدمرة والعنف الجماعي الشامل في دول مثل الكونغو وأندونيسيا وفيتنام الجنوبية في جانب ، إلى الغياب التام لأي إشارة لصراع داخلي في دول مثل السويد ورومانيا والنرويج

(٩) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol.3 (Boston : D.C. Heath & Co., 1937)

الفصل الرابع عشر .

الجدول (٦ - ٥) : النزاعات الداخلية في الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطراب في الستينات مقارنة بأهم أخرى

١٧ أمة أوروبية ديمقراطية	١١٣ دولة	الولايات المتحدة	
٦٨٣	٦٧٦	١١١٦	الانتشار : عدد المشاركين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة رتبة الولايات المتحدة الحدة : الخسائر بسبب النزاع لكل ١٠ ملايين نسمة
السابعة والعشرون	السابعة	٤٧٧	رتبة الولايات المتحدة المدة : رتبة الولايات المتحدة الحجم الإجمالي للنزاع الداخلي : رتبة الولايات المتحدة رتبة الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ - ١٩٦١
٢٠١٠٠	١٢١		
الثالثة والخمسون المادسة	الثالثة الأولى		
الرابعة والعشرون	الأولى		
الواحدة والأربعون	الخامسة		

الأرقام للولايات المتحدة هي للأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ؛ أما للدول الأخرى فهي للأعوام من ١٩٦٥ - ١٩٦١ .

المصدر : Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America; A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, 1969), pp. 572 - 632, Table 17 - 2, p. 578, and Table 17 - 15, p. 628

وتايوان ، في الجانب الآخر (١٠) . أما المقارنات مع الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطرابات بها بين عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ فيوضحها الجدول (٦ - ٥) .

(١٠) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America : A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, Inc., 1969), pp. 572-632,

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها

وأخيراً ، تختلف النظم السياسية فيما يتعلق بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها . والعديد منا يؤمن بنتيجة منطقية مرتبطة بذلك مؤداها أن النظم السياسية تختلف أيضاً في توزيع القوة - فبالمعنى الذى ورد فى عبارات أرسطو ، تكون القوة موزعة إلى واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن إذا ما أخذنا فى الاعتبار المشاكل المتعلقة بملاحظة وقياس القوة ، والتي ناقشناها فى الفصل الثالث ، فإن الإيمان بهذه النتيجة لابد أن يكون مستنداً إذن ، وبصورة تامة ، على دليل غير مباشر . وأكثر الأدلة غير المباشرة إقناعاً هو اختلاف المؤسسات المضطلة بتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة فى عملية صنع السياسات التى تطبقها الحكومة . وهذا الاختلاف هو موضوع الفصل القادم .

- انظر أيضاً : Ivo K. Feierabend, Rosalind L. Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social Change and Political Violence : Cross - National Patterns," pp. 632-87 of the Same Volume.

الفصل السابع

الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

من الاختلافات القائمة بين النظم السياسية ، والتي تحدث فرقا - بل وفرقا جذريا في الواقع - الاختلافات الخاصة بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها^(١) . والحكومات الشعبية تتيح لأفراد الشعب فرصا أكبر بكثير من أى نظم سياسية أخرى للمشاركة فى صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها . وفى اليونان القديمة حيث ظهرت الحكومة الشعبية لأول مرة حول عام ٥٠٠ ق . م ، سميت هذه النظم « ديمقراطيات » . وحول نفس الوقت تقريبا ظهرت الحكومات الشعبية عند الرومان الذين أسموا نظامهم « جمهورية » . ومؤقتا ، موبف أكتفى بأن أسمى مثل هذه النظم « الحكومات الشعبية » .

ولقد تشكلت الأفكار والممارسات الخاصة بالحكومات الشعبية طوال الألفى العام التالية متأثرة بخبرات اليونان - خاصة فى مدينة أثينا - وروما . وحتى بعد أن حلت نظم الهيمنة محل ممارسات الحكومات الشعبية فى اليونان وروما ، فإن خبرة اليونانيين والرومان ظلت مهيمنة على الأفكار الخاصة بالحكومات الديمقراطية . وكان الايمان بعمق الرغبة فى الحكم من خلال المجالس التي يكون لكل المواطنين

(١) لمعالجة مطولة لموضوع هذا الفصل انظر للمؤلف : *Democracy and Its Critics* (New Haven : Yale University Press, 1989) خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

الحق في حضورها ، سمة أساسية لهذه الخبرة^(٢) . ولهذا السبب ، وغيره من الأسباب ، فإن الافتراض الذي ساد على مدار ألفى سنة تقريباً كان مؤداه أن الحكومة الشعبية لابد أن تقتصر بالضرورة على النظم الصغيرة مثل الدولة - المدينة .

حكم الكثرة

في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام جيل جديد من دعاة الحكومة الشعبية بتحدى هذا الافتراض ، حيث أكدوا أنه يمكن اعتبار التمثيل بديلاً مناسباً ومرغوباً فيه مقارنةً بالمشاركة المباشرة في مجالس المواطنين . ومن ثم ، بدأ ينمو نظرياً وعملياً ، شكل جديد تماماً للحكومة الشعبية ، يختلف اختلافاً جذرياً في مناح عدة هامة عن كل نظم الحكم التي وجدت حتى ذلك الحين بما فيها الديمقراطيات اليونانية ، الجمهورية الرومانية ، وجمهوريات الدولة المدينة التي وجدت في إيطاليا في العصور الوسطى وعصر النهضة . هذه النظم السياسية الحديثة التي تراوحت تسميتها بين النظم الجمهورية ، والنظم الديمقراطية ، والحكومات التمثيلية ، والجمهوريات الديمقراطية والنظم البرلمانية^(٣) ، وسّعت حدود نظرية الحكومة الشعبية وممارستها لتخرج من النطاق الضيق للدولة المدينة إلى المجال الأرحب للدولة القومية .

(٢) مع امتداد الجمهورية الرومانية إلى ماوراء حدود المدينة الأصلية لتضم إيطاليا كلها ، ثم ما هو خارج إيطاليا أيضاً ، ومع منحها المواطنة لكل رعاياها ، فإن الجمعيات التشريعية التي كانت تعد في روما أصبح يحضرها جزء صغير - وكان يتزايد في صفه - من إجمالي المواطنين . وهذا الجزء كان يتكون من الثلاثين قريبا من روما ، أو من الذين يملكون المال والوقت والدافع للقيام بالرحلة إلى روما . ومن ثم ، فإن المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القوانين أصبحت نوعاً من الاستهزاء بالفكرة الأصلية وبالممارسة الأصلية . وبالرغم من هذا ، فإن الرومان لم يبنوا مطلقاً الحكومة التمثيلية كبديل .

(٣) بثور الجدل أحياناً مؤكداً أنه خلال القرن الثامن عشر كانت ، الديمقراطية ، تعني الحكومة المباشرة أو حكومة الجمعية التشريعية ، في حين أن ، الجمهورية ، كانت تشير إلى الحكومة النيابية . والمرجع الذي يشار إليه عادة هنا هو جيمس ماديسون James Madison الذي أجرى هذا التمييز بين ، الديمقراطية التقيية ، و ، الجمهورية ، ، في مقالة مشهورة كتبها دفاعاً عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة .

Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, *The Federalist* (New York: The Modern Library n.d.), pp. 58-59.

ولكن استعراض الخطابة السياسية في أمريكا خلال القرن الثامن عشر ، يؤكد أن المصلحين كانوا يستخدمون بطريقة تبادلية حتى بواسطة نفس المتحدث ، وفي نفس الجملة .

Cf. Willi Paul Adams, *The First American Constitutions, Republican Ideology and the Making of State Constitutions in the Revolutionary Era*, trans. Rita and Robert Kimber (Chapel Hill, N.C.: The University of North Carolina Press, 1980), Chap. 4, "Republic and Democracy in Political Rhetoric", pp. 99-117.

المؤسسات السياسية فى حكم الكترة

إن الذى جعل من هذه النظم نظاماً جديدة من المنظور التاريخى هو توليفتها الفريدة من المؤسسات السياسية . ومن بين هذه المؤسسات سبع بالتحديد لها أهمية خاصة ، ولذا سوف نناقشها بعد قليل . وبالرغم من أن بعض هذه المؤسسات نما بطريقة تدرجية فى بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تتخذ الشكل الحالى حتى مجيء القرن العشرين . فخلال هذا القرن نجد أن المؤسسات التى تميز الحكومة الشعبية الحديثة بصورة إجمالية عن كل النظم الشعبية الأقدم ، وكذا عن كل النظم الأخرى ، معاصرة أو تاريخية ، أصبحت تعنى :

١ - أن حق التحكم فى القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن - وفقاً للستور - فى المسؤولين المنتخبين .

وهذه المؤسسة الحيوية لم تنبت بين بعض من أعرق وأعنى الدول الديمقراطية فى الوقت الحاضر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فهى لم تنبت أقدامها فى فرنسا مثلاً حتى بزوغ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ . أما فى الدول الاسكندنافية ، فإن استناد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى أغلبية الأصوات فى البرلمان بدلاً من تعيينهم بواسطة الملك جاء متأخراً أكثر من هذا : فى عام ١٨٨٤ فى النرويج ، وفى عام ١٩١٥ فى الدانمرك ، وفى عام ١٩١٨ فى السويد .

٢ - أن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلمياً يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرّة يغيب عنها القسر ، أو يكون محدداً فى أضيق نطاق .

وكما هو الحال بالنسبة لمفهوم المسؤولية ، فإن الاقتراع السرى ، والذى يعتبر الآن على نطاق واسع عنصراً أساسياً للانتخابات الحرة العادلة ، هو واحد حديث على الحكومات الشعبية ، حيث لم يطبق فى الانتخابات العامة بانتظام حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا نادراً . وفى العديد من الدول لم يطبق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

٣ - أن لكل البالغين حق التصويت .

٤ - أن لمعظم البالغين أيضاً حق الترشيح للمناصب العامة فى هذه الانتخابات .

هاتان المؤسستان الأخيرتان تعكسان التغير العميق فى أسلوب تفكيرنا الخاص بالديمقراطية سواء من حيث النظرية أو الممارسة . فحتى القرن الحالى ، كانت كل النظم الديمقراطية والجمهورية تستثنى جزءاً ضخماً من البالغين بها من المشاركة فى صنع القوانين التى كانوا يخضعون لها . ففي ديمقراطية أثينا المشهورة كانت

المرأة تُستثنى ، وقلة من الأجانب كانت تستطيع الحصول على المواطنة حتى بعد الإقامة لأجيال في المدينة والمساهمة في دخلها المالي وفي بناء أمجادها ، كما أن العبيد ، وهم يمثلون جزءاً لا يستهان به من السكان كانوا يستثنون أيضاً . وحتى القرن العشرين كان النساء - وهن نصف عدد كل البالغين - يُحرمن من حق التصويت في الانتخابات العامة في كل الدول ، بما في ذلك دول مثل سويسرا والولايات المتحدة ، وهما يعدان من أقدم الديمقراطيات في العالم^(٤) .

وفي الولايات المتحدة ، وبالرغم من الصياغة الواضحة للتعديل الخامس عشر والذي يحظر التمييز في الانتخابات بسبب الجنس^(٥) ، فإن السود في معظم ولايات الجنوب كانوا ينعون واقعاً من التصويت حتى بعد صدور القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية وتطبيقها في الستينات .

٥ . أن للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم ، وهو حق يطبق عملاً عن طريق القضاء وممثلي الأجهزة الإدارية .

٦ . أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات ، والتي ليست حكراً لا على حكومة الدولة ولا على أي جماعة أخرى منفردة ، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة .

٧ . أن للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصلح .

وعندما نتحدث اليوم عن « الديمقراطية » أو « الدول الديمقراطية » ، فعادة مانعني بذلك الدولة التي توجد بها هذه المؤسسات السبع ، ومع ذلك فإن مصطلح ديمقراطية يستخدم أيضاً ، وبصورة شائعة ، بمعناه الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر ، عندما كان يشير إلى الدول التي توجد بها كل المؤسسات السبع المابقة بامتثناء الثالثة والرابعة ، وهما المُتضمنتان الإدخال الكامل أو شبه الكامل للبالغين في عداد

(٤) في الدول التي وُجدت بها المؤسسات السياسية المشار إليها هنا منذ ١٩٥٠ ، فإن النساء حصلن على حقوقهن الانتخابية بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ . ففي الولايات المتحدة حصل النساء على حقهن في التصويت في الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٢٠ بعد إجازة التعديل التاسع عشر . أما في فرنسا وبلجيكا فقد تم استبعاد النساء حتى الحرب العالمية الثانية ، وفي سويسرا لم يكن لديهن حق نسقوري للتصويت في الانتخابات الفيدرالية حتى عام ١٩٧١ .

(٥) التعديل أجاز عام ١٨٧٠ مع بزوغ الحرب الأهلية ، وينص على : « يجب ألا يحجب حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة ، أو أي ولاية ، على أساس من الجنس أو اللون أو وضع رقي سابق . »

المواطنين المتمتعين بحق المواطنة الكامل . وكما رأينا حالياً ، فإن هذا التضمين الكامل هو تطور يتميز به القرن العشرون بالأساس ، فعندما صدر للكتاب الشهير للكاتب الفرنسي العظيم ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville والمكون من جزئين ، والمعنون « الديمقراطية في أمريكا » عامي ١٨٣٥ و ١٨٤٠ ، لم يحاج أحد في أمريكا أو أوروبا في ذقة العنوان ، بالرغم من أنه في ذلك الوقت كان المواطنون الذين يتمتعون بحق المواطنة الكامل ، والذين لهم حق التصويت والاشتغال بالشئون العامة هم أقلية من البيض الذكور البالغين .

هل كانت الولايات المتحدة ديمقراطية في القرن التاسع عشر بالرغم من القيود التي كانت تضعها على المواطنة للكاملة ؟ وهل هي ديمقراطية اليوم ؟ بمسبب غموض مصطلح الديمقراطية ومعانيه المتعددة ، أجد أنه من المفيد أن أطلق على النظام السياسي الذي توجد به المؤسسات المربع اسم حكم الكثرة أو حكم الكثرة الديمقراطية ، مع أني أود أن اتبع التقليد الشائع فأشير إلى الدولة المحكومة بواسطة نظام حكم الكثرة بوصفها دولة ديمقراطية .

والنظم التي تغيب عنها واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات المربع ، أو التي توجد فيها هذه المؤسسات في مرتبة أدنى بكثير من الحد الأدنى الواجب توافره في نظم حكم الكثرة ، تشكل في الواقع شريحة كبيرة وهامة ومنوعة من النظم التاريخية والمعاصرة . ونظم حكم اللاكثرة الموجودة في عالمنا المعاصر عادة ما يشار إليها بوصفها نظماً مطلوية أو مهيمنة أو شمولية أو ديكتاتورية . ولسوء الحظ ، وكما سوف نرى ، فإن أي مصطلح واحد منفرد ينقل صورة مبسطة جداً للتنوعات المعقدة للنظم السياسية في عالمنا الحديث . وبالرغم من هذا ، سوف يكون أكثر ملاءمة إذا ما جمعتها كلها وأسمايتها نظماً لحكم اللاكثرة ، أو نظماً مطلوية .

نمو حكم الكثرة

بمسبب القيود الموضوعة على الانتخاب ، والتي أشرنا إليها قبلاً ، لم ينشأ أي من نظم حكم الكثرة بصورة كاملة حتى قرننا الحالي . وبالرغم من هذا ، فإنه أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورت في بعض الدول كل المؤسسات المذكورة قبلاً باستثناء شمول حق المواطنة للجميع . فمثلاً ١٨٥٠ ، تزايد عدد نظم حكم الكثرة (للذكور أو لكل الأفراد) وذلك بصورة منتظمة ، باستثناء فترتي تدهور : واحدة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، والأخرى في الستينات (انظر الشكل

٧ - ١) (١). ولكن لأن عدد الدول في العالم قد زاد أيضاً ، نجد أن حكم الكثرة مثل عام ١٩٩٠ تقريباً نفس النسبة من المجموع الكلي ، والتي مثّلها من حوالى نصف قرن مضى (انظر للشكل ٧ - ٢) .

اختلافات أخرى بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

إن المؤسسات السياسية السبع التي تم وصفها حالا ليست هي وحدها التي تميز حكم الكثرة عن حكم اللاكثرة ، فالدول التي تأخذ حكوماتها بحكم الكثرة الديمقراطية تختلف في عدة جوانب أخرى هامة عن الدول التي تحكمها نظم حكم اللاكثرة .

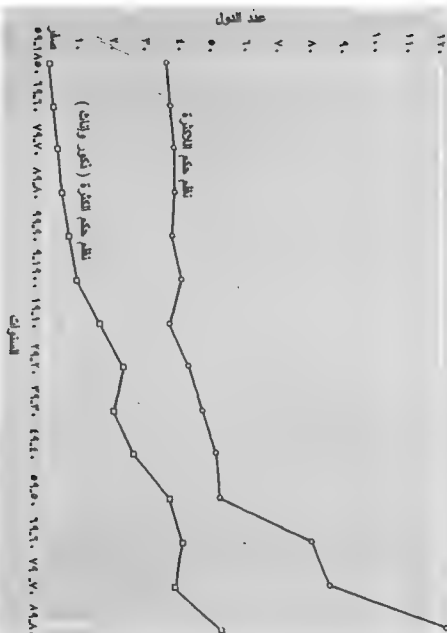
الحقوق السياسية : يتمثل أحد الاختلافات الهامة في وجود شبكة متمسكة من الحقوق السياسية الأساسية في حكم الكثرة . والعديد من هذه الحقوق هو جزء مكمل لواحدة أو أكثر من المؤسسات السبع لحكم الكثرة . فالحقوق المطبقة عملياً من خلال القضاء والادارة ، ضرورية لوجود هذه المؤسسات وعملها مثل : حق التصويت في انتخابات حرة وعادلة ، وحق معارضة شاغلي المناصب العامة ومعارضة سياساتهم ، وحق تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المنظمات ، وهكذا . ولكن بالإضافة إلى هذا ، فإن الناس في الدول التي تحافظ على مؤسسات حكم الكثرة على مدار فترة ممتدة من الزمن ، من المرجح أنهم سوف يشتركون في عدة توجهات سياسية ، ومعتقدات واحدة تدعم بدورها العديد من الحقوق والحريات الأخرى . وبالتالي ، فإن شبكة الحقوق تنزع نحو التوسع خارج نطاق تلك الحقوق الضرورية لعمل مؤسسات حكم الكثرة .

التمتعدية : الاستقلال مقابل التحكم : يعتبر الأفراد والنظم الفرعية أكثر استقلالية في مواجهة حكومة ودولة حكم الكثرة ، عنها في حكم اللاكثرة . وفي الحقيقة ، فإن جزءاً من مصداقية هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة التعريف . فالذي نعتيه بنظم حكم الكثرة في الواقع هو أنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى ، بدرجة عالية نسبياً من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات . فحقوق المشاركة في الحكومة

(٦) يجب ملاحظة أنه في الشكلين (٧ - ١) و (٧ - ٢) يعد البلد خاضعاً لحكم الكثرة القائم على حق الاقتراع للذكور أو القائم على حق الاقتراع المقيّد ، إذا كان ١٠٪ على الأقل من مجموع السكان قد صوت بالفعل في الانتخابات القومية . وهذه عتبة من عتبتين للقيام بالديمقراطية وفقاً لنتائج فتهاتين في :

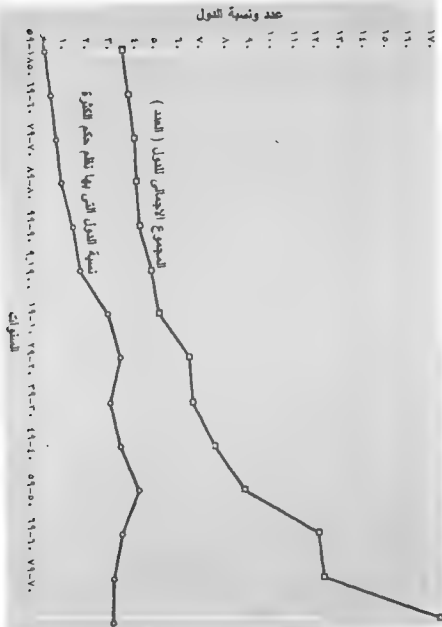
Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Sciences and Letters, 1984).

أما العتبة الثانية لدى فتهاتين فهي : عندما يكون نصيب الجماعات الأصغر على الأقل ٢٠٪ ، (ص ٣٣) .



الشكل (١ - ٧): نظم حكم الكثرة في الأهم من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠ .

المصادر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A Comparative Study of 119 States* (Helsinki : The Finnish Society of Arts and letters, 1984); Michael Coppedge and Wolfgang Reinicke, "A Measure of Polyarchy", مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد في الفترة من ٢٧ - ٢٨ مايو ١٩٨٨ . ويتضمن الجدول أيضا معلومات إضافية مأخوذة من بحث غير منشور لكل من Coppedge, Reinicke & Dahl.



الشكل (٧-٦) نسبة الدول التي بها نظم حكم التكررة بالنظر إلى كل الدول في الأعوام من ١٨٥٠ - ١٩٩٠ .
المصادر : تشر (الشكل ٧ - ٦)

ومعارضتها ، وهى السمة المميزة لحكم الكثرة ، تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات ، بل وتحميها .

وكنتاج لهذه الحقوق ، نجد منظمات متنوعة إلى درجة لا يمكن حصرها ، تنزع إلى القيام فى نظم حكم الكثرة : نواد خاصة ، منظمات ثقافية ، جماعات ضغط ، أحزاب سياسية ، نقابات ، وهكذا . والكثير من هذه المنظمات يسعى بجدية من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة ، وعدد أكثر يمكنه أن يتحرك إذا ما اعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة . والنظم السياسية التى توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبياً عادة ماتعتبر تعددية .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نمو النزعة الاستقلالية تهدد طبيعة النظام السلطوى وتهدد قوة قائده . فالمنظمات المستقلة على وجه التحديد تعد خطيرة . ومن ثم ، فإن المنظمات لابد أن تظل تحت سيطرة الحكومة . وبالتالي ، فإنه بالمقارنة بالتعددية فى نظم حكم الكثرة ، نجد أن النظم السلطوية أحادية بدرجة أكبر . وفى الحالات القصوى ، نجد أن الحكام السلطويين قد حاولوا أن يصبح كل فرد ، وكل منظمة ، جزءاً من نظام شامل للتحكم الهرارى . وبالرغم من أن هذا القيد لم يتحقق مطلقاً فى الواقع ، فإنه قد تم الاقتراب منه بشدة فى بعض الأحيان - مثلاً ، فى الاتحاد السوفيتى أثناء الفترة الأخيرة من حكم ستالين ، وفى ألمانيا فى ظل حكم هتلر . وكان هذا هو السبب ، كما رأينا قبلاً ، فى سك اسم جديد للدلالة على هذه الأنظمة ، وهو الشمولية .

الافتناع مقابل القسر : فى نظم حكم الكثرة ، وعلى خلاف الوضع فى نظم حكم اللاكثرة ، يعتمد الزعماء السياسيون على الافتناع بصورة مكثفة ، وعلى القسر بصورة أقل^(٧) . فبعض أشكال القسر مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها . فالنظام الذى يسجن زعماء الأحزاب المعارضة أو يضطهد الصحف النافذة على سبيل المثال ، لايعتبر بالضرورة من نظم حكم الكثرة . وبالمقابل ، فإن نظم حكم الكثرة لابد أن تمد شعبها بحقوق للمشاركة فى اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم . ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريباً . وكون هذه الاختلافات التى تميز نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة هى

(٧) بالرغم من أن دافيد اپتر David Apter يستخدم تصنيفاً مغالفاً للأنظمة السياسية ، إلا أنه تبنى مقولة مشابهة فى :

Choice and the Politics of Allocation (New Haven, Conn.: Yale University press, 1971), PP. 32-33, and passim.

بالأساس اختلافات مبدئية لاجعلها أقل أهمية ، بما أنها تعبر عن اختلافات حقيقية قائمة في الواقع . إضافة إلى هذا ، فإن الاختلاف في التوازن بين الاقتاع والقسر ، ماهو إلا نتيجة عملية مترتبة على الاختلافات في المؤسسات السياسية ذاتها . فالجماعة التي تملك حقاً نافذاً للمشاركة في اختيار القادة السياسيين ، سيكون احتمال إخضاعها للقسر في حالة وجود صراع أقل مما هو الحال عليه مع جماعة لاتملك هذا الحق ، وهذا يبدو واضحاً جداً إذا كانت الجماعة كبيرة إلى حد يجعلها تشكل أغلبية . ومادامت مؤسسات الحكومة الشعبية لم يصيبها أى خلل ، فإن أى محاولة لممارسة القسر على جماعة تمثل أغلبية السكان لابد أنها ستفشل ، مادامت الأغلبية الواقعة تحت قسر يمكنها بمساطة أن تصوت ضد من هم في السلطة في الانتخابات التالية ، فتحل محلهم مسئولين أكثر استجابة لها . وبسبب هذا الوضع ، فإن السياسيين في نظم حكم الكثرة نادراً ما يكونون من السذاجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس ، فتجاهل الرأي العام من المرجح أن يكلفهم غالياً . وبالتأكيد ، بما أن القوانين نادراً ما تلقى مساندة جماعية ، فسوف نجد في أى نظام بعض الأشخاص الذين يخضعون لقوانين تحرمهم من فرصة أو امتياز أو حق كانوا يتمتعون به من قبل . ولكن حتى إذا كان الناس الذين يشاركون في صنع القرارات أحياناً ما يعانون من النتائج ، فإن هؤلاء الذين لا يستطيعون المشاركة بالمرة من المرجح أنهم يعانون أكثر . ويبدو من المستبعد أن المؤتمر الدستوري كان سيسمح بالرق في أمريكا لو كان للمود نفس حقوق البيض الأمريكيين في المشاركة السياسية . ولفرض استعلاء البيض على العبيد المحررين حديثاً بعد الحرب الأهلية ، فلقد حُرِمَ السود في الجنوب من حقهم في المشاركة السياسية ، وهو الحق الذي كانوا قد اكتسبوه مؤخراً .

وفي نظم حكم الكثرة ، عادة ما يكون من الصعب أن يُمارَس القسر على عدد كبير من الناس حتى لو لم يشكلوا أغلبية . ففي حين أن القسر الواسع النطاق يشكل عبئاً على أى نظام سياسي ، فإن الحكومات الشعبية تجده أكثر صعوبة . فإذا كانت الحكومة تريد أن تتجنب احتمال اتساع نطاق العصيان المدني ، بل وأحياناً الحرب الأهلية ، في حالة تورطها في قسر أقلية كبيرة ، فإنها تكون في حاجة إلى أن تملك في يدها مجموعة متنوعة من قوى القسر : نظام شرطة مركزياً ومنضبطاً ، بوليساً سرياً ، قضاء خاضعاً ، قوات عسكرية ومؤسسات بيروقراطية على أتم استعداد لطاعة الحكومة عندما يتطلب « الواجب » قسر أعداد كبيرة من المواطنين ، ومجموعة من القوانين والنصوص الدستورية والممارسات التي تسمح للحكومة أن توظف هذه القوى .

ومن ثم فإن تملك الحكومة نظاماً للقصر سوف يمثل إغراءً مستمراً للقادة غير المترددين ، وخطراً قائماً على كل معارضة . وبالرغم من أنه من المفهوم أن الحكومة الشعبية قد تمارس القصر على قطاع كبير من السكان في مناسبات متفرقة وتظل قائمة ، إلا أنه كلما زاد تكرار هذا فإنه ينتقص من فرص بقائها . فمثلاً ، عندما عادت ممارسة القصر الشديد ضد السود في الجنوب الأمريكي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن الجنوب طَوَّر في الواقع نظاماً سياسياً مزدوجاً ، كان البيض يديرون فيه نظاماً شبيه بحكم الكثرة في حين كان سود الجنوب يحيون في ظل هيمنة قسعية .

التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادي : لأن حقوق المعارضة والمشاركة النافذة منتشرة بصورة أوسع في نظم حكم الكثرة عنها في نظم حكم اللاكثرة ، ولأن الأفراد والجماعات في نظم حكم الكثرة يتمتعون باستقلالية أكثر في مواجهة الحكومة ، فإن فرص القادة السياسيين لاستخدام القصر ضد منتقديهم ومعارضيه تصبح أقل ، ويصبح الاقتاع متاحاً أكثر من القصر كأداة لممارسة النفوذ ، ويكون من الأرجح أن يشارك القادة السياسيون في شبكات من النفوذ المتبادل . وفي نظم حكم الكثرة ، من الأرجح أيضاً أن تُقرر سياسات الحكومة عن طريق المفاوضة والمساومة . أما في النظم السلطوية ، فعلى النقيض تكون ممارسة القادة للنفوذ ذات طابع أحادي ، ويضحي من الأرجح أن تنفذ السياسات من خلال الهيراركية والأوامر .

مسار النظام إلى الوضع الراهن : لأن السبيل الذي سلكته كل دولة لتصل إلى الحاضر فريد ، فإن كل دولة يكون لها تراث مختلف من الظروف التي تؤثر على فرص ظهور حكم الكثرة بها ، وعلى فرص التعايش السلمي .

وفي بعض الدول ، نجد أن الثورات العنيفة (خاصة الحروب الثورية من أجل الاستقلال الوطني) قد ساعدت على توحيد الشعب ، في حين نجد أن الثورات في دول أخرى قد خلّفت وراءها تصدعات مازالت قائمة . قارن مثلاً نتائج الثورة الأمريكية من جانب ، وقيام دولة أيرلندا الحرة ، التي تحولت بعد ذلك إلى جمهورية أيرلندا ، من جانب ثان . ففي كلتا الحالتين نجد أن صراعاً عنيفاً ضد بريطانيا قاد إلى الاستقلال . ولكن في أمريكا نجد أن الثورة والكفاح المسلح ضد بريطانيا ، والخروج الجماعي للمحتلين البريطانيين ، ونمو أيديولوجية جمهورية مُتَمَسِّك بها على نطاق واسع ، كلها عوامل ساعدت على احتضان وتغذية الأساطير المُوَحِّدة ، ولم تترك للشعب الأمريكي إلا القليل من معالم الانقسام . ولكن في أيرلندا ، فإن معاهدة السلام لعام ١٩٢١ والتي أُلْغِيَتْ على شمال أيرلندا البروتستانتية كجزء من المملكة المتحدة ، قادت سريعاً إلى صراعات حادة بين حكومة دولة أيرلندا الحرة

الوليدة والجيش الجمهورى الأيرلندى ، ثم إلى صراع دموى ومستمر فى شمال أيرلندا بين الأيرلنديين البروتستانت والأيرلنديين الكاثوليك ، مع دعم الجيش الجمهورى الأيرلندى للأقلية الكاثوليكية .

ومن منظور مختلف ، نجد بعض الدول قد تمتعت بقرون من الاستقلال الوطنى ، استطاعت خلالها أن تراكم خبرة سياسية ، وأن تطور مؤسساتها وتولد لواءات لها وتكسر حدة التصدعات الثقافية وترسخ شعوراً بالقومية ، وأن تصل إلى طرق لاحتواء الصراعات داخلها . وبعض الدول الأخرى لم تستقل إلا حديثاً بعد عقود أو قرون من الحكم والاستعمار الخارجى . هذه الدول جديدة ، وهى مازالت تناضل من أجل تحقيق الهوية القومية ، ومازالت تعيش عصر الأزمات . ولأنها مازالت ممزقة بالصراعات القائمة فعلاً أو الكامنة ، فإن نُخبها تعتقد أنها مازالت غير قادرة على تحمل رفاة حكم الكترة وقادتها يعتمدون بشدة على القصر ليحافظوا على تماسك الأمة ومؤسساتها .

ولكن يبرز الآن سؤال آخر : ماهى العوامل التى تساعد على قيام حكم الكترة ، أو تعمل على منع قيامه ؟ والوصول إلى إجابة عن هذا السؤال هو أكثر من مجرد شغف نظرى ، وذلك لأن الاختلافات العامة بين نظم حكم الكترة وحكم اللاكترة التى تم وصفها فى هذا الفصل هى هامة جداً بالنسبة لنا . وفى الفصل القادم سوف نحاول إذن أن نشرح لماذا قام حكم الكترة فى بعض الدول دون غيرها .

الفصل الثامن

نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير

كما رأينا فى الشكل (٧ - ٢) ، فإن حوالى ٣٠٪ من كل دول العالم اليوم محكومة بواسطة حكم الكثرة . وفى الثمانينات ، وصل عدد هذه الدول إلى حوالى ٥١ دولة من إجمالى ١٧٠ دولة مستقلة قانونياً فى العالم . كيف يمكننا أن نشرح حقيقة أن بعض الدول أنشأت وحافظت على مؤسسات حكم الكثرة ، فى حين أن بعضها الآخر لم يتمكن من ذلك ؟

كيف يوظف الحكام القسر العنيف^(١) .

فى الفصل الأول تم تمييز حكومة الدولة عن غيرها من الحكومات بالاستناد إلى نجاحها فى التمسك بادعائها حق التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية لفرض أحكامها داخل منطقة إقليمية معينة . فكل الدول توظف القسر أو التهديد باستخدام القسر داخلياً لفرض قوانينها وسياستها ، وكثيراً ما توظفه خارجياً فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والقدرات الدالة على الدولة والمميزة لها هى أدوات القسر المادى العنيف التى تملكها - خاصة تنظيمات الجيش والشرطة ، بما فى ذلك البوليس السرى .

(١) من أجل معالجة مفصلة أكثر للمواضيع التى ستناقش فى هذا الجزء ، والجزء الذى يليه ، راجع للمؤلف *Democracy and Its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 244-56.

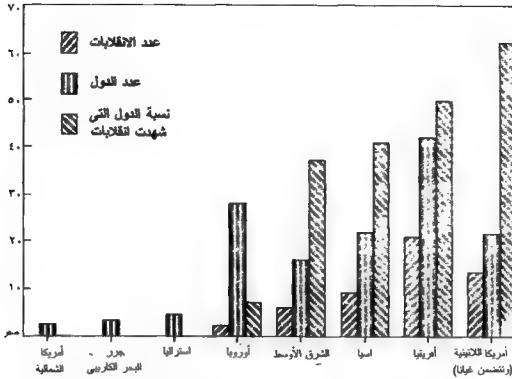
ماذا يمنع القادة من توظيف العنف القسرى كوسيلة للتدخل في الحياة السياسية ، أو لإعاقة مؤسسات حكم الكتلة أو الإطاحة بها ، أو لتأسيس نظام سلطوى والبقاء عليه ؟ فعلى مدار التاريخ قام القادة بذلك ، ومازوا يفعلونه حتى اليوم فى العديد من الدول (٢) .

ولكن لكي تحكم دولة ما بواسطة حكم الكتلة فلا بد من توافر شرطين : (١) أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية ، و (٢) أن يخضع المدنيين الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكتلة .

الشرط الأول يتحقق بسهولة إذا كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً ، كما كان عليه الحال فى دول عديدة خلال فترة بروز نظم حكم الكتلة فى القرن التاسع عشر . فعلى مبدل المثال ، نجد أن الولايات المتحدة احتفظت خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجودها القومى بمؤسسة عسكرية صغيرة خلال فترات السلم . وفى بعض الحالات النادرة لم توجد مؤسسة عسكرية على الإطلاق . فمثلاً ألغيت القوات المسلحة فى كوستاريكا عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بعد فترة قصيرة من وصول الحكومة إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة . أما اليابان فقد أعلنت فى دستور ١٩٤٧ أنها لن تحتفظ أبداً بأى قوات برية أو بحرية أو جوية ، وذلك بعد أن كانت القوات المسلحة قد أصبحت فاعلاً سياسياً قوياً خلال الثلاثينات . وبالرغم من أن هذا النص قد ضعف نتيجة إنشاء « الشرطة الاحتياطية » القومية فى مرحلة تالية ، ثم ظهور « قوات الدفاع القومى » بعد ذلك ، إلا أن الأثر الذى أحدثه تمثل فى الحيلولة دون بروز القوات المسلحة كفاعل سياسى مؤثر فى حكم الكتلة .

وبالرغم من هذا ، فإن معظم الدول تحتفظ بمؤسسات عسكرية تتمتع بقدر من الأهمية . ففى عام ١٩٨٣ كان المتوسط العالمى للاتفاق العسكرى هو ٥,٦ ٪ من إجمالى الدخل القومى للدولة (٣) . وتملك معظم الدول قوات عسكرية قوية إلى حد يجعلها تتفوق على المدنيين فى حالة حدوث أى مواجهة مباشرة عنيفة . وكما يوضح الشكل (٨ - ١) ، فإن القوات العسكرية قد تدخلت فى السياسة بالفعل فى العديد من

(٢) للتصرف على دور الجيش فى سياسات اليوم أنظر : S.E.Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press and London: Pinter Publishers, 1988); Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977); Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1977); Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1957).
(٣) Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures*, 11th ed. (Washington D.C.: World Priorities, 1986), Table 2, pp. 33 ff.



الشكل (٨ - ١) : الانقلابات العسكرية الناجمة موزعة على أقاليم العالم ، الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣ .

المصادر : S.E. Finer, *Ten Men on Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), p.312

الدول وينجاح ، وذلك بفرض إقامة حكومات تحوز رضا القادة العسكريين . وفي فترة الخمسة عشر عاما من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ نجد أن الحكومات قد تأثرت بالتدخلات العسكرية في أكثر من دولة واحدة من بين كل ثلاث دول .

ما الذي يمنع القوات المسلحة في بعض الدول من أن تنتقم لتسيطر على الحكومات وتحتي القادة المدنيين جانباً ؟ أحياناً ما يكون الاحتراف العسكري عاملاً مساعداً إذا أدى إلى وجود مجموعة معتقدات تتعلق بالنظام الذي يمنحه العسكريون ولاهم وطاعتهم ، ويكونون ملتزمين إزاءه . ولكن الاحتراف لا يضمن السيطرة المدنية ، ولا يضمن ، من باب أولى ، السيطرة الديمقراطية . وذلك لأن الاحتراف قد يوجد أيضاً تصدعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً بين العسكريين من جانب ، والمدنيين من جانب آخر ، إلى درجة تجعل من العسكريين طائفة منفصلة ومتميزة لاصلة لها بمجتمع المدنيين . إضافة إلى هذا ، فإن العسكريين المحترفين قد يقاومون السيطرة المدنية ، أو يزيحونها كلية إذا ما اعتقدوا أن القادة المدنيين يشكلون خطراً على المؤسسة العسكرية . وهم قد يرفضون السيطرة المدنية أيضاً إذا ما اعتقدوا أن

استقرار أو ملامعة أو قيام النظام ، أو القيم التي يلتزمون بالحفاظ عليها - على سبيل المثال : النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ، الدين ، الاستقلال القومي - مهددة بواسطة القادة المدنيين^(٤) .

وأكثر من هذا ، ففي حين أن السيطرة المدنية شرط ضروري لقيام حكم الكثرة ، فمن الواضح أن هذه السيطرة المدنية ليست كافية ، وهذا ما يشير إليه الشرط الثاني المذكور عالياً . فبالتركيز أن العديد من النظم السلطوية يحكمها قادة مدنيون يوظفون قوات الجيش أو الشرطة ، أو كليهما ، للقضاء على أى مقاومة لحكمهم . ويصبح واضحاً إذن أن حكم الكثرة يحتاج إلى شروط أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره .

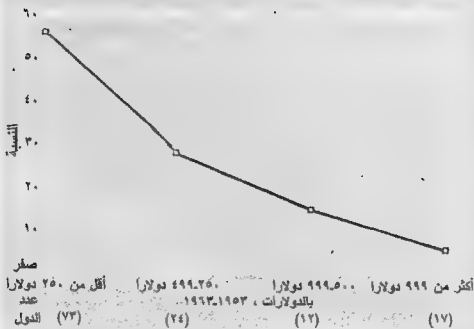
وأحد هذه الشروط يقترحه الشكل (٨ - ١) والذي يبين اختلافات حادة بين المناطق المختلفة في العالم فيما يتعلق باحتمال حدوث انقلابات فيها . هذه الاختلافات الإقليمية تشير بدورها إلى الأهمية المتوقعة للثقافات والمفاهيم والمعتقدات والتوجهات السياسية . وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل . وهناك اختلاف آخر يشير إليه الشكل (٨ - ٢) . فكلما نقص معدل دخل الفرد في دولة ما ، زاد احتمال حدوث انقلاب فيها . والواقع أنه ليس من الواضح مباشرة لماذا توجد هذه العلاقة . ولكن العلاقة الموضحة في الشكل (٨ - ٢) ، ماهي إلا جزء من علاقة أعم وأشمل بكثير تقوم بين حكم الكثرة من جانب ، والنظام الاقتصادي الاجتماعي للدولة من جانب آخر .

مجتمع حديث ودينامي وتعدى

يرتبط حكم الكثرة تاريخياً وبصورة واضحة بمجتمع يتميز بعدد من السمات المتداخلة : مستوى مرتفع نسبياً لدخل الفرد والثروة ، نمو اقتصادي طويل المدى ، التحضر ، قلة السكان الزراعيين واتجاههم إلى التناقص ، انعدام الأمية ، انتشار التعليم ، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبياً مثل شركات الأعمال ، النقابات ، الكنائس وغيرها ، معدلات عالية لمؤشرات ارتفاع مستوى المعيشة المتعارف عليها مثل نسبة وفيات الأطفال وتوقعات الحياة .

(٤) للحصول على نماذج لكل حالة ، انظر :

Alfred Stepan, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971) and «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion», in Alfred Stepan, ed., *Authoritarian Brazil* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), pp. 47-65. Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977) .



الشكل (٨ - ٢) : الدخل الفردي ونسبة الانقلابات في الأعوام ١٩٥٨-١٩٧٣ .

المصدر : 313, Finer

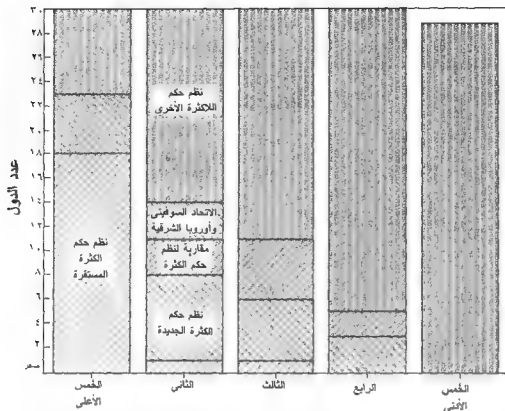
مثل هذه المجتمعات أطلق عليها مجتمعات ليبرالية ، رأسمالية ، برجوازية ، مجتمعات طبقة وسطى ، صناعية ، صناعية متقدمة (ومابعد الصناعية) ، حديثة (ومابعد الحديثة) ، تنافسية ، مجتمعات متجهة نحو السوق ، مفتوحة ، وغير ذلك . وهذه المجتمعات حديثة ، بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والدخل ، والاستهلاك ، والتعليم ، والتمدن ، وغير ذلك من مثل هذه السمات ؛ وهي ديناميكية بفضل معدلات نموها الاقتصادي والمستويات المرتفعة للمعيشة ؛ وهي تعديلية بسبب وجود جماعات وجمعيات ومنظمات ووحدات عديدة غير ذلك تتمتع باستقلال نسبي . ومن ثم يمكن أن نصف هذه المجتمعات بأنها حديثة ديناميكية تعديلية (واختزلاً : مجتمعات حديثة) .

ولنر كيف أن المجتمع حديث ينزع بقوة نحو أن يكون نظاماً لحكم الكثرة ، سيكون من المفيد أن نرتب دول العالم بالنظر إلى درجة تملكها لمؤسسات حكم الكثرة . وفي الشكل (٨ - ٣) تم تصنيف ١٦٣ دولة في ثلاث عشرة فئة . الفئة الأولى تتكون من الدول التي كانت تتمتع في منتصف الثمانينات بمؤسسات حكم الكثرة جميعها . ولكن هذه الدول تم تقسيمها إلى مجموعتين : (١ - أ) وتضم الدول التي

وجدت بها هذه المؤسسات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل (نظم حكم الكتلة المستقرة) ، و (١ - ب) وتضم الدول حديثة العهد بهذا النظام (نظم حكم الكتلة الجديدة) (٥) . وفي الفئات الأخرى ، وباستثناء واحد هام ، تم ترتيب الدول وفقاً للفترة الذي توافرت به مؤسسات أربع رئيسية من مؤسسات حكم الكتلة ، وهي : القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات متعددة وبديلة ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، وانتخابات حرة وعادلة . فمثلاً ، بالنسبة لدول اللغة الثانية فإن إحدى هذه المؤسسات كانت دون الحد الأدنى الضروري لوجود حكم الكتلة . وعلى طرف نقيض ، نجد غياباً تاماً من الناحية العملية لكل مؤسسات حكم الكتلة من الدول المنتمية إلى اللغة العاشرة . وهناك مجموعة هامة من الدول تتكون من الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا تشكل فئة خاصة بذاتها . فبالرغم من أنه في منتصف الثمانينات كان معظم هذه الدول يوجد ضمن اللغة العاشرة ، وقليل منها (بولندا والمجر) في فئة أعلى قليلاً ، إلا أنه بسبب التغيرات السريعة والجزرية التي حدثت في هذه الدول في النصف الأخير من عقد الثمانينات ، أصبحت تحتل مكاناً متميزاً . وسوف نلقى مزيداً من الضوء عليها بعد قليل .

وكما رأينا في الفصل السابق ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يعتبر مؤشراً تقريبياً للمجتمع الـ ح د ت ، لأنه يرتبط بالعديد من معالمه . ويوضح الشكل (٨ - ٤) أن معظم نظم حكم الكتلة المستقرة هي من بين الدول التي تقع في الخمس الأعلى ، طبقاً لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . فثلاثة من بين أغنى أربع دول هي نظم لحكم الكتلة ، مستقرة أو جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فليس من بين أفقر الدول - الخمس الأخير في الشكل (٨ - ٤) - ما يعتبر نظاماً لحكم الكتلة . ولو وضعنا جانباً الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، فسوف نجد أنه كلما قويت مؤشرات المجتمع الـ ح د ت ، زاد احتمال أن تملك الدولة مؤسسات حكم الكتلة . وعلى النقيض من ذلك بالتأكيد ، فإنه كلما ضعفت المؤشرات ، ضعف احتمال قيام مثل هذه المؤسسات . ولكن ، وكما يبين الشكل (٨ - ٥) ، فإن مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يولد نظم حكم الكتلة بطريقة آلية ، كما أن متوسط دخل الفرد المنخفض نسبياً لا يمنع قيامها بالضرورة . وإذا نحينا أوروبا الشرقية جانباً ، فإن الدول التي تمتد عن هذه القاعدة في الشكل (٨ - ٥) هي دول النفط في الشرق الأوسط التي أصابها الثراء فجأة ، فهذه الدول احتفظت إلى حد كبير بأشكال الحكم التقليدية بها . أما بقية المؤشرات الأخرى للمجتمع الـ ح د ت فتنبئ عن وجود علاقة أكثر اتساقاً [الشكلان (٨ - ٦) و (٨ - ٧)] .

(٥) ومن ثم ، فبعضها يعتبر دولاً حديثة ، وبعضها تمت مفرطته حديثاً ، أما البعض الثالث فتجد أن نظم حكم الكتلة قد أعيد تأسيسها فيه بعد فترة من الحكم السلطوي .



نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

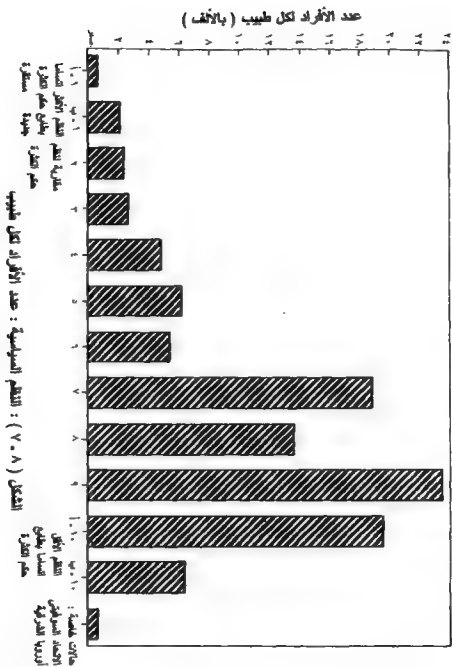
الشكل (٤.٨) : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ومدى تكرار نظم حكم الكثرة (١٤٩ دولة) .
المصادر : للناتج القومي الإجمالي ، أنظر المصادر التي تكررت بخصوص الجدول (٢.٦) .
أما لتصنيف الصيغ ، فأنظر الشكل (٣.٨) .

ما الذي يفسر هذه العلاقة ؟ توجد سمات كثيرة جداً في المجتمع الـ حد د ت تشجع على قيام حكم الكثرة إلى درجة أنه يضحي من الخطأ أن نركز على سمة واحدة فقط مثل الناتج القومي الإجمالي ، بوصفها أساسية أو سببية . والجوانب المتعددة في المجتمع الـ حد د ت المشجعة على قيام نظم حكم الكثرة يمكن اختزالها في سمتين عامتين : (١) المجتمع الـ حد د ت يشجع القوة والنفوذ والسلطة والتحكم بحيث لا تتركز في أي بؤرة واحدة ، بل تتوزع بين مجموعة متنوعة من الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات ، (٢) ويرعى توجهات ومعتقدات مشجعة للأفكار الديمقراطية^(١) .

وبالتالي ، فإنه إذا مابدأت دولة سلطوية ما في اكتساب سمات المجتمع الـ حد د ت ، فإنها تولد أيضا ، وفي ذات الوقت ، ضغطا داخليا اجتماعيا واقتصاديا

(١) أنظر : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 1.

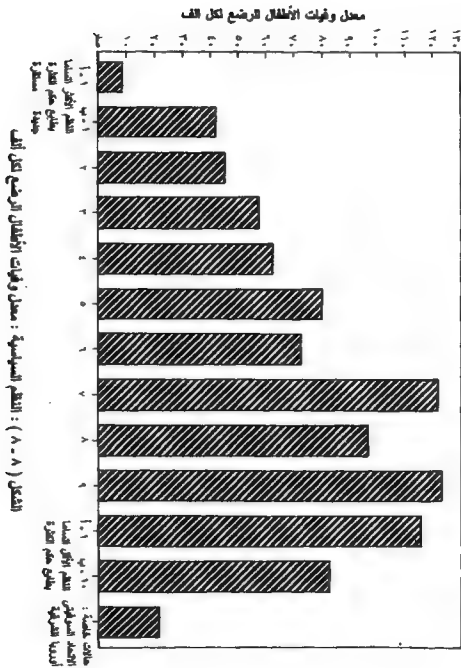




وتقافيا ونفسيا وسياسيا لاقامة الحقوق والحريات والفرص ، وتقويتها بهدف البحث عن المعلومات والحصول عليها من مصادر غير حكومية ، وتعبير المرء عن معتقده ، وتكوين منظمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مستقلة ، والمشاركة فى الانتخابات الحرة العادلة لاختيار أصحاب المناصب العليا فى الحكومة . وقمع الحركة الرامية إلى التغيير فى مثل هذه الحالة يضحى أمراً صعباً ، ومكلفاً للقيادة ، حيث سينشأ بالضرورة تناقض بين النظام السياسى السلطوى من جانب ، والطابع البازغ للمجتمع من جانب آخر .

ومع حلول عقد الثمانينات ، كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قد اكتسبت الكثير من سمات مجتمعات الحد د ت ، كما يتضح فى الأشكال من (٨ - ٣) إلى (٨ - ٨) . ومن ثم نشأ تناقض عميق بين أنظمتها التى تنتم بسلطوية شديدة فى جانب ، وبين الضغوط التى ولّدها مجتمعاتها الحد د ت الوليدة فى جانب آخر . وكانت القيود المفروضة على المعلومات وحرية التعبير وتكوين المنظمات فى بولندا والمجر أقل منها فى الاتحاد السوفيتى . وعندما تقلد جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، وتقدم ببرنامج يدعو إلى انفتاح أكبر وممارسات ديمقراطية أكثر فى الحكومة ، بدأت تبرز أمام الرأى العام القوى التى كانت حتى ذلك الوقت مقهورة ، وبدأ النظام السياسى السوفيتى يقترب من حكم الكثرة .

والعلاقة القوية القائمة بين نظم حكم الكثرة النامية من جانب ، والمجتمع الحد د ت المتطور جداً من جانب آخر ، ليست موضع شك . ولكن إذا كان تفسير هذه العلاقة يكمن فقط فى السمتين المذكورتين قبلاً ، فهذا يعنى إذن أن أى مجتمع تتوافر فيه هاتان السمتان سوف يكون مهياً لقيام نظام حكم الكثرة به . ولكن الإحدى والعشرين دولة التى قامت بها المؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل - وهى الدول الأقدم والأكثر استقراراً والموضحة فى الشكل (٨ - ٣) - لم يكن بها مجتمعات حد د ت عندما تجذرت فيها هذه المؤسسات وتطورت . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت مجتمعاً تسيطر عليه الزراعة إلى حد بعيد . فلو كنا نمتد على أنواع المؤشرات الموضحة فى الأشكال المستخدمة فى النص عالياً ، فقد نخلص إلى أن قيام نظام حكم الكثرة فى الولايات المتحدة كان احتمالاً بعيد التحقق . ولكن مجتمع أمريكا الزراعى كان يمتلك بالفعل السمتين الحيويتين ، على الأقل بين الذكور البيض : فلقد كان يشنت القوة والنفوذ على نطاق واسع بين الذكور البيض ، كما أنه نمت بينهم معتقدات مشجعة للديمقراطية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تعود المجتمعات الزراعية ، على شاكلة المجتمعات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والنرويج



ومويسرا ، الظهور مرة أخرى ، فإن فائدتها تكمن في كونها تقوم بتذكيرنا بأن المجتمع الحديث لا يمثل ضرورة حتمية لقيام نظم حكم الكثرة .

وبالرغم من وضوح قوة العلاقة إلا أن الانحرافات في الاتجاهين تنبئنا بأن هناك عوامل أخرى لابد أن تكون موجودة وفاعلة . ولقد اختبرنا أحد هذه العوامل قبلاً ، وهو السيطرة على الجيش والشرطة . وهناك عامل آخر لابد أن يؤخذ في الاعتبار ، وهو الطريقة التي قد تؤثر بها الثقافات الفرعية في الحياة السياسية .

الثقافات الفرعية^(٧)

كما رأينا قبلاً ، فإن الدول تتباين في حجم ميراثها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين والتجمعات الاثنية والجنس واللغة ، وكذا في قدر تكريات المعالجة الماضية لهذه الاختلافات ، وكلا المظهرين هام . ويتأثر مستوى التراضي في دولة ما ، وبالتالي مدى توافر فرص التعايش السلمي وقيام نظم حكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات الفرعية في جانب ، وكذا بطريقة التعامل مع هذه الاختلافات في جانب آخر . وميراث الاختلافات بين الثقافات الفرعية يزيد من مساحة الصراع الكامن . فحقيقة أن نيوزيلندا والسويد والنرويج وإيسلندا تتمتع بتجانس ثقافي شبه تام ، تفسر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن الثقافات الفرعية التي لا حصر لها في الهند تصغر بدرجة كبيرة المستوى العالي للصراع بها . وليس من المستغرب إذن أن نظم حكم الكثرة أكثر شيوعاً في الدول المتجانسة عنها في الدول التي تعاني من تصدعات عديدة في الثقافات الفرعية .

ولكن الطرق التي تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضاً على تفسير مستويات التوافق والصراع . فإذا كان مستوى الصراع أكثر ارتفاعاً في بلجيكا عنه في سويسرا على سبيل المثال ، فإن قدر كبيراً من تفسير ذلك نجده في حقيقة أن سويسرا استطاعت برغم وجود أربع مجموعات لغوية بها ، وديانيتين ، وولاءات إقليمية قوية ، أن تتجنب أي تمييز خطير بين الثقافات الفرعية بها . على العكس من ذلك ، نجد أن بلجيكا مازالت تعاني من التمييز بين الفلامنكيين والفرنسيين

(٧) تعاملت بعض الدول بنجاح مع تصدعات الثقافات الفرعية بها عن طريق خلق نظم ديمقراطية عشائرية .. والتي يشارك من خلالها كل الزعماء السياسيين المنتمين إلى الثقافات الفرعية المتميزة في تداول كبير ، لا يسمح بأن يتم اتخاذ أي قرارات تؤثر في المصالح الحيوية لأي من الثقافات الفرعية دون اتفاق زعمائهم . ومن الحالات التي حققت نجاحاً : السويد ، هولندا ، بلجيكا . لوصف وتحليل للديمقراطية العشارية انظر : Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والذى يمتد عمره لقرون عديدة مضت . أما الولايات المتحدة ، ورغم نجاحها النسبى فى تجنب الصراعات بين شعب يتسم بالتنوع الدينى والاثنى ، فلديها سجل لا يباريها فيه أى نظام آخر لحكم الكثرة ، فيما يتعلق بالتمييز ضد السكان من أصل إفريقى سواء كعبيد أو كمواطنين فيما بعد . وميراث التمييز هذا كان سبباً مباشراً للتوترات الداخلية حول حقوق الأمريكيين الأفارقة والفرص المتاحة لهم ، والتي سادت الولايات المتحدة فى الستينات .

والعوامل التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى العوامل الوحيدة التى يتطلبها تفسير كامل لوجود ، أو غياب حكم الكثرة ، فلم يرد هنا ، مثلاً ، أى ذكر للمعتقدات أو الاتجاهات أو الأفكار أو التوجهات أو الثقافة السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن كلاً من هذه العوامل يلعب دوراً كبيراً ومستقلاً . وبعض هذه الجوانب سوف يتم تناوله فى الفصل القادم .

من الواضح إذن أن العديد من الدول فى العالم يمتلك الآن الكثير من ، أو حتى كل الشروط الضرورية لقيام نظم حكم الكثرة . وإذا طورت هذه الدول تلك الشروط ، وكلما تزايد عدد الدول التى تطورها ، فإن احتمال تطويرها للمؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة سوف يزداد أيضاً . ولكن فى العديد من الدول ، على الجانب الآخر ، نجد أنه من غير المحتمل أن تظهر الشروط التى تمهد لنظم حكم الكثرة فى المستقبل المنظور . وفى مثل هذه الدول ستقوم حتماً نظم سياسية لحكم اللاكثرة .

ومن المؤكد أنه لا يوجد ما يضمن تسوية للصراعات السياسية سلمياً ، أو تحقق المثاليات الديمقراطية بصورة كاملة ، أو أن نظاماً جديدة عديدة لحكم الكثرة سوف تبرز ، أو حتى أن نظم حكم الكثرة القائمة سوف تستمر ، ولكن سيكون فى حدود المعقول أن نأمل أنه مع نمو معرفتنا المتعلقة بالقضايا المحورية المطروحة فى هذا الفصل ، سيضحى الناس قادرين على التحرك بطريقة أكثر حكمة لتقليل القسر ، ولتسوية صراعاتهم سلمياً ، ولترقية أداء حكوماتهم إذا ما قيس هذا بالمستويات الدقيقة غير المنحقة للديمقراطية .

الفصل التاسع

الرجال والنساء المهتمون بالسياسة

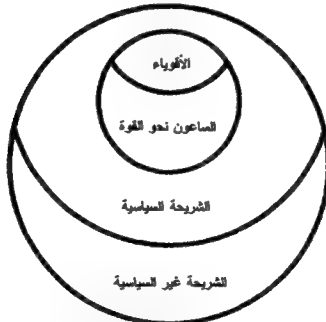
نتبع أى نظرية سياسية من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً . وإذا ما طرحنا جانباً بعض الاستثناءات القليلة ، فنجد أن بنى البشر لايحيون في عزلة تامة . وبغض النظر عما إذا كانت عناصر الغريزة ، أو العادة أو الضرورة أو الاختيار ، هى التى تجعل البشر ينزعون إلى تشكيل المجتمعات ، فإنها قد برهنت بوضوح ، وعلى مدار آلاف السنين ، أن الإنسان حيوان اجتماعى . ولكن ، وبالرغم من كونهم حيوانات اجتماعية ، إلا أن البشر ليسوا بالضرورة أو بالغريزة أو بالتعليم ، حيوانات سياسية - على الأقل ليس بنفس المعنى . وبالرغم من أنهم يحيون فى مجتمع ، فإنهم قد لايشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ، ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات والقيم السياسية لذلك المجتمع . وإذا كان بعض الناس يهتم بهذه الأمور ، فإن الكثير منهم لاتعنيه تلك الأمور فى شئ .

وبالرغم من هذا ، فلأن البشر اجتماعيون نجدهم يقيمون أنظمة سياسية . فمن الواضح أن البشر لا يستطيعون أن يحيوا معاً دون الدخول فى علاقات نفوذ . وعندما تصبح هذه العلاقات مستقرة ومتكررة ، توجد النظم السياسية .

وبهذا المعنى الفضفاض يستطيع المرء أن يقول (مع أرسطو) إن الإنسان حيوان سياسى . فبغض النظر عن قيمهم واهتماماتهم ، يقع الناس لا محالة فى أحابيل النظم السياسية . سواء أحبوا هذه الحقيقة أم لا ، وسواء أدركوها أم لم يدركوها .

ولكن الأشخاص الذين يُوجدون داخل حدود نظام سياسي ما ، لا يكونون مهتمين ، وبنفس الدرجة ، بالحياة السياسية . بالإضافة إلى هذا ، فإن الفرد قد يكون مرتبطاً بشدة بالحياة السياسية لنظام ما - الأسرة مثلاً ، أو النادي ، أو مكان العمل ، أو الشركة ، أو النقابة ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، ومثل ذلك من الأنظمة - ولكن ليس بالحياة السياسية المتعلقة بحكومة الدولة ، وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول تحت اسم الحكومة . وبسبب أهمية الحكومة ، فإن هذا الفصل سوف يركز بالأساس على الأنشطة التي تقوم بها هذه الحكومة بالتحديد . ومن ثم ، فإن مصطلحات مثل السياسة ، والحياة السياسية ، والتوجهات السياسية وغيرها ، سوف تشير إلى الأنشطة المحيطة بحكومة الدولة . ومن ثم يجب أن نتذكر أن الوصف والتحليل في الفصل الحالي لا ينطبقان بالضرورة على أنشطة في مجالات أخرى بخلاف حكومة الدولة .

لقد ذكرت منذ لحظة مضت أن الناس لايهتمون بدرجة مساوية بالحياة السياسية . وهذا يتضح أكثر فيما يتعلق بحكومة الدولة . فبعض الناس لا يبالون بالسياسة في هذا المجال ، وبعضهم الآخر يكون مهتماً جداً . وحتى من بين هؤلاء الذين يرتبطون بشدة بالسياسة ، فإن البعض منهم فقط هم الذين يسمعون بنشاط وهمة نحو القوة . ومن بين الساعين نحو القوة ، فإن البعض يحصل على قدر من القوة أكثر من الآخرين . وهذه المجموعات الأربع - الشريحة غير السياسية ، الشريحة السياسية ، الساعون نحو القوة ، الأقوياء - يوضحها الشكل (٩ - ١) .



الشكل (٩ - ١) : الشرائح السياسية

الشريعة غير السياسية

بما أن الشريعة غير السياسية تتدخل بأشكال غير مدركة مع الشريعة السياسية ، فإن وضع أى حد قاطع بين الشريحتين لا بد أن يكون تحكيمياً . وبالرغم من هذا ، فإنهما - كما سوف نرى - متميزتان عن بعضهما البعض . ولأن العديد منا يعتبر أنه من الأمور المسلم بها أن الناس حيوانات سياسية بالطبع ، فإن وجود مواطنين نشيطين مهتمين ، وهم الذين يكونون الشريعة السياسية ، نادراً ما يحتاج إلى تفسير . ولكن الذى يبدو محيراً أكثر هو وجود الشريعة غير السياسية .

ومع ذلك ، يبدو من الصحيح أنه فى معظم الدول فإن الذين يظهرون اهتماماً واضحاً بالمسائل السياسية ، ويكونون مهتمين ومطلعين على السياسة ونشيطين فى الحياة العامة ، لا يشكلون نسبة كبيرة من البالغين ، بل على العكس فهم عادة ما يمثلون أقلية . وحتى فى الدول التى بها حكومات شعبية حيث تكون فرص المشاركة السياسية كبيرة ، فإن الشريعة السياسية لا تشمل كل المواطنين بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، ففي كل نظم حكم الكثرة يبدو أن عدداً كبيراً من المواطنين يكون غير مهبال بالسياسة ، وغير فعال نسبياً - باختصار يكون غير سياسى .

وبالتأكيد ، توجد تباينات هامة من نظام إلى نظام ، ومن وقت إلى آخر ، ولكن فضل جزء كبير من المواطنين فى استغلال فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، يبدو كأنه ظاهرة عالمية تقريباً . حتى الدولة المدينة فى اليونان ، والتى تعتبر أحياناً نموذجاً للمشاركة الديمقراطية ، لم تكن محصنة ضد هذا^(١) .

وأحياناً تعتبر اجتماعات مدينة نيويورك كنماذج للمشاركة الديمقراطية . ولكن مثلما كان الحال عليه فى أثينا ، فإننا نجد فى مدن نيويورك أيضاً مواطنين غير

(١) الليل الباقى مجزأ إلى حد كبير بدرجة لا تسمح بإمكانية الوصول إلى صورة متكاملة أو خلاصات جادة . والباحثون الكلاسيكيون يختلفون فى تفسيراتهم . ومن الحجم المقدر لمواطنى أثينا (من ثلاثين إلى أربعين ألفاً) ، ومن التصاب القانونى الواجب لصحة الاجتماع والمطلوب لأغراض معينة (ستة آلاف) ، ومن تكدير مقاعد الجمعية العامة للمواطنين بثمانية عشر ألفاً حيث كانت تجتمع الجمعية ، يضى من المعقول أن نخلص إلى أن نسبة بعدد بها من المواطنين الأثينيين لم يكونوا يحضرون اجتماعات الجمعية . ولقد تم الحصول على هذه الأرقام من : C.M. Bowra, *Classical Greece* (New York: Time Inc., 1965), p. 108., and H.D.F. Kitto, *The Greeks* (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1951, 1957), p. 131.

وهناك وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية فى أثينا كانت تتمتع بقدر عال من المشاركة والديمقراطية ، أنظر : Josiah Ober, *Mass and Elite in Democratic Athens* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

مهتمين بممارسة حقوقهم ، أو بالقيام بالتزاماتهم السياسية^(٢) . وحتى اليوم مازالت المشكلة تعتبر حادة . ففي معظم نظم حكم الكثرة نجد أن ما بين ، خمس وثلاث الناخبين الذين لهم حق التصويت لا يشاركون عادة في الانتخابات العامة ، ونسباً أكبر من ذلك بكثير يتمتعون عن المشاركة في أنواع أخرى من الأنشطة السياسية^(٣) .

فلماذا حتى في المجتمعات الحديثة ، ورغم انتشار التعليم والانتخابات العامة والنظم السياسية الديمقراطية ، نجد أن الشريحة غير السياسية كبيرة إلى هذا الحد ؟ ولنجيب عن هذا السؤال سوف نحتاج إلى مساحة أكبر بكثير مما يمكن أن يتاح هنا ، ولكن يمكننا أن نعطي إجابة قصيرة ، وإن كانت متبذرة شكلية إلى حد ما . ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي توضح لماذا لا يخرط الناس في السياسة .

(١) سيكون من غير المرجح أن تتخرط في السياسة إذا ما اعتبرت أن المكافأة المتوقعة من وراء ذلك منخفضة القيمة مقارنة بالمكافأة التي تتوقعها من أنواع أخرى للنشاط . فالمكافآت التي قد يحصل عليها الفرد (أو يتوقعها) من النشاط السياسي يمكن أن تنقسم إلى نوعين : مكافآت مباشرة يتحصل عليها الفرد من النشاط ذاته ، وفوائد غير مباشرة يتحصل عليها كنتيجة مترتبة على هذا النشاط .

والمكافآت المباشرة التي يتم الحصول عليها من الانخراط في الحكومة تتضمن إحساس المرء بأنه يفي بالتزاماته كموطن ، وتتضمن أيضاً متعة التفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء والمعارف ، وارتفاع مستوى الاعتراف بالذات كنتيجة للاتصال

(٢) في نيو هافن ، على سبيل المثال ، تبدو المشكلة كأنها قائمة بصفة مستمرة . في عام ١٦٤٢ نجد المحكمة العامة للمستعمرة قد ، أفرت أن أي إيمان حر يتقاعص بعد تحذيره عن المثول أمام المحاكم العامة قبل أن ينتهي سكرتير المحكمة من تلاوة قائمة للقضايا ، سوف يتم تغريمه شلناً وستة دايم ، وأن أياً من المزارعين الآخرين الذين يكتشف غيابهم بعد أن تكون أسماؤهم قد تليت سوف يتم تغريمهم شلناً . فريق الحداثة للسنوات القليلة الأولى قد اتفقت وأضحى حضور المحاكم العامة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للكثيرين . . وبعد مرور قرن على هذا ، كانت المشكلة مازالت قائمة دون حل . Charles H. Levermore, *The Republic of New Haven* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1886) pp.44,231.

(٣) نسب الإشغال المتعددة للمشاركة وللموجودة في عدد من الدول يمكنك أن تجد في : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 10.C. Bingham Powell, Jr., «American Voter Turnout in Comparative Perspectives», *American Political Science Review* 80, No.1 (March 1986), pp. 18-43. Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A seven-Nation Comparison* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978). Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II. 5, p.56.

بشخصيات هامة ، أو كنتيجة للقدرة على الوصول إلى معلومات غير متاحة ، ومتعة السياسة ذاتها بوصفها مباراة أو منافسة قد يكسب فيها الجانب الذى يميل له المرء أو يخسر . وهكذا . ولكن بالنسبة للعديد من الناس ، فإن النشاط السياسى أقل مكافأة بكثير من غيره من الأنشطة . مثل الأسرة ، أو أماكن الترفيه ، أو ساعات العمل ، أو الجيرة . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الانخراط فى الحياة السياسية للدولة يرتب مشاعر ونخلاً وأمناً واحتراماً ومتعة ، وغير ذلك من القيم التى تكون أقل بكثير مما يحقّه المرء من العمل فى مهنته ، أو مشاهدة التلفزيون ، أو القراءة ، أو صيد السمك ، أو اللعب مع الصغار ، أو مشاهدة مباراة لكرة القدم ، أو تركيب جهاز موسيقى جديد . ويرجع تفسير ذلك بلاشك إلى حقيقة أن الناس لا يعتبرون كائنات حكيمة متأملة مخنية بالغريزة . والكثير من رغبتنا الأكثر سيطرة ، ومصدر العديد من أقوى عناصر الإشباع بالنسبة لنا يمكن أن نرجعه إلى دوافع واحتياجات ومطالب بيولوجية ونفسية قديمة وثابتة . فالحياة السياسية المنظمة ظهرت فى مرحلة متأخرة من تطور الإنسانية ؛ واليوم يتعلم الناس كيف يتصرفون كمشاركين فى السياسة وذلك بمساعدة من - وكثيراً فى إطار معوقات من - ملكة غريزية تكونت كنتاج لعملية تطور طويلة . فتجنب الألم ، وعدم الارتياح ، والجوع ، وإشباع الرغبات الجنسية ، والحب ، والأمان ، والاحترام هى احتياجات ملحة وأولية ، وعادة مانع الوسائل السريعة والمحسوسة لإشباع هذه الاحتياجات خارج نطاق الحياة السياسية⁽⁴⁾ .

أما الفوائد غير المباشرة المتوقعة من النشاط السياسى ، فيمكن أن تنقسم إلى نوعين : فبعضها يعتبر فوائد خاصة يحصل عليها فرد معين أو أسرة بعينها - مثلاً وظيفة عن طريق قادة الحزب ، أو مكافأة مادية للقيام بالعمل فى مراقبة الانتخابات ، أو استغلال ما للنفوذ ، وهكذا . أو قد تتخذ الفوائد شكل قرارات حكومية تفضيلية : تعتمد الحكومة تقيماً للأرض غير موحد يمكن شخصاً ما من توسيع منزله ، أو تصدر الترخيصات ، أو تصدر إعطاء من أداء الخدمة العسكرية بسبب بعض الظروف الأسرية ، أو تزيل أعمدة الهاتف التى تشوه المناظر الجميلة ، أو تمنح مساعدات زراعية ، أو توافق على توصيل إمدادات مياه أفضل إلى بيت ما⁽⁵⁾ .

(4) يكلرن روبرت (لين) Robert E. Lane النفوذ والقوة بوصفهما مصدرين للإشباع والتعود ، وذلك فى : «Experiencing Money and Experiencing Power,» in Ian Shapiro and Grant Reicher, Power, Inequality and Democratic Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 80-105. Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America (New York: Harper and Row, (5) 1972), p. 49.

ولقد تم استخلاص التمييز بين شكلى المشاركة المنكوبين فى هذه الفقرة ، والفقرة التالية ، من مناقشات فريدا ونائى .

والفوائد الخاصة تشكل دافعاً كافياً لبعض الناس للقيام بالمشاركة السياسية . فالآلة السياسية الأمريكية التقليدية بنت ولاء المؤيدين لها والعاملين في الأحزاب أساساً على المكافآت الخاصة .

ولكن المكافآت الخاصة نادرأ ما تتمتع بصورة كافية لتشمل كل المواطنين . وغاية ما يطمح معظم المواطنين أن يحصلوا عليه من الحكومة هو المكافآت الجماعية . وتتمثل في النتائج المترتبة على تلك النوعية من القرارات التي تمس فئة كبيرة من الأشخاص مثل دافعي الضرائب ، أو المستفيدين من سياسات التأمين الاجتماعي ، أو سائقي الميانات ، وهكذا . وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالحرب والسلام ، وقرارات الشؤون الخارجية والسياسات العسكرية ، وما يشابه ذلك من مسائل أخرى ، فإننا نجد أن كل المواطنين يتأثرون بها . ولكن بعض الأشخاص لا يعتقدون أنهم يستفيدون من هذه الأنشطة الحكومية . ففي مسح للاتجاهات والأنشطة السياسية للمواطنين شمل أربعة نظم لحكم الكثرة بالإضافة إلى نظام يسوده الحزب الواحد (المكسيك) ، قرر حوالي ثلاثة أرباع السكان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم يعتقدون أن أنشطة الحكومة تنزع نحو الارتقاء بمستوى مناطقهم ؛ وتبنى مثل هذا الاعتقاد ما يقرب من نصف السكان في كل من ألمانيا وإيطاليا ، وثمان السكان في المكسيك . أما الباقي فكانوا بدرجات مختلفة إما معادين ، أو متشككين ، أو غير متأكدين ، أو بدون رأي^(١) . فالمكافأة المتوقعة من الانخراط في السياسة هي إذن بعيدة ومبهمة بالنسبة لبعض الناس ، في حين أن المكافآت المتولدة من أنشطة أخرى تكون حالة ومحسوسة بصورة أكبر .

وباختصار ، فإنه بالنسبة لبعض الناس فإن نفقات الانخراط في السياسة تكون ببساطة باهظة بدرجة لاتجعلها تستأهل المخاطرة . فهؤلاء الأشخاص لا يكونون مستعدين للتخلي عن الفوائد والمكافآت الحالية والمؤكد والمحموسة ، المستمدة من الأنشطة غير السياسية ، لكي يحصلوا على فوائد مؤجلة وغير مؤكدة ومجردة قد تتولد عن المشاركة السياسية .

(٢) ليس من المرجح أن تتخرب في السياسة إذا ما اعتقدت أنه لا يوجد فارق جوهري بين البدائل المتاحة أمامك ، وبالتالي فإن أي ماتقوم به لن يكون له تأثير . وبالتالي فإن الناس الذين يقولون إنهم لا يهمهم ، أي حزب سيفوز في انتخابات الرئاسة هذا الخريف ، يكون احتمال تصويتهم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقل بكثير من هؤلاء الذين يقولون إنهم يهتمون جداً بهذا

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, (١) 1965) Table II-3, p. 48.

الأمر^(٧) . وبعض الناس لا يصوتون ولا يشاركون في السياسة ، لأنهم يعتقدون أن المرشحين والأحزاب لا يتيحون لهم فرص اختيار حقيقية .

(٣) سيكون احتمال انخراطك في السياسة قليلاً إذا ما اعتقدت أن ما تقوم به لن يحدث فرقاً ، لأنك لا تستطيع أن تحدث تغييراً جوهرياً في النتيجة على أي حال . فلقد أوضح عدد كبير جداً من البحوث المسحية وجود علاقة قوية بين ثقة المرء في أن ما يقوم به له دلالة ، من جانب ، ومدى انخراطه في السياسة ، من جانب آخر . فكلما ضعف لدى المرء الاحساس بالفعالية السياسية ، قل احتمال أن يكون منخرطاً في السياسة^(٨) .

وثقة المرء في قدرته على أن يكون فعالاً ومؤثراً في الحياة السياسية ، تعتمد على عوامل كثيرة . والثقة قد تعكس بالتأكيد تقييماً واقعياً لموقف ما . فلن يكون من المستغرب أن ينخفض بشدة احتمال تصويت الأشخاص الذين يشعرون بأن المنافسة في انتخابات ما قائمة ستكون موجهة تماماً لصالح طرف واحد . وهذا على خلاف الحال مع هؤلاء الذين يشعرون بأن مجال المنافسة سيكون قوياً جداً بين المتنافسين . وحتى هؤلاء الأشخاص الذين تهمهم نتيجة الانتخابات إلى حد كبير ، قد يتخذون قراراً بعدم التصويت إذا ما اعتقدوا أن الانتخابات ستكون متحيزة لجهة واحدة بدرجة تجعل صوتهم لا يحدث أي فرق^(٩) . ولا يجب أن يكون مستغرباً أيضاً أن تعرف أنه

(٧) ظهر أول ربط بين التصويت من جانب ، والاهتمام لدى الناخبين الأمريكيين من جانب آخر ، في الدراسة الكلاسيكية : Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller and Donald Stokes, *The American Voter* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1960), p. 104. ومنذ ظهور هذا العمل وبعض الدارسين يطرح مقولة إن التدهور في اهتمام الناخبين الأمريكيين فيما يتعلق بالحزب الذي ينجح في الانتخابات أسهم بشدة في تدهور مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية . ولكن البعض الآخر من الدارسين يطرح مقولة مؤداها أنه نظراً لأن العلاقة بين الاهتمام والمشاركة في الانتخابات متواضعة ، ولأن تدهور الاهتمام يكون متواضعاً أيضاً ، فلا بد أن تضمن عوامل أكثر أهمية . Cf. Paul R. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America», *American Political Science Review* 76, no.3 (September 1982), p.519; and Carol A. Cusack and Robert C. Luskin, «Simple Explanations of Turnout Decline», *American Political Science Review* 82, no.4 (December 1988) p.1325.

(٨) لمقراءة في آثار الفعالية السياسية على مدى إقبال الناخبين في تسع دول ، طالع : Powell, «American Voter Turnout», Table 4, p. 30

(٩) الفرضية التي مؤداها أن الانتخابات التي يكون التنافس فيها متحيزاً بوضوح نحو جهة واحدة ، تقل فيها دوافع الناخبين للإدلاء بأصواتهم . في حين أن السياسات الانتخابية التي تتقارب فيها فرص المتنافسين تزيد من دوافع المواطنين للمشاركة في التصويت ، تلك الفرضية لها تاريخ طويل ، كما أنها تثير مناقشة وجدلاً أكاديمياً مستمراً . وفي عام ١٩٣٠ ، وجد هارولد ف . جوسنيل Harold F. Gosnell أن الانتخابات البريطانية قد فكت هذه الفرضية ، وذلك في دراسته : *Why Europe Votes* (Chicago: University of Chicago Press, 1930), p. 14.

من المحتمل أن يكون لدى الناس في بعض الدول ثقة في قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين في تغيير توجه الحكومة على المستوى المحلي ، أكبر من الثقة في قدرتهم على إحداث ذلك على المستوى القومي (١٠) .

وبغض النظر عما إذا كان هذا التقييم واقعياً أم لا ، فإن الكثير من الناس يقعدهم الشعور بأن المسؤولين لن يسيروا « أشخاصاً مثلهم » أى اهتمام . وفي الولايات المتحدة ، فإن الثقة السياسية ، أو الشعور بالفعالية السياسية ، ينزع إلى التزايد كلما ارتفع دخل الفرد أو مستواه الاجتماعي أو خبرته السياسية أو قدر التعليم الذي تلقاه ، وهذا العنصر الأخير يعتبر أهم من كل ماسبقه من عناصر .

وربما يكون « لشخصية » المرء علاقة بإحساسه بالفعالية . فالنفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بفرص المرء للتأثير في السياسة ، من المحتمل أنها يرتبطان بعوامل أعمق في شخصيته ، مثل الشعور بالثقة الذي يصيب نظرة المرء الكلية للأمور (١١) . وشعور المرء بالثقة سياسياً ، أو افتقاره إلى ذلك ، قد ينمو ذاتياً . فالمرء الذي يفقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة ، مما يقلل من فرصه لأن يكون مؤثراً ، وهذا بالتالي يقلل من ثقته بنفسه . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لانهراطه في السياسة .

(٤) احتمال انهيارك في السياسة سيكون أقل إذا ما شعرت بأن النتائج سيكون مرضياً لك نسبياً دون أن تتدخل . فالمواطن الذي يشعر بأهمية قرار سياسي معين ، قد لا يحاول مع ذلك التدخل بخصوصه إذا كان واثقاً من أن القرار

- وفي دراستهم الموازية للدراسة السابقة ، وجد كامبل وزملاؤه أن انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أثبتت للفرضية أيضاً (The American Voter, pp. 516-19) . ولكن الدراسات المتأخرة أثبتت أن نلفقات الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة تزداد أيضاً في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها فرص المتنافسين متقاربة . والافتراض هو أنه كلما زاد الإقبال ، زاد عدد الذاهبين للتصويت . وبالرغم من هذا ، فإنه من الواضح أن تقارب الفرص بين المتنافسين له بعض التأثير على دوافع الناخبين للذهاب للإدلاء بأصواتهم في الولايات المتحدة . انظر على سبيل المثال : Samuel C. Patterson and Gregory A. Caldeira, «Getting Out the Vote: Participation in Gubernatorial Elections», American Political Science Review 77, no. 3 (Sept. 1983), pp.675-89; Gary W. Cox and Michael C. Munger, «Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections», American Political Science Review 83, no.1 (March 1989), pp. 217-31. توافر هذه العلاقة في دول أخرى يعتبر أمراً غير واضح تماماً . انظر : Powell «American Voter: Turnout», and Robert W. Jackman, «Political Institutions and Voter Turnout in the Industrial Democracies», American Political Science Review 81, no.2 (June 1987), pp. 405-24. Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, Size and Democracy (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), pp. 53-65.

Campbell et al., The American Voter, pp. 516-19 (١١)

سيكون مرضياً في كل الأحوال . فكما أن انخفاض الثقة في فعالية المرء السياسية لا يشجع على المشاركة ، فإن الثقة الزائدة في عدالة وشرعية واستقرار وصلاح القرارات في النظام السياسي الذي ينتمي إليه المرء ، قد تجعل مشاركة المرء تبدو كأنها غير ضرورية .

(٥) سينخفض احتمال انخراطك في السياسة إذا ما شعرت أن المعرفة التي لديك محدودة جداً إلى درجة لا تجعلك مؤثراً . ويبدو أنه في كل دولة توجد أعداد كبيرة من الناس يشعرون أنهم لا يفهمون السياسة جيداً^(١٢) . وليس من المستغرب إذن أن يتحول بعض هؤلاء بعيداً عن السياسة تماماً .

(٦) وأخيراً ، فإنه كلما زادت العقبات الموضوعية أمامك ، انخفض احتمال أن تتخاطر في السياسة . فعندما يتوقع الناس أن يحصلوا على مكافآت عالية كنتيجة لنشاط ما ، فيكونون مستعدين للتغلب على عقبات كبيرة ، وللتضحية بنفقات ، مرتفعة من أجل الحصول على هذه المكافآت . ولكن إذا ما اعتقدوا أن المكافآت ستكون ضئيلة ، أو أنه لن تكون هناك مكافآت أصلاً ، فإن مجرد ظهور عقبات أو وجود نفقات ، ولو متواضعة ، سيكون كافياً جداً لتثبيطهم . فلم تتكبد مثقبة تسليق السور إذا لم تكن الحشائش على الجانب الآخر منه أكثر اخضراراً ؟

ومن ثم ، فهناك سبب قوي للاعتقاد بأن المشاركة المنخفضة في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة ، مقارنةً بمعظم الدول الأخرى ، ترجع في جزء منها إلى عائق إضافي علاوة على عملية التصويت ، وهو متطلبات التسجيل . ففي الدول الأخرى ، لا يكون المواطنون في حاجة إلى التسجيل ، أو عندما يكون هذا واجباً فإنهم عادة ما يقومون به بطريقة بسيطة وملائمة بل وآلية . أما في الولايات المتحدة ، فإن الاختلافات في إجراءات التسجيل ومتطلباته تؤثر في نسبة السكان في سن التصويت الذين يقومون بالتسجيل^(١٣) .

كما أن نفقات الانخراط في السياسة قد تتفاوت أيضاً باختلاف الأنشطة . فكما أكد كل من فريا Verba ونای Nie ، فإن بعض الأنشطة مثل الحملات الانتخابية تتضمن

(١٢) Dahl and Tufte, *Size and Democracy*, Table 4.8, p. 54

(١٣) Steven J. Rosenstone and Raymond E. Wolfinger, *Who Votes?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981). ولقد خلص باول Powell من دراسته للمقارنة لتسع دول إلى أنه ، إذا ما تبنت الولايات المتحدة التسجيل الأوتوماتيكي ، أو شيئاً مشابهاً ، فقد يزداد الذهاب للتصويت بنسبة ١٤٪ . . (p. 35) «American Voter Turnout»

صراعاً مع المشاركين الآخرين في الحملة ، وسيكون من المرجح إذن أن يبقى الأشخاص الذين يعضون الصراع خارج نطاق مثل هذه الأشكال للمشاركة . ولقد أشارا إلى أنه بالإضافة إلى هذا ، هناك بعض الأنشطة التي تتطلب قدراً أكبر من المبادرة عما عليه الحال في عملية التصويت ، على سبيل المثال : الاتصال بمسؤول ما^(١٤) . فلا يكون مستغرباً إذن أن نرى أن التصويت أكثر شيوعاً من مبادرة المواطنين بالاتصال بالمسؤولين .

الشريحة السياسية

كل القوى التي بحثناها نؤا يمكن أن تعمل في الاتجاه المعاكس . فمن الواضح أن انخراطك في السياسة سيكون احتمالاً قائماً أكثر إذا كنت :

- (١) تقدر المكافآت التي سوف يتم الحصول عليها .
- (٢) تعتقد أن البدائل هامة .
- (٣) تثق في أنك تستطيع المساعدة على تغيير النتيجة .
- (٤) تعتقد أن النتيجة ستكون غير مرضية إذا لم تتحرك .
- (٥) تمتلك معرفة أو مهارة ذات علاقة بالمسألة المطروحة .
- (٦) تستطيع أن تتغلب على العوائق القليلة المعوقة لحركتك .

بسبب هذه العوامل وغيرها يضحى بعض الناس مهتمين بالسياسة ، منشغلين ومتابعين لها ، ومشاركين في الحياة السياسية . هؤلاء الأشخاص يشكلون الشريحة السياسية في المجتمع .

ولكن نفس القوى يبدو كأنها تعمل داخل الشريحة السياسية . فبعض الأشخاص يكونون أكثر اهتماماً وانشغالاً واطلاعاً وحركة من البعض الآخر . ففي الدول التي يوجد بها حكومات شعبية ، حيث يكون المواطنون أحراراً من الناحية القانونية في المشاركة في مجموعة متنوعة وكبيرة من الأنشطة السياسية ، نجد أنه كلما كانت الأنشطة أكثر إلحاحاً على الجهد والوقت ، وكلما كانت أكثر تكلفة وصعوبة ، انخفض عدد الأشخاص الذين يخطرطن فيها . فمن المرجح أن يصوت المواطنون أكثر من أن يحضروا اجتماعاً سياسياً ، ثم من المرجح أن يحضروا اجتماعاً سياسياً عن أن يعملوا بصورة نشيطة من أجل مرشح ما أو حزب ما . وعدد ضئيل من المواطنين هو من يحاول أن يؤثر في نشاط الهيئة التشريعية أو حتى في أنشطة المسؤولين في الحكومة المحلية ، وإمكانية الوصول إليهم أكبر بالنسبة لهذا الأمر (انظر الجدول

٩ - ١) . ولقد أوضح فيريرا Verba ونای Nie في واحدة من أكثر الدراسات شمولاً عن المشاركة السياسية لدى الأمريكيين (انظر الجدول ٩ - ٢) أن التصويت في الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد في قائمتنا الطويلة للأنشطة ، الذي يؤديه أغلبية من تمت مقابلتهم . (١٥)

الجدول (٩ - ١) : نسبة القانونين بأنهم قد حاولوا التأثير في الحكومة (بالدولة)

الدولة	الحكومة المحلية ^(١)	الهيئة التشريعية ^(٢)	الرقم
الولايات المتحدة	٢٨٪	١٦٪	٩٧٠
المملكة المتحدة	١٥	٦	٩٦٣
ألمانيا	١٤	٣	٩٥٥
إيطاليا	٨	٢	٩٩٥
المكسيك	٦	٣	١٢٩٥

(أ) : هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في قرار محلي ما ؟ ،

(ب) : هل قمت بعمل أى شيء في محاولة منك للتأثير في مادة من مواد التشريع ؟ ،

المصدر : انظر الموند وفيريرا والبحث الذي قلما به : بيانات غير منشورة .

ولكن بالإضافة إلى هذا ، اكتشف كل من فيريرا ونای ظاهرة لم نعرها دراسات المشاركة السابقة اهتماماً كبيراً هي : أن هناك درجة عالية من التخصص داخل الشريحة السياسية . فلقد وجدنا أنه يمكن تقسيم الأمريكيين إلى ستة أنواع بدءاً من غير النشيطين (٢٢٪) الذين لا يهتمون ، تقريباً بأى دور في الحياة السياسية ، (وهم الموازون للشريحة غير السياسية) ، ووصولاً إلى النشيطين تماماً (١١٪) الذين ، يخرطون في كل أنواع الأنشطة بصورة متكررة كبيرة . (١٦)

ومن ثم فإن أعضاء الشريحة السياسية هم أبعد ما يكونون عن تشكيل كتلة متجانسة . فهم يختلفون بشدة ليس فقط في الحجم ، ولكن أيضاً في أشكال مشاركتهم في الحياة السياسية . وفي حين أنه من الحقيقي أن النشيطين تماماً هم - في إطار مقارن - أقلية صغيرة في كل دولة ، فإن النتائج التي توصف إليها فيريرا ونای تبين

(١٥) Verba and Nie, *Participation in America*, P.31

(١٦) Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 79-80

أن نصف المواطنين الأمريكيين ينخرطون في شكل ما من أشكال النشاط السياسي بالإضافة إلى التصويت - ويبدو أن الشريحة السياسية في الولايات المتحدة تتكون في مجموعها من حوالي ثلاثة أرباع المواطنين البالغين . .

الجدول (٩ - ٢) : نسبة الأمريكيين المنخرطين في اثني عشر فعلاً مختلفاً من أفعال المشاركة السياسية

النسبة	نوع المشاركة السياسية
٧٢	١ - يبلّغ بصوته بانتظام في انتخابات الرئاسة
٤٧	٢ - يبلّغ بصوته دائماً في الانتخابات المحلية
٣٢	٣ - عضو نشيط في منظمة واحدة على الأقل تعمل في مجال مشاكل المجتمع
٣٠	٤ - يتعاون مع آخرين بهدف حل بعض مشاكل المجتمع
٢٨	٥ - يحاول إقناع الآخرين للتصويت
٢٦	٦ - يشارك بنشاط في الحملات الانتخابية لحزب أو مرشحين
٢٠	٧ - قابل أحد موظفي الحكومة المحلية لطرح مشكلة أو قضية
١٩	٨ - شارك في اجتماع سياسي واحد على الأقل ، أو في تجمع سياسي في السنوات الثلاث السابقة
١٨	٩ - قابل أحد موظفي الحكومة القومية أو أحد موظفي الدولة لعرض مشكلة أو قضية ما
١٤	١٠ - حاول تشكيل جماعة أو منظمة لمحاولة حل بعض المشكلات المحلية للمجتمع
١٣	١١ - أعطى مالا لحزب ما أو لمرشح ما خلال فترة الحملة الانتخابية
٨	١٢ - عضو حالي في ناد أو منظمة سياسية

المصدر : Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America: Political Democracy and Social Equality, Table 2-1, p.31. copyright © 1972 by Sidney Verba and Norman H.Nic. Reprinted by permission of Harper & Row, Publishers, Inc.

المساعدون وراء النفوذ

يسعى بعض الأشخاص داخل للشرية السياسية لممارسة نفوذهم فى حكومة الدولة على نحو أكبر كثيراً مما يسعى به غيرهم . ولكن السعى وراء النفوذ ، والحصول عليه فعلاً لا يمكن اعتبارهما نفس الشيء بأى حال من الأحوال ، ليس فقط لأن بعض المساعدين وراء النفوذ يفضلون فى مسعاهم ، ولكن لأن بعض الأشخاص الذين يملكون النفوذ قد لا يسعون بالفعل إليه - فقد يكتسبونه بالوراثة مثلاً . باختصار فإننا نجد داخل الشرية السياسية شريحة فرعية تتكون من المساعدين وراء النفوذ ، وشريحة فرعية أخرى تتكون من القادة الذين يملكون النفوذ بالفعل .

وقد تلاحظ أن ماقلناه توأ إنما هو إعادة صياغة لافتراضين وضعناهما قبلاً فى الفصل السادس ، بوصفهما سمات لمبريقية للأنظمة السياسية :

(١) أن بعض أعضاء النظام السياسى يسعون لاكتساب النفوذ فى السياسات والقوانين والقرارات التى تطبقها الحكومة .

(٢) أن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متكافئة بين أعضاء أى نظام سياسى .

ويصبح لدينا إذن سؤالان هامان : لماذا يسعى بعض الناس وراء النفوذ والقوة بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم ؟ ولماذا يحصل البعض على نفوذ وقوة أكبر مما يحصل عليه الآخرون ؟

السمات الاجتماعية

وبالرغم من أنه لا يمكن إيراد إجابة عن هذين السؤالين يمكن تعميمهما ، إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية تظهر وكأنها ترتبط بالمستويات العالية للنشاط السياسى فى الدول التى تحكمها نظم حكم الكثرة . ومن ثم فإن مستوى النشاط السياسى ينزح نحو الارتفاع بين :

الأشخاص الأكثر تعليماً

الرجال

الأشخاص نوى المركز الاجتماعى والاقتصادى الأعلى من غيرهم

الأشخاص الأكبر سناً

المديرون ، المهنيون ، وغيرهم من العاملين ذوى الياقات البيضاء^(١٧) .

لماذا ينزع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الخصائص الاجتماعية إلى المشاركة أكثر في الحياة السياسية ؟ ذلك لأن الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الخصائص عادة ما يمتلكون موارد ومهارات وحوافز سياسية أكثر من غيرهم ، فالمشاركة تضحي إذن أسهل وأقل تكلفة ، والمكافآت المتوقعة (بالرغم من أنها قد تختلف عن المكافآت الفعلية أو الكامنة) تكون أكبر ، والجزاءات أقل . (بعد قليل سوف نتعرض لتأثير إحدى هذه الخصائص وهي الجنس) .

الدوافع

وبالرغم من أهمية الفروق في المراكز الاجتماعية والاقتصادية ، فإنها لا تفسر إلا جانباً صغيراً من التنوع في النشاط السياسي . فالتناس الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية واقتصادية متشابهة ، ويملكون - كذلك - قدراً متشابهاً من الموارد ، نجد أن بعضهم ينخرط بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم في البحث عن النفوذ وممارسته في حكومة الدولة^(١٨) . فلماذا ؟

يمكن تجميع الاجابات في ثلاث فئات :

(١٧) للتعرف على بعض السمات المرتبطة بالمشاركة في الدول المختلفة أنظر : Inglehart, *Culture Shift*, (12 Countries) and Powell, «American Voter Turnout, (11 Countries). See also Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on kim, *Participation and Political Equality: A Seven Nation Comparison* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978).

ولقد وجد فريا ونيا أن علاقة الارتباط بين المركز الاقتصادي / الاجتماعي من جانب ، والمشاركة من جانب آخر هي أعلى في الولايات المتحدة عنها في تسع دول أخرى (*Participation in America*, Table 29-1, p. 340.) ولكن المركز الاقتصادي / الاجتماعي قدم تبريراً لآل من خمس التحولات

الإجمالية ، في حين أن ٨٠٪ أو أكثر من هذه التحولات قل دون تفسير . والأكثر من هذا أن روزنستون وولفنجور في دراستهما *Who Votes?* وجدوا أن التعليم كان هو أكثر مكونات المركز الاقتصادي / الاجتماعي أهمية فيما يتعلق بعملية التصويت . والواقع أنهما وجدوا أن المهنة والدخل ليس لهما مثل كبير بين الفاعلين الذين يتمتعون بنفس مستوى التعليم .

(١٨) لابد أن نتذكر ما لفتنا إليه الأنظار في الفصل الرابع من غياب المصطلحات المقاييسية عن القوة والنفوذ ؛ وكذا الصعوبات والمشوش فيما يتعلق بتفسير معنى هذه المفاهيم . ورغم أن الاهتمام هذا ينصب على محاولات كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة ، فإن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ، وبعضها سوف نشير إليه فيما بعد ، قد تركز بصورة أوضح على : الحكم ، أو قد تتسع أكثر لتشمل السعي إلى « القوة » في أي مجال . وفي الأقسام القادمة ، سوف أتبع الطريقة التي يستخدمها المؤلف كلما بدا هذا مناسباً .

(١) أحيانا يقال إن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير في الحكومة بغرض تحقيق الخير العام . فهم يرغبون في حماية مصلحة كل المواطنين ، وفي تحقيق العدالة للجميع ، وفي تحقيق مصلحة للدولة ، أو في أن يعملوا من أجل الحياة والحرية والسعادة . وهذه هي المقولة التي تُنسب إلى سقراط في جمهورية أفلاطون :

« لا يوجد أى نوع من العلم والبراعة يمدى إلى ، أو ينظم ، مزايا خاصة به ، ولكنه يسعى لتنظيم المزايا للأضعف الخاضع له ولحكمه .

« ولقد حاول (ثراسيماخوس) أن يمحض هذه النتيجة ، ولكنه فى النهاية اتفق معها أيضاً . وبعد أن وافق ، قلت : وبالتأكيد أيضاً لا يوجد أى طبيب ، يقدر ما يعتبر طبيبا ، يسعى نحو ، أو ينظم ، ماهو مفيد له ، وإنما يسعى نحو ، أو ينظم ماهو مفيد لمرضاه .

« فقال : نعم

« ألا يتبع هذا أن ربان السفينة ، والحاكم لن يسعيا إلى ، ولن ينظما ماهو مفيد لهما شخصا ، إنما ماهو مفيد للبحار ، وللمحكوم ؟

« ولقد وافق على هذا ، ولكن يشق الأنفس .

« فقلت ، إذن يثراسيماخوس لا يوجد أى حاكم فى أى نوع من أنواع الحكومات ، بوصفه حاكماً ، يسعى نحو ما هو مزية شخصية له أو ينظمها ، وإنما يسعى إلى ماهو مفيد للمحكومين ، وهو مايشكل محور اهتمام الحرفة التي يحترفها ؛ فهذا هو مايجب عليه نصب عينيه ، وكل أقواله وأفعاله موجهة نحو هذه الغاية(١٩) .

إن الصعوبة المتضمنة فى هذه المحاوراة التي دارت بين سقراط (أو أفلاطون) من جانب ، وثراسيماخوس من جانب آخر ، هي أن الرجلين لم يتحاورا فعلاً . وهذا عادة مايحدث فى المباحثات السياسية ، فكل طرف معارض يلقى بعنف للآخر بمقولة لم يطرحها هذا الآخر ، ومن ثم يفضل فى أن يتعامل مباشرة مع النقطة المحددة التي طرحها هذا الطرف الآخر . وفى الحالة التي أمامنا من الواضح أن سقراط كان ينوى أن يجعل مقولته قاعدة معيارية بالأساس ، فى حين أن ثراسيماخوس كان يريد لملاحظاته أن تكون امبريقية فى المقام الأول . فسقراط واجه محاولة ثراسيماخوس

Plato's Republic, trans. by G.M.A. Grube (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1974), Lines (١٩) 342d-43.

لوصف كيف يتصرف الحكام بصفة عامة بالفعل عن طريق الإشارة إلى كيف يجب أن يتصرف الحكام الصالحون .

ولقد كان سقراط وأفلاطون على علم تام بأن حكام الدول لا يحكمون في الواقع تحقيقاً لمصالح رعاياهم . بل إن المعنى الحرفي للدولة الفالسة عند كل من سقراط وأفلاطون هو أنها الدولة التي لا يسعى الحكام فيها من أجل تحقيق صالح هؤلاء الذين يحكمونهم . وفي الأجزاء التالية من « الجمهورية » ، وبعد أن يصف أفلاطون كيف تولد الديكتاتورية من الديمقراطية ، يبدأ في شرح كيف ينشأ « الرجل الديكتاتوري ذاته » :

« بعض من متعنا ورغباتنا غير الضرورية تبدو لي غير قانونية ، فهي موجودة لدى كل واحد منا ، ولكن يتم السيطرة عليها من خلال القانون ، وأيضاً عن طريق الرغبات الأسمى وتلك بمساعدة العقل . وعند القلة من الرجال ، نجد هذه الرغبات قد زالت تملأ أو أن عدداً قليلاً منها مازال موجوداً ولكن في حالة ضعف ، في حين أنها لدى آخرين تكون أقوى وأكثر عدداً . « الذي نريد أن نؤكد أنه : أن هناك نوعاً من الرغبات خطيراً وعنيفاً وغير قانوني ، موجود لدى الجميع ، حتى لدى القلة منا الذين يبدو معتدلين .

« وهذا باصديقي العزيز ، كما أقول ، هو بالتحديد بيان لكيف يضحي الرجل ديكتاتورياً ، عندما تجعله طبيعته أو ما يصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً .(٢٠)

وإجمالاً ، قرر العديد من الفلاسفة السياسيين أن القادة يجب أن يسعوا للحكم بفرض ممارسة السلطة لتحقيق صالح الجميع . ولكن لا يدعى أى من دارسي السياسة أن هذا هو المبدأ الوحيد ، أو حتى المبدأ الرئيسي ، الذي يدفع الناس فعلاً للمضي نحو الحكم .

(٢) حاج آخرون بأن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير على الحكومة كنوع من المتابعة المقصودة لمصالحهم الشخصية . وهذه كانت مقولة ثراسيماخوس التي هاجمها سقراط . فقد قال ثراسيماخوس (وقتاً لأفلاطون) :

« أنا أقول إن العدل ماضٍ إلا مصلحة القوى هل تعلم ... أن بعض المدن يحكمها طاغية ، وأن منداً أخرى يحكمها الشعب ، والبعض الثالث يحكم بواسطة الطبقة الأرستقراطية ؟ ... نعم ، وكل حكومة تصنع القوانين التي تحقق فرائد لها : فالديمقراطية تصنع قوانين ديمقراطية ، والاستبدادية تصنع قوانين استبدادية ، وهكذا الحال مع الآخرين . وعندما يصنعون هذه القوانين يعلنون أنها تحقق العدل لرعاياهم ، أي أنها لصالح الرعايا أنفسهم ، ويعاقبون من يتعدى على القوانين بوصفه خارجاً على القانون وغير عادل . هذا إذن ، يلسيدى الفاضل ، ما أقول إنه هو العدالة ، وهو الذى يوجد فى كل المدن ، أنه مصلحة الحكومة القائمة ، والتأمل الصائب سوف يخلص إلى أن العدل هو واحد فى كل مكان ، وهو مصلحة الأقوى (٢١) » .

قد يكون ثراسيماخوس مثلاً لمحاولة يونانية قديمة لاجاد نصيرات مستمدة من الطبيعة للملوك السيلسى . وبما أن كل مانع عرفه تقريباً عن ثراسيماخوس جاعنا من خلال عدوه أفلاطون ، فمن المرجح أن تكون مقولته المنكورة فى « الجمهورية » مشوهة بصورة ما . فمن الواضح أن ثراسيماخوس كان يحاول أن يضر تقريباً كيف أن الحكام المختلفين يفرضون مفاهيم مختلفة عن العدالة على دولهم ، بالرغم من أنهم جميعاً يعلنون دائماً أنهم إنما يسمعون وراء العدالة . فبالنسبة لثراسيماخوس ، فإن التفسير الواضح لهذه المعضلة هو ببساطة أن كل حاكم يتبع مصلحته الشخصية : لم تكن « العدالة » كما عرفت بالفعل فى قوانين كل دولة سوى مجرد صياغة أيديولوجية للمصلحة الشخصية للحكام . ومن المحتمل جداً أن ثراسيماخوس استخدم تحليله هذا للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية الأثينية التقليدية فى مواجهة احتمال تفويضها بواسطة مساندى الأوليغاركية (حكم القلة) الذين كانوا يصرون على أنهم وحدهم المهتمون بصلاح الدولة .

ولاشك أنه استخدم تحليله أيضاً ليحيط من قدر الدفاع المطول لأفلاطون عن الارستقراطية ، والتي ربما كان ثراسيماخوس يعتقد أنها لاتعدو كونها صياغة نكية لطموحات الفريق الأوليغاركى المعادى للديمقراطية فى أثينا(٢٢) .

وفرضية ثراسيماخوس التى تتضمن أن الأشخاص يسمعون قصداً نحو الحكم بسبب مصلحتهم الشخصية ، قد أعيد صياغتها مرات كثيرة . فهويز على سبيل المثال ،

(٢١) المرجع السابق عه 330c

(٢٢) لهذه النقطة أنظر : Eric A. Havelock, *The Liberal Temper in Greek Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 231 and Passim.

أعتقد أن الناس تدفعهم عواطفهم ويرشدتهم عقولهم . وأن العاطفة هي بمثابة الريح التي تملأ أشرعة السفن ، في حين أن العقل هو بمثابة اليد الممسكة بالدفة . وفي مجاز آخر ، نجد أن الإنسان بمثابة المركبة التي تجرها جياذ العاطفة غير المستأنسة ويوجهها العقل . والراغبات الإنسانية شرسة ، ولكن العقل يفرض الاعتدال . وبمساعدة العقل يستطيع الناس أن يكتشفوا قواعد أو مدركات عامة تمكنهم من تحسين فرص الوصول إلى الغايات التي تملئها عليهم عواطفهم . ومن ثم فإن كل الناس يسعون إلى القوة من أجل إشباع عواطفهم ، ولكن عقولهم هي التي تدلهم إلى كيف يسعون إلى القوة بصورة تقلل من الاحباطات والهزائم واحتمالات الموت العنيف .

وإحدى الصعوبات في هذه الفرضية ، كما أشار أفلاطون بحق ، هي أن فكرة « المصلحة الخاصة » ، والتي قد تبدو واضحة للغاية ، هي في الواقع فكرة غاية في التعقيد . فالذي يعتبره المرء « شخصي » يعتمد على التعريفات التي يبنيناها ، وهذه من الواضح أنها تختلف وتتباين بشدة . فإدراك المرء « للذات » لا يعتمد بصفة عامة على الغريزة وحدها ، ولكن يبدو أن هذا الأمر أيضا له صلة بالوعي الاجتماعي والتطور الشخصي^(٢٣) . وبالتالي ، فإن ما يراه المرء محققا لمصلحة ذاته إنما يتشكل بالتعليم وبالخبرة وبالتقاليد والثقافة . وترتبط على ذلك ، فإن تفسير فعل ما بالمصلحة الشخصية لا يشرح الكثير .

فمصلحة جون الشخصية قد تعني متابعته لمزية خاصة به وحده . أو قد تعني محاولته الحصول على مزايا متعددة لنفسه ولأسرته . فأسرة جون تصبح في هذه الحالة هي « الذات » ، و « مصالحها » تشمل الرغبة في اكتساب مستويات أفضل لها ، وكذا إشباع احتياجاتها البيولوجية الأساسية . أو قد تعني مصلحة جون الذاتية محاولة الحصول على مزايا لثريحة أكبر من الناس يشعر أنه ينتمي إليهم . الحى الذى يقطن به مثلاً ، أو المنطقة أو الطبقة أو الدين أو جماعة إثنية أو الجنس أو الأمة . ومن ثم ، فإن كلاً من « الذات » التي يشعر جون أنه ينتمي إليها ، وكذا

(٢٣) علماء النفس من أمثال جان بياجيه Jean Piaget وإتباعه ، والذين لاحظوا الأطفال عن كثب ، خلصوا إلى أن ، أولاً ، تنمو عند الطفل بصورة طبيعية مروراً بمراحل معينة . انظر : *The Moral Judgement of the Child* (New York: The Free Press, 1948), and Erik Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton 1950).

ولقد أكد عالم النفس لورنس كولبرج Lawrence Kohlberg أن البشر لديهم نزعة ذاتية لتطوير لفهم الأخلاقي الخاص بهم مروراً بمراحل معينة . انظر له :

The Philosophy of Moral Development, Vol I (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981).

ونظر أيضاً للفصل التاسع من هذا الكتاب هلمش ٣١ ، ص ١٣٦ .

نطلق الغايات التي يعتبرها من : مصالح ، الذات ، قد يكونان غاية في الضيق ، وقد يكونان أيضاً غاية في الاتساع ، اعتماداً على التعليم ، والخبرة والتقاليد والثقافة . وتدل الدراسات الأنثروبولوجية على حقيقة أن مفاهيم الذات ، والمصلحة ، والمصلحة الشخصية تتباين بشدة من شخص إلى آخر .

أما الاعتراض الثاني على المصلحة الشخصية الرشيده بوصفها تفسيراً ، فقد وضعه علم نفس مابعد الفرويدية . لقد هُسر كل من ثراسيماخوس وهوبز وبننام وماركس البحث عن القوة بوصفة متابعة ، عقلانية ، وواعية للمصلحة الذاتية . ولكن فرويد أظهر أن الرغبات ، الخطيرة ، غير المستنسة ، وغير القانونية ، التي تحدث عنها سقراط إنما تفعل أكثر من مجرد دفع البشر إلى الصراع مع بعضهم البعض (كما ادعى هوبز) ، ذلك أنها تدفع البشر أيضاً إلى الصراع مع ذواتهم . هذه الصراعات الداخلية ، وفقاً لفرويد ، ماهي إلا رياح عاتية عادة ماتطفئها نور العقل المتوهج . فالعقل كما رآه فرويد لا يمكنه دائماً أن يُرشِد المركبة التي تجرها العاطفة ، لأن هذه الحياذ الجامحة العنيفة تنقلب على بعضها البعض وفي خضم معركتها تتشابك أعنة العقل .

وإذا كان فرويد قد اكتشف وحل ، وأكد ماكان يعرفه دائماً الدارسون المهتمون بعلم نفس الانسان وكتّاب المسرحيات والروايات العظام ، إلا أنه منذ وقت فرويد والعديد من علماء الاجتماع يحاولون تطوير نظريات منظمة تتعامل مع موضوع البحث عن القوة .

(٣) عادة مايقال إن الناس يسعون إلى القوة لأنهم مدفوعون باحتياجات وآمال ورغبات ودوافع لايركونها تماماً .

وجهة النظر التي مؤداها أن بعض الناس يشتهي القوة بطبيعته ، هي طبعاً وجهة نظر قديمة . فرجل أفلاطون الديكتاتورى أصبح ديكتاتوراً كما رأينا ، عندما جعلته طبيعته أو مايسبب إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً ، . والدارسون المحدثون صاغوا نفس وجهات النظر ، ولكن في مصطلحات حديثة . ففرد فرويد وهم عادة مايؤكدون دور الشهوات غير المدركة . فعالم السياسة الأمريكى هارولد لازويل أكد أن الساعى إلى القوة إنما يقوم بذلك كوسيلة لتعويض الحرمان النفسى الذى عاناه أثناء مرحلة الطفولة . وأن لشكال الحرمان النمطية التي يمتد أنها تستثير السعى إلى القوة ، تتمثل في افتقاد الشعور بالاحترام والدفاء في من صغيرة ، والذي يؤدي إلى تقلص الشعور بتقدير الذات . وفي مرحلة الطفولة ، أو بعدها ، يتعلم الساعون إلى القوة كيف يعوضوا هذا الشعور المتمثل في انخفاض تقديرهم لذواتهم من خلال السعى

نحو القوة : فحصلهم على القوة سوف يجعلهم مهمين ومحبوبين ومحترمين ومقتردين . وفي رأى لازويل ، ان الساعين إلى القوة لا يملكون بالضرورة وعياً وإدراكاً واضحاً لسبب سعيهم وراء القوة ، فهم عادة مايبررون سعيهم إلى القوة في عبارات تغلبها قيمهم الواعية ، وربما تغلبها أيضاً الأيديولوجية السائدة بين هؤلاء الذين ينتمون إليهم^(٢٤) .

ويتخذ العديد من علماء النفس الاجتماعي مساراً آخر فيما يتعلق بافتراض أن الأشخاص يختلفون في مدى قوة نوازعهم الداخلية التي تدفعهم للسعى نحو القوة ، وطوروا طرقاً لقياس الدافع إلى القوة ، وطبقوها^(٢٥) .

ولكن مثلها مثل النهج الأخرى ، فإن التفسيرات المعطاة للسعى إلى النفوذ بوصفه ناتجاً فرعياً عن دوافع غير مدركة ، أو عن بعض الاستعدادات المتجذرة في شخصية الفرد ، لا تعتبر مقنعة تماماً على الأقل عند تطبيقها على أشخاص ينخرطون بنشاط في السعى إلى كسب النفوذ للتأثير في حكومة الدولة . وبعض من أكبر الصعوبات هي :

- (١) أن الشخص الساعى إلى النفوذ أو القوة لا يسعى للحصول عليها بالضرورة في الحكومة . فقد يسعى إلى الحصول عليها في مؤسسات أخرى مثل مجال الأعمال الخاصة والكنيسة والجامعة .
- (٢) أن الشخص الذي تقوده رغبة عارمة في القوة والنفوذ ، قد لا ينجح في الحصول عليها إذا كان من المحتمل أن يستثير ضده مشاعر بغض وعدم ثقة لدى الآخرين .
- (٣) أن القوة والنفوذ يمكنهما أن يخرسا غلويا عدة . فاعتماداً على الثقافة والمجتمع

(٢٤) Harold D. Lasswell, *Power and Personality* (New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1948), chap. 3, «The Political Personality.»

فكرة تعويض الضعف أدخلت في مرحلة لاحقة على وصف الشخصية للتسلطية ، . ولقد قيل إن إحدى سمات هذا النوع من أنواع الشخصيات هي وجود مركب قوة ، ، والذي يظهر ، عندما يجبر الفرد على الخضوع لسلطات ... لا يكون متعاطفاً معها تماماً ، ومن ثم ، يترك مع إحساس بالضيق مزعج ، وبما أن الإقرار بمثل هذا الضيق يجرح كبرياء المرء فإنه يبدل كل مجهود ممكن لتلكار هذا الضيق . أحياناً بأسقاط الضيق على جماعات خارج ذاته .. أو عن طريق استخدام آلية التعويض المبالغ فيه ، والتي يسعى من خلالها إلى أن يقدم للمالم مظهر القوة والشدة . . Nevitt Sanford, «Authoritarian Personality» in Jeanne M. Kautou, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass Publishers 1973), p. 145.

(٢٥) الحصول على وصف لقياس دافع القوة ، أو ، الحاجة إلى القوة ، وبعض تطبيقاتها ، طالع : David C. McClelland, *Human Motivation* (Glenview Ill.: Scott, Foresman and Company, 1964), Chapter 8, pp. 268-332.

والاقتصاد والنظام السياسى قد يُستخدم النفوذ (كما أشار لازويل وغيره) لاكتساب الشهرة والتبجيل ، والأمان والاحترام ، والنفء والثروة ، وغير ذلك كثير من القيم . ومن ثم فقد يسعى المرء إلى القوة والنفوذ مدفوعاً بدوافع مختلفة ، بما فى ذلك كل الدوافع التى تمت مناقشتها فى الفصل الحالى وغيرها من الدوافع .

(٤) أخيراً ، لقد تم تقديم أدلة امبريقية قليلة جداً ، لاثبات أن الرجال والنساء الذين يخرطون بقوة فى الحياة السياسية المتعلقة بالحكومة إنما يفعلون ذلك حقيقة لأنهم مساقون بالدوافع التى اقترحتها النظريات .

ويتضح إذن أنه من غير المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، يفعلون ذلك لنفس الأسباب . فهناك أسباب كثيرة جدا ومختلفة ، مدركة وغير مدركة ، تنصر لماذا قد يرغب شخص ما فى القوة والنفوذ ، وهناك تفاوت كبير جدا من نظام سياسى إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى فيما يتعلق بتكاليف القوة وفوائدها . فكل من كاليجولا وأبراهام لينكولن كانا يسعيان إلى القوة ، ولكن سيكون من غير المنطقي أن نفترض أن كليهما كان مساقاً بنفس الدوافع .

الأقوياء

لقد ذكرنا قبلاً أنه ليس صحيحاً أن كل المساعين إلى القوة يحصلون عليها . فلماذا يحصل بعض الأشخاص على قوة أكبر ونفوذ أكثر مما يحصل عليه الآخرون ؟

من حيث المبدأ ، إذا حصل شخص ما على نفوذ أكبر من شخص آخر (على س ، بالنسبة لـ ص) فلماذا قد نجد سببين محتملين لتفسير ذلك : أولهما الاختلافات فى حجم الموارد المستخدمة ، وثانيهما الاختلاف فى مستوى المهارة والكفاءة اللتين تستخدم بهما الموارد . فبعض الأشخاص يستخدمون موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ . والبعض الآخر يستخدم أى موارد متاحة لهم بصورة أكثر كفاءة وأكثر مهارة من غيرهم .

لماذا يستخدم بعض الناس موارد أكثر ؟ ربما لأنهم يتوقعون أن « يكسبوا أكثر ، إذا ما فعلوا هذا . فقد « أكسب أكثر » منك إذا تصرفت بطريقة معينة ، إما لأن التصرف « أقل تكلفة » وإما لأن ناتجه « أكثر قيمة » ، بالنسبة لى . فإذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » - الثروة على سبيل المثال - فإن أى إنفاق سيكون أقل تكلفة لـ « أ » عن « ب » (إذا كانت كل الأمور الأخرى متساوية) لأن « أ » سيكون

عليه أن يتنازل عن عدد من البدائل أقل من « ب » . أو باستخدام لغة رجل الاقتصاد فإن تكلفة المخاطرة لـ « أ » تكون أقل .

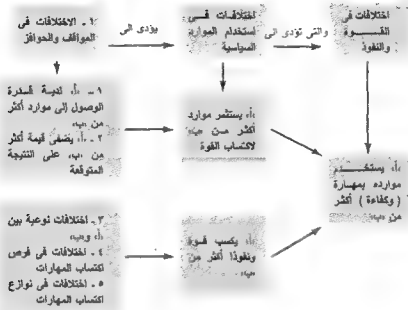
فالشخص الذى يتمتع بالثروة وبقدر كبير من الرفاهية يستطيع أن يخصص ستين ساعة أسبوعياً للقيام بأنشطة ميسرة لا تدر عليه عائداً ، وذلك بتكلفة مخاطرة أقل بكثير مما يكون عليه الوضع فى حالة الشخص الذى يكون لزاماً عليه أن يعمل ساعات طويلة جرياً وراء لقمة العيش . وباختصار ، إذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » ، فإن تكلفة المخاطرة لتخصيص جزء محدد من هذه الموارد لكسب النفوذ ستكون أقل لـ « أ » عنها لـ « ب » : فـ « أ » يمكنه أن يقوم بنفس القدر من الاتفاق بتكلفة مخاطرة أقل من « ب » ، أو يمكنه أن يقوم باتفاق أكبر ولكن بنفس تكلفة المخاطرة . بصفة عامة إذن ، يستفهم بعض الناس موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ ؛ ذلك لأنهم يملكون قدرة الوصول إلى موارد أكثر . ومع بقاء كل الأمور الأخرى متساوية ، فإنه يكون من المنطقي أن نتوقع أن يكسب الناس الذين يملكون موارد أكثر نفوذاً أكثر . وإلى هذا الحد إذن تكون الاختلافات فى النفوذ وفى السعى نحوه ، مرتبطة بالتباينات فى الظروف الموضوعية .

ولكن « كل الأمور الأخرى » عادة لا تكون متساوية . وحتى لو كانت واردتهما متطابقة موضوعياً ، فقد يخصص « أ » موارد أكثر من أجل الحصول على النفوذ إذا ماعلق قيمة أكبر على النتائج . ولكن لماذا قد يعلق « أ » قيمة أكبر من « ب » على النتائج المترتبة على إنفاق الموارد من أجل الحصول على النفوذ ؟ .

- (١) لأن « أ » قد يتوقع نتائج مخالفة لما يتوقعه « ب » .
- (٢) لأنه حتى فى حالة اشتراكهما فى توقع نفس النتائج ، نجد أن كليهما يستخدم قيمة مختلفة ، أو مقاييس مختلفة لتقييم النتائج .
- (٣) لأنه ، رغم توقعهما لنفس النتائج ، نجد أن « أ » يمتلك شعوراً بالثقة فى النتائج أكبر مما يمتلكه « ب » .

وبالرغم من هذا ، فإن استخدام « أ » لموارد أكثر قد لا يؤدي إلى حصوله على نفوذ أكبر ، أو قوة أكبر إذا كان « ب » يمتلك مهارة أكثر منه . ذلك أن السياسى الحاذق قد يحقق الكثير باستخدام القليل على خلاف مايمكن أن يحققه السياسى الأرعن باستخدام قدر أكبر من الموارد . ولكن لماذا يكون بعض الناس أمهر فى السياسة من غيرهم ؟

هذا سؤال تصعب الإجابة عنه . ومحاولة ذلك سوف تأخذنا إلى أبعد من حدود هذا الكتاب . ولكننا باختصار نستطيع أن نورد ثلاثة أسباب ممكنة لوجود اختلاف



الشكل (٩ - ٢) : لماذا يحصل بعض الأشخاص على قدر من النفوذ أكثر من الآخرين .

في المهارة بين شخصين ، وبغض النظر عن ماهية المهارة سواء كانت المشي على حبل ممتد فوق شلالات نياجرا ، أو كانت القيام بدور ميمي في مسرحية البوهيمي ، أو القيام بدور زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي . هذه الأسباب هي : (١) الاختلافات الوراثية ، (٢) الاختلاف في فرص التعلم ، (٣) الاختلاف في الحوافز الدافعة للتعلم . فالسببان الأولان يتعلقان باختلافات في الظروف ، أما الثالث فهو اختلاف في الدوافع .

ولقد بدأنا هذا القسم بسؤال مؤداه : لماذا يحصل بعض الناس على نفوذ أكثر من غيرهم ؟ ، وهناك إجابة عامة يمكن تلخيصها في الشكل (٩ - ٢) .

التغير والتنوع في التوجهات السياسية

إن فحصنا للماسعين نحو النفوذ ولمن يمتلكونه يشير إلى التنوع اللانهائي في الدوافع والحوافز والتوجهات الانسانية ، بل وحتى في الشخصيات الفاعلة في الحياة السياسية . ولقد كانت هناك محاولات نكية ومتعمقة سعت لتحقيق نوع من التفكير المنظم لهذه المنظومة غير المنضبطة من الأنماط الانسانية . ولكن كل هذه المحاولات السابقة لم يصادفها سوى قدر ضئيل من النجاح ، وفي السنوات الأخيرة أكد العلماء الاجتماعيون على خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع الأنماط السياسية .

فالتوجهات الخاصة لشخص ما تجاه السياسة يمكن تفسيرها بدرجة ما فى ضوء :

- ١ - الشخصية والخلق .
- ٢ - الثقافة العامة ، أو أكثر تحديداً ، الثقافة السياسية التى يشترك فيها مع الآخرين فى القبيلة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو العالم .
- ٣ - التوجهات السياسية الأولية وكيف تم اكتسابها - أى التنشئة السياسية .
- ٤ - الخبرات والظروف الشخصية - الأوضاع الحياتية .
- ٥ - الموقف المحدد أو المعتقدات التى يواجهها المرء فى لحظة تاريخية معينة .

وبالرغم من أن كل سبب مما سبق يمكن أن يساعد فى تكوين توجهات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، ربما تستمر طوال حياة المرء كلنسان بالغ ، فإن كلاً منها قد يجعل من السهل أيضاً حدوث تغييرات فى التوجهات . فعلى سبيل المثال ، فإن شخصية المرء قد يكون قوامها سعة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة ، بدلاً من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد . ومن نفس المنطلق ، قد تحتضن الثقافة معانى الانفتاح والمرونة بدلاً من التمسك المتصلب بفكر وسلوك تقليديين . وأكثر من هذا ، فإن الثقافات السياسية قد تتغير هى ذاتها . وفى حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة ، إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تساعد على ظهور المرونة والتسامح وسعة الأفق . ومثلها أيضاً نجد أن أنماط التنشئة السياسية ممكن أن تتغير . ومن الواضح أن العاملين الآخرين يمكنهما أن يساعدا على حدوث التغيير .

فكما لاحظنا فى الفصل السادس ، فمن بين الأشياء التى تشترك فيها كل الأنظمة السياسية ، هو أنها جميعاً معرضة للتغيير . أما فى الفصل السابع فقد لاحظنا ، وبصورة محددة ، التحولات الهامة الحادثة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى ثمانينات قرننا الحالى ، وربما نكون قد لاحظنا أيضاً بعض التحولات الهامة فى دول أخرى مثل الصين مثلاً ، أو فى عودة نظم حكم الكثرة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية . وعندما تحدث تغييرات مثل هذه ، فإن أكثرها وضوحاً للعيان يكون عادة هو التحولات البنيوية ، خاصة فى البنى السياسية والاقتصادية ، كما فى الانتقال من نظام سلطوى إلى نظام حكم الكثرة ، أو من اقتصاد تخطيطى مركزى إلى اقتصاد السوق . ومن المنطوق إدراك أن التحولات البنيوية فى النظم السياسية عادة ما يصاحبها - بل وأحياناً يسبقها - تغييرات فى التوجهات والمعتقدات والاتجاهات ، أو إذا أردنا أن نستخدم مصطلحاً أشمل فلنقل تغييراً فى الوعى لدى قطاع من الناس مؤثر فى النظام ، رغم أن مثل هذا التغيير يكون من الصعب ملاحظته .

بعض التغيرات الحديثة

وكمثال على ذلك ، نجد أن إجازة القوانين الفيدرالية التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود في الولايات المتحدة ، وماتلى تلك الإجازة من إجراءات متحمسة لتطبيق تلك القوانين - وهو ما يعد جزءاً من عملية تغيير عميقة في البنى التي تمتعت بمدى طويل من الثبات مع قدر عجيب من الاستقرار - قد سبقتها وصاحبها تغيرات في الاتجاهات والمعتقدات الأساسية للأمريكيين السود والبيض على حد سواء .

مثال آخر هو تغير القيم لدى الأجيال الأصغر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، والتي يسميها رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart مابعد المادية . فعلى خلاف القيم المادية التي سادت بين الأشخاص الأكبر سناً في هذه الدول ، والذين أعطوا أولوية تامة « للسلامة والاستمرارية المادية » ، وجد إنجلهارت أن الأشخاص الأصغر سناً يعطون « وزناً أكبر للانتماء والتعبير عن الذات ونوعية الحياة » ، بما في ذلك البيئة الطبيعية . ولقد فسر إنجلهارت هذا التغير بوصفه نتاجاً لفترة الازدهار الطويلة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي فإنه في حين أن الأجيال السابقة نضجت واكتسبت قيمها في فترات الندرة وانعدام الأمن ، فإن الأشخاص الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية نماوا في وقت وفرة نسبية وأمان مما شجع على نمو قيم جديدة والتعبير عنها^(٢٦) .

النساء

يقدم النساء نموناً مدهشاً للتغيرات في التوجهات السياسية . فعلى مدار التاريخ المدون في كل أنحاء الكرة الأرضية نجد أن النساء كن دائماً مجالاً لميطرة الرجال . فوفقاً للقانون العام الإنجليزي والأمريكي ، على سبيل المثال ، لا تستطيع المرأة المتزوجة أن تحتفظ بأى ملكية خاصة : فكل ممتلكاتها الشخصية هي قانوناً ملك

(٢٦) لقد أعلن إنجلهارت عن نظريته ، وما توصل إليه لأول مرة في «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies», *American Political Science Review* 65, no.4 (December 1971), pp. 991-1017; and *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). ولقد اكتشف أن المسوح المتأخرة أكتت هذا التوجه بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان قد بدأ يتباطأ : «Post-Materialism in an Environment of Insecurity.» *American Political Science Review* 75 (December 1981), pp. 880-900 and *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

لزوجها ، كما كانت هذه الممتلكات قبل زواجها ملكاً لوالدها . ثم إنها لاتستطيع أن توقع باسمها عقداً ملزماً ، ولاتستطيع أن تترك وصية . وواقياً ، فإن المرأة المتزوجة كانت ، بأكثر من معنى ، ومن الناحية القانونية ملكية خاصة لزوجها . وبالرغم من أن المعايير القانونية التقليدية في أوروبا والدول الناطقة بالانجليزية ، مثل تلك الموجودة في القانون العام ، قد خفت حدتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تغييرات طرأت إما على التشريع وإما على تفسير قواعده ، فإننا نجد أنه حتى بدايات القرن العشرين كانت النساء مازلن يعانين من التمييز بأشكال متعددة ، وهو التمييز الذي كان مدعوماً بالقانون وبممارسات الواقع . وفي عام ١٩٠١ قضى أحد قضاة المحكمة الأمريكية العليا بأن « ارتكاب الزنا مع زوجة أحد الأشخاص ، حتى إذا تم هذا برضاها ،... يعتبر تعدياً على حقوقه الشخصية وعلى حقوق الملكية » . (٢٧)

وحتى بعد أن استقرت كل المؤسسات الأخرى لنظم حكم الكثرة بصورة تامة في عدد متزايد من الدول ، فقد استمر حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة خاصة حق التصويت وحق الخدمة في الوظائف العامة . وكما رأينا في الفصل السابع ، فإن نظم حكم الكثرة كانت في الحقيقة نظماً يسيطر عليها الرجال (في الولايات المتحدة ، كانت تقتصر على البيض من الذكور) . حتى مشاهير الدعاة للحكومات الديمقراطية والجمهورية عارضوا (أو ببساطة تجاهلوا) المطالبة بأن تصبح النساء مواطنات كاملات المواطنة . وفي معظم الأحيان ، نجدهم قد تبنا وجهة النظر المائدة التي مؤداها أن دور المرأة الحقيقي هو الزواج والولادة والأسرة وليس السياسة . ومن ثم ، بالرغم من أن جون لوك John Locke قرر أن « كل البشر متساوون بالطبيعة » فإنه لم يوص مطلقاً بأن يسمح للمرأة بالتصويت ، واعتبر أنه من الواضح دون حاجة إلى تفصيل أو تبرير أنه في الشؤون الأسرية لابد أن يكون للزوج القول الفصل (٢٨) . أما جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau والذي يُعتبر أحياناً

Tinker v. Colwell, 193 U.S. 473, 481 (1904), cited in Rogers Smith, «One United People: (٢٧) Second Class Female Citizenship and The American Quest for Community,» *Yale Journal of the Law and The Humanities* 1, no.2 (May 1989) 229-93 at p. 269.

(٢٨) ، بالرغم من أن الزوج والزوجة يشتركان في نفس الهم والاهتمام ، لكن لامتلاكهما إراداً مختلفاً ، فأحياناً ما سيكون لهما إرادات مختلفة أيضاً ؛ ومن ثم يضحى من الضروري أن يوضع لقرار النهائي ، أي الحكم ، في مكان ما ، ويكون هذا من نصيب الرجل بالطبيعة ، لكونه الأكثر والأقوى . . انظر :

John Locke, *The Second Treatise*, In *Two Treatises on Government* (1690), Peter Laslett, ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1970), p. 339 (par. 82).

Par. 54, p. 322 and par. 4, p. 287 : انظر :

مفكرا راديكاليا في دعوته للديمقراطية والمساواة ، فقد قال للنساء (ومن السخرية أن هذا قد جاء في إهداء لمقالة له عن أصل عدم المساواة بين البشر) : أن « حظ جنسك هو أن تتحكم في جنسنا دائما . ولكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات^(٢٩) . وفي حين أكد « إعلان الاستقلال » بثقة أن كل البشر قد خلقوا متساوين ، فإن توماس جيفرسون Thomas Jefferson كاتبه الأسامي « ادعى أن النساء لابد أن يستثنين دائما من المناقصات والوظائف العامة ، لأن « الانحطاط الأخلاقي » سوف ينتج إذا ما اختلطن عينا في تجمعات الرجال^(٣٠) .

وبالرغم من أنه من المستحيل تتبع الأصول التاريخية لميطرة الرجال ، فإن أحد التفسيرات المعقولة جدا يبدو في الاختلافات الجسدية . فالرجال في المتوسط أثقل وأطول وأقوى جسمانيا من النساء ، ومن ثم يكونون أقدر منهن على فرض رغباتهم عن طريق العنف الجسماني أو التهديد باستخدام العنف . بالإضافة إلى هذا ، فإن دور المرأة في حمل الأطفال ورعايتهم يزيد من ضعفها . وحالما بدأ خضوع المرأة ، فإن هذا الخضوع تكرر عن طريق العادات والتقاليد والممارسة والمعتقدات . ولكن بالإضافة إلى العنف المباشر والتهديد باستخدامه والعادات والمعتقدات ، فإن خضوع المرأة كما رأينا نوا قد تم تدعيمه بواسطة القانون الذي كانت تقف خلفه القوة القهرية التي تمثلها الدولة .

حتى علماء النفس والأطباء النفسانيون (الذين كانوا لأجيال طويلة أساساً من الرجال) تبينوا ، ومن ثم دعموا ، تفسيراً نكرياً للمرأة . فمنظرون بارزون مثل سيجموند فرويد Sigmund Freud وجان بياجيه Jean Piaget واريك اريكسون Erik Erikson وقعوا « في نفس التحيز في الملاحظة والملاحظة . فبينهم اللاشعوري لحياة الذكر بوصفها النموذج ، حاولوا أن يشكلوا المرأة من نسيج نكري . ومن ثم فإنهم عند صياغتهم نظرياتهم عن تطور الانسانية ، إما أنهم لم يعيروا الاناث أى انتباه منظم ، أو أنهم أعاروهن لنتبهاً قليلاً ، وإما أنهم فسروا تطور الاناث بوصفه انحرافاً عن نموذج الذكر بالأساس^(٣١) .

والغريب هو أن بعض النساء دعون بصراحة إلى التغيير . ومعارضتهن تنكرنا

(٢٩) Discourse on the Origin of Inequality (1754) in Jean Jacques Rousseau, *On the Social Contract*,
Discourse on the Origin of Inequality, Discourse on Political Economy, (Indianapolis, Ind.:
Hackett Publishing Co., 1983), pp. 111-12

(٣٠) منكرة في : Smith, «One United People», p. 31.

(٣١) Carol Gilligan, *In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (٣١)
(Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) pp. 6 ff.

بالملاحظة المذكورة في الفصل الخامس ، والتي مؤداها أن الأيديولوجية الحاكمة - وسيطرة الرجال كانت أيديولوجية حاكمة بالتأكيد تقريباً في كل مكان - نادراً ما يتم تنبيهها بواسطة كل أعضاء نظام سياسي ما ، بل إنها قد يتم الاعتراض عليها بالفعل من جانب البعض . وفي عام ١٧٩٢ كتبت امرأة إنجليزية اسمها ماري وولستونكرافت Mary Wollstonecraft مقالاً باسم « دفاع عن حقوق النساء » . أما في الولايات المتحدة ، فقد قامت النساء بدور نشيط في حركة معارضة الرق ، وخلصن إلى أن حقوقهن أيضاً هي بالتأكيد في حاجة إلى حماية . وفي عام ١٨٤٨ دعت كل من اليزابيث كادي ستانتون Elizabeth Cady Stanton ولوكريشيا موت Lucretia Mott إلى مؤتمر عن حقوق المرأة ، وبعد ذلك بقليل شارك في قضيتهن بعض دعاة حق المرأة في الانتخابات من النساء ، وأشهرهن لومى ستون Lucy Stone ، وسوزان ب . أنتوني Susan B. Anthony . أما في إنجلترا ، فقد كونت إيميلين بانكهيرست Emmeline Pankhurst أول لجنة لحق المرأة في الانتخاب عام ١٨٦٥ . وبالرغم من أن الداعيات إلى حقوق سياسية متساوية للمرأة كن عادة ما يقابلن بالازدراء والسخرية لسلوكهن « غير الأنثوي » وكن أحياناً يلقين معاملة فظة من الشرطة ، إلا أنهن قد ساعدن على إحداث تغييرات قانونية (بل وأحياناً دستورية) أدت - كما رأينا في الفصل السابع - إلى إقرار حق المرأة المتساوي في الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية في كل الدول الديمقراطية .

ولكن حصولهن على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال لايعنى أن النساء قد حصلن بصورة آلية على نفوذ مساو لنفوذ الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية ، أو أن الفروق بينهما وبين الرجال في التوجهات السياسية قد تلاشت . فكما رأينا قبلاً ، فإن مستوى النشاط السياسي كان ينزع إلى أن يكون أقل بين النساء عنه بين الرجال . وسواء بسبب التمييز ، أو بسبب اتجاهات النساء نواتهن ، أو بسبب مسؤوليات الأسرة ، أو بسبب كل هذه الأمور مجتمعة ، فإنه في الدول التي بها مجتمعات حدثت ، استمر الرجال يبرزون النساء في قوة العمل (النساء اللاتي يقمن بأعباء المنزل دون مقابل لم يحسبن ضمن قوة العمل أو بوصفهن موظفات بمقابل) ، وفي منوات التعليم الرسمي ، وفي مجال الأعمال والحياة المهنية ، وفي المناصب ذات الهيبة ، وفي الدخل وفي النفوذ ، بما في ذلك المناصب بالانتخاب . ومع التسليم بوجود استثناءات واضحة ، إلا أن القليل من النساء (والأقل من الرجال) قد رفعن أصواتهن بالاعتراض على هذه الأوضاع . وظاهرياً على الأقل ، يبدو أنه عندما انتهى التمييز في الحقوق السياسية من الناحية القانونية ، قبلت النساء بصورة عامة الاختلافات الأخرى في الفرص المتاحة لهن مقارنة بالرجال بوصفها اختلافات طبيعية .

ولكن ابتداء من الستينيات تزايدت قوة النساء ، خاصة في العقود التالية ، حيث أصبحن يشعرن بقوة بأن هذه الفروق في الفرص ليست عادلة وأنها قابلة للعلاج . وفي الولايات المتحدة خاصة ، اضطلعت الحركات النسائية هناك بالعمل على تغيير ممارسات واقعية مثل تلك المذكورة عالياً ، وعلى تغيير اتجاهات النساء نحو نواتهن ونحو المجتمع^(٣٢) . وه زيادة الوعي ، من خلال العمل في مجموعات تقتصر على النساء وحسب ، وبدون وجود التهديد المحتمل من الرجال ، أصبحت تكتيكاً لمساعدة النساء على اكتشاف توجهات جديدة وتطويرها^(٣٣) .

وفي الوقت الراهن ، تشكل النساء أعداداً كبيرة جداً من قوة العمل . وفي دول عديدة ، ارتفع أيضاً مستوى تعليمهن . وفي بعض الدول الأخرى قارن ، أو حتى تخطين الرجال في مستوى الوعي والنشاط السياسيين . كما أن عددهن في المناصب القيادية والمؤثرة تزايد ، بالرغم من كونه مازال صغيراً^(٣٤) .

(٣٢) ولكن هناك مؤلفاً لكاتبة فرنسية هي سيمون دي بوفوار كان له تأثير غير طبيعي . فكتبتها ، الجنس الثاني ، *The Second Sex* ، والذي صدر في فرنسا عام ١٩٤٩ ، أعيد طبعه في الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ (H.P. Parley, trans. and ed., New York: Knopf). حيث نال تقديرًا هائلاً . ولقد تبعه بعض سنوات الكتاب الذي أضفى لفترة من الوقت المرجع الرئيسي للحركة النسائية الأمريكية الصاعدة : (Betty Friedan's *The Feminine Mystique* (New York: Norton, 1963)).

(٣٣) لوفس ، انظر : Catharine A. Mackinnon, *Toward A Feminist Theory of the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1989), Chapter 5, «Consciousness Raising», pp83-105.

(٣٤) كانت التغيرات غير متكافئة بوضوح في الدول المختلفة . ففي الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ كان ٢٧٪ من النساء في سن ١٤ سنة وما فوقها في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٧ كان ٥٥٪ في سن ١٦ سنة وما فوقها في قوة العمل . وارتفع مستوى التعليم للمرأة في الولايات المتحدة مع ارتفاع مستوى تعليم الرجال : ففي ١٩٨٦ كان ٢٤٪ من الرجال في سن ٢٥ سنة وأكثر قد انتهوا من أربع سنوات أو أكثر من التعليم في المعاهد ، و ١٦٪ من النساء كن قد فعلن هذا . ولكن في عام ١٩٨٦ شكل النساء ٩٤٪ من العاملين في مهنة التدريس ، و ٧٣٪ من العاملين في التدريس (باستثناء التدريس في المعاهد والجامعات) و ٨٥٪ من العاملين بالتدليل و ٨٥٪ من مشرفي المكتبات ، ولكنهن شكلن ٣٧٪ فقط من الموظفين والإداريين والمديرين ، و ١٧٪ من الأطباء ، و ٤٪ من أطباء الأسنان ، و ٣٦٪ من العاملين بالتدريس في المعاهد والجامعات . ومتوسط الدخل الأسبوعي للعاملين وقتاً كاملاً في عام ١٩٨٦ كان ٤١٩ دولاراً للذكور ، و ٢٩٠ دولاراً للإناث . وفي عام ١٩٨٤ كان من بين الأفراد في سن التصويت ٦٩٪ من النساء مسجلات وصوت منهن ٦١٪ في انتخابات الرئاسة ، مقارنة بـ ٦٧٪ و ٥٩٪ للرجال على التوالي . ولكن في عام ١٩٨٧ كان ٢٣ فقط من بين ٤٣٥ عضواً في مجلس النواب من السيدات ، وسويتان من بين مئة شيخ . ومن بين ٢١ مجتمعاً صناعياً كانت النسبة الممثلة للنساء الثلاثي تحدثن في السياسة : ٧٧٪ في فنلندا و ٧٧٪ في الولايات المتحدة و ٦٠٪ في بريطانيا و ٤٧٪ في إيطاليا و ٢٥٪ في اليابان . ومن بين ١٦ دولة أوروبية ، شكل النساء ٣٥٪ من أعضاء البرلمان الأدنى في الترويج و ٣٠٪ في فنلندا و ١٢٪ في سويسرا و ٤٪ في فرنسا و ٣٪ في بريطانيا (بالرغم من كون رئيسة الوزراء امرأة) فنظر :

وبالرغم من أننا لانتطيع أن نقدم هنا تصوراً تاماً عن النقلة في الوعي ، والتي مازالت بعيدة جداً عن أن تكون قد تمت وانتهت ، إلا أن قدر التغيير هذا - مضافاً إليه التغيرات التي تكررت قبلاً - يُمكننا من اقتراح الخلاصات التالية :

(١) التغيرات في التوجهات السياسية الأساسية والتي تتسم بالاستمرار لفترة طويلة ، والتي تبدو صلبة صلابة الصخور ، تحدث بالفعل ، بل وأحياناً ما تعبر عن نفسها بسرعة تثير الدهشة .

(٢) هذه التغيرات عادة ما يمكن تفسيرها بصورة مرضية من خلال مراجعة العوامل الخمسة المذكورة في بداية الجزء الحالي .

(٣) نادراً ما يستطيع المعاصرون أن يتنبأوا بطبيعة التغيرات الأساسية في التوجهات السياسية والتي تكون على وشك الحدوث ، أو هم يفضلون في التنبؤ بموعد حدوثها أو بمداهها أو قوتها ، أو بكيف ومتى تضعف ، أو بما سوف ترتبه في السياسة والبنى .

ويبدو من المؤكد أن تغيرات جذرية أخرى في التوجهات السياسية لشعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب الدول الأخرى سوف تحدث خلال فترة حياة قراء هذا الكتاب .

ولكن ماهي هذه التغيرات ، أين ومتى سوف تحدث ، لانتطيع سوى التخمين .

الفصل العاشر

التقييم السياسى

من المرجح أنك ، مثل معظم قراء هذا الكتاب ، تؤمن بأن الديمقراطية أفضل من الدكتاتورية . ولكن هل اعتقاد مثل هذا يوازى بالضبط القول بأنك تحب القهوة أكثر من الشاي ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن قراراتك السياسية لن يمكنك الدفاع عنها عقليا بدرجة كبيرة . فهل يمكنك تجنب هذا ؟ وإذا كانت قراراتك السياسية غير عقلانية في جوهرها ، أفلا يكون من المضیعة للوقت أن تحاول أن تتصرف بحكمة فى مجال السياسة ؟ ألا يمكن تبرير القرار المبني على جهل تام فى النهاية ، كما يبرر القرار المبني على المعرفة ؟ إذا لم يكن هناك أحد يعرف كيف يضع أساسا ويبنى هيكل خرسانيا قويا بدرجة تكفى لإقامة منزل ، يكون من السفه أن يحاول أى شخص أن يعيش فى منزل ؛ سنكون كلنا أفضل حالا إذا ما سكنا الخيام بدلا من المنازل . هل تعتبر المعتقدات السياسية ، بغض النظر عن مدى الحرص الذى روعى فى صياغتها ، مشابهة إلى حد كبير للمنزل اللقائم بدون أساس أو بدون هيكل خرساني قوى بما يكفى لتمامك هذه المعتقدات ؟

عندما نبحث فى أسئلة مثل هذه ، يغدو واضحا أننا يجب أن نتحرك فى اتجاه أكثر معيارية عما كان عليه الحال فى الفصول السابقة . فهذه الفصول السابقة كانت مهمة أساسا إما بتوضيح معانى المصطلحات كما فى الفصلين ١ و ٣ أو بالوصف كما فى الفصول ٢ و ٥ و ٦ ، أو بالشرح كما فى الفصلين ٤ و ٧ ، أو بتوليفة من كل هذا كما فى الفصلين ٧ و ٨ اللذين يجمعان بين توضيح معانى المصطلحات

والوصف والشرح . وهذه تعتبر طرقا شائعة لتفسير وفهم العالم في الحياة اليومية ، وكذلك في العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والانسانية .

ولكن الفصل الرابع قدم لنا بوضوح طريقة أخرى أساسية أيضا لتفسير وفهم العالم بوصفه مكانا يسكنه بشر يصدرن أحكاما تتعلق بالأفضل والأسوأ . أحكاما وتقييمات أخلاقية وقيمة ومعيارية . والأشكال المختلفة للنفوذ والقوة لا تدعو إلى إصدار تقييمات وحسب ، ولكن للتمايزات القائمة بين الأشكال المختلفة ذاتها - الإقناع العقلاني والإقناع الخداعي على سبيل المثال ، والنفوذ القسري وغير القسري - تعتبر هامة بالنسبة لنا لأننا نقيم أشكالا مختلفة للنفوذ بوصفها أفضل وأسوأ . ونفس الشيء يحدث مع الاختلافات في النظم السياسية . فحين نميز بين النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، وبين نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللكثرة ، أساسا لأننا نؤمن بأن هذه الاختلافات هامة . ومن ثم فإن التقييمات تمنحنا بالأسباب التي تجعلنا نجرى بعض التمييزات التي نستخدمها في التحليل المياسي وتجعلنا نرغب في وصف كيفية تحقق أشكال معينة من السلوك والأفعال والمعتقدات والأنظمة وتفسيرها .

ولكن هذا يأخذنا مرة أخرى إلى الأسئلة التي بدأنا بها هذا الفصل . ما هي الأسس المعقولة التي نملكها وتجعلنا نؤمن بأن شيئا ما أفضل من غيره ؟ إن الديمقراطية مثلا أفضل من الديكتاتورية ؟

مشكلة القيم في الفلسفة السياسية

يُعتقد أن أرشميدس قال : أوجد لي رافعة طويلة بدرجة كافية ونقطة ارتكاز أثبتتها عليها وأنا أستطيع أن أحرك العالم . ومن أكثر المشاكل الفلسفية استعصاء على الحل في القرن العشرين ، محاولة التوصل إلى ما أسماه الفيلسوف جون راولز John Rawls نقطة ارتكاز أرشميدية لتثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها ، ألا وهي التبرير العقلاني للأحكام الأخلاقية^(١) .

(١) أعيد طبعه بعد الحصول على إذن من الناشرين ، أخذا عن :

A Theory of Justice by John Rawls, Cambridge, Mass: The Belknap Press of Harvard University Press, copyright © 1971 by the President and Fellows of Harvard College. بعض الفلاسفة ، وهم قلّة بلا شك ، يرون أنه لا يوجد شيء في الفلسفة أو لدى الفلاسفة ، يميزهم بصفتهم تلك فيجعلهم أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم على الوصول إلى معرفة أصول المعرفة ، سواء تمكنت هذه في الأخلاقيات أو فيما وراء الطبيعة ، أو في أي شيء آخر . ففى سبيل المثال يرى رورتى Rorty أن الفلاسفة يمكنهم أن يتلقوا ولكنهم لا يستطيعون اكتشاف حقائق خاصة تتعلق بأصول المعرفة . ومن ثم فإن هدف الفلاسفة لابد أن يقتصر على المساهمة في النقاش ، الدائر حول مسائل هامة ، والإبقاء على استمرارية النقاش . Richard Rorty, *Philosophy and the Mirror of Nature* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.)

وأحد الإسهامات البارزة للفلسفة السياسية كان اهتمامها المتميز بالمعتقدات الخاصة بالقيم والمعايير والمقاييس . وحتى القرن التاسع عشر كان الفلاسفة (مثلهم مثل غيرهم من الناس) يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار الأخلاقية يمكنها أن تكون على نفس قدر الموضوعية واليقين اللذين تتمتع بهما المعرفة الامبريقية ، لأن الأفكار كانت مؤسسة في التحليل الأخير على الوحي الإلهي أو الطبيعة أو الإلهامات الواضحة بذاتها . ولكن منذ نهايات القرن التاسع عشر ، وبصورة أكثر تزايدا ، في القرن العشرين ، نجد العديد من الفلاسفة ، بل وربما أقساما كبيرة من الشريحة السياسية في كل المجتمعات الحديثة ، قد تبنوا وجهة نظر أكثر ذاتية . وفي الحالات المتطرفة ، كما سوف نرى ، سنجدهم يؤكدون أنه لا يوجد مطلقا أى اعتقاد يمكن تبريره عقلانيا مادام يتعلق بمعيار قيمي . من هذا المنظور يضحى قولك بأنك تؤمن بأن الحرية أفضل من الرق ، هو قول لا يتسم بأى قدر من الموضوعية بأكثر مما يتسم به قولك إنك تفضل القهوة على الشاي .

وتتنامى وجهات النظر ، الذاتية ، يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل . فأحد العوامل يكمن في التدهور العام في تمسك البشر بالمعتقدات الدينية بدءا من القرن الثامن عشر ، الذي كان يعنى أنه لم يعد من الممكن النجاح في تبرير القيم بردها إلى حقائق دينية موحاة من قبل الله . فجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) والذي أثرت أعماله بشدة على التفكير الأمريكى أثناء الثورة الأمريكية والمؤتمر الدستوري ، كان في إمكانه أن يجادل قائلا إن : « كل الرجال متساوون بالطبيعة ، لأننا كلنا وبنفس القدر أولاد الله . ولكن بعد قرنين من الزمان اعتبر الفلاسفة مقبولة المنطقية هذه واهنة إلى درجة لا يمكنها من دعم مقولته . وبالإضافة إلى هذا ، فإن التقدم الواضح للعلوم جعل المعرفة غير العلمية تبدو شاحبة بالمقارنة . وفي الواقع ، فإن وجهة النظر الفلسفية القائلة بأن المعرفة العلمية هي وحدها القادرة على ادعاء الموضوعية بدأت تكسب أرضا صلبة . فعالم الرياضة والفيلسوف الفرنسي كونت Auguste Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) أكد أن تاريخ الإنسانية مر في تطوره بثلاث مراحل : المرحلة الدينية ، المرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة العلمية . ومن ثم ، فإن العلوم ، الوضعية ، يجب أن تشكل أساس السياسة والأخلاق والقانون ، بل وحتى الدين ذاته . والوضعية ، كما سميت وجهة نظره ، عادت إلى الظهور بصورة مستقلة في فيينا في العشرينات ، وتجسدت في حركة فكرية تعددت تسميتها من الوضعية المنطقية إلى الوضعية الجديدة إلى الإمبريقية المنطقية إلى الامبريقية العلمية . وبالرغم من أن الوضعية الجديدة كانت في الأساس تفسيراً فلسفياً للطبيعة الأصلية للمعرفة العلمية ، فإن أتباعها دأبوا على رفض العبارات الأخلاقية بوصفها غير ذات معنى . وفي عام ١٩٣٦ أكد أحد أساتذة جامعة أوكسفورد الشبان ، وهو أ . ج .

اير A.J. Ayer ، بجرأة واضحة أنه مادام لايمكن التأكد من حقيقة الأحكام الأخلاقية ، وذلك على خلاف العبارات العلمية ، فإن العبارات الأخلاقية لابد أن تكون خالية من أى معنى^(٢) . ولكن إذا كانت العبارات الأخلاقية لاعمى لها - أو إذا كانت على أى حال بلا معنى عقلانى (كما كان الوضعيون الجدد يقولون أحيانا) أو - إدراكى - فإن الأسس الأخلاقية للقيمة السياسية لابد أن تكون أيضا غير ذات معنى ، وإذا كانت أسسها الأخلاقية لاعمى لها فى ذاتها ، فإن الفلسفة السياسية تصبح مجهودا عقيما لاطائل من ورائه .

وتتمثل أحد التيارات الفكرية الأخرى التى عمقت من حدة المشكلة فى وجهة النظر القائلة بأن كل الفكر الفلسفى (بل وفى بعض الصياغات كل أنواع الفكر بما فى ذلك العلوم الطبيعية) تحده أسباب تقع خارج نطاق الوعى ، ويتجاوز سيطرة أولئك الذين يؤيدونه . وفى الصياغات التى تتبنى الحتمية ، تتم نسبة الأسباب الخارجية إلى المرحلة التاريخية المعينة التى يعاصرها الشخص ، وثقافته ، والطبقة التى ينتمى إليها ، ومصالحه ، وتطوراته النفسية^(٣) . فإذا كان المنظور الفلسفى للمرء لا يعدو كونه

(٢) A.J. Ayer, *Language, Truth and logic* (London: Gollancz, 1936; and New York: Holt, Rinehart & Winston, 1973), pp 226-7

(٣) وجهة النظر التى ترى أن الإدراك والأفعال الإنسانية يتم تحديدها كلية بواسطة عوامل خارجية ، يطلق عليها بصفة عامة الحتمية . ولدى الأطروحات المساندة للحتمية على أساس من عوامل نفسية قدمها عالم النفس ب . ف سكينر B.F. Skinner فى *Beyond Freedom and Dignity* (New York: Alfred A. Knopf, Inc., 1971)

انظر أيضا *Walden Two* (New York: MacMillan Inc. 1948) and *Finley Carpenter, the Skinner Primer* (New York 1974)

ومصطلح النسبية عادة ما يستخدم فى الأطروحة التى مؤداها أن العوامل المختلفة تنتج بين الأفراد والجماعات المختلفة ، طرقا مختلفة بل ومتضادة . ولكنها متساوية فى إمكانية تبريرها لهم وتفسير وشرح العالم . وأحد الأشكال الشائعة للنسبية خاصة عند علماء الأنثروبولوجيا هو النسبية الثقافية وعند تطبيقها على الأخلاقيات ، فإن وجهات النظر تلك تضى نسبة أخلاقية . والتاريخية مصطلح عادة ما يستخدم لوصف المؤرخين أو غيرهم الذين يرون أن الفكر السياسى (أو غيره) يمكن شرحه وتفسيره تماما بوصفه نتاجا فرعيا لمرضيات لها جذور فى المرحلة التاريخية التى يحيا فيها للكتب . والأطروحات المساندة للتاريخية يمكن مطالعتها فى Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8 (1969): 3-53 and "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," *Political Theory* 2 (1974): 277-303.

وأحد الأشكال الهامة والمنتشرة لاستخدام التاريخ نجدها فى ، الحتمية التاريخية ، التى قال بها ماركس واتباعه ، لتفسير حديث انظر : G.A. Cohen, *Karl Marx: Theory of History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

ناتجا فرعيا لعوامل غير عقلانية مثل هذه ، فإن محاولة بلورة فلسفة سياسية ، أو حتى مناقشتها بصورة جادة ، تصبح مرة أخرى أمرا غير واعد على الإطلاق .

تيارات معاكسة

مثل هذه الاعتراضات الموجهة ضد إمكانية أن تكون الفلسفة السياسية ، مجهودا عقلانيا أو على الأقل معقولا ، لم يثبت أنها فتاكة أو مدمرة . فمن ناحية ، نجد أن الأنكباء والمفكرين ، بما في ذلك علماء السياسة والفلاسفة ، قد استمروا في عرض الأفكار السياسية ومناقشتها بجدية تامة ، وأثناء قيامهم بهذا وضح أنهم يؤمنون بأن مناقشتهم ليست بلا هدف أو أنها غير عقلانية ، بغض النظر عما قد يقوله الوضعيون الجدد أو الحتميون أو التاريخيون أو غيرهم . فالاهتمام الجاد بالأفكار السياسية ، ومن ثم ببعض الأسئلة الأساسية في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية ، أثارته بالتأكيد اضطرابات القرن العشرين . حربان عالميتان وحروب صغيرة لا حصر لها ، الكساد الاقتصادي العالمي في الثلاثينات ، ثورة ، انهيار الديمقراطية في نول عدة ، استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، احتمال الفناء النووي ، أحداث الشغب في المدن الأمريكية في الستينات ، حرب فيتنام ، فضيحة ووترجيت ، وماترب عليها من محاولة سحب الثقة من الرئيس نيكسون ثم استقالته - نجد أن هذه الأحداث وغيرها قد أضعفت الكثير من المعتقدات المتفائلة والأكثر إشراقا - حتى بين الأمريكيين - التي سادت في وقت سابق ، وقد تكون قد استتارت اهتمامنا لبعض الأسئلة الأساسية التي وضعها الفلاسفة السياسيون^(٤) .

بالإضافة إلى هذا ، فإن تأثير الوضعية الجديدة وصل إلى القمة ثم - وكما يحدث عادة للحركات الفلسفية - ذبل سريعا . ففي عام ١٩٧٧ تحمر أ . ج . آير لأنه انتقل من كونه « مفكر متمرد » إلى « مفكر عجوز » ، دون أن يمر بمرحلة الاحترام الرصين^(٥) .

(٤) في قول ماثور أشر الفيلسوف جورج فيلهلم فريدريك هيجل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) إلى أن بومة ميترفا تطير وقت الفسق ، في إشارة إلى أن الفلسفة تزدهر ليس وقت فتوة الحضارة عندما تطبق معاييرها دون أفنى مساعلة ، ولكن في فترات التدهور عندما تتم مساعلة مصداقية معاييرها التي لا تبدو وقتها ملائمة .

(٥) منصوص عليها في : Brian Barry , " And Who Is My Neighbor ? " The Yale Law Journal 88:629 (1979) , 629-58 , at p. 631 A Part of My Life (London: Oxford University Press, 1977) , pp. 294-95 .

ولقد أصبح واضحاً أيضاً أن الفراغ الظلفى لا يمكن ملؤه بصياغات حتمية بحتة^(٦).

تحليل المعنى

يعتقد بعض الفلاسفة ، خاصة في الدول الناطقة بالإنجليزية ، أن الأساس الملائم للتأمل في القضايا المعيارية في مجال الفلسفة السياسية يمكن أن نجده في اللغة ، وذلك عن طريق تحليل المعنى الذى نمبغه على الكلمات والمفاهيم في الاستخدام العادى لها . وقد تأثر تحليل المعنى في التقييم الأخلاقى والسياسى بشدة بالعمل الأخير للفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein (١٨٨٩ - ١٩٥١) (٧) . وبصفة عامة فإن الفلسفة « التحليلية » أو « اللغوية » تسعى نحو التعرف على معانى المصطلحات كما تستخدم بالفعل في اللغة العادية غير الفلسفية . وكنتيجة لتأملنا في الكيفية التى نعبر بها عن المعانى عندما نرغب في القيام بأحكام أخلاقية وقيمة ، في تميزها عن الأحكام المتعلقة بمسائل تقع في مجال العلم الإمبريقي ، نجد أن بعض الكتاب قد خلصوا إلى أن اللغة تنقسم في الواقع إلى « مناطق » مختلفة . وتضطلع لغات « المناطق » المختلفة بقضايا مختلفة . ف لغة منطقة ما عادة ماتكون غير ملائمة بل ومشوشة عندما نستخدم للتعبير عن قضايا تتطلب نوعاً آخر من اللغة .

والخطاب الأخلاقى هو أحد هذه المناطق ، كما يطرح البعض^(٨) . فالاعتماد بصورة مطلقة على لغة العلوم الإمبريقية لاستكشاف مجال الخطاب الأخلاقى (كما

(٦) وكما كتبت ديبورا بومجولد Deborah Baumgold معلقة على التاريخية : « ليس مستغرباً ، أن النهج التاريخي .. يزعج نحو إثبات الأهمية السياسية للنصوص الكلاسيكية » . وفي مقالتها "Political Commentary on the History of Political Theory," *American Political Science Review* 75:4 (December 1981), pp. 928-40, وصفاً ونقداً مفيدين لبعض النهج الحديثة للفلسفة السياسية .

(٧) العمل الأخير لفيتجنشتاين يتعارض بصورة ما مع عمله الأسبق الذى أثر بشدة في الوضعية المنطقية . لتقرير عن عمله انظر : David Pears, *Ludwig Wittgenstein* (New York: The Viking Press, 1969, 1970).

(٨) Hanna Fenichel Pitkin, *Wittgenstein and Justice* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972) . بالرغم من كونه أقل تأثيراً بصورة مباشرة بفيتجنشتاين ، إلا أن بريان بارى Brian Barry, *Political Argument* (New York: Humanities Press, Inc., 1967) أكد أيضاً وضرب أمثلة تظهر إمكانية توضيح الأحكام السياسية جزئياً من خلال التحليل الدقيق للمعنى . ولقد لعبت أعمال فيتجنشتاين دوراً هاماً أيضاً في التقليد بيتر وينش Peter Winch للعلوم الاجتماعية في : *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (New York: Humanities Press, 1958).

اقترح بعض الباحثين المعارضين للمدرسة الإدراكية (يعد أمرا غير منطقي بنفس قدر المطالبة باستخدام لغة الطبيعة أو الكيمياء لمناقشة الصفات الجمالية لرسم ما . وإن أحد أهداف هذا النهج - بل والهدف المطلق له وفقا للبعض - هو إثراء الخطاب الأخلاقي والتقييم السياسي ووضاحهما عن طريق إعلاء فهمنا للغة التي نستخدمها عندما نناقش قضايا أخلاقية ، كما يفعل كل الناس عمليا .

ولكن بوصفه نهجا لإحياء الفلسفة الأخلاقية السياسية ، فإن التحليل اللغوي سرعان ما أظهر بعض القصور . وربما كان أهم أوجه القصور هو فضله في أن يوضح بصورة مقنعة كيف أن تحليل المعنى يمكن أن يتجنب مأساءة الفلسفة الأولون **المغالطة الطبيعية** : وهي محاولة استخلاص عبارة تتعلق بما يجب أن نعمله من عبارات تقرر ماهو قائم بالفعل . فحتى إذا كان من الممكن أن نوضح مانقصده بمصطلح « عدالة » ، في سياقات محددة ، فإنه لا يبدو أنه يترتب على ذلك أننا يجب أن نتصرف بعدالة . بالإضافة إلى هذا ، لا يوجد فيلمسوف تحليلي أنتج بالفعل عملا في الفلسفة السياسية بلغ من القوة والإقناع ما يجعله دليلا على نجاح هذا النهج . وأخيرا ، إن هناك من تحليل معاني المصطلحات ما يضحى مملا وهامشيا وغامضا إلى درجة لا تجعل أحدا ، سوى الفلسفة الجهابذة ، قادرا على متابعة المناقشة ، أو حتى يهتم بأن يفعل ذلك^(٩).

التراضى العقلاني : هابرماس

تقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلاني والتي طرحت في الفصل الرابع ، إمكانية أن نجد نقطة الارتكاز الأرشيميدية إذا ما استطعنا أن نثبت أن الناس إذا ما مواضعوا في موقف غير مسموح فيه إلا بالإقناع العقلاني فإنهم سوف يتفقون على قيم محددة . ويمكن تشبيه اتفاقهم هذا بعقد يتم بينهم للالتزام بهذه القيم . وربما يكون أكثر التيارات المضادة للذاتية والنسبية تأثيرا هو التيار الذي يدعو إلى اتباع هذا الخط . وبالرغم من أنه من المستحيل أن نقدم هنا أكثر من مجرد رسم كروكي مختصر وغير كامل ، إلا أنني أرغب في ذكر اثنين من مثل هذه النهج^(١٠).

(٩) . لقد تحرك بنود الساعة بدرجة حادة إلى الجهة الأخرى حتى أنني لا أستطيع أن أفكر آخر مرة قرأت فيها مناقشة حول معيار ماهية زهرة الصبار الجميلة أو التفتاحة الشبيهة جدا .

Barry, «And Who Is My Neighbor?» P.632

(١٠) . ولقد قدم لنا أيفيد جوتنيه David Gauthier مثالا ثلثا مؤثرا في : *Morals by Agreement* (Oxford 1996) . لقد حاول جوتنيه أيضا ، تطوير نظرية عن الأخلاق بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلاني . ولقد جادل ، أن المبادئ العقلانية لتحديد الاختيارات أو القرارات ، من بين العديد من الأمثل الممكنة ، تتضمن البعض الذي يمنع التفاعل من متاعمة مصالحه الخاصة -

فى سلسلة من المؤلفات منذ عام ١٩٧٠ (١١) ، اقترح الفيلسوف الألماني يورجان هابرماس Jürgen Habermas أن توافقا رشيدا فى الرأى بخصوص قضايا تتعلق بالحقيقة وبالأخلاق يمكن الوصول إليه بالخطاب «discourse» فى « موقف خطابى مثالى » . وفى مثل هذا الموقف فإن الظروف « يجب أن تضمن ليس فقط مناقشة مفتوحة ، وإنما أيضا خالية من التأثيرات المشوهة ، سواء كان مصدرها السيطرة الصريحة أو السلوك الاستراتيجى الواعى أو عوائق الحوار الأكثر خطورة والناجمة عن خداع الذات » . ولابد أن يتمتع كل المشاركين بفرص متساوية « للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم ... وهكذا ، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين » ، ولابد أن يتمتعوا بمراكز متساوية إلى حد كاف حتى تصبح « المساواة الرسمية فى بدء ومتابعة الحوار أمرا يمكن ممارسته فى الواقع » .

ومن حيث المبدأ ، سيطبق هابرماس متطلبات توافق الرأى التى يتم الوصول إليها فى موقف خطابى مثالى على كل من الأحكام الامبريقية والأخلاقية . والمسائل الامبريقية - على سبيل المثال ، الوصف والشرح فى الفصول السابقة - تتطلب « خطابا نظريا ، يقضى إلى أحكام تتعلق بالحقيقة » . أما المسائل الأخلاقية فتتطلب « خطابا عمليا ، يقضى إلى أحكام تتعلق « بالصواب » ، أى أحكام أخلاقية » .

وإذا كانت كل الاحتياجات والمصالح ذاتية بحتة ، وتختلف من شخص إلى آخر ، ومن ثم تجعل من المستحيل الوصول إلى إجماع بخصوصها ، فإن نهج هابرماس لن يمتد بالنكيد بنقطة ارتكاز أرشميدية ، وسوف تظل مشكلة التوصل إلى

- بطريقة منزهة عن الغرض . هذه نعرُفها بوصفها مبادئ أخلاقية » . (٢ - ٣) بالرغم من أن أطروحة جوتنيه بلغت من التجريد والصعوبة حدا يجعلنا غير قادرين على تلخيصها هنا ، فإنه من الهام أن نقرر افتراضا أن نظريته تستثنى من الاعتبار المواقف التى تكون فيها الأحزاب غير متساوية ابتداء وبصورة إجمالية . « فبين غير المتساويين قد يستفيد حزب واحد بشدة من خلال فُهره للآخرين ، ووفقا لنظريتنا لن يكون هناك أى سبب يجعله يحجم » . (١٧) وبالرغم من أن جوتنيه قدم تبريرا آخر لافتراضه أن للموقف الأولى للأحزاب لإجراء اتفاق ما لا يكون قهريا (من ١٩٢ - ١٩٧) ، « فاعتبار تمديد عدم المساواة والفساد فى الحياة السياسية ، سوف يبدو هذا وكأنه تحجيم هائل لمحيط للنظرية . ولكن عند بنائه لمقولاته بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلاني ، بنى جوتنيه على واحد من أكثر النهج للتحويل السياسى والاقتصادى سرعة فى النمو . نظرية الاختيار العقلاني يشار إليها أيضا بوصفها نظرية الاختيار الاجتماعى ، وأحيانا بوصفها اقتصادا سياسيا والأنبيات الخاصة بهذا الموضوع كثيرة للغاية ، وجزء كبير منها يمتد على الرياضيات . (١١) هناك تطويل متعاطف مع أعمال هابرماس تجده باللفة الإنجليزية فى Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge: The MIT Press, 1978). ولقد أخذت من هذا العمل الشنرات الموجودة فى الصفحات التالية (pp.306-7,314)

تبرير عقلاني للأحكام الأخلاقية دون حل . ولكن هابرماس يطرح مقولة « أنه لا توجد مصالح خاصة وحسب ، بل وتوجد مصالح مشتركة أو « قابلة للتعميم » ؛ وتصبح المهمة المحددة للخطاب العملي هي اختبار أى المصالح يمكن أن تضمح « مقسمة من خلال الحوار » (قابلة للإجماع حولها) ، وأنها غير صالح لذلك (قابلة - فى أفضل الأحوال - لإمكانية التفاوض للوصول إلى حل وسط بخصوصها) . وفى الحالة الأولى .. سيكون عندنا إذن إجماع معطل لعقلاني » .

وهناك على الأقل صعوبتان تكمنان فى الحل الذى قال به هابرماس : الأولى هي أن الوضع الخطابى المثالى ، كما يعترف هو ذاته ، وضع مثالى نادرا ما يتحقق فى عالم الواقع ، بل وقد لا يتحقق مطلقا . الثانية ، نتيجة لهذا فقد تركنا خاليى الوفاض فيما يتعلق بالأحكام الأخلاقية التى يمكنها أن تقترب من إمكانية الوفاء بالمتطلبات التى يفرضها اختياره الشديد المثالية . ففى أعمال هابرماس ذاته نظل نبحت دون جدوى عن أحكام أخلاقية يمكن تبريرها بوصفها نتاجا لتراض عقلاني فى موقف خطابي حر .

العدالة من خلال العقد : راولز

فى عام ١٩٧١ ، أصدر جون راولز John Rawls أستاذ الفلسفة فى جامعة هارفارد كتابه الذى طال انتظاره « نظرية فى العدالة » A theory of Justice (١٢) . وفور صدوره ، تم اعتماد الكتاب فى الدول الناطقة بالانجليزية بوصفه إضافة أساسية فى ميدان الفلسفة السياسية . ولقد استثار الكتاب فيضانا لم يسبق له مثيل من المقالات ، بل وحتى كتبا كاملة ، تفسر وتعضد ، أو كما هو الحال عادة بين الدارسين ، تهاجم مقولات راولز (١٣) . وبعض النقاد الذين رفضوا نظريته ، أو رفضوا أجزاء هامة منها استخدموها بالرغم من ذلك كنقطة انطلاق لتطوير وجهات نظر بديلة . وعلى مدار العقد التالى ظهرت ، ربما سنويا ، مؤلفات تتعامل مباشرة مع بعض القضايا الكبرى فى ميدان الفلسفة السياسية محاولة أن تضع حلولاً لها . ومن المبكر جدا أن نحدد الآن ما إذا كان كل هذا يشير الى وجود صحوة ستكون طويلة المدى فى ميدان الفلسفة السياسية ، أم أن الأمر لا يعدو كونه ومضة تظهر

(١٢) انظر هامش (١) من الفصل الحالى .

(١٣) على سبيل المثال ، Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1973); and Robert Paul Wolff, *Understanding Rawls* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977).

انظر أيضاً المقالات التى كتبت عن راولز فى : *The American Political Science Review*, 69:2 (June 1975)..

على شاشات رادار تاريخ الفكر . ولكن في الوقت الراهن نستطيع أن نقول إن التوجه المعيارى أصبح بشكل جبهة تتسع بسرعة واضحة في مجال العلوم السياسية تماماً كما كان الوضع بالنسبة للتحليل الإمبريقي قديماً . ولكن من حسن الحظ أن صحوة الفلسفة السياسية لاتعوق بالضرورة استمرار نمو التحليل الإمبريقي ، بل وقد تزيد من قوة هذا التحليل من خلال اقتراح معايير تساعد الباحثين الإمبريقيين على الحكم على الأهمية النسبية للقضايا التي يقومون بدراستها .

مقولة راولز

تعكس مقولة راولز إيمانه بمصادقية واحد من نوعين أساسيين للتفكير الأخلاقي . ويقترح أسلوباً يمكن من الوصول إلى المبادئ الحاكمة لنوع من التفكير . ويتم مبدئين للعادلة ، ويدعى أنه يبررها باستخدام هذا الأسلوب .

نوعان من التفكير الأخلاقي : أحد الأشكال الشائعة للتفكير الأخلاقي ينهض بصورة مطلقة على تقدير المجموع الصافي لقيمة النتائج البديلة والذي يتم التوصل إليه عن طريق جمع الأرباح والخسائر لكل شخص : كما ، على سبيل المثال ، في المبدأ الذي مؤداه أن أفضل قاعدة للسياسة العامة هي أن تسعى نحو الخير الأقصى للعدد الأكبر من الناس . ولأسباب بادية للأعين ، فإن هذا النوع من التفكير الأخلاقي يعتمد على تقييمه للنتائج . وبالتأكيد سيضحي إزاماً أن نقيم النتائج بالنظر إلى مقياس ما لما هو خير وملغوب . وبعض المقاييس الشائعة هي السعادة والمتعة والقناعة والمنفعة ، ومثل ذلك . والأطروحة التي تستخدم معايير مثل هذه عادة ماتسمى **نفعية** . والنفعيون يؤمنون بأن أفضل سياسة هي تلك التي تعظم قيمة معينة مختارة - السعادة ، المنفعة ، المصلحة أو أى قيمة أخرى^(١٤) . ومنذ البداية اعتبر الاقتصاديون

(١٤) ومن ثم ، تبنى جوتيه في *Morals by Agreement* الفرضية التي مؤداه أن الأفراد يتصرفون بطبائعية فقط إذا ماسعوا نحو تعظيم مصلحتهم أو لأرباحهم الخاصة (ص ٧) . وإحدى المشاكل في أساليب التعظيم ، ومن ثم في النظرية النفعية ، هي ما إذا كنت تستسي إلى تعظيم المجموع الكلي للنفع أو متوسطها . فالتنفعيون الكلاسيكيون قرروا أن المجموع الكلي للنفع هو بالتحديد الأمر الواجب التعظيم ، ولكن افترض أن دولة ما يمكنها أن تختار بين : (١) مضاعفة عدد سكانها وزيادة النتائج القومية الإجمالية بنسبة ٢٠ ٪ أو (٢) الإبقاء على كل من عدد السكان والنتائج القومية الإجمالية على ما كنا عليه . فتعظيم المجموع الكلي سيتطلب تنفيذ السياسة الأولى بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد سوف ينخفض بنسبة ٦٠ ٪ . والتنفعيون المحدثون دعوا من ثم إلى تعظيم المنفعة المتوسطة ، وهو ما يؤدي بالطبع إلى اتباع السياسة الثانية . انظر المناقشة في Rawls, pp. 161 ff. وبالتأكيد لا يكون الناتج القومي الإجمالي مسلو بالضرورة للسعادة أو المتعة أو القناعة أو للمنفعة أو غيرها من المعايير المقولة للصلاح ، ولكن هذا يشير إلى مشكلة أخرى في النظرية النفعية : كيف تستطيع أن تقدر القيمة النسبية للتبدل .

المحتنون أن مصداقية التفكير النفعي هي أمر معلّم به ، وذلك بالرغم من أن مفهوم النفعية في مجال الاقتصاد أصبح الآن غاية في التجريد والتجزئ ، إلى درجة تجعله مجرد طيف الصورة المتدفقة بالحيوية والتي كان عليها المفهوم قديما ، عندما كان يتخذ صورة السعادة أو المتعة . ويرتكز العديد من أحكامنا الخاصة بالسياسات العامة على اعتبارات نفعية . فنحن نحاول أن نقدر الأرباح والنقولات للأشخاص والجماعات المختلفة في المجتمع ، لكي نصل إلى حكم يعلى من قدر السياسة التي تحقق أكبر فائدة صافية لمجموع الأفراد والجماعات كلهم . وفي الواقع ، فإنه من الصعب أن ترى كيف يمكنك أن تصدر حكما فطنا بخصوص السياسات العامة إذا كنت ممنوعا من استخدام التفكير النفعي بشكل تام .

ولكن في نظريته في العدالة لم يخف راولز معارضته للتفكير النفعي (١٥) . وعوضا عن هذا نجده يؤسس نظريته على فكرة أخرى شائعة : معظمنا يعتقد أن بعض الأشياء صائبة وخيرة أو عادلة بالرغم من أنها قد لا تؤدي مثلا ، إلى السعادة القصوى لأكثر عدد من الناس ، وبالتالي إذا كان للناس حقوق طبيعية لا يمكن التغاضي عنها ولا يمكن التحدى عليها ، فإن مثل هذه الحقوق لا يجوز تخطيها من أجل مجرد تجميع للنفعة الصافية أو المتعة الصافية أو السعادة الصافية للآخرين . فلو كان للأشخاص حق في محاكمة عادلة لا يجب التحدى عليه ، فلا يجب أن يجرموا من هذا الحق بسبب المتعة التي سيحصل عليها آخرون من جراء إدانتهم ، سواء كان هؤلاء الآخرون مجموعة مستتارة من الدماء الباحثين عن ضحية يحكمونها بلا قانون ، أو كانوا هيئة مشرعين يرغبون في ضمان إدانة مجموعة من المعارضين الذين لا شعبية لهم ، أو حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم غالبية المواطنين . فكما يقول راولز : العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحريتهم صائبا لأنه سيؤدي إلى خير أكبر يقسمه آخرون (١٦) . فعلى خلاف التفكير النفعي ، نجد أن إصرار راولز على الأولوية المطلقة لبعض مبادئ العدالة إنما يعكس ما أسماه باري مذهب الحكم المطلق (١٧) وما أسماه راولز مذهب الالتزام الأخلاقي (١٨).

(١٥) Rawls, *Theory of Justice*, pp. 22-27 and 150-92.

(١٦) المرجع نفسه ، p.28

(١٧) Berry, "And Who Is My Neighbor?" p.630

(١٨) لقد عرف راولز نظرية الالتزام الأخلاقي ، بأنها : إما أنها لاتحدد الخير باستقلالية عن الصواب ، وإما أنها لاتكسر الصواب على أساس أنه تعظيم للخير . وهذا يعني أنه في نظرية الالتزام الأخلاقي إما : (١) الأفضل ليس غاية متصلة مستقلة مثل السعادة ، ولكن الأفضل هو ببساطة تحقيق ما هو صائب ، مثل العدالة . دون اعتبار للغايات الأخرى ؛ أو (٢) الأفضل لا يتحدد من خلال تعظيم المتحقق من غاية مرغوبة مثل السعادة ، ولكنه مطلب مطلق ، ويغض النظر عن المجموع الكلي -

ولا يعتبر راولز أول من انتقد التفكير النفعي . وإذا كان قد حقق دويا أكبر ممن سبقه من نقاد في مجال الفلسفة السياسية ، فإن هذا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنه قدم أسلوبا لتبرير المبادئ المطلقة ، وأيضا مبدئين محددين نسبيا ينتفع بهما .

أسلوب راولز : من المشاكل المحورية في التفكير الأخلاقي ، تحديد كيفية الوصول إلى مبادئ يمكن الادعاء بقدر من المعقولة بأنها عامة أو حتى عالمية . فالمبادئ المؤسسة على مصلحتك الذاتية وحسب قد لا تكون مقبولة لأي شخص آخر مصالحه تتعارض مع مصالحك . وأسلوب راولز يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبة .

فهو يدعوكم إلى أن تتخيلوا أنفسكم تحاولون مع آخرين الوصول إلى اتفاق أساسي ، عقد اجتماعي ، يحدد مبادئ العدالة في البناء الأساسي لمجتمعكم . والمبادئ هي مأسوف تقبله أنت بوصفك إنسانا حرا وعقلانيا تهتم بتحقيق مصالح الخاصة وأنت في موقف مساواة مبدئي مع الآخرين . بمعنى آخر ، من المفترض أنك أنت والآخرين تمتلكون نفس الحقوق في اختيار وتحديد المبادئ ، فكل واحد منكم يمكنه أن يقدم اقتراحات ، وأن يشرح الأسباب المرجحة لقبول هذه الاقتراحات ، وهكذا . ولكن راولز اقترح في واحد من أكثر أفكاره نكاه وإثارة للجدل ، أن تتخيل نفسك في وضع افتراضي مؤداه أنك مسربل في حجاب من الجهل ، فيما يتعلق بمصالحك الشخصية الفردية المحسوسة . وسوف تختار قواعد للعدالة وكأنك لاتعلم بالتأكد ماسيكون عليه وضعك في المجتمع الجديد . ما إذا كنت ستصبح مميزا أم لا ، غنيا أم فقيرا ، قويا أم ضعيفا ، نكيا أم غبيا ، وهكذا . في هذا ، الوضع الأولي ، ماهي القواعد الأساسية التي سوف ترغب في تضمينها في العقد الاجتماعي ثم بعد ذلك ترغب في أن تنعكس في الدستور (١٩) ؟ يرى راولز أنه

- للمعادة . مثلا . والذي قد ينتج عن هذا . وعند رفضه للنفعية ، فإن راولز لا يرضى للمعولات المعتمدة على تقييم النتائج بصفة عامة . ففطريات الالتزام الأخلاقي مثل قوله لا ، تشخص مدى صواب المؤسسات والأفعال في استقلال عن النتائج المترتبة عليها . فكل المذاهب الأخلاقية التي تستأهل أن تسترعى انتباهنا تأخذ للنتائج في الاعتبار عند الحكم على الصواب . والذي لايفضل ذلك سيكون ببساطة غير عقلاني ، مجنونا ، (نظرية في العدالة Theory of Justice ص ٣٠) . ووجهة نظره هي أنه في حين أن العدالة تتطلب منا بوضوح أن تأخذ للنتائج في الاعتبار . مثلا ما إذا كانت المحاكمة العادلة هي نتاج لإجراءات معينة أو أنها ليست نتاجا لذلك . فإن العدالة ليست مسألة مجموع صافي أرباح وخسائر فرد ما ولكنها حق مطلق .

(١٩) المرجع السابق . 22-11 PP لقد تجاهلت جاتين آخرين هامين ومثيرين لدرجة عالية من الجدل في إجراءات راولز ، وهما فكرته عن التوازن التأملي (ص ٤٨ - ٥١) والتي ستناقش باختصار بعد ذلك في هلمش ٢٦ ، وكذا تنبيهه لاستراتيجية قصوى (ص ١٥١ - ١٥٦) .

بموجب عدم تأكدك ، فسوف ترغب في ضمان أن تقف القواعد جانبا دون أن تعامل معاملة قاسية اذا حدثت وكنت واحدا من الأشخاص الأقل تميزا في المجتمع . فأنت لا يمكن أن تضمن ما الذي سيحمله المستقبل ليس فقط لك ، ولكن أيضا للأعضاء الآخرين في أسرتك . لأطفالك .

مبدأ العدالة : يزعم راولز أنك في مثل هذه الظروف سوف تتبنى المبادئ العامة التالية للعدالة :

« أن كل القيم الاجتماعية - الحرية والفرص ، الدخل والثروة ، وأسس احترام الذات - يجب أن توزع بالتساوي إلا إذا كان التوزيع غير المتساوي لأى من هذه القيم ، أو لها كلها ، هو في مصلحة كل الأفراد » (٢٠) .

ولقد استخرج راولز من هذا المبدأ العام مبادئ للعدالة : الأول يضمن مساواة تامة في الحقوق السياسية للمواطنين في نظام ديمقراطي . والثاني يضمن معاملة عادلة (وأن لم تكن بالضرورة متساوية تماما) في توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية .

فابتداء لابد إذن أن يمتلك كل فرد حقا متساويا في أكبر عدد من الحريات الأساسية ، وأن يكون هذا متكافئا مع حق الآخرين للتمتع بنفس الحريات .

« الحريات الأساسية للمواطنين هي بصورة تقريبية ، الحرية السياسية (حق التصويت وحق تقلد المناصب العامة) بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع ، وحرية الإدراك وحرية التفكير ، والحرية الشخصية بما تتضمنه ذلك من حق الاحتفاظ بملكية (شخصية) ، والتحرر من الضبط والحجز التعسفيين كما يحددهما مفهوم حكم القانون . كل هذه الحريات مطلوب أن يكون هناك تماو بخصوصها وفقا للمبدأ الأول ، بما أن مواطنى أى مجتمع عادل، لابد وأن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية » (٢١) .

ومن ثم ، فإن مبدأ راولز الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة في نظام سياسى ليبرالى ديمقراطى . وهذا المبدأ الأول له أولوية مطلقة مقارنة بالمبدأ الثانى : « التخلّى عن مؤسسات الحرية المتساوية التى يتطلبها المبدأ الأول لايمكن تبريره ، أو تعويضه ، بامتيازات اجتماعية واقتصادية أكبر » (٢٢) .

(٢٠) المرجع السابق p.62

(٢١) المرجع السابق p.62

(٢٢) المرجع السابق p.61 ، طالع أيضا تبريره لأولوية الحرية فى الصفحات ١٢-541 pp

وبالرغم من هذا ، فإن المبدأ الثاني لراولز يفوق بكثير السياسات السائدة في الدول الديمقراطية : قدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن السماح به إلا في ظل شرطين : أن يمثل عدم المساواة فائدة لكل فرد في المجتمع ، وأن يكون لكل فرد فرصة متساوية للسعي نحو الأوضاع التي ترتب المكافآت غير المتساوية (٢٣) . ومن ثم ، ففي ظل المبدأ الثاني ، فإن عدم المساواة في الثروة والدخل يمكن تبريره على أساس أنه نتيجة مترتبة على حق التملك ، أو على اختلاف القدرات والمواهب والعمل . فالدخل والثروة لابد أن يوزعا بطريقة متساوية بين المواطنين إلا إذا كان في الإمكان إثبات أن عدم التساوي سوف يجعل كل فرد في وضع أفضل - ربما عن طريق تقوية الدوافع والمخرجات بما يؤدي إلى ارتفاع دخل كل فرد . ومن الواضح أن تطبيق مبادئ راولز للعدالة على الولايات المتحدة سوف يتطلب تغييرا جذريا في سياستها العامة .

بعض الأفكار المتضمنة

بالرغم من أن مثل هذه المناقشة الموجزة لا تعطي بالتأكيد مقولات راولز حقها ، فإنها تبرز بعض النتائج .

١ - إن تقدم العلوم لم يمح الفلسفة السياسية

من الواضح ابتداءً أن وجهة نظر كونت ، والتي تكررت قبلاً ، والتي يشاركه الإيمان بها بصورة ضمنية بعض الوضعيين الجدد - والتي مؤداها أن التحليل العلمي الدقيق سوف يحل محل الفلسفة الأخلاقية والمسيحية - لم تتحقق . وحتى في أحلك الأيام عندما كانت الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خائرة القوة ، كانت هناك مناقشات جادة ومحاولات لدفع هذه المناقشات قديماً عن طريق استخدام وسائل جديدة مثل تحليل المعاني الذي يستخدم في الفلسفة التحليلية . وفي الواقع ، ربما يكون أحد أسباب الاهتمام غير الطبيعي الموجه نحو كتاب « نظرية في العدالة » هو أنه ظهر في الأفق مثل الواحة في الصحراء ، ومن ثم حظي بترحاب كبير من قبل المنظرين الاجتماعيين المتعطشين والمتطلعين إلى مناقشات منعمشة ومرطبة .

وليس هناك أي سبب واضح يفسر لماذا يُعتبر التوجه الإمبريقي أو العلمي على طرف نقيض جذري مع التوجه المعياري . فكل منهما يمكنه أن يثرى الآخر . فإذا لم يُخطئ الواقع استناداً على تحليل ذي توجه إمبريقي ، فإنه يكون من السهل أن

تصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع ، بل وأن تصبح ببساطة ، بلهاء . وبدون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية التي تعد نموذجاً لما يطرحه الفلاسفة السياسيون ، سواء السابقون أو المعاصرون ، فإن التحليل الامبريقي يخاطر بإمكانية أن يتحول إلى شيء هامشي .

٢ - إن المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل

إذا كان مئات من الدارسين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب « نظرية في العدالة » ، وضروه وحلوه وتجادلوا حوله ، وقبلوه أو رفضوه ، كليا أو جزئيا ، فإنه من قبيل التعسف والتحكم إدعاء أن نظرية مثل نظرية راولز هي بلا معنى ، وأنها تفقد بالضرورة أى معنى « إدراكي » ، وأنها فى ذاتها غير قادرة على تقديم تبريرات عقلانية ، وأنها من ثم تقع خارج نطاق المناقشة المنعقدة . ذلك أنه من الواضح تماماً أن الأشخاص العقلانيين والعاقليين يجدون نظرية راولز ذات معنى **بالفعل** ، وبالتأكيد هم قد لا يجدونها ذات معنى من نفس المنطلق الذى يجد فيه عالم الطبيعة عبارة مثل « بالرغم من أن الجزيئات الافتراضية هي مكون أساسى فى البروتونات ، فإنه من غير الممكن فصلها وملاحظتها » . وبالتأكيد فإن نظرية مثل نظرية راولز قد تكون خاطئة . ولكن من حيث المبدأ ، فإن ذلك قد ينطبق على أى افتراض إمبريقي بما فى ذلك الافتراض الخاص بالجزيئات الافتراضية .

٣ - إن الفلسفة السياسية مثيرة للجدل بصورة لا يمكن تجنبها

وبالرغم من هذا ، فمن غير المحتمل أن تحقق أى نظرية فلسفية درجة من إجماع الخبراء حولها مماثلة لدرجة الإجماع التى تحدث حول النظريات العلمية . فمنذ بدايتها الأولى ، نجد أن العبارات والنظريات فى الفلسفة السياسية قد أثارت جدلاً واسعاً . فلقد عاش سقراط وتغذى على الجدل ، كما أن أرسطو اختلف جذرياً مع معلمه أفلاطون ، أشهر تلامذة سقراط . وكما أشرت قبلاً ، فإن أحد الإنجازات الهامة لكتاب « نظرية فى العدالة » هو قدر الجدل الذى فجّره . فالنقاد هاجموا تقريباً كل جزء من نظرية راولز . ومن بين الاعتراضات المتعددة التى ادعاهم النقاد نجد :

● أن من غير المنطقي أن تعطى أولوية مطلقة لمبادئ العدالة على كل الاعتبارات النفعية .

● أن حجاب الجهل المفترض اصطناعي إلى حد كبير ، فمن غير المعقول أن نتوقع أنه يمكنك القيام باختيار المبادئ وأنت جاهل تماماً بأوضاعك المستقبلية .

● أن قدر الحذر في مواجهة عدم اليقين ، والذي يؤمن به راولز ليس من الضروري أن يكون عقلانياً . فإذا أردت أن تقامر بفرصة للصعود إلى القمة ، فإنك ستكون في حاجة إلى قواعد تسمح بقدر من عدم المساواة أكبر مما يتيح مبدأ راولز .

● أن إعطاءك أولوية مطلقة للحقوق السياسية مقارنة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، لا يعتبر بالضرورة صفقة معقولة ربما باستثناء الدول الغنية^(٢٤) .

● سوف يقف المبدأ الثاني حائلاً دون تبني أى سياسة لا يجنى في ظلها الأسوأ حالاً أى شيء ، أو سوف يعاني في ظلها خسارة طفيفة ، وإن كانت مستمرة ، حتى لو كان كثير من الناس الأفضل حالاً بدرجة ضئيلة سوف يجنون الكثير . وهذا يبدو غير معقول بالمرّة .

● وهكذا .

وبما أن الماضى لا يمكن اعتباره صورة لا تتغير لما سيكون عليه المستقبل ، فالحقيقة القائلة بأن الفلسفة السياسية كانت دائماً مثيرة لجدل واسع من أيام سقراط وحتى راولز بل وحتى الأمس ، لا تعنى أنها بالتأكيد ستظل هكذا دائماً . فالمعتقدون في فلسفة أو أيديولوجية معينة عادة ما يؤمنون بأن وجهات نظرهم معقولة جداً إلى درجة لا تسمح لأى شخص متعقل بالآ يتفق معهم إذا ما فهمهم . وترتباً على هذا ، فإن الأمل لم يمت مطلقاً فى أن بعض المنظورات الفلسفية أو الأيديولوجية المحددة - وهى عادة الفلسفة أو الأيديولوجية التى يبنّاها المرء - سوف تلقى قبولا واعترافاً شاملاً مع مرور الزمن .

(٢٤) يفترض راولز ، وضع لدرء معتدل ، لتكون فيه : للموارد الطبيعية وغيرها متوافرة تماماً ، وبدرجة تجعل أسواق التعاون تبدو لا معنى لها ، كما أن الظروف لتكون قلبية جداً بما يحتم تعطم المقارمات المثمرة ، (ص ١٢٧ ، ٢٥٧) . وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن ، المقارمات المثمرة يجب أن تعطم حتماً ، فى أى مجتمع ، فإن التفسير الحرفى اللفظى لشرط راولز لوضع لدرء المعتدلة سوف يجعله قائماً حتى فى بنجلاديش ، ومن ثم سوف يقوم عملاً فى كل مكان فى العالم . ولكن من الواضح أن راولز لم يكن يقصد أن تفسر كلماته حرفياً فى هذه المسألة . فلفظ وهو يقترب من نهائيات كتابه الطويل ، قام راولز بشرح لماذا أعطى أولوية للحرية : مع تحسن أوضاع للتخصر ، فإن الأهمية الهامشية للحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية أكثر ليتحقق صالحاً ، سوف تتناقص مقارنة بالمصالح المتولدة عن الحرية .. لأنه ، كلما ارتفع المستوى العلم المعيشة ... فإن الحاجات الأقل إلحاحاً هى وحدها التى سوف تنظر فى حاجة إلى درجة أعلى من التقدم كى تتحقق ، ، فى حين أن المزايا المترتبة على الحرية سوف تتزايد (ص ٥٤٢ - ٥٤٣) .

ولكن حقيقة أن سجل التاريخ حافل بالخلافات والجدل لا يمكن بالتأكيد اعتبارها من قبيل المصادفة . فهناك في الواقع أسباب قوية للاعتقاد بأنه لا توجد فلسفة سياسية محددة قادرة أبداً على أن تحقق اتفاقاً عاماً يصدها بين الفلاسفة السياسيين ، والمنظرين الاجتماعيين ، والقادة السياسيين ، والأيندولوجيين ، والنشيطين سياسياً ، والمواطنين العاديين - على الأقل في الأماكن التي نتاح فيها فرص معقولة للمناقشة الحرة .

كيف نقرر صحة النظريات الفلسفية ؟ بداية ، فإن تشخيص كيفية إقرار صحة النظرية الفلسفية هو في ذاته أمر صعب ومثير لدرجة عالية من الجدل ، وبالتأكيد فإن العلاقات بين النظرية والتجربة والحقيقة في مجال العلوم الطبيعية هي أكثر تعقيداً مما يفترض عموماً ، وربما ينطبق ذلك بصفة خاصة على حقل فيزياء الجسيمات الذي يتسم بصورة سريعة (٢٥) . ولكن ما زالت الطبيعة لديها طرقها - الرقيقة أحياناً ، والعنيفة أحياناً أخرى - لتذكرك المنظرين بما سوف تقبله هي كوصف تنظيري صائب لها . ولكن من القضايا التي تثير جدلاً حاداً ، قضية ما إذا كانت الطبيعة ، أو أي واقع آخر ، يفرض حدوداً على مدى صحة النظريات الأخلاقية ، وإذا كان هذا هو الوضع فكيف يحدث وما هي هذه الحدود (٢٦) . والنظريات الأخلاقية بنواتها لا تثير قدراً كبيراً من الجدل فقط ، بل يبدو أن علماء الطبيعة أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق حول ما إذا كانت البروتونات موجودة بالفعل حتى يستقروا على حل للمشكلة الفلسفية التي تتعامل عما إذا كان يوجد أي شيء على الإطلاق « بعيداً هناك » وكيف يمكننا أن نعرف ذلك في حالة وجوده بالفعل .

أسس رئيسية ؟ أحد الأسباب الهامة لعدم الاتفاق حول الكيفية التي يجب أن نقرر

(٢٥) انظر في مثال متطرف عن ذلك : "Bernard d'Espagnat, "The Quantum Theory and Reality,"

Scientific American, Vol 241 (November, 1979) pp. 158-81.

المذهب الذي مؤداه أن العالم مصنوع من مواد وجودها مستقل عن إدراكات البشر ، ظهر أنه

يضاد الميكانيكا الكمية ويضاد الحقل الموحدة عن طريق التجربة ، (ص ١٥٨) .

(٢٦) ومن ثم يقدم راولز ، فكرة التوازن التأملي ، كوسيلة لاختبار مصداقية الفلسفة الأخلاقية . ومن

غير الواضح تماماً ما الذي يقصده بهذا . فهو يقترح أن نتأمل في المفاهيم البديلة بطريقة معينة ،

في ظل ظروف لا تكون فيها ، متأثرين باهتمام زائد بمصالحنا الخاصة ، . في ظل هذه الظروف

لنت تختبر - مثلياً - المفاهيم البديلة ، معتبراً ، حرك بالعدالة ، ومعدلاً صياغة أحكامك الأولية

لكي تصل في النهاية إلى أفضل حكم يتناسب مع حرك بالعدالة (ص ٤٨ وما بعدها) . واحتمال

أن تنتهي من حوث بدأت ، ولكن في وضع أكثر صلابة وعقلانية ، هو أمر لا يمكن استبعاده .

بها مدى صواب الأحكام الأخلاقية هو أن الناس يختلفون حول الأسس الرئيسية التي يجب أن تُبَرر الأحكام الأخلاقية وفقاً لها . هذه الأسس تشمل للوحي الإلهي كما في الوصايا العشر ؛ السلطة كما في صياغات الوحي الإلهي للمعتمدة مثل الإنجيل والقرآن ، والتفسيرات التالية لهذه الصياغات التي قدمها الأجيال والقدسيون والقادة الدينيون وعلماء الدين والرهبان .. الخ ؛ الإدراك المتولد عن الاتحاد الصوفي بالكون في حالة وعي غير طبيعية ؛ الحس ؛ المشاعر ؛ الخبرات الشخصية أو العلمية ؛ الفطرة السليمة للإنسانية ؛ والعقل . والشخص الذي يبرر حكماً أخلاقياً بالإشارة إلى أحد هذه الأسس ، لن يكون من المرجح أن يفتك بمصاديقه في حالة إذا ما كنت تؤمن أن هذا الحكم لا يمكن أن يبرر إلا بالاستناد إلى أسس غير تلك التي اعتمد عليها هو .

معنى المفاهيم المحورية ؟ لأن المصطلحات المحورية في النظريات الفلسفية عادة ما تشير إلى مفاهيم غالية في التعقيد ، فإن اللغة في حد ذاتها كثيراً ما تكن عائقاً في سبيل الوصول إلى اتفاق . وقد يسهم غموض المعاني في تبني إدراكات متناقضة تماماً ، كما قد يؤدي إلى دعم سياسات متصارعة جذرياً . ولتأخذ مثلاً ، خذ مفهوماً كان دوره محورياً في وجهات النظر المتعلقة بالديمقراطية والعدالة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى راولز ومنتقديه : وهو المساواة . ما الذي نقصده بالمساواة ؟

كتب دوجلاس راى : « المساواة هي من أبسط وأكثر الأفكار تجريداً ، ولكن ممارسات العالم لها صلبة ومعقدة بصورة لا يمكن علاجها . كيف يمكن للأولى (الفكرة) أن تسيطر على الأخيرة (الممارسة) ؟ لا يمكنها هذا . فنحن دائماً ما نواجه بكثير من معنى عملي واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكن أن تقدم لنا أساساً يمكناً من الاختيار بينها » (٢٧) .

ويدعى راى أنه لا يمكننا أن نفكر بوضوح في المساواة دون وجود « علم نحو وصرف للمساواة » يُجلى معانيها المتعددة والمتناقضة عادة . وأنت إذا لم تكن على وعي بهذه المعاني المختلفة ، فسوف تقع بسهولة في فخ اختيار سياسات متناقضة وتبنيها كلها باسم المساواة . وبالرغم من أنه لا توجد هنا معالجة كافية لتقديم علم النحو والصرف الذي اقترحه راى بصورة شاملة ، فإنى أود أن أنكر هنا مثاليين مدهشين لكيف يمكن للمعاني أن تكون متناقضة جذرياً . فالمساواة في الفرص ،

(٢٧) تمت إعادة طباعها بعد الحصول على تصريح من الناشر وذلك من :

Equalities by Douglas Rae, Cambridge, Mass: Harvard University Press, copyright © 1981
by the President and Fellows of Harvard College.

كما يشير راي ، ليست شيئاً واحداً ، ولكنها شيان مختلفان تماماً . فالفرصة المتساوية قد تكون إما :

- من زاوية الاحتمالات - أن يكون لكل فرد نفس احتمال تحقيق هدف محدد ، مثل الحصول على وظيفة ما أو القبول في كلية الطب ؛ أو
- من زاوية الوسائل - أن يكون لكل فرد نفس الوسائل التي تمكن من تحقيق هدف محدد .

إذا أردت أن توجد النوع الأول من الفرص المتساوية ، فسوف تحاول ضمان أن يكون لكل فرصة متساوية للحصول على الوظيفة أو المكان في كلية الطب ، بغض النظر عن ماهية وسائلهم أو مواردهم . وإذا أردت أن توجد النوع الثاني ، فسوف تحاول أن تضمن أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والأدوات والموارد والقدرات لكي يصلوا إلى هناك . ولكن ، وكما يشير راي :

« بالنظر إلى المواهب غير المتساوية إطلاقاً ، فإن كل سياسة تأخذ في اعتبارها الوسائل لخلق فرص متساوية لا بد أن تنتهك المساواة في الاحتمالات ، وكل سياسة تأخذ في اعتبارها الاحتمالات لخلق فرص متساوية سوف تنتهك بالضرورة المساواة في الوسائل^(٢٨) .

ببساطة لا يمكنك أن تحقق الأمرين معا

- ويبرز صراع جذري آخر في السياسات بسبب أن المساواة قد تكون إما :
- ١ - من زاوية الأنصبة - يكافأ الناس بأنواع متماثلة من الأشياء أو الكميات أو الأجزاء أو مثل ذلك ؛ أو
 - ٢ - من زاوية الشخص - الأشخاص المختلفون يكافأون بأشياء متساوية في قيمتها بالنسبة لكل الأشخاص ، بالرغم من إمكانية اختلاف هذه الأشياء من حيث الكم .

والمساواة من زاوية الأنصبة تعني معاملة متشابهة لكل الأفراد . ومن قبيل المساواة من زاوية الأنصبة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، أن تضمن لكل فرد اثنا عشر علماً من التعليم المجاني ، أو أن تضمن لكل فرد بين سن ١٨ و ٣٠ فرصة

(٢٨) المرجع السابق 64-69 pp. الصعوبات المحيطة بفكرة الفرص المتساوية تمت مناقشتها أيضاً في :

John H. Schaar, "Equality of Opportunity and Beyond" in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds. *Equality (Nones IK)*. (New York: Atherton Press, 1967), pp.228-249.

متساوية تماماً لكى يدرج فى الخدمة العسكرية . ولكن ، وكما يشير راي ، فإن المطلوبين للخدمة العسكرية سوف يحصلون على مساواة من زاوية الأنصبة إذا ما تسلموا جميعاً أحذية مقاس ٨ د . ومن الواضح أنه سيكون من الأعدل - ومن الأعتل أيضاً - ألا تصرف أحذية متطابقة للجميع ، ولكن أن يصرف لكل فرد الحذاء المناسب له . ولكن هذه هي المساواة من زاوية الشخص . وأحد الأمثلة الشائعة الاستخدام فى هذا المضمار هو : افترض أنك تملك كلبتين سلیمتین فى حين أن صديقك الذى لا يتمتع بنفس الوضع سوف يموت إذا لم یقم بغسل كلوى دورى مكلف جداً . فالمعاملة المتطابقة ، أو المساواة من زاوية الأنصبة ، سوف تتطلب إما أن يحصل كلاهما على غسيل للكلی ، أو أن كليهما لا يحصل عليه . ومن الواضح أن كلا من المياستين تتسمان بالغياء ، إضافة إلى أن السياسة الثانية تعنى الموت لصديقك . وفى هذه الحالة فإن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الشخص سوف تجعل من الممكن لصديقك أن يحصل على غسيل كلوى ، فى حين أنك لن تحصل على أى علاج بالمرءة^(٢٩) .

وعادة ما يكون من السهل تحديد سياسة من زاوية الأنصبة وتطبيقها ، لأن كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تقدم حزماً متطابقة من الأشياء - دولارات ، أصوات انتخابية ، فرص التجنيد ... الخ . سوف لا تحتاج إلا إلى أن تقدر ما إذا كانت حزمتان أو أكثر من الأشياء لهما نفس الحجم . ولن تكون محتاجاً إلى أن ترتب الأشياء فى أكوام تختلف من حيث الحجم لكى تعطى نفس القيمة للأشخاص المختلفين . فالمشكلة إذن هي أنه بالرغم من أن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الأنصبة سوف تكون أسهل فى التطبيق إلا أنها ستكون غير عادلة إجمالاً ، فى حين أن سياسة المساواة من زاوية الأشخاص يرغم أنها تكون أحياناً أكثر عدلاً ، إلا أنها تكون أكثر صعوبة عند التطبيق لأنه يجب عليك أن تحدد بطريقة ما القيمة التى تتضمنها الأشياء لأشخاص مختلفين . ومن ثم قد تقع تحت إغراء المضى فى تطبيق سياسة المساواة من زاوية الأنصبة (والتي أحياناً ما تكون عادلة بالرغم من كل شيء) ، أو التخلي عن فكرة المساواة إجمالاً . ورغم أنك إذا ما اخترت المسار الأول فسوف تودى إلى حدوث ظلم شديد فى الغالب الأعم ، إلا أنك إذا ما اخترت المسار الثانى ، فستكون ببساطة كمن يرمى بسلحه ويسلم .

تعد فى المناظير الحديثة لا يمكن تجنبه ؟ ومن ثم ، لا يجب أن يكون مستغرباً أن نرى هذا الجدل الدائر فى مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية . وبالرغم من أن

Cf. the discussion in *Rac, Equalities*, Chapter 5, pp.82-103. (٢٩)

العديد من الكتاب مثل هابرماس وراولز (٣٠) يبدو وكأنهم يؤمنون بأن البشر المتعقلين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى اتفاق ، فإن بعض الفلاسفة تشبثوا بأن ميدان القيم يتضمن تنوعاً في قيم معينة مثل الحرية ، المساواة ، الحب والشجاعة ، والتي لا يمكن مزجها في نظام واحد متناسق بالضرورة . ومن أهم المبرزين في عرض وجهة النظر تلك ، عالم النفس والفيلسوف الأمريكي وليام جيمس William James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، الذي أكد أن عالم القيم تعددي ، وأن هذا لا يمكن تجنبه (٣١) . وإذا ما استخدمنا اصطلاحاً معاصراً نستطيع القول إنه إذا كان عالم القيم تعددياً ، فإنه لا مناص من حدوث مبادلات بين القيم المتصارعة .

أما توماس ناجل Thomas Nagel ، فقد طرح في وقت أحدث مقولة مؤداها أن صراع القيم يظهر أيضاً بسبب أن الأنظمة المختلفة للقيم قد تحدد مسارات مختلفة للتصرف الملموس . وهو يصف خمسة أنواع أساسية للقيم التي تؤدي إلى ظهور صراعات رئيسية . وهذه تتمثل في التزامات محددة مثل تلك التي تشعر بها تجاه أصدقائك وأسرتك (من الذي يجب أن تعمل على إنقاذ حياته أولاً في حالات الطوارئ ؟) ؛ المنفعة ، والتي نكلمنا عنها قبلاً بوصفها أبرز أشكال التفكير الذي يستند إلى تقييم النتائج ؛ الحقوق العامة والشاملة ، كما عند راولز ؛ قيم المثالية مثل الحرية والحب والكرامة والاحترام والعدالة وهكذا ؛ والتزامك بأن تحقق خططك في الحياة - أن تكون الشخص الذي تريد أن تكونه . وأحياناً ما تفرض هذه القيم متطلبات متصارعة على تصرفاتك ومبادئك ، ومن وجهة نظر ناجل فإن هذه القيم مختلفة جذرياً إلى درجة أنه لا توجد أي طريقة واحدة ومختزلة أو أي مجموعة واضحة من الأولويات ، تساعد في حل الصراعات التي تنشعب بينها (٣٢) .

(٣٠) وجوتيه الذي وصف نظرية الإجماع الأخلاقي بوصفها ، نظرية عقلية للأخلاق ، (ص ١٧) .

(٣١) William James, *A Pluralistic Universe* (New York: Longman, Inc., 1909).

(٣٢) Thomas Nagel, "The Fragmentation of Value," in *Mortal Questions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 128-41. James S. Fishkin, in *The Limits of Obligation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982) . يؤكد ناجل أن ، فرضياتنا الأخلاقية العامة ، والتي تعمل بصورة جيدة جداً في النطاق الضيق ، تنهار عندما يتم تطبيقها على أعداد أكبر نوعاً ، (ص ٣) . ولقد أوضح أن الفرضية للشائعة في مجال التفكير الأخلاقي ، والتي مؤداها أننا جميعاً علينا التزامات عامة وشاملة ، تصطدم عند تطبيقها على نطاق واسع بفرضيتين شائعتين أخريين متطفتين بالالتزامات الأخلاقية : (١) لا بد أن يكون هناك حد للبطولة - فهناك مستويات معينة للمتضحية لا يمكن أن يطلب بها أي فرد من وجهة النظر الأخلاقية ، (٢) أن هناك منطقة حيوية لعدم المبالاة - فجزء يعتد به من أنشطة أي فرد تقع داخل منطقة يكون مسموحاً فيها بحرية الاختيار الشخصي من وجهة نظر أخلاقية (أي ليس من المطلوب أن نقوم بكل ما نقوم به بسبب الالتزام الأخلاقي ، لأن ذلك سيجعل الحياة جميعاً مقبلاً) .

تأثيرات بخيلة على التفكير الأخلاقي ؟ لقد تجاهلت بصورة كبيرة وحتى الآن الآثار الممكنة للعديد من التأثيرات ، الدخيلة ، على أحكامنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع تجاهل قوة مصالحنا الشخصية الخاصة ، والتزاماتنا الأيديولوجية ، والتأثيرات الخاصة التي تطرحها ثقافتنا ، وبيئتنا ، والمرحلة التاريخية التي نعيشها ، وولاءاتنا ، والتي بالرغم من احتمال كونها غير عقلانية إلا أنها ضرورية لاستمرار وبقاء أى جماعة (٣٢) . وأنت لا تستطيع أن تصدر أحكاماً أخلاقية أو تبني فلسفة سياسية أو تخلق واحدة ، فى فراغ شخصى واجتماعى وتاريخى تام .

التنوع والصراعات والعهود السياسية

ومن ثم يبدو الصراع حول القيم - وحول الفلسفات السياسية ، كأنه أمر لا يمكن تجنبه . وهذا يمثل مشكلة للفرد وللنظام السياسى على حد سواء .

وكما نكرت فى بداية هذا الفصل ، لا يوجد أى إنسان يستطيع أن يتجنب تماماً استخدام معايير قيمة عند إصداره الأحكام . فإذا قلت إنك ترفض أن تصدر أى أحكام إلا إذا كنت متأكد تماماً من المصداقية التامة لقيمك الخاصة ، فهذا هو فى حد ذاته حكم أخلاقى - وهو حكم مؤسس ، كما أراه ، على معيار قيمى غير مؤكد بدرجة عالية ، بل ومشوش إلى درجة لا تسمح بالاستفادة منه . ولكن يمكنك أن تحاول بدلاً من ذلك أن تصل إلى أحكام بشكل مسؤول ، وذلك عن طريق محاولتك فهم دلالات البدائل المتاحة ونتائجها . ويمكنك بالتأكيد أن تختار أن تتصرف بطريقة غير مسؤولة إذا ما رغبت فى ذلك .

(٣٣) نوجهة النظر المضادة التي مؤداها أنه فى كل الشعوب ويفض النظر عن الثقافة أو التاريخ ... لئلا ، فإن نوعاً من التفاهم الأخلاقى مثل اللغة أو العلاقات المكانية والزمانية أو الأرقام ينمو فى مراحل معينة ومحددة . تنظر أعمال عالم النفس لورنس كوهلبيرج Lawrence Kohlberg خاصة :

The Philosophy of Moral Development, Moral Stages and The Idea of Justice (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981). وبالرغم من أن معظم الناس لن يصلوا إلى المرحلة السادسة ، وهى الأعلى فى المبادئ الأخلاقية العامة ، فإن كوهلبيرج يزعم أن كل فرد يمر بنفس المراحل . وهذه تبدأ بطاعتك الأوامر لتجنب العقاب ، ثم تطورك إلى مرحلة ثانية من التولؤم والتألقم للحصول على مكافآت ، ولاسترداد الجميل ... وهكذا ، حتى تصل إلى المرحلة الخامسة والتي تقرر فيها صواب التحرك بالنظر إلى حقوق الأفراد المتعلق عليها بين أفراد المجتمع جميعاً ؛ وأخيراً إلى المرحلة السادسة والتي تختار فيها المبادئ الأخلاقية التي تتسم بالشمول والعالمية وللتوافق من وجهة نظر منطقية ، وذلك مثل : لقواعد الذهبية ، أو : الأمر الحملى ، والذي قال به كانط . ويمكنك أن تطالع تلخيصه للمراحل فى ص ١٧ - ٢٠ . وإسنا فى حاجة إلى أن نقول إن مصداقية نظرية كوهلبيرج الإمبريقية هى فى نتائجها مثير جدل .

ووجهات النظر المتصارعة حول القيم وحول المياسيات التي قد تبرزها هذه القيم ، تضع أيضاً النظام المياسي في مواجهة مع مجموعة من المشاكل . كيف يمكن التعامل مع هذه الصراعات ، وما هي أفضل المؤسسات للتعامل معها ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة بصورة مسئولة تتطلب منك أن نرجع إلى المواضيع التي نّم تناولها في الفصول السابقة : أشكال النفوذ ، تقييمك للقصر والإقناع العقلاني ، دلالة الاختلافات في الأنظمة السياسية ، مؤسسات نظم حكم الكثرة ومتطلباتها والمتوقع منها ، وحتى الطبيعة المياسية للبشر . إن إجابتك سوف تشكل فلسفتك الأخلاقية والمياسية .

الفصل الحادى عشر

اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار

إن اختيارك لمياسة ما يعنى أنك تمتلك مقاييس معيارية ، وأنت تمتلك كذلك أحكاماً إمبريقية . ذلك أنه عند اختيارك لمياسة ما ، فإنك إنما تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ، ومن ثم فإنك تجد نفسك مجبراً على إصدار أحكام تتعلق بالسبل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف ، وتتعلق كذلك بمدى سهولة أو صعوبة كل سبيل من هذه السبل . والمياسة الجيدة ماهى إلا طريق يقودك إلى أفضل الأوضاع التى يمكنك الوصول إليها بتكلفة تعتقد أن إنفاقها مجد تماماً .

ولأسباب أوضحتها الفصول السابقة نجد أن تبنى مياسة ما ، خاصة إذا كانت سياسة هامة ، هو أمر محاط دائماً بمشحية من الشك وعدم اليقين . فنحن لانكون موقنين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعة : فإذا ما انتخبنا س ، فما الذى سيؤم به بالفعل بعد أن يتقald المنصب ؟ هل من المرجح أن تنفذ السياسات التى أرغب فيها من خلال حزب ثالث ، وليس من خلال أحد الحزبين الكبيرين ؟ هل المجتمع الذى اتمناه يَرْجُح تحققه عن طريق تزايد المشاركة السياسية ؟ وإذا كان هذا صحيحاً ، فما الذى استطيع أن افعله لأوسع من نطاق المشاركة ؟ هل استخدام العنف لتحقيق غايات محددة أحببها ، يزيد بصورة واضحة من احتمالات ظهور رد فعل قمعى ؟

كما أننا عادة ما لانكون متأكدين أيضاً من المسائل المتعلقة بالتقيم : هل سأقوم بمساندة قديراً أكبر من التحكم المحلى ، وهو ما أحبه ، حتى إذا ما كان هذا سيعرقل

تحقق هدف آخر لى هو الاندماج العنصرى ؟ هل العنف القصرى ، والذي اعتبره سينا فى ذاته ، يمكن أن أجد له تبريراً فى بعض الحالات - مثلاً فى حالة الثورة الأمريكية أو الحرب الأهلية ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحاً ، فهل أسمح للآخرين بممارسة العنف القصرى ؟ وإذا كان هذا هو الحال ، فما هى الظروف التى أسمح فيها بهذا ؟ متى يكون الضيق بالرأى الآخر وبالنفاد عنه مبرراً فى النظام الديمقراطي ، إذا كان هذا ممكناً أصلاً ؟

يدو أن عدم التيقن من وجود إجابات قاطعة عن أسئلة مثل هذه ، وهناك آلاف من الأسئلة على هذه الشاكلة ، هو جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية ذاتها . فهاهى نوعية استراتيجيات الاستقصاء التى قد تساعد على الارتقاء بمستوى قرارات المرء السياسية وسط هذا الخضم الذى لا يمكن تجنبه من الإجابات غير المؤكدة .

استراتيجيات العلم البحت

كان هناك دائماً أمل جامع لدى دارسى السياسة فى إمكان أن يتأسس الاختيار بين مجموعة من البدائل السياسية على علم بحت للسياسة . وفى أوقات سابقة ، كان العلم البحت يتضمن ليس فقط العناصر الوقائعية والإمبريقية ، كما هو الحال فى الطبيعة والكيمياء ، ولكنه كان يضم أيضاً العناصر المعيارية والقيمية . ولكن فى القرن الحالى ، وبما أن مصطلح « علم » أصبح يعنى وبصورة متزايدة ، العلم « الإمبريقى » ، فإن التطلع نحو إقامة علم سياسة بحت أصبح يعنى التطلع نحو إقامة علم سياسة إمبريقى . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فإن علم السياسة الإمبريقى سوف يهتم بصورة شبه تامة بإثبات صحة العناصر الوقائعية و الإمبريقية وحسب . فبالتركيد ، للمعرفة المضمنة فى مثل هذا العلم سوف تطبق فى الممارسة ، وأما مدى صحة الغايات والأهداف والقيم التى ترمى إليها للممارسة فسوف يقع خارج نطاق هذا العلم البحت .

وبعض دعاة علم السياسة البحت يشاركون بعض الوضعيين الذين ذكرناهم فى الفصل السابق ، الإيمان بأنه على العكس من وجود إجراءات علمية للتحقق بموضوعية من مصداقية الفرضيات الإمبريقية ، فإنه لا توجد أى إجراءات للتحديد الموضوعى لصواب أو خطأ عبارة ما تؤكد أن شيئاً ما خير أو له قيمة . ولكن الدعوة إلى علم سياسة بحت ليس من الضروري أن يعارضها هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى معايير قيمية تنتم بالموضوعية . فبالرغم من كل شيء ، فإن الشخص الذى يؤمن بقيمة الصحة من المحتمل أن يرغب فى وجود علم طب إمبريقى يمكن للطبيب أن يستخدمه لمساعدة المريض على الشفاء . وبالتقاييس فإن الشخص الذى

يؤمن بأن شكلاً ما من أشكال المساواة هو - موضوعياً - أفضل من عدم المساواة ، قد يدعو إلى علم سياسة إمبيريقى يمدنا ، بالإضافة إلى أشياء عديدة ، بمعرفة علمية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالشروط التي إما أن تسهل أو تعوق الوصول إلى هذه المساواة .

هل قيام علم سياسة بحت مجرد أمر مأمول أم أنه قابل للتحقق بالفعل ؟ ان السؤال أيضاً يثير الكثير من الجدل ، مثله مثل كل الأسئلة التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل . وضيق المساحة لا يمكننا من استعراض كل للقضايا الكبرى المتعلقة بهذا الموضوع^(١) ، ولكن لتوضيح مدى تعقد المقولة ، قد يكون من المفيد أن نلقى نظرة سريعة على بعض من هذه القضايا :

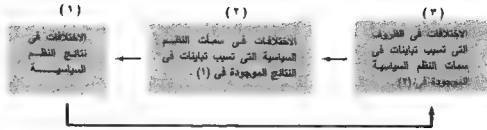
هل يمكن قياس الظاهرة السياسية ؟

كما نعرف جميعاً ، فإن الاكتشافات في مجال العلوم الطبيعية قد ساعدها توافق إمكانات القياس . فكما يقال ، فإن الطبيعة تعشق الكم . وأحد المواضيع الهامة التي تثير الجدل هو مدى إمكانية تطوير قياسات صادقة يمكن الاعتماد عليها لقياس الظاهرة السياسية ، مقارنة بما يستخدم في العلوم الطبيعية .

وفي مجال السياسة ، كما في غيره من المجالات ، يعتبر تحقق القدرة على قياس الاختلافات مزية واضحة وعظيمة . افترض أن شخصاً ما يبحث جاهداً عن إجابة للسؤال الذي يدور حول ماهو أفضل نظام سياسي . فقد يجد المرء نفسه في حاجة ماسة هنا إلى أن يعرف ما الفرق بين أن يكون النظام هو حكم الكثرة ، أو أن يكون أى بديل آخر من البدائل المتعددة لنظم حكم الكثرة .

وبالنظر إلى الطريقة الشائعة لتحليل الخبرة والممثلة في الشكل (١١ - ١) ، نجد أن هذا النموذج شائع جداً ليس فقط في العلوم الطبيعية أو في الطب أو في العلوم الاجتماعية أو الملوكية ، ولكن حتى في الحياة اليومية . وفي الفصل الخامس ، قمنا بتطبيقه على النظم السياسية ، ولكننا نستطيع أن نطبقه أيضاً على التقييم السياسي . افترض على سبيل المثال أن الاختلافات في « القصر » أو « الصراع » أو « الحرية الشخصية » يعتقد أنها هامة ، ومن ثم فقد نرغب في أن نعرف ما إذا كانت الاختلافات في سمات النظم السياسية (٢) لها نتائج تتعلق « بالقصر » أو « الصراع » ،

(١) Cf. J. Donald Moon, «The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives», (١) in *The Handbook of Political Science*, Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds. (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Co., Inc., 1975).



الشكل (١ - ١) : تحليل الخبرة : نموذج شائع .

أو ، الحرية الشخصية ، (١) . فإذا كانت ترتب هذه النتائج ، فقد نرغب بعد ذلك في معرفة ماهية الظروف (٣) التي من الأرجح أن تحقق أو أن تمنع نمو نظام ، تعظيم الحرية ، أو نظام ، الحد الأدنى للقصر ، أو نظام ، التسمية السلمية . هذا النوع من التفكير اسمه التحليل السببي ، ونعني به محاولة فهم الأسباب . ففي السياسة ، كما هو في الطب ، يرغب المرء في فهم الأسباب حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرغوبة مثل حرية أعظم ، مساواة أكبر ، أمن أكثر ، قسر أقل ، سلام اجتماعي أكثر شيوعاً ، أو غير هذا من الأهداف .

ولكن كيف يمكننا أن نكتشف التغيرات في الظروف (٣) التي يمكن أن ينتج عنها اختلافات في الأنظمة (٢) ، والتي سوف تؤدي بدورها إلى اختلافات في النتائج (١) ؟ لأسباب واضحة بذاتها تستثنى السياسة بدرجة كبيرة إمكانية التجريب بمعناه الحرفي . ولكن لحسن الحظ ، فإن شيئاً مقارباً جداً للتجريب يمكن الوصول له عن طريق تطبيق وسائل وإدوات كمية قوية إذا ما توافرت البيانات لدينا في صورة كمية . واحد الإبداعات الحديثة في مجال التحليل السياسي ، والتي تعتبر ميباً لتدفق المعلومات ونتيجة له في أن واحد ، هو المحاولة الدعوية لتطوير وسائل لقياس الظواهر السياسية بغرض توفير بيانات كمية ، وليس فقط كيفية ، متعلقة بالاختلافات موضوع البحث .

وبعض من أقدم الشكوك في البيانات الكمية إنما هو نتائج للأفكار غير الدقيقة عن القياس . فمعظم الناس يفهمون القياس ، على أنه هو فقط ما يسميه المتخصصون في القياس باسم القياسات البيئية ، مثل تلك المستخدمة لقياس الارتفاع والوزن والسكان والمساحة وهكذا . وبالرغم من أن القياسات البيئية تستخدم في قياس بعض الظواهر ذات الصلة بالاختلافات بين الأنظمة السياسية - نسبة مشاركة المصوتين في الانتخابات على سبيل المثال - فإن معظم الظواهر السياسية لا تخضع في أفضل الأحوال إلا إلى القياسات الترتيبية ، وهي لا تعني إلا الترتيب وفقاً لتقديرات : أكثر

من ، ، ، مساو ، ، ، أو ، أقل من ، . ولكن لحسن الحظ فإن الترتيب أو البيانات الترتيبية يسمحان أيضاً باستخدام وسائل قياس كمية قوية للتعامل مع البيانات . فإن إحدى مزايا البيانات الكمية إذن هي أنها تسهل كثيراً إمكانية القيام بتحليل مبدئي . وهناك مزية ثانية هي أن البيانات الكمية يمكن تحليلها بكفاءة أعلى جداً مما هي في حالة البيانات الكيفية ، خاصة بمساعدة الحاسب الآلى . ومن ثم فالوسائل الكمية تقدم طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالنظم السياسية التي تهدد اليوم بإغراقنا في خضمتها . وبالرغم من ضعف احتمال أن تحل الأساليب الكمية تماماً محل الأساليب الكيفية ، إلا أنه لا يوجد أدنى شك في أن التحليل السياسى فى المستقبل سوف يستخدم البيانات والأساليب الكمية بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى الماضى (٢) .

متى يحدث الاختلاف فرقا ؟

متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ فى الاعتبار ؟ المرء يمكنه هنا أن يصرع برسم خط يوصله إلى نقطة البداية عبر دائرة ضيقة جداً : فالاختلاف يؤخذ فى الاعتبار إذا ماظن المرء أنه يرتب ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتائج ضخمة بصورة ملحوظة تتعلق بالقيمة التي يؤمن بها . ولكن السؤال هو : ضخمة بصورة ملحوظة إلى أى حد ؟ والاجابة هي : ضخمة بصورة ملحوظة إلى حد أن تؤخذ فى الاعتبار .

فى أى جدل سياسى ، لا يكون من السهل دائماً الخروج من أسر هذه الدائرة . فما يكون هاماً جداً لأحد المراقبين قد يبدو لمراقب آخر هامشياً للغاية .

وإذا كان الخلاف حول ما إذا كان اختلاف ما يعتبر هاماً أم هامشياً لا يمكن دائماً حسمه ، فإن الخلافات من هذا النوع قد تكون مفيدة فى بعض الأحيان . ذلك أنه فى الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة . وأكثر من هذا ، فإن التوصل إلى حل مرضى للجميع أحياناً ما يتحقق عن طريق تحليل يأخذ فى الاعتبار كل الاختلافات التي تعتبر ذات صلة بالموضوع . فتفسير لماذا تطور المجتمعات الحديثة المختلفة نظماً سياسية متنوعة مثل نظم حكم الكثرة ، الأوليغاركيات (حكم القلة) المتنافسة ، الأنظمة السلطوية

(٢) إن موضوع القياس والتحليل السياسى الكمي موضوع عظيم الاتساع . والمناقشة هنا لا تغلظ قطعا أكثر من مجرد إزالة الطبقة السطحية له . ولقد تم معالجة هذا الموضوع بصورة أكثر شمولاً فى Edward R. Tufte, *Data Analysis for Politics and Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1974).

المحافظة ، والديكتاتوريات المحدثه ، مهم لأتصار كل نوع من أنواع تلك النظم . وكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى نتيجة واضحة غير هامشية : إذا ما اخذنا في الاعتبار أياً من السمات التي تختلف حولها النظم المياسمية ، فنسجد أنه ، كلما زاد كم التنوع أو الاختلاف الذي يمكن أن يفسره التحليل الذي يستخدمه المرء ، زادت فائدة أو قوة التحليل .

ولكن يظل السؤال القائم هو ما إذا كان يمكن قياس الاختلافات الهامة ، الخاصة بالظواهر المياسمية بصورة مناسبة . من الواضح أن مدى النفع الذي يمكن أن يقدمه علم السياسة يعتمد بشدة على إجابة هذا السؤال . وللوصول إلى إجابة ، قد يرغب القارئ في التأمل في بعض الدلالات الواردة في العديد من الفصول السابقة لهذا الكتاب خاصة الفصلين ٦ ، ٧ . فحتى عقود قليلة مضت ، كان معظم علماء السياسة ينظرون إلى محاولات مقارنة دول العالم عن طريق ترتيبها على مقياس للديمقراطية أو حكم الكثرة على أساس أنها محاولات غير معقولة . وما زال العديد من علماء السياسة يتمسكون بنفس الرأي . ولكن هناك أقلية وإن كانت آخذة في النمو ترى أن البيانات الكمية ، حتى وإن كانت غير كافية ، إنما تمثل إضافة مفيدة للأحكام الكيفية التي عادة ما تستند إلى أدلة تنسم بدرجة عالية جداً من الانطباعية .

وبالرغم من هذا فإنه يعتبر سابقاً للأوان أن نخلص إلى أنك سوف تستطيع قريباً أن تقوم بتحديد خيارائك السياسية بالاعتماد على تقييمات تستند إلى الوقائع ، وتستند إلى أرضية صلبة ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية أو في الهندسة . ويبدو أنه لا توجد أي طريقة مرضية للتنبؤ بمعدل نزايذ المعرفة المستندة إلى الوقائع المطلوبة للخيارات السياسية . ولكن من المنطقي أن نخمن أن تدفق البيانات الذي يغرقنا الآن في خضمه ، سوف توكبه مع تقادم الزمن زيادة في كم الفرضيات والنظريات التي تم التأكد من صحتها . ولكن استعراض تاريخ العلوم الطبيعية يوضح أن الزيادة في البيانات لا تقود بطريقة آلية إلى اكتشاف منظومات الطبيعة .

وحتى مع بنى أكثر الافتراضات تفاؤلاً فيما يتعلق بمعدل الزيادة في معرفتنا المستندة إلى الوقائع ، فإنه يبدو واضحاً جداً للعيان أنه في الوقت الحاضر ، وكذا في المستقبل القريب ، سوف يظل عدد كبير جداً من خياراتنا السياسية أميراً لضباب عدم اليقين . ذلك أنه بالمقارنة بالعلوم الطبيعية أو بالطب أو بالهندسة ، والتي تكون فيها الأحكام المتعلقة بالقيم أو بالسمو الأخلاقي أو بمدى صلاح البدائل المختلفة غالبة ، أو تكون في حالة وجودها بسيطة للغاية ، فإن الأحكام الأخلاقية في ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة . وهكذا فإن الأهمية النمبية لـ « حقيقة » ما ، كما رأينا ، إنما تعتمد على المعيار القيمي الفردي .

الاستراتيجيات الكلية

بما أن الخيارات السياسية عادة ما يقيم عليها عدم اليقين ، فإن بعض دارسي صنع القرار حاولوا تطوير استراتيجيات تتواءم بواقعية مع المواقف التي تكون المعرفة فيها محدودة . ونهجهم هذا يمكن فهمه على أنه استجابة لاستراتيجيات الرشد الكامل ، وهي أحياناً ما تسمى بالنهج الاجمالية أو الكلية ، والتي تؤكد أهمية إجراء بحث شامل عن إجابة عقلانية قبل القيام بأي خيار . وما يُعتقد أحياناً أنه يمثل الاستراتيجية الأمثل للرشد الكامل يشمل الآتي :

- ١ - في مواجهة مشكلة ما ،
 - ٢ - يقوم الشخص الرشد أولاً بتوضيح أهدافه أو قيمه أو مراميهِ ثم يرتبها أو ينظمها في ذهنه ،
 - ٣ - ثم يضع قائمة بكل الطرق الهامة الممكنة - السياسات - لتحقيق أهدافه ،
 - ٤ - ويبحث كل النتائج الهامة التي سوف تترتب على كل واحدة من السياسات البديلة ،
 - ٥ - وفي هذه المرحلة سيكون في وضع يسمح له بمقارنة النتائج المترتبة على كل سياسة بديلة مع الأهداف التي يبغيها ،
 - ٦ - ومن ثم يختار السياسة ذات النتائج الأقرب إلى أهدافه^(٣) .
- مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يبدو براقاً جداً طالما كان في حيز التجريد . ولكن إذا ما انتقلنا إلى الواقع المعاش نجد أنه لا يقيم أكثر من تعريف لماهية الرشد الكامل . والرشد الكامل لم يتحقق لا في السياسة ولا في غيرها من الميادين . ففي الواقع ، قد لا يكون المرء مطلقاً في موقف يمكنه من اكتساب كل المعرفة التي يحتاجها للقيام بقرار عقلاني رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة .
- ولكن حتى إذا كان من المستحيل أن تتحقق الاستراتيجية الكلية بصورة تامة في الواقع ، أفلا تكون هي ، بالرغم من ذلك ، الاستراتيجية المثالية ؟ وحتى إذا ما كنا نعلم أننا حتماً قاصرون عن الوصول إلى الرشد الكامل ، ألا نتمنئ الاستراتيجية الكلية بالنموذج الذي يجب أن نصبو إليه ؟ بالرغم من أن الرد بالإيجاب مفر ومعقول ، فإن النقاد أوضحوا في السنوات القليلة الماضية أن النموذج الكلي مضلل إلى حد كبير . ففي حين أنه قد يقدم تعريفاً للرشد الكامل ، إلا أنه كنموذج لصنع القرار عادة ما يكون غير مفيد ، بل وأحياناً ما يكون ضاراً تماماً .

Charles E. Lindbloom, *The Policy-Making Process*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1960).

ومنتقدو النموذج الكلى^(٤) يؤكدون أن صنع القرار في الواقع المعاش نادراً ما يمر بالخطوات المحددة عالياً ، بل وأحياناً ما لا يمر بها على الإطلاق . وبسبب محدودية المعرفة التي نملكها ، فإن القرارات تصنع - بل ويجب أن تصنع - في خضم من عدم اليقين . فإذا ما أُلجنا القرارات حتى نقرب من الرشد الكامل ، فسوف لانقوم باتخاذ أى قرار .

استراتيجيات الرشد المحدود

تستطيع أن تجابه عدم اليقين في الواقع المعاش بكثير من طريقة مفيدة . فأنت تستطيع أن تبحث عن حلول مرضية للمشاكل بدلاً من بحثك عن حلول كاملة أو مثالية . كما يمكنك أن تتخذ قرارات أولية وترى ما الذى سيترتب عليها . ويمكنك أيضاً أن تستفيد من التغذية الاسترجاعية ومن المعلومات التي ولدها القرار الأولى ذاته^(٥) . وكنتيجه للتغذية الاسترجاعية يمكن أن تغير أهدافك ، بما في ذلك أهدافك التي هي على درجة عالية جداً من الأهمية . كما يمكنك أيضاً افتراض أن القرارات التي سوف تتخذها ما هي إلا سلسلة لانهائية من الخطوات ، بحيث أنه يمكنك تصحيح أخطائك وأنت تتقدم في هذه السلسلة . ومن ثم يمكنك أن تتبنى مراراً وتكراراً استراتيجية « تزايدية » : مبتدئاً من وضع قائم تعرف عنه القدر الكثير ، يمكنك أن تقوم بعمل تغييرات صغيرة أو متزايدة في الاتجاه المرغوب فيه ، ثم ترى بعد ذلك

(٤) ويعتبر ليندبلوم Lindblom أحد المنتكدين البارزين لنهج الإحاطة في صنع القرار ، وأحد دعاة الاستراتيجيات المحدودة . وسجد آراءه هذه في المرجع السابق ، خاصة الصفحات ١٤ - ٢٧ . وأيضاً في : D. Braybrooke and C.E. Lindblom, *A Strategy of Decision* (New York: Free Press, 1963).

ونظر كذلك : *The Intelligence of Democracy* (New York: The Free Press, 1965). وبالرغم من أنه في كتابه *Politics and Markets* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977)، فإنه وجه انتقاداً حاداً لإدعاءات العقلانية في الخطط الشاملة في التخطيط المركزي . انظر تحديداً الصفحات ٣٢٢ - ٣٢٤ . ومنتقد بارز آخر لاستراتيجيات الإحاطة هو هريزت أ. سيمون Herbert A. Simon الذي طرح مقولة إن السلوك الفعلي لا يفي بالمرءة بمتطلبات نماذج السلوك العقلاني . ولقد اقترح بدلاً من ذلك أسماه ، مبدأ للعقلانية المقيدة . انظر في ذلك *Models of Man* (New York: John Wiley and Sons, 1957) pp. 196 ff. and *Administrative Behavior*, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1957) pp. 80ff.

وهناك صياغة مختصرة ومقروءة تجددها في كتابه :

Reason in Human Affairs (Stanford, Calif. Stanford University Press, 1983) especially pp. 12-35 and 75-107.

(٥) انظر : Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government* (New York: The Free Press, 1963). الفصل الحادى عشر ، «Government as a Process of Steering: The Concepts of Feedback, Goal, and Purpose.» pp. 182-199.

ما يجب أن تكون عليه الخطوات التالية . يمكنك أن تستمر في القيام بعمل تغييرات تزايدية إلى ما لا نهاية . وسلسلة التغييرات التزايدية يمكن أن تتراكم فتضحي مع الوقت تحولاً عميقاً . فإذا ما زدت شيئاً ما بمعدل 5٪ في العام فإليك سوف تضاعفه في أربعة عشر عاماً .

فالاستراتيجيات التي تستهدف الرشد الكامل مقبولة ومغرية ، ولكنها تبدو مستحيلة التنفيذ . أما الاستراتيجيات التي تهدف إلى رشد محدود فقد تبدو أقل عقلانية بصورة ما - ولكن في معظم المواقف فإن الاستراتيجيات المحدودة تكون هي كل ماتملكه أنت أو أي شخص آخر لاتخاذ أو صنع القرارات .

الاستراتيجيات التجريبية

بعض المحللين السياسيين الذين يتألمون بالقلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بصنع الحكومات للسياسة ، وأيضاً بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وكذا بسبب الغشيل الواضح للسياسات التي تشكلت عن طريق الاستراتيجيات الكلية والتزايدية ، بدؤوا في التركيز على إمكانية تقليص قدر الجهل وعدم اليقين في صنع السياسة عن طريق التجريب المقصود أو من خلال الاختبارات المحدودة التي تسبق تبني السياسات .

من الواضح أنه لا يمكن أن تسبق كل القرارات المحورية باختبار ضيق النطاق . فالمسياسات الخارجية على سبيل المثال من الصعب جداً أن تخضع لتجربة مسبقة . ثم إن الفكرة تخلق أيضاً صوراً من تجارب للإنسانية باعتبار أنها قد تجرى على ضحايا يعدمون القوة ، مثل المسجونين الذين قد يجبروا على الاشتراك في هذه التجارب ، أو الرعايا الذين يزودون بمعلومات مضللة فيتم الحصول على « رضاهم » عن طريق الإقناع الخداعي .

والمعارضون للتجريب في صنع السياسات يشيرون بالرغم من ذلك إلى أنه في الواقع المعاش تصنع الحكومات القرارات الخاصة بمجموعة متنوعة من المسائل دون الاعتماد على قدر كاف من المعرفة المتعلقة بالنتائج التي يجب توقعها . ولا يتوقف الخطر عند حد تبني سياسات كانت سترفض لو كانت النتائج المترتبة عليها تم توقعها بصورة صحيحة ، ولكن يصل الأمر إلى حد رفض سياسات كان سيتم تبنيها إذا كانت نتائجها قد تم إدراكها بطريقة أفضل . فتبني أو رفض أحد البدائل السياسية يرتب نتائج نافعة ونتائج ضارة تمتص ملايين الناس وتكلف بلايين الدولارات في كلا المجالين الخاص والعام . ومن ثم ، فإن قرارات السياسة تجري بالفعل « نجارب »

تتعلق بمساعدة الناس ورفاهيتهم . ولكن هذا النوع من التجريب واسع النطاق ومكلف ، كما أنه يفقد معيار التجربة العلمية المصمم للوصول إلى نوع المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها . وبالتالي ، فإنه عادة مايقال إن إجراء اختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدرسة جيداً هو أمر يمكن تحقيقه ، كما أنه أمر أكثر حكمة^(٦) .

البحث عن بدائل

لايضمن لنا أى من هذه الاستراتيجيات أنه سوف يقودنا إلى اكتشاف أفضل البدائل المتاحة . فكما هو الحال فى الفنون وفى العلوم وفى الرياضيات وفى استكشاف الفضاء ، فإن الاكتشاف يتطلب خيلاً بحثياً .

فى التحليل السياسى إذن توجد حاجة لاغنى عنها إلى الخيال الذى يستند إلى المعرفة ، وإلى التنبؤ الذى تقوده المعرفة ولذى يتخطى الحقائق المتلقاة ، وإلى بناء المدن الفاضلة والتأمل فيها ، وإلى الاستعداد والرغبة فى التفكير بجدية فى البدائل التى لاتخطر ببال ، ولتى يمكن أن تحل محل كل الحلول السهلة جداً التى عادة ما يدور التفكير حولها . باختصار ، هناك حاجة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك فى موقع ما بين الوضع الأفضل الذى لايمكن الوصول إليه من جانب ، وهذا الوضع التوسطى الذى عادة مايتم التوصل إليه فى المسائل السياسية ، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضاً - كلها فى انتظار أن تكتشف .

(٦) قام معهد بروكينجز بتأسيس هيئة متخصصين تختص بموضوع التجريب الاجتماعى ، مهمتها ، تقييم أهمية للتجارب كوسيلة لزيادة المعرفة الخاصة بالآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية المحلية وعلى برامج الحكومة الفيدرالية ، . والدراسات التى قدمت تتضمن :

Edward M. Gramlich and Patricia P. Koshel, *Educational Performance Contracting: An Evaluation of an Experiment* (1975); Joseph A. Pechman and P. Michael Timpane, eds., *Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment* (1975); and Alice M. Rivlin and P. Michael Timpane, eds., *Planned Variation: Should We Give Up or Try Harder?* (1975)

الفهرس (°)

اختلافات عنصرية، الصراع بينهما ٩٤،

١٢٥ - ١٢٦

اختلافات موروثة ٧٥

اختيار لاجتماعي، نظريته ١٦٤ ح

إخضاع ٦٤ - ٦٥

المرأة ١٥١ - ١٥٥

أخلاقيات الأشكال أو التفوذ ٦٦ - ٧٠

أدوار ١٨ - ١٩

أدوار سياسية ١٨ - ١٩

أدوار أ. ميلز ١٦ ح

أدوار د. ثلث ١٣٤ ح، ١٣٥ ح، ١٨٤ ح

أدوار م. جرمليوك ١٨٩ ح

أدولف هتلر ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٨،

٥٨ ح، ١٠٨

أرسطو ٨ - ١٠، ٢٠، ٤٢، ٧٦، ٧٧، ٨٢،

٨٤، ٨٦، ١٢٧، ١٧١

أرشميدس ١٥٨

الأرض، توزيعها ٨٩، ٩١

أرنلد ليجفارت ٨٦ ح، ١٢٥ ح

إرنست باركر ٩ ح، ٨٤ ح

أريك أ. نورلاندجر ١١٣ ح، ١١٥ ح

أريك أ. هالوك ١٤٣ ح

أريك أريكسون ١٤٤ ح، ١٥٣

الاستراتيجيات الإجمالية ١٨٦ - ١٨٧

استراتيجيات الاستقصاء والقرار ١٨٠ - ١٨٩

البحث عن بدائل ١٨٩

تجريبية ١٨٨ - ١٨٩

رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨

علم بحث ١٨١ - ١٨٥

كلية ١٨٦ - ١٨٧

الاستراتيجيات التجريبية ١٨٨ - ١٨٩

(١)

أ. ج. آير ١٥٩ - ١٦٠، ١٦١

أبراهام كابلان ٩ ح، ٣٦ ح، ٤٠، ٦٧ ح

أبراهام لينكولن ١٤٧

الاتحاد السوفيتي ١٥٠٠

تطور مجتمع حديث دينامي تحدى فيه ١٢٣

قوة متغلبن فيه ٢٧، ٣٤ - ٣٥، ٣٨،

٥٨ ح، ١٠٨

مستوى لعدم قوة المواطنين فيه ٢٧ - ٢٨

تصال إقناعي ٦٠، ٦٦، ١١٠

أثينا القديمة ٢٠، ١٠٠، ١٠٢، ١٢٩

(جبار مادي (قوة مادية) ٦٤، ٦٧

تنظيم الاستخدا للشرعي له ٢٠ - ٢١،

٦٢ - ٦٣

اجتماعات مدينة نيونلاند ١٢٩ - ١٣٠

احتراف عسكري ١١٤

احتمالات (امكانيات) ممارسة للتفوذ ٤١، ٥٦ -

٥٧

احتياجات، الساعون وراء التفوذ المدفوعون

باحتياجات لا شعورية ١٤٥ - ١٤٧

الإحساس بالفضالية السياسية ١٣٣ - ١٣٤

اختلافات (عناصر الاختلاف) :

بين النظم السياسية، ألقطر : النظم السياسية

تحديد الأسمية النسبية لها ١٨٤ - ١٨٥

في الدوافع ٧٥

في المهارات السياسية ١٤٨ - ١٤٩

في للتفوذ ٥٣ - ٥٥، ٧٦ - ٧٧

موروثة ٧٥، ٨٧

اختلافات إقليمية، واحتمال حدوث لتفانلت ١١٥

اختلافات للتفانلت القرعية ١٢٥ - ١٢٦

(°) حرف ا ح : الموضوع بجوار الرقم يرمز إلى «حاشية» .

امبريقية منطقة ١٥٩
 أمريكا اللاتينية ١٥٠
 الأمريكيون الأفارقة :
 التمييز ضدهم ٩٤ ، ١٢٦
 وحركة الحقوق المدنية ١٥١
 الرق ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦
 امكانيات (احتمالات) ممارسة النفوذ ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ ، ٥٨
 امكانية للحكومة المحلية ٤١
 امكانية شاملة ٤١
 امكانية محلية ٤١
 امكانية أسرية ٤١
 أموس بيرلمانر ١١٣ ح
 اقتخاب ، قنصل أيضا : تصويت
 قيود عليه ١٠٢ - ١٠٣
 المرأة ١٥٤
 تجلس كميل ١٣٣ ح ، ١٣٤ ح
 أندرو ليفسون ٩٥ ح
 اندونيسيا ، انقلاب ١٩٦٦ فيها ٩٥ - ٩٦
 اعدام القوة ، أمثلة للانعدام التام للقوة ٢٣ - ٢٨
 انقلابات ، عسكرية ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
 اهتمام ، العلاقة بين التصويت وبينه ١٣٢ - ١٣٣
 الأهداف ، تبني وحل الأهداف المتعارضة ٧٧
 أوجست كونت ١٥٩ ، ١٧٠
 أوروبا الشرقية ١٢٤ ، ١٥٠
 إيان شلبيرو ٤١ ، ٤٣ ح
 أيدولوجية ، تطورها ٧٩ - ٨١
 أيدولوجية ثورية ٨١
 الأيدولوجية الحاكمة ٧٩ - ٨١
 أيرلندا الشمالية ٩٤ ، ١١٠ - ١١١
 أيسلندا ١٢٥
 أيفر ك . فرياند ٩٩ ح
 إيمانويل كانت ٥٩ ، ٦٠
 إيميليان بانكهيرست ١٥٤
 (ب)
 ب . ف . سكينر ١٦٠
 ب . مايكل تيمبلين ١٨٩ ح
 ب . موسولينى ٥٨ ح
 بانترشيا ب . كوشيل ١٨٩ ح

الاسراتيجيات الكلية ١٨٦ - ١٨٧
 اسراتيجية تزايدية ١٨٧ - ١٨٨
 اسراتيا ٢٣ ، ١٢٣
 استقصاء ، اسراتيجياته **قنصل** : اسراتيجيات
 الاستقصاء والقرار
 الاستقلال مقابل التحكم ١٠٥ - ١٠٨
 الأسرة كنظام مؤسسى ٧٧
 اشترلكية ، تمرينها ١٤
 إعلان الاستقلال ١٥٣
 أفلاطون ٦٠ ، ٨٧ ، ٨٣ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٧١
 اقتدار ٤٠
 اقتراع سرى ١٠٧
 الاقتصاد :
 والمساواة ١٣
 والنظرة النفسية ١٦٦ - ١٦٧
 اقتصاد مؤسسى ١٦٤ ح
 إقليمية (مكون إقليمى) ٩ ، ١٠
 إقناع ٥٩ ، ٦١
 خداعى ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 القصر مقابل ، فى نظم حكم الكثرة وحكم
 اللاكثرة ١٠٨ - ١١٠
 للمبدأ المطلق له ٦٨
 إقناع خداعى ٦٠ - ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨
 إقناع عقلانى ٥٩ - ٦٠ ، ٦٦ - ٦٨
 للمبدأ المطلق له ٦٨
 أقتان ، مستوى انعدام قوتهم ٢٥ - ٢٦
 الأقوياء ١٢٨ ، ١٤٧ - ١٤٩
 اكتساب التشريعية ٧٨ - ٧٩
 ألفريد ستيفان ١١٥ ح
 ألكسندر هاملتون ١٠١ ح
 أنكبس دو توكفيل ١٧ ، ١٠٤
 ألمانيا :
 الديمقراطية السياسية فيها ١٧ - ١٨
 هنر والنازية ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
 ٣٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 الفيزليث كادى منتقون ١٥٤
 أليس م . ريفلين ١٨٩ ح
 امبريقية علمية ١٥٩

البحث عن استراتيجيات بديلة ١٨٩

البحث عن تنفيذ المراسم ٧٦

الجدائل ، عدم الاكتراث نتيجة قلة الاختلافات

الوانسمة بينها ١٣٢ - ١٣٣

البرازيل ، الاختلافات التنصيرية والصراع فيها

٩٤

بركليز ٦٧

برلمان ١٠٢

برنارد اسجلتا ١٧٣ ح

بروس م . راسيت ٨٧ ح

برلين باري ٤٠ ، ١٦١ ح ، ١٦٢ ح ، ١٦٣ ح ،

١٦٥ ح ، ١٦٧

بريمو ليفي ٢٤

بلجيكا :

اختلافات الثقافات الفرعية فيها ١٢٥ - ١٢٦

حقوق التصويت للمرأة فيها ١٠٣ ح

اللغة والصراع فيها ٩٣ ، ٩٤

البنى بوصفها دائرة تحكم ٣٧ - ٣٨

بول ر . أبرامسون ١٣٣ ح

بولندا ١١٧ ، ١٢٣

البنيان الشيوعي (ماركس وإنجلز) ٧٦

بيتر بلشراخ ٣٧ ح

بيتر موريس ٤٠

بيتر وينش ١٦٢ ح

بيترام أ . سوروكين ٩٦ - ٩٧

بيتي أ . سمفورد ٩٩ ح

بيتي فريدان ١٥٥ ح

(ت)

ت . د . ليمكو ٢٨

ت . م . إلبوت ٦٥ ح

تاتو فلانين ١٠٥ ح ، ١٠٦ ، ١٠٧

تاريخية ١٦٠ ح ، ١٦٢ ح

تلكوت بارسونز ١٦

تنشيط الأهداف المتعارضة ٧٧

التنصير ، والصراع ٩٥

التحكم ٥٩ . انظر أيضا : التنفيذ

الاستقلال مقبلة ١٠٥ - ١٠٨

في الحكومة بواسطة مسؤولين منتخبين ١٠٢

دائره ٣٧ - ٣٨

في الموارد السياسية ، غير المتكافئة ٧٤ -

٧٦

المتبادل مقابل الأحادي ١١٠

هيراريكية التحكم ٢٩ - ٣٧ ، ٣٩

تحكم أحادي ، مقابل تحكم متبادل ١١٠

تحكم متبادل ، مقابل تحكم أحادي ١١٠

تحليل إميريقي (تجريبي) ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦٦ ،

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٨١ - ١٨٥

تحليل سببي ١٨٣ ، ١٨٤

تحليل كمي ٥٧ ، ١٨٧ - ١٨٤

تحليل كمي ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٨٥

تحليل لغوي ١٦٢ - ١٦٣

تحليل المسار ٥٠ ح

التخصص :

دخل للدراسة السياسية ١٣٧ - ١٣٨

في الوظائف ٧٤

ند روبرت جر ٩٨ ، ٩٨ ح

نراض ٧٧

عقائلي ١٦٣ - ١٦٥

تسجيل التلفزيون ١٣٥

تشارلز (. ليندبلوم ٦٦ ح ، ١٨٦ ح

تشارلز لويس نيلور ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح

تشارلز ه . ليفرمور ١٣٠ ح

تشتت عدم المساواة ٩٠ - ٩٢

التصدع ٩٣ - ٩٥ . انظر أيضا : الصراع

التصنيع ٩٢

والصراع ٩٥

تصنيف النظم السياسية ٨٤ - ٨٧

انظر أيضا : الاختلافات بين النظم السياسية

تصويت :

بالاقتراع السري ١٠٢

العلاقة بين الاهتمام وبينه ١٢٢ - ١٢٣

عواقل أمامه ١٣٥

للزوجة ١٠٣ ، ١٥٤

التطور التاريخي (مسار التنظيم إلى الوضع

الزاهن) ٨٧ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١١٠ - ١١١

تعد في المنظور الحديثة ، لا يمكن تجنبه ١٧٦ -

١٧٧

التعددية

دليل (مؤشر) للتعددية ٩٤ ح
فى نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم الكثرة
١٠٥ - ١٠٨

للتعديل التاسع عشر ١٠٣ ح

للتعديل الخامس عشر ١٠٣

تعليم القيمة ١٦٦

تعليم :

للمرأة فى الولايات المتحدة ١٥٥ ح

ونظم سياسية ١٢١

تغذية لسترجاعية ، والامترافية للتزاجية ١٨٧ -

١٨٨

تفضل السياسة ١١ - ٢١

التخير :

حتمونه ٨٢ - ٨٣

فى التوجه السياسى ١٤٩ - ١٥٦

تغيرات بنوية فى النظم السياسية ١٥٠

تفضيلات ٤٤

التفكير الأخلاقى . أفكار أيضا : لفظة سياسية

أسس رابعية لتزوير ١٧٣ - ١٧٤

أسلوب راولز فيه ١٦٨ - ١٦٩

أنواعه ١٦٦ - ١٦٨

تأثيرات دخيلة عليه ١٧٨

مرحلة كوهنبرج له ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح

مناقشة ذات معنى له ١٧١

للتقاليد كملس للشرعية ٨٥

التقدم ، الصراع والمراحل المختلفة له ٩٤ - ٩٥

تصميم للعمل ٧٤

تقلب للنظم السياسية ٨٢

تقييم أشكال النفوذ ٦٦ - ٧٠

تقييم سياسى ١٥٧ - ١٧٩

تراضى عقلانى ١٦٣ - ١٦٥

التنوع ووجهات النظر المتعارضة ١٧٨ - ١٧٩

تبارات معاكسة ١٦١ - ١٦٣

العدالة من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠

الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

مشكلة القيم فى النظم السياسية ١٥٨ - ١٦١

تلاحم ٩٣ - ٩٥

تمثيل ١٠١ - النظر : نظم حكم الكثرة

التمييز ضد الأمريكيين الأفارقة ٩٤ - ١٢٦

تنشئة سياسية ١٥٠

تنظيم الاستخدا للشرعى للقوة المدنية ٢٠ - ٢١ ،

١٢ - ٦٣

تنظيمات للشرطة ، السيطرة المدنية عليها ١١٣ -

١١٥

تهديد باستخدام القوة ٦٤

توازن تلمى ، مفهومه ١٧٣ ح

توجه معيارى ١٦٦ ، ١٧٠

توجهات سياسية ١٢٧ - ١٥٦

للتأويل ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٤٧ - ١٤٩

التغير والتنوع فيها ١٤٩ - ١٥٦

الصاعين وراء النفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ -

١٤٧

للتشريعة السياسية ١٢٨ ، ١٣١ - ١٣٨

للتشريعة غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦

معايرة ١٦٦ ، ١٧٠

توزيع

لقوة ٣٣ - ٣٤

القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ - ١٧٠

المهارات ٨٩ - ٩٢ ،

الموارد السياسية ٥٣ ، ٨٩ - ٩٢

النفوذ ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧

توماس بيكيت ٦٥

توماس جيفرسون ١٥٣

توماس مكارتى ٥٩ ح ، ١٦٤ ح

توماس ناول ١٧٧

توماس هوبز ٧٧ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٥

تبارات معاكسة ١٦١ - ١٦٣

(ث)

ثراسيموخوس ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥

للثروة كمورد سياسى ٨٩

الثقة :

فى صافية المرء السياسية ١٣٣ - ١٣٤

فى تنقح النظام السياسى ، والاضطراب الضعيف

١٣٤ - ١٣٥

تشكيلات ١٤

ثورة ٢١، ٦٧، ٨٣، ٩٦، ١١٠

لثورة الأمريكية ١١٠

الثورة الصناعية ٩٢، ٩٥

(ج)

ج. أ. كوهين ١٦٠ ح

ج. دونالد مون ١٨٢ ح

ج. م. أ. جروب ٦٠ ح، ١٤١ ح، ١٤٢ ح

جابريل، أ. ألفوند ١٣٠ ح، ١٣٢ ح، ١٣٧ ح

جارى و. كوكس ١٣٤ ح

جك ه. نجل ٤٣ ح، ٤٤ ح، ٤٩ ح، ٥٠ ح

جان بيلوب ١٤٤ ح، ١٥٣ ح

جان جاك روسو ٦٧، ٧٦، ٧٧، ١٥٢، ١٥٣ ح

جاي لون كيم ١٤٠ ح

جالتانو موسكا ٧٣، ٧٦، ٧٩ ح

جنرال الأعمال كاتلر تحكم ٣٧ ح

جنل لا يمكن تجنبه حول الفلسفة السياسية ١٧١ -

١٧٨

جرانت ريهير ٤١، ٤٣ ح

جروموري أ. كلابرا ١٣٤ ح

جماعات، توزيع القوة بينها ٣٣ - ٣٤

جمهورية ١٠٠، ١٠١ ح

الجمهورية (أفلاتون) ١٤١، ١٤٢، ١٤٣ ح

جمهورية أيرلندا ١١٠ ح

جورج فولهام فريديك هيجل ١٦١ ح

جوزيف أ. بيتشمان ١٨٩ ح

جوزيف ستالين ٢٧، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٥٨ ح،

١٠٨

جوسبا لوير ١٢٩ ح

جون جافلتا ٣٠ ح

جون جاي ١٠١ ح

جون د. ماي ٧٤ ح

جون رولز ١٥٨، ١٦٥ - ١٧٨ ح

جون ل. لويس ٣٢ ح

جون لوك ٦٢ ح، ١٥٢، ١٥٩ ح

جون مقلتي ٥٩ ح، ٦٢ ح

جون ه. أندريخ ١٣٣ ح

جون ه. شلر ١٧٥ ح

جورمي بنتام ١٤٥ ح

جيرهارد لينسكي ٧٥ ح

الجيش الجمهوري الأيرلندي ١١١ ح

جيمس ج. مارش ٣٩ ح، ٤٥، ٤٨، ٥٨ ح

جيمس دافيد بارير ١٩ ح

جيمس س. فيشكين ١٧٧ ح

جيمس ماكسيمون ١٠١ ح

جيمس ه. ميسل ٧٣ ح

(ح)

حتمية ١٦٠ - ١٦١ ح

حتمية تاريخية ١٦٠ ح

حنة الصراع ٩٥ - ٩٩ ح

الحدود المؤسسة على القوة ٣٥ ح

حدود النظام ١٥ ح

حدود النفوذ ٥٦ - ٥٨ ح

للحرب الأهلية ٢١، ٦٧ ح

الأمريكية ٦٧، ٦٨، ٩٥ ح

حرب فيتنام ١٦١ ح

حركة مناصرة الحقوق المدنية ١٥١ ح

حرامان، الصناعون وراء النفوذ المدفوعون به ١٤٥ ح

حقوق التصويت ١٠٢ - ١٠٤ ح

حقوق سياسية :

في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم للأكثرية

١٠٥، ١٠٨ - ١١١ ح

التصويت ١٠٢ - ١٠٤ ح

المساواة فيها ١٦٩ ح

حقوق طوعية ١٦٧ ح

حكاه، القصر الحنيف الذي يوظفه ١١٢ - ١١٥ ح

حكومات شعبية ١٠٠ - ١٠١ ح. انظر أيضا : نظم

حكم الكثرة

للمؤسسات المميزة للحدوث منها ١٠٢ - ١٠٣ ح

حكومة، انظر أيضا : نظم سياسية ؛ نظم حكم

للكثرة

أشخاص يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير

عليها ٧٦، ١٢٨، ١٣٩ - ١٤٧ ح

تنظيم الاستخدام الشرعي للقوة ٢٠، ٦٣ ح

(ل) حكومة ١٩ - ٢٠ ح

حل الصراع عن طريقها ٧٧ ح

واللدولة ٢٠، ٢١، ٦٣ ح

سعيها نحو أهداف أسمى وأقبل

شرعية ٧٨ - ٧٩ ، ٨٥

العلاقات الخارجية لها ٨١ - ٨٢

الحكومة والمعارضة ٤٠

حل الصراع ٧٧

حلول وسط ٦٨

حوافز ٦١

عن طريق الإيجار ٦٤

عن طريق القصر ٦٤ ، ٦٩ ، ١٠٨ - ١٠٩ ،

١١٢ - ١١٥

عن طريق المكافآت ٦١

(ع)

الخبرة ، تحليلها ١٨٢

الاضطراب الأخلاقي ١٦٢ - ١٦٣

خوزيه فيجويرس فيرير ٣٨

الخبر للعام ١٢

الساعون وراء التفوذ المدفوعون به ١٤١ -

١٤٢

(د)

د. براينروك ١٨٧ ح

دائرة التحكم ٣٧ - ٣٨

دافيد ابتر ١٠٨ ح

دافيد اميتون ١٤ ح

دافيد بيرس ١٦٢ ح

دافيد جوتييه ١٦٣ ح ، ١٦٦ ح ، ١٧٧ ح

دافيد س. ماكلياند ١٤٦ ح

الدائمك ١٠٢

دخل الفرد ١١٥ . انظر أيضاً نصيب الفرد من

التنائج القومية الإجمالي

للدخل الفرد ، ولعمالة حدوث انقلاب ١١٥

درجة ، الحدثة ٨٧ - ٨٩

دستور :

تعريف أرسطو له ٨ - ٩

صانعو الدستور الأمريكي ٣٨

دفاع عن حقوق النساء (ولستونكرافت) ١٥٤

دليل (مؤشر) لتحديد ٩٤ ح

دنج زيلاو بنج ٣٨

دوائف :

الاختلافات فيها ٧٥ ، ١٤٠ - ١٤٧

غيابها من تعريف انتظام السيلسي ١١ - ١٢

دوائف لاشعورية ، الساعون وراء التفوذ

المدفوعون بها ١٤٥ - ١٤٦

دوجلاس راى ٤١ ، ١٧٤

الدول - المدفوعة ، اليونانية ٢٠ ، ١٠١ ، ١٢٩

دول نامية ، مستوى لتحمل قوة المواطنين فيها

٢٥ - ٢٦

الدول الولطنة ، اللغة والصراع فيها ٩٣

الدولة ٢٠ ، ٦٣

دولة أيرلندا الحرة ١١٠

دولة المدفوعة (رابطة سيلية) ٨ ، ٦٧

دونالد ميوكس ١٣٣ ح

ديورا بومبولد ١٦٢ ح

ديكتاتورية :

تتدخل قوة المواطنين في ظلها ٢٦ - ٢٧

تعريفها ١٣

رجل أفلاطون ليدكتاتوري ١٤٢ ، ١٤٥

شمولية ٧٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨

ديمقراطية ١٠٠ انظر أيضاً : نظم حكم الكثرة

أسباب نموها ١١٢ - ١٢٦

تعريفها ١٣

الحاجة إلى الشرعية فيها ٧٨ - ٧٩

عشائرية ١٢٥ ح

في لقرن الثامن عشر ١٠١ ح

المؤسسات المميزة لها ١٠٢ - ١٠٣

نصيب الفرد من التنائج القومية الإجمالي

وشروطها ٨٨ - ٨٩

ديمقراطية عشائرية ١٢٥ ح

الديمقراطية في أمريكا (توكفيل) ١٧ ، ١٠٤

(ر)

الرأسمالية ، تعريفها ١٤

الرئيس ، دوره ١٨

رايموند أ. واغينجر ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح

رد الفعل المتوقع ، قانون ٦٦ ح

رشد (عقلانية) :

كامل ١٨٦ - ١٨٧

محدود ١٨٧ - ١٨٨

مفيد ١٨٧ ح

رشد كامل ، استراتيجياته ١٨٦ - ١٨٧

رشد محدود ، استراتيجياته ١٨٧ - ١٨٨

رغبات :

الساعون وراء النفوذ المدفوعون برغبات

لاشعورية ١٤٥ - ١٤٦

المصالح مقابلها ٤٤ - ٤٥

رق ، في الولايات المتحدة ٢٥ ، ١٠٩ ، ١٢٦

روبرت أ . دال ١٠٦ ، ١٣٤ ح ، ١٣٥ ح

روبرت إ . لين ١٣١

روبرت بول وولف ١٦٥ ح

روبرت كوتنكست ٢٧ ح

روبرت هوبز ٢٣ ح

روبرت و . جاكمان ١٣٤ ح

روبرتو ميتشاز ٧٣ ، ٧٤

روث بينديكت ١١ ح

روث ليجر سفلارد ٩٠ ، ٩١ ، ١١٣ ح

روجر سميت ١٥٢ ح ، ١٥٣ ح

روزاليند ل . فيرلاند ٩٩ ح

روما القديمة ١٠٠ ، ١٠١ ح

رونالد انجلهارت ١١٩ ح ، ١٣٠ ح ، ١٥١

رونالد ج . هلمان ٣٨ ح

روي مديغونيف ٢٧ ح

ريتشارد رورتي ١٥٨ ح

ريتشارد م . نيكسون ٦١ ، ٦٦

(ز)

زُمر ٥٧

(س)

س . أ . فيتر ٧٤ ح ، ١١٣ ح ، ١١٤

س . بينجهام بول (الابن) ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح

س . م . بورا ١٢٩ ح

الساعون وراء القوة ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧

دوافعهم ١٤٥ - ١٤٧

السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠

الساعون وراء النفوذ ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧

دوافعهم ١٤٠ - ١٤٧

السمات الاجتماعية لهم ١٣٩ - ١٤٠

السياسة ، والنفوذ ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥

ستيفن ج . روزنستون ١٣٥ ح ، ١٤٠ ح

ستيفن ليوكس ٤٥ ، ٤٨

مخراط ١٤١ - ١٤٢ ، ١٧١

سلطة :

أرسطو بخصوص أشكالها ٨

أشكالها ٨٥ - ٨٦

ولكتساب للشرعية ٧٨ - ٧٩

تطور أيديولوجيتها ٧٩ - ٨١

غير بخصوصها ٩

سلطة شرعية ٨٦

السلطة القانونية ٨٥

سلطة كاريزمية ٨٥

السمات الشخصية ، كأساس للشرعية ٨٥

السود . فطير : الأمريكيون الأفرقة

سوزان ب . انتوني ١٥٤

سوكاراتو ، نظمه ٩٦

السويد ٣٨ ، ١٢٥

سويسرا ١٠٣ ، ١٢٥

السياسات ، استراتيجيات اختيارها ١٨٠ - ١٨٩

البحث عن بدائلها ١٨٩

تجريبية ١٨٨ - ١٨٩

رشد محدود ١٨٧ - ١٨٨

علم بحث ١٨١ - ١٨٥

كلية ١٨٦ - ١٨٧

للمسألة :

أسباب تحاليلها ٧ - ٨

والاقتصاد ١٣

بوصفها مطلقة ٧٤

تعريفها ٩ - ١٠

تفصيلها ١١ - ٢١

طبيعتها ٨ - ١٠

المسألة ، (أرسطو) ٨ ، ٧٦ ، ٨٢

مجموعته فرويد ١٤٥ ، ١٥٣

ميدنى فيريا ١٣٠ ح ، ١٣١ ح ، ١٣٢ ح ،
١٣٧ - ١٣٨

سيطرة ٥٦ - ٥٨ ، ٦٤ - ٦٥
السيطرة المدنية على تنظيمات الجيش والبراييس
١١٣ - ١١٥
سيمون دى بوفور ١٥٥ ح

(ش)

شبكة السببية ٥٤ - ٥٥

شخصية :

والإحساس بالقضائية السياسية ١٣٤
تسلطية ١٤٦ ح
والتغير فى التوجه السياسى ١٥٠
شخصية تسلطية ١٤٦ ح

شرعية :

اكتسابها ٧٨ - ٧٩
غير فما يتعلق بأسمها ٨٥
للشرق الأوسط ١١٧
الاختلافات الدينية والصراع فيه ٩٤
التشريعة السياسية ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨
للتشريعة غير السياسية ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٦
صامويل ب . هانتنجتون ١١٣ ح
صامويل بن جاترسون ١٣٤ ح
صانعو الدستور الأمريكى ٣٨

صحة للنظريات الفلسفية : إقرارها ١٧٣

للمصراع :

ولاختلافات الثقافات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
أصاط المصراع السياسى ٩٣ - ٩٥
حننه ٩٥ - ٩٩
حله ٧٧
القيم ١٧٧ - ١٧٩

لمصراع الأهلى (الفلفى) :

الثورة والحرب الأهلية ٢١ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٨٣ - ٩٥ ، ٩٦ - ١١٠ ، ١١١
حننه ٩٥ - ٩٨
الصين ١٥٠

(ط)

طليقة اجتماعية :

الهرجولزية ، مقابل العملة ٩٥
الحكمة ٧٣ ، ٧٧
موسكا بخصوص رجونها ٧٣
الوضع الاجتماعى / الاقتصادى للماعين وراء
التنفيذ ١٤٠
طليقة حكمة ٧٣ ، ٧٧
الطليقة الأحادية للنظم السلطوية ١٠٨

(ع)

عدالة :

ثراسيمافروس فيما يتعلق بالمصلحة
للشخصية ومتابعها ١٤٢ - ١٤٣
من خلال العقد ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨
للتناقضات موجهة إليها ١٧١ - ١٧٢
مباذرها ١٦٩ - ١٧٠
عدد الأشخاص لكل طبيب ١٢٢
عدم الأكثر بالسياسة ١٢٩ - ١٣٦
عدم المساواة ، النظر أيضا : الاختلافات ، التوزيع
تركضى مقبل مشقت ٩٠ - ٩٢
فى الموارد ٥٣ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٨٩ - ٩٢
موروث ٧٥
فى التنفيذ ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
عدم مساواة تركضى ٩٠ - ٩٢
عدم اليقين ، استراتيجيات لمجابهته ١٨٧ - ١٨٨

عسكرية (العسكريين) :

احترافها ١١٤
اتقلابات ٩٥ - ٩٦ ، ١١٣ - ١١٥
السيطرة المدنية عليها ١١٢ - ١١٥
عقبات أمام الانقراط فى السياسة ١٣٥
عقد اجتماعى ١٦٨
العقد ، المحلة من خلاله ١٦٥ - ١٧٠
بعض الأفكار المتضمنة فيه ١٧٠ - ١٧٨
المحكمة (المرشد) العقيدة ، مباذرها ١٨٧ ح
عقوبات ، القوة واستخدمها ٦٢ - ٦٣

عقيدة دينية :

التدهور العام فيها ١٥٩

الصراع حول اختلافات فيها ٩٤

علاقات خارجية ٨١ - ٨٢

علم :

اجتماعي ١٨٢

بحث ، استراتيجياته ١٨١ - ١٨٥

طبيعي ١٨٢ ، ١٨٥

الفلسفة السياسية وتقدم العلوم ١٧٠ - ١٧١

علم اجتماعي ١٨٢

علم سياسة بحث ، استراتيجياته ١٨١ - ١٨٥

علم المصطلحات للسياسة ٤٢ - ٤٣

وغموض المعاني ١٧٤ - ١٧٦

علوم طبيعية ١٨٢ ، ١٨٥

عمل ، تقسيمه ٧٤

صف ٦٧ . انظر أيضا : صراع أعلى (دخلي)

فهرس مادي يوظفه للحكم ١١٢ - ١١٥

(غ)

غموض المعاني ١٧٤ - ١٧٦

(هـ)

هـ . لنجلز ٧٦

هـ . لونيون ٣٨ ، ٨١

فرانكلين د . روزفلت ٣٨

فرص :

المباراة فيها ١٧٤ - ١٧٥

ممارسة التنفيذ ، الوعي بها ٣٩ - ٤٠

فرصة متساوية من زاوية الاحتمالات ١٧٥

فرصة متساوية من زاوية قوسائل ١٧٥

فرنسا ١٠٢

فعالية سياسية ، الإحساس بها ١٣٣ - ١٣٤

فلسفة سياسية :

فراض عقلاني ١٦٣ - ١٦٥

وتطور العلم ١٧٠ - ١٧١

تغيرات مملكة فيها ١٦١ - ١٦٣

صحة للتطبيقات ، إقرارها ١٧٣

المقالة من خلال السند ١٦٥ - ١٧٠

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

لا يمكن تجنب كونها جنوة ١٧١ - ١٧٨

مشكلة القيم فيها ١٥٨ - ١٦١

فوائد غير مباشرة من النشاط السياسي ١٣٠ ،

١٣١ - ١٣٢

فيلد كاسترو ٣٨

فيلفريدو باريو ٧٣

فيليب (. كونفرس ١٣٣ ح

فيليكس لوبنهايم ٤٠

فيتلي كلارينر ١٦٠ ح

(ق)

قائد سياسي ، انظر : قادة

قادة ٨

استخدام المصطلح ٧٨

اكتساب (القادة) للشرعية ٧٨ - ٧٩

تطوير (القادة) للأيديولوجية ٧٩ - ٨١

قانون رد الفعل المتوقع ٦٦ ح

التقوية ، كأساس للشرعية ٨٥

قرار ، استراتيجياته ، انظر : استراتيجيات

الاستنصاء والقرار

النصر :

والإجبار المادي ٦٣ - ٦٤

والإقناع مقبله ، في نظم حكم الكثرة ونظم حكم

للكثرة ١٠٨ - ١١٠

تقييمه ٦٧ - ٧٠

عنيف يوظفه الحكم ١١٢ - ١١٥

كشكال من أشكال التنفيذ ٦٣ - ٦٤

القوة ، انظر أيضا : التنفيذ

والإجبار المادي ٦٤

ترتيبها ٣٤

تعريف مارش لها ٤٥

تقويات في تطويعها ٣٣ - ٤٠

تقييمها ٦٧

توزيعها ٣٣ - ٣٤

حدود مؤسسية عليها ٣٥

- دقرة للتحكم ٣٧ - ٣٨
سلبية ٤٨ ح
شكل من أشكال النفوذ ٦١ - ٦٣
فردية وجماعية ٣٦
بوصفها قدرة ٤٠
القصر بوصفه شكلا لها ٦٣ - ٦٤
قياسها ٤٩ - ٥١
كاملة ومنطقية (فضلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠
محيطها ومجالها ٣٦
مزايا التفرقة بين المصالح وبينها ٤٧ - ٤٨
مفهوم اليوكس عنها ٤٥
مؤسسات القصل القوة وممارستها ٩٩
القوة : تحليل نفسي (موريس) ٤٠
قوة جماعية ٣٦
قوة سلبية ٤٨ ح
القوة ، عدم المساواة والسياسات الديمقراطية
(شاپيرو وريبر) ٤١
قوة العمل ، للمرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥
قوة فردية ٣٦
قوة كاملة ٣٤ - ٣٥
تنويمات في تعريفاتها ٤٠ - ٤١
قوة مادية (إجبار مادي) ٦٤ - ٦٥
تنظيم الاستخدام الشرعي لها ٢٠ - ٢١ ، ٦٢ -
٦٣
القوة المتحققة (الفضلية) ٣٤ - ٣٥ ، ٤٠
القوة والمجتمع (لازويل وكابلان) ٤٠
قوة نظرية كاملة ٣٥
قياس :
الظواهر السياسية ، احتمالاته ١٨٧ - ١٨٤
النفوذ ٤٩ - ٥١
لقيم :
تحويلات فيها ١٥١
تحددية مجالها ١٧٧
تصنيفها ١٦٦
توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية ١٦٩ -
١٧٠
صراع ١٧٧ - ١٧٩
في الفلسفة السياسية ، مشكلاتها ١٥٨ - ١٦١
- ما بعد المالية ١٥١
مؤشر تحقق نمط منها ٤٠
النفوذ ٥٦ - ٥٧
وجهات النظر المستمدة على تقييم التتبع مقابل
وجهات النظر التسمية يتدلى بها ١٦٦ - ١٦٧
قيمة كاملة ٤٠
قيم ملحد المالية ١٥١
(هـ)
كثيرين أ . مكونون ١٥٥ ح
كارل ج . فريديش ٦٦
كارل فينسون ٦٢
كارل ماركس ٧١ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٤٥
كارل و . دويتش ١٨٧ ح
كارول جيليجان ١٥٣ ح
كافيجولا ١٤٧
الكساد الاقتصادي الكبير ٣٠
كتنا ٩٣ ، ١٢٣
كوستركا ٣٨ ، ١١٣
الكونجرس الأمريكي ٣٢ ، ٥٨ ، ٦٢
كوينتين سكينر ١٦٠ ح
كينيث شارب ٢٥ ح
(ز)
لبنان ٢١
اللجنة القومية الأمريكية حول أسباب تجنب العنف
ووسائله ٩٧
لغة :
تحليلها ١٦٢ - ١٦٣
التصدع والتلاحم نتيجة لها ٩٣ - ٩٤
لوفيج فيجنشتاين ١٦٢ ح
لورنس كوهلبرج ١٤٤ ح ، ١٧٨ ح
لوسى ستون ١٥٤
لوكرزشيا موت ١٥٤
لوفدون ب . جونسون ١٩
(ط)
المؤتمر الدستوري (١٧٨٧) ٦٨ ، ١٠٩

مؤسسات سياسية :
 لاقتسام القوة وممارستها ٩٩
 لنظم حكم الكثرة ١٠٢-١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨
 مؤشر تحقق نمط التقيم ٤٠
 مؤشر (دليل) للتعددية ٩٤ ح
 في نظم حكم الكثرة مقابل نظم حكم للكثرة ١٠٥-١٠٨
 ملوك ر - ليندلر ٣٠ ح
 ملري ر - هوج ٩٣ ح
 ملري وولستونكرافت ١٥٤
 ملكس فيور ٩ ، ١٠ ، ٨٤ ، ٨٥
 ملوتسي تونج ٢٨
 مايكل س - مانجر ١٣٤ ح
 مايكل س - هلمسون ٨٩ ح ، ٩١ ، ٩٤ ح
 مايكل كريبيدج ١٠٦ ، ١١٨
 المبادئ الأخلاقية للخط ٥٩ ، ٦٠
 مباديء الحداثة ١٦٩ - ١٧٠
 المبدأ المطلق للإقناع المتكافئ ٦٨
 مجال القوة ٣٦
 مجال النفوذ ، قياسه ٥١
 مجتمعات ح د ت ١١٥ - ١٢٥
 مجتمعات حديثة دينامية تعددية ٩٢
 نصيب الفرد من النتائج القومية الإجمالية كمؤشر
 لها ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠
 نظام ملطوى يتطور إليها ١١٩ - ١٢٣
 نمو نظم حكم الكثرة بينها ١١٥ - ١٢٥
 مجتمعات زراعية ١٢٢
 مجتمع :
 حديث دينامي تعددي ٩٧ ، ١١٥ - ١٢٤
 ديمقراطي ١٧ ، ٢٨ ، ٣٣
 زراعي ١٢٣
 ملطوى ١٧ - ١٨
 مثالي ٦٧
 مجتمع ديمقراطي ١٧ ، ٢٨ - ٣٣
 قوة المواطنين فيه ٢٨ - ٣٣
 مجتمع ملطوى ١٧ - ١٨
 مجتمع مثالي ، إقناع عقلاني باعتباره جوهره ٦٧
 المجر ١١٧ ، ١٢٣

محاضرة من جلدور علم للمساواة (رومو) ٧٦
 المحكمة الأمريكية العليا ١٥٢
 محيط القوة ٣٦
 قياسه ٣٦
 المدن للفضلة ٧٤ ، ٨٢
 مذهب اعتماد التقييم على النتائج ١٦٦
 مذهب الالتزام الأخلاقي ١٦٧
 مذهب الحكم المطلق ١٦٧
 مراتب القوة ٢٤
 مركز (وضع) ، انظر : طبقة اجتماعية
 مزارع (مستوطنات) ، انعدام قوة المبدأ فيها ٢٥
 مزارعون ، مستوى لتحمل قوتهم ٢٥ - ٢٦
 مسؤولون منتخبون ، والتحكم في قدرات الحكومية ١٠٢
 مسار النظام إلى الوضع الراهن ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٠ - ١١١
 مساواة :
 في الحقوق السياسية ١٦٩
 غموض في معناها ١٧٤ - ١٧٦
 في الفرض ١٧٤ - ١٧٥
 مساواة من زاوية الأشخاص ١٧٥ - ١٧٦
 مساواة من زاوية الأنصبة ١٧٥ - ١٧٦
 مشاركة سياسية ١٣٦ - ١٣٨ ، انظر أيضا :
 توجهات سياسية
 للمساوون وراء النفوذ ١٢٨ ، ١٣٩ - ١٤٧
 مصالح :
 الرغبات مقابلها ٤٤ - ٤٥
 صحويت في مفهومها ٤٥ - ٤٧
 مزايا للفرقة بين القوة وبينها ٤٧ - ٤٨
 نظرية المصالح ، لاجدل حولها ٤٦ - ٤٧
 مصطلحات للنفوذ ١٠ ح ، ٢٢ - ٢٣ ، ٤٧ ، ٤٨ - ٤٩
 مصلحة شخصية ، الساعون وراء النفوذ
 المدفوعون بها ١٤٧ - ١٤٥
 مصلحة شخصية عقلانية ١٤٢ - ١٤٥
 مطلابية ، لسياسة ٧٤
 معدل معرفة للقراءة والكتابة ٩٠ ، ٩١ ، ١٢١

معدل وفیات الأطفال الرضع ١٢٤

معرفة :

بوصفها موردا سياسيا ٨٩

التوجه غير السليسي و المعرفة المحدودة ١٣٥

مصكرات الاعتقال ، انحلل قوة ضحايلها ٢٤

مصكرات الاعتقال بلونخير ٢٤

مصكرات الاعتقال السوفيتية ٢٤

مصكرات الاعتقال النازية ٢٤

مصكرات اعتقال اليهود ٢٤

مضى :

تجليله ١٦٧ - ١٦٣

غوضه ١٧٤ - ١٧٦

مخالطة طبيعية ١٦٣

المظالم السياسية (لويهايم) ٤٠

مقلطة مارلان بولاية كتلكي ، جهود للقطبة فيها

٣١

مقياس بلاني ٤٩ ح ، ١٨٣

مقياس ترقبي ٤٩ ح

مكافآت :

قيمتها من الاخرط في السياسة ١٣٠ - ١٣٢

ممارسة التفوذ باستخدلمها ٦١

مكافآت مباشرة للآخرط في السياسة ١٣٠ - ١٣١

مكان العمل :

بوصفه نظاما سياسيا ٧٢

هيراركية التحكم فيه ٢٩ - ٣٢

من يحكم (دل) ٤٠

للمنصب ١٨

مهارات سياسية :

لختلافات فيها ١٤٨ - ١٤٩

توزيعها ٨٩ - ٩٢

موارد سياسية :

للأقوياء ١٤٧ - ١٤٨

تحكم غير متكافئ فيها ٧٤ - ٧٦

تنوع في مدى استخدام (الموارد السياسية)

للغايات السياسية ٥٣ - ٥٤

توزيعها ٥٣ - ٨٩ - ٩٢

حدود عليها ٥٦ - ٥٧

نقطة مخطورة تخصيص الموارد السياسة ١٤٧ -

١٤٨

مولفون الدول الديمقراطية :

قوتهم ٢٨ - ٣٣

مورتون س . بارانز ٣٧ ح

موريس ج . بلاتشمان ٣٨ ح

موقت خطلي مثالي ١٦٤

ميخائيل جوريلشوف ٢٧ ، ٨١ ، ١٢٣

(ن)

للزويج ١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥

للمساء :

تصورات في التوجهات السياسية ووضعهم

١٥١ - ١٥٥

حقوق التصويت لهن ١٠٣ ، ١٥٤

نسبة مشاركة (حضور) للتأخين ١٢٣ - ١٣٥

نسبية ١٦٠ ح

نسبية لأفلاقية ١٦٠ ح

نسبية ثقافية ١٦٠ ح

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي :

تقديم الدول وفقاً له ٨٧ - ٨٨

ومجتمع ح د ت ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠

نظام موكلرنو ٩٥ - ٩٦

نظرية الاختيار الاجتماعي ١٦٤ ح

نظرية الاختيار العقلاني ١٦٣ ح ، ١٦٤ ح

للتظرية النفسية ١٦٦ - ١٦٧

نظرية في المعادلة (رلواز) ١٦٥

بعض الأفكار المتضمنة فيها ١٧٠ - ١٧٨

نظم ١٤ - ١٥

نظم اجتماعية :

تعريف بارموز لها ١٦

ونظم سياسية ١٥ - ١٨

نظم اقتصادية ، ونظم سياسية ١٣ - ١٤ ، ١٦ -

١٧

نظم التحكم الهيراركية ٢٩ - ٣٢ ، ٧٩

نظم حكم الكثرة ١٠١ - ١٢٦

الاختلافات بينها وبين نظم حكم للكثرة ١٠٤ ،

١٠٥ - ١١١

والتنظيم الاقتصادي ١٣ - ١٤ ، ١٦ - ١٧ ،
 وجهات نظر متطرفتان بخصوصها ٧٧ - ٧٤ ،
 نظم شمولية ٢٨ ، ٥٨ ح ، ١٠٨
 نظم فرعية ١٤ - ١٥
 نظم هيئة ١٠٠ - النظر أيضا نظم سلطوية
 نظقت :
 الاضطراب في السياسة ١٣٥ - ١٣٦
 مخاطر ١٣٢ ، ١٤٨
 نفقة (تكلفة) للمخاطرة :
 للاضطراب في السياسة ١٣٢
 لتخصيص الموارد السياسة ١٤٧ - ١٤٨
 النفوذ :
 لاختلافات فيه ٥٣ - ٥٥ ، ٧٦ - ٧٧
 لشكائه ٥٨ - ٦٦
 تقييمها ٦٦ - ٧٠
 امكانياته (احتمالاته) والحدود عليه ٤٠ -
 ٤١ ، ٥٦ - ٥٨
 الإيجابي ٤٤
 تعريفه ٤٨ - ٤٩
 تصوره ٤٧ - ٥٢
 والجدل حول تعريفه ٤٤ - ٤٩
 والمهنية ٤٣ - ٤٤ ، ٥٤ - ٥٥
 غياب مصطلحات معيارية متفق عليها بشأنه
 ٤٣ - ٤٧
 وقياسه ٤٩ - ٥١
 توزيعه ٤٩ - ٥٠ ، ٧٦ - ٧٧
 السلبى ٤٤
 قيمته ٥٦ - ٥٧
 وصفه ٢٢ - ٤١
 أمثلة من الأدنى إلى الأعلى نفوذها ٢٣ - ٢٨
 وتباين تعريفات القوة ٤٠ - ٤١
 تعقيداتها ٢٣ - ٤٠
 للمولدين ٢٨ - ٢٣
 نفوذ إيجابي ٤٤
 نفوذ سلبى ٤٤
 نفوذ ضمني ٦٥ - ٦٦
 نفوذ ظاهر ٦٥ - ٦٦
 نظريات عمالية ٣١ ، ٣٦

أسباب تطورها ١١٢ - ١٢٦
 اختلافات الثقافات الفرعية ١٢٥ - ١٢٦
 كيف يوظف الحكم القصر العنيف ١١٢ - ١١٥
 مجتمع حديث دينامى تحدى ١١٥ - ١٢٤
 الأشخاص غير السياسيين فيها ١٢٩ - ١٣٠
 للمؤسسات السياسية فيها ١٠٢ - ١٠٤ ،
 ١١٣ ، ١١٧ - ١١٨
 نموها ١٠٤ - ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
 وضع المرأة فيها ١٥٢ - ١٥٥
 نظم حكم الكثرة المتممة بالديمقراطية النظر : نظم
 حكم الكثرة
 نظم حكم الكثرة :
 الاختلافات بينها وبين نظم حكم الكثرة ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 نظم سلطوية ١٠٤
 الاختلافات بين نظم حكم الكثرة وبينها ١٠٤ ،
 ١٠٥ - ١١١
 لكتساب سمات المجتمع ح د ت فيها ١١٩ -
 ١٢٣
 الطوبى الأحادية لها ١٠٨
 نظم سياسية :
 الاختلافات بينها ٨٤ - ٩٩
 تصدح وتلاحم ٩٣ - ٩٥
 لتصنيف باستخدامها ٨٤ - ٨٧
 توزيع الموارد والمهارات السياسية ٥٣ ،
 ٨٩ - ٩٢
 حدة الصراع ٩٥ - ٩٩
 درجة ، الحدالة ، ٨٧ - ٨٩
 مسار التنظيم إلى الوضع لراهن ٨٧
 مؤسسات اقتسام القوة وممارستها ٩٩
 تأثير (التنظيم السياسي) الأخرى ٨١ - ٨٧
 تطورها ١٢٧
 تعريفها ١٠ - ١٧ ، ٢٢
 والتعليم ١٢١
 تغيرات بنوية فيها ١٥٠
 سماتها ٧٤ - ٨٣
 عددا ٧١ - ٧٢
 عناصر (أوجه) للتشابه بينها ٧١ - ٨٣
 والتنظيم الاجتماعية ١٥ - ١٨

نقابة عمال المناجم المتحدين في أمريكا ٣١ - ٣٢
 تلمسون بولمبي ١٨
 نورمان هـ . فاي ١٣٠ ، ح ، ١٣١ ، ح ، ١٣٥ -
 ١٣٨ ، ١٤٠ ح
 نيفيت سافورد ١٤٦ ح
 نيكولو ماكليفالي ٤٧
 نيوزيلندا ١٢٣ ، ١٢٥

(٥)

هارولد د . لازويل ٩ ، ١٠ ، ٣٦ ، ح ، ٤٠ ،
 ٦٢ ، ح ، ١٤٥ ، ١٤٦
 هارولد ف . جوميل ١٣٣ ح
 هانا فينكل بينكين ١٦٢ ح
 هيريت أ . ميمون ١٨٧ ح
 الهند :
 لاختلافات الثقافات للقرعية فيها ١٢٥
 للغة والصراع فيها ٩٣
 هنري الثاني ، ملك إنجلترا ٦٥ - ٦٦
 هنود الزوني ١١

(٥)

ولرن (. ميلر ١٣٣ ح
 وجهات نظر ذاتية ، نموها ١٥٩
 وجهات نظر سياسية ١١٩ - ١٢٠
 الوضع الاجتماعي الاقتصادي للساعين وراء التنفيذ
 ١٤٠

وضعية ١٥٩ - ١٦٠
 الوضعية الجديدة ١٥٩ - ١٦١
 وضعية منطقية ١٥٩
 الوعى بفرض ممرسة التنفيذ ٣٨ - ٤٠

الولايات المتحدة ١٥٤
 الإحساس بالتمسك السياسية ١٣٤
 اختلاف الثقافات القرعية ١٢٦
 الاختلافات العنصرية والصراع فيها ٩٤ ،
 ١٢٥ - ١٢٦
 تسجيل التلحين ١٣٥
 التطور إلى مجتمع ح د ت ١٢٣
 الثورة ١١٠
 حرب أهلية ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٥
 حركة الحقوق المدنية فيها ١٥١
 حقوق التصويت فيها ١٠٢ - ١٠٣
 عدد التظم السياسية فيها ٧١ - ٧٢
 علاقة التظم السياسية فيها ٤٩ - ٥٠
 المؤسسة العسكرية فيها ١١٣
 المجتمع الديمقراطي فيها ١٧
 النزاعات الأهلية خلال سنوات الاضطراب في
 السفنات مقارنة بأسم أخرى ٩٨
 وضع المرأة فيها ١٥٤ - ١٥٥
 وفلجنتج راينيك ١٠٦ ، ١١٨
 وايلم أ . جالستون ٥٩
 وليام جيمس ١٧٧
 ووترجيت ٦١ ، ١٦١
 ويلبور ميلز ٤٢
 ويلي بول آدمز ١٠١ ح

(٥)

اليابان ١١٣
 يورجان هارملى ٥٩ ، ح ، ١٦٣ - ١٦٥ ، ١٧٧
 اليونان ، للتدبة ٢٠ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩
 يوهان ب . لولسن ٤٠ ح

رقم الإيداع

١٩٩٣ / ٨٦٢٥

مطابع الأهرام للتجارية - قايوب - مصر

يعرض هذا الكتاب ، بطريقة سلسة وسهلة ،
وعلمية ودقيقة في نفس الوقت ، ومن خلال
الأمثلة والنماذج التطبيقية ، المفاهيم والأفكار
والأدوات الضرورية لتحليل السياسة واستيعاب
حقيقتها . وفي هذا يعرض عشرة أنماط من
النظم السياسية المختلفة وعددا من الأشكال
البيانية والجداول تعكس الأوضاع في ١٧٠ بلدا
بما يساعد على توضيح فكره .

ويقدم المؤلف روبرت دال ، من جامعة ييل
الأمريكية في هذه الطبعة الخامسة من الكتاب
وصفا وتحليلا للقضايا التي تشغل ذهن الإنسان
المعاصر : الديمقراطية ، السلوك السياسي ،
التقييم السياسي ، صنع السياسة . ويتناول
قضية القوة والنفوذ من خلال أمثلة محددة لمن
يحوزون درجات مختلفة منهما ، بما يساعد
القارئ على الإدراك الخلاق لحقائق عالم
السياسة وصناعها .

الناشر

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

طابع الأهرام للتوزيع - القاهرة